الجيش والثورة

قصة الأيام الأخيرة

مصطفى بكرى

الطبعة الأولي: نوفمبر ٢٠١١

دار



رئيس مجلس الإدارة

محمد بركات

المشرف العام

علاء عبد الهادى

الإشراف الفنى: علاء والى
جرافيك وتنفيذ: سيد مغربى
التصوير: أحمد فريد
الجمع التصويرى: سامح فاروق

إدارة التسويق تليفاكس: 25795896

email : thakafa.ad@gmail.com

وكلاؤنا بالخارج

دولة الإمارات العربية مكتبة أخبار اليوم ـ المركز التجارى المصرى بالشارقة

0097142660337 ـ 00971501499714

السعودية ودول الخليج سلسلة مكتبات العبيكان :

0096614160018 ـ 00966503279717

مكتبة جرير : 00966502177702 ـ 009664626000

مقدمة

هذا الكتاب، هو حصيلة شهادات ولقاءات، مع عدد كبير من شهود هذه الفترة التاريخية الهامة، وأيضًا ممن شاركوا فى صنع القرار، وكانوا طرفًا مباشرًا فى هذه الأحداث.

كان همّى الأول والأساسى هو رصد وقائع ما جرى، بحيدة وموضوعية، بعيدًا عن المبالغة أو التستر على الحقائق، أو توظيفها سياسيًا لحساب هذا الطرف أو ذاك.

لقد رأيت أن يقتصر هذا الكتاب على موقف الجيش من الثورة منذ نزوله إلى الشارع فى الثامن والعشرين من يناير وحتى قرار الإعلان عن تنحى الرئيس حسنى مبارك فى الحادى عشر من فبراير من العام ٢٠١١.

كان الهدف هو فك «طلاسم» الألغاز التى شاعت بين الكافة وأصبحت مجالاً للجدل الإعلامى بين الجميع حول حقائق الأوضاع التى عاشتها البلاد فى هذه الفترة التاريخية الهامة.

ولقد كشفت هذه الحقائق عن معلومات هامة وخطيرة حول القصة الحقيقية لعلاقة الجيش بالثورة، وكيف قررت القيادة العسكرية ممثلة فى المشير حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الأركان الفريق سامى عنان وقادة الأفرع وأعضاء المجلس الأعلى منذ اليوم الأول الانحياز للثورة وحمايتها والدفاع عنها.

لقد خاطر القادة العسكريون بأرواحهم ومواقعهم فى هذه الفترة، بانحيازهم للثورة، وإعلان البيان التاريخى فى الأول من فبراير الذى أعلن فيه الجيش انه لن يستخدم العنف ضد المتظاهرين وانه يتفهم مطالبهم المشروعة.

لقد اثار هذا الموقف حفيظة الرئيس مبارك ورموز نظامه، وهو ما وضح خلال المواجهة الصريحة التى جرت مساء الأول من فبراير بينه وبين المشير طنطاوى ورئيس الأركان بسبب هذا البيان.

إن السؤال الذى يطرح نفسه، ماذا لو لم ينحز الجيش إلى الثورة؟ ماذا لو وقف فى صف النظام وقرر مواجهة المتظاهرين؟ الأوضاع قطعًا كانت ستكون مختلفة!!

إن السؤال الأخطر هو: ماذا لو فشلت الثورة ولم تنجح فى إسقاط النظام وتنحية

الرئيس؟ والإجابة بالضبط كما قال الفريق سامى عنان: «حتمًا كانت رؤوس هؤلاء القادة ستعلق على باب زويلة»!!

لقد أثبت الجيش المصرى - كما هو تاريخه دائمًا - انه إنحياز إلى شرعية الشعب ومطالبه المشروعة، وانه كان مخلصًا لعقيدته العسكرية والوطنية، وهو ما تجلى فى موقفه أثناء الثورة ولايزال.

لم يكن الجيش طامعًا فى السلطة، ولا ساعيًا إليها، لكنه أخذ على نفسه تحمل المسئولية فى هذه الفترة الهامة انقاذًا للأوضاع فى البلاد، وحماية للثورة وسعيًا لتحقيق أهدافها فى الحرية والعدالة والكرامة.

وبالرغم من الحملات الإعلامية والتحركات السياسية التى تستهدف القوات المسلحة، إلا أن الحقائق تظل دائمًا أقوى من أية ادعاءات أو أكاذيب، وضمن هذه الحقائق يبقى هذا الدور الذى حمله الجيش على كاهله منذ البدايات الأولى للثورة وحتى اليوم.

الفصل الأول:

الفرصة الأخيرة

▫ لماذا رفض المشير عرض مبارك برئاسة الحكومة أو تولى منصب نائب الرئيس؟

تقرير للسفارة الأمريكية: المشير عقبة أمام التوريث وإقالته كانت ستتم عام ٢٠٠٧

▫ ثلاثة أسئلة واجهت الفريق عنان أثناء عودته من الولايات المتحدة

▫ العادلى طلب من المشير نزول الجيش للشارع.. ومبارك لم يصدق أن الأوضاع خارج السيطرة

▫ سر الأزمة بين المشير وجمال مبارك داخل القصر الجمهورى

■ كانت كلماته واضحة، ومحددة. تحدث المشير حسين طنطاوى وسط جمع من قادة وضباط الجيش الثالث الميدانى. قالها بصراحة ووضوح: «إن القوات المسلحة هى التى حمت الثورة ولولا الجيش ما كان قد كتب لها النجاح. إنها ثورة شعب ونحن جزء من هذا الشعب».

دوى التصفيق عاليا فى القاعة الرئيسية التى عقد بها اللقاء فى نهاية شهر يوليو الماضى. كانت السعادة تبدو على وجود الحاضرين. بينما كان الفريق سامى عنان رئيس الاركان يتمنى لو باح المشير باسرار هذه اللحظات الصعبة التى واجهها قادة القوات المسلحة بكل شجاعة واخلاص..

في الخامسة من مساء الجمعة ٢٨ يناير، كانت أرتال من دبابات القوات المسلحة قد بدأت الزحف نحو وسط العاصمة المصرية بعد انهيار جهاز الشرطة وفرار ضباطه وأفراده من مسرح الأحداث.

كان رئيس الجمهورية آنذاك بوصفه الحاكم العسكرى قد أصدر بعدها بقليل قراراً يقضى بفرض حظر التجول من السادسة مساء وحتى السابعة صباحًا، كانت الأجواء ملبدة بالغيوم، سحب الدخان تغطى الميادين الرئيسية فى العديد من المحافظات، وكان ميدان التحرير قد شهد منذ قليل معركة حامية الوطيس بين قوات الشرطة والمتظاهرين، سقط خلالها المئات من الشهداء والجرحى.

كان حبيب العادلى يجلس فى مكتبه بوزارة الداخلية ، لقد أجرى اتصالاً منذ قليل برئيس الجمهورية، أبلغه خلاله بأن الوضع أصبح خارج السيطرة وأن قوات الأمن لم تعد قادرة على التصدى للملايين التى زحفت إلى الشوارع والميادين المصرية.

كان الرئيس على ثقة من أن المظاهرات لن تستمر طويلاً وأن الوزير يبالغ فى الأمر ولذلك بادره بالقول: «وماذا تريدنى أن أفعل؟» فرد عليه وزير الداخلية «خيارنا الوحيد هو فى نزول الجيش».

وافق مبارك على الاقتراح بعد أن تردد فى البداية، طلب من حبيب العادلى أن يتولى بنفسه إبلاغ المشير طنطاوى بالأمر ، أبدى وزير الداخلية دهشته، أدرك ساعتها أن الرئيس لا يقدر خطورة ما يجرى، غير أنه أمسك بالهاتف وأبلغ المشير مضمون الرسالة.

كان المشير فى حيرة من الأمر، أجرى اتصالاً بالرئيس، ثم أصدر أوامره على الفور إلى هيئة العمليات الرئيسية بنزول قوات الجيش إلى الشارع.

كان الفريق سامى عنان رئيس الأركان قد غادر القاهرة فى الرابع والعشرين من يناير فى زيارة مهمة إلى الولايات المتحدة، تتعلق بسبل التعاون العسكرى بين البلدين، وكان الفريق مسافراً على رأس وفد عسكرى رفيع المستوى، وكان برنامج الزيارة حافلاً باللقاءات مع كبار المسئولين فى البنتاجون.

تعطلت الطائرة التى كان يتوقع أن يسافر عليها الفريق عنان إلى الولايات المتحدة مباشرة، فاضطر إلى السفر إلى العاصمة الفرنسية باريس أولاً ومنها إلى واشنطن.

ومن أمريكا كان الفريق يتابع الأحداث عن كثب، ولم يكن هو أو غيره يدرك أن الأوضاع سوف تصل إلى هذا الحد من التدهور السريع، ولقد كان يتناول إفطاره مع اثنين من العسكريين الأمريكيين القدامى صباح الثامن والعشرين من يناير، وفجأ تلقى اتصالاً هاتفيًا من المشير، يبلغه بضرورة قطع زيارته والعودة سريعًا إلى القاهرة.

على الفور طلب الفريق من الملحق العسكرى للسفارة المصرية بواشنطن إجراء الاتصالات اللازمة للحجز له على طائر ة مصر للطيران المتجهة إلى القاهرة، وقبيل أن يغادر ليستقل الطائرة المصرية، حضر إليه رئيس القيادة المركزية الأمريكية بتكليف من الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى قاعدة «أندروز» ليوجه إليه سؤالاً واحداً ووحيداً.. «هل سيستخدم الجيش المصرى القوة ضد المتظاهرين؟»، وكانت إجابة الفريق سامى عنان قاطعة «الجيش لن يستخدم القوة أبداً ضد الشعب، مهمتنا هى حماية المتظاهرين وليس الاعتداء عليهم».

كان خبر الإعلان عن نزول الجيش قد أثار قلق الإدارة الأمريكية، وكانت المعلومات التى لدى واشنطن فى هذا الوقت تشير إلى أن رئيس الجمهورية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة سوف يطلب من الجيش مواجهة المتظاهرين وفض الاعتصام بميدان التحرير عبر استخدام القوة.

وفى الطائرة المتجهة إلى القاهرة، تقدم مضيف الطائرة المصرى الجنسية من الفريق سامى عنان، وقال له: «سيادتك تتابع قطعًا ما يحدث فى مصر»، فرد الفريق: نعم أتابع ما يجرى. فقال المضيف: «الآن وبعد أن نزل الجيش إلى الشارع، هل تسمح لى أن أوجه إلى سيادتك ثلاثة أسئلة؟»، تلقى الفريق الأمر برحابة صدر، وقال له تفضل:

■ قال المضيف سؤالى الأول: هل سيضرب الجيش المتظاهرين؟!

- هنا رد الفريق: أبداً: هذا لن يحدث إطلاقًا.

■ قال: - سؤالى الثانى: ماذا إذا أصدر رئيس الجمهورية أمراً للقوات المسلحة باستخدام العنف ضد المتظاهرين؟!

- رد الفريق عنان: لن ننفذ الأمر، القوات المسلحة هى جزء من الشعب ولا يمكن أن تقبل بذلك . مهمتنا هى حماية المتظاهرين والمنشآت العامة.

■ وطرح المضيف سؤاله الثالث: وماذا إذا اعتدى المتظاهرون على القوات التى نزلت إلى الشارع؟!

ـ أجاب الفريق: سوف نتمسك بضبط النفس وسوف نمد يدنا للمتظاهرين ولن نقف ضدهم أبدًا.

■■■

عندما هبطت طائرة مصر للطيران فى مطار القاهرة، كان هناك وفد من المراسم العسكرية فى انتظار الفريق سامى عنان صباح السبت التاسع والعشرين من يناير، اتجه الفريق على الفور إلى مقر وزارة الدفاع، حيث كان المشير حسين طنطاوي يقيم وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة إقامة دائمة لمتابعة تطورات الأحداث.

كان الرئيس مبارك قد التقى المشير طنطاوى فى مساء الجمعة الثامن والعشرين من يناير، ليعرض عليه تولى منصب رئيس الوزراء خلفًا لرئيس الوزراء أحمد نظيف الذى قرر الرئيس إقالته فى هذا اليوم. أكد مبارك أنه سيمنح المشير كافة الصلاحيات فى اختيار الوزراء الذين يرغب فى ترشيحهم للحكومة الجديدة. أدرك المشير أن هناك محاولة لابعاده من الجيش، وأن الأنباء التى وصلت إلى مسامعه حول اختيار بديل له كوزير للدفاع لم تكن مجرد شائعات لقد حاول مبارك ابعاده عام ٢٠٠٦ والاتيان باللواء صبرى العدوى قائد الحرس الجمهورى ومحافظ الاسماعيلية السابق ، ثم تراجع ، ثم حاول مرة أخرى عام ٢٠٠٩ ، وتراجع أيضا وحاول مرة أخرى فى عام ٢٠١٠ ، إلا أنه قرر تأجيل اتخاذ القرار.

كان جمال مبارك يتابع الموقف عن كثب، وكانت الخطة التى جرى الاتفاق عليها مع والده تقضى بأنه إذا رفض المشير منصب رئيس الوزراء، يعرض عليه منصب نائب الرئيس، وهذا ما فعله الرئيس مبارك، غير أنه فوجئ برفض المشير لمنصب نائب رئيس الجمهورية أيضًا، وهنا بادره الرئيس: وكيف يمكن أن تقبل بمنصب وزير الدفاع فى حكومة يرأسها فريق، وأنت رتبتك العسكرية «مشير»؟!

كان مبارك يقصدبذلك «الفريق أحمد شفيق» الذى كان قد أعده لرئاسة الحكومة الجديدة حال اعتذار المشير أو رفض قبوله لمنصب رئيس الوزراء أو نائب الرئيس.

لقد استطاع جمال أن يقنع والده بإبعاد المشير عن وزارة الدفاع، لأنه كان يدرك أن المشير لن يصدر أية قرارات بمواجهة المتظاهرين، كان يعلم سخطه الشديد على الأوضاع فى البلاد، وكان يعرف أنه يقف عقبة أمام مشروع التوريث، وأنه مادام فى

موقعه، فإن القوات المسلحة سوف تبقى مناوئة لتطلعاته!!

ولم تكن ظنون جمال مبارك فى غير محلها، لقد كان يدرك تمامًا رفض المشير للأوضاع السائدة فى البلاد ورفضه لتوريث الحكم، لأنه كان يعتبر ذلك إهانة للشعب وللقوات المسلحة!!

لقد كشف موقع «ويكليكس» الإلكترونى عن وثيقة صادرة عن السفارة الأمريكية بالقاهرة فى إبريل ٢٠٠٧ أكدت معارضة المشير حسين طنطاوى واللواء عمر سليمان لملف التوريث الذى كان مبارك يسعى من خلاله لنقل السلطة إلى نجله جمال.

لقد أوردت الوثيقة ملخص اجتماع بين شخصيات أمريكية بارزة وأحد قيادات البرلمان المصرى تم الرمز له بعلامة (X) حيث تم خلاله مناقشة إمكانية تولى جمال مبارك الحكم خلفًا لوالده، حيث كان جمال مبارك يرى أن المشير حسين طنطاوى واللواء عمر سليمان يمثلان خطرًا كبيرا على طموحه الرئاسى.

وقال البرلمانى المصرى وفقا للوثيقة: «إن المشير ذكر له مؤخرًا أنه يشعر بالاحباط الشديد تجاه جمال مبارك»، وأشار حسب الوثيقة إلى انه يرى أن حزمة التعديلات الدستورية التى تم التصديق عليها فى البرلمان عام ٢٠٠٧ تهدف بشكل محدد إلى ضمان تولى جمال الرئاسة خلفًا لوالده، كما يتضح أن جمال وزمرته لديهم الكثير من الثقة بحتمية خلافته للرئاسة، وأنهم يحاولون إزالة أحجار العثرة التى تقف أمام تحقيق هذا الهدف.

ووصفت الوثيقة الأمريكية الخلافة الرئاسية فى مصر بأنها معضلة سياسية كبرى، فعلى الرغم من المناقشات والأحاديث الجانبية غير المتوقفة، فلا يملك أى شخص أدنى فكرة عمن سيخلف مبارك أو كيف يمكن لهذه الخلافة أن تجرى!!

وأوردت الوثيقة إشارة للقيادى البرلمانى حول توقعات وسط دوائر النخبة بالقاهرة بوجود تعديل وزارى قريب إما فى مايو أو فى يونيو ٢٠٠٧، حيث يتم إبعاد وزير الدفاع المشير طنطاوى ومدير المخابرات العامة اللواء عمر سليمان، لأن هذين الاثنين يراهما جمال وحاشيته خطرًا كبيرًا على مستقبله ومن ثم فإنه يدفع والده إلى التخلص منهما لكى لا يمثلا له أى مشكلات فى مشهد الخلافة.

وكانت سوزان مبارك تتفق مع نجلها على أن المشير طنطاوى يمثل العقبة الرئيسية التى تقف حائلاً دون اتمام مخططها فى التوريث، وكانت لديها قناعة بأن

موقف المشير ليس فرديًا، بل هو ذاته موقف الفريق سامى عنان رئيس الأركان ومـوقف بقية أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

لقد كان المشير طنطاوى عازفًا عن السلطة، وكثيرًا ما أبدى معارضة شديدة داخل مجلس الوزراء فى مواجهة الحكومة ضد الخصخصة وانتشار الفساد وزواج السلطة والثروة ولقد كنت أؤدى واجب العزاء فى وفاة أحد الأصدقاء بمسجد عمر مكرم، وهناك تقابلت بمحض الصدفة مع أحد الوزراء، الذى ما أن رآنى حتى انتحى بى جانبًا وقال لى والسعادة تبدو على وجهه: هل سمعت ماذا فعل المشير طنطاوى أول أمس فى اجتماع مجلس الوزراء؟ قلت ماذا حدث قال: «لقد اعترض بشدة على بيع بنك القاهرة واتهم نظيف وشلته ببيع مصر للأجانب!!»

لقد قال الوزير: إن المشير كان حادًا وحاسمًا ووجه إليهم ما يشبه الإنذار للتوقف عن هذا العبث وقال بلغة تهديدية: «إن القوات المسلحة لن تقبل ببيع صناعة مصر وبنوك مصر للأجانب والنصابين».

لم تكن هذه الرواية غريبة عنى، فأنا شخصيًا استمعت من المشير أكثر من مرة انتقادات واسعة لشلة جمال مبارك ولحكومة نظيف. لقد كان يردد دومًا القول: «إن البلد أصبحت فى يد مجموعة من الأولاد العابثين الذين لا يقدرون مصلحة البلد ولا يقدرون المسئولية!!.

كنت أشفق على المشير كثيرًا، فقد كان يشعر بأن الوطن يضيع أمام عينيه، وكثيرًا ما كان يقول: إنه يريد أن يمضى بعيدًا عن هذا الفساد الذى استشرى فى البلاد».

لقد نشرت هذه المعلومات التى أدلى بها الوزير وصدرت صحيفة «الأسبوع» لتحمل مانشيتًا رئيسيًا يقول: «وزير سيادى يتهم حكومة نظيف ببيع مصر للأجانب» ويومها قامت الدنيا ولم تقعد، وثار أحمد نظيف وطلب من وزير الداخلية معرفة اسم المصدر الذى أمدنى بهذه المعلومات، لكن الداخلية فشلت فى ذلك. وعندما التقيت المشير طنطاوى فى وقت لاحق بادرنى بالقول: « عملت مشكلة كبيرة بالمعلومات التى نشرتها».

كنت أعرف أن الرئيس السابق لم يكن راضيًا عن مواقف المشير ، وقد عاتبه أثناء افتتاح فندق «الفورسيزونز» بالإسكندرية، طالبًا منه أن يبتعد عن الملف الاقتصادى، وعندما حاول المشير توضيح خطورة ما يجرى، بدا أن الرئيس غير مكترث!!

كان العام الأخير حاسمًا، الآن اكتملت الخطة، لم يعد هناك من خيار سوى أن يرشح الرئيس نفسه مرة أخرى، أو يأتى بالوريث المنتظر لتولى عرش مصر، أما الحديث عن خيار ثالث فهذا غير وارد على الإطلاق!!

كان المصريون يدركون ويعرفون أن التعديلات التى طرأت على المادة ٧٦ من الدستور، مقصود بها فتح الطريق أمام تولى جمال مبارك حكم مصر، وكانت سوزان مبارك تسعى بكل ما تملك لتحقيق الحلم المنتظر..

لقد وصل الصراع إلى قمته بين سوزان ونجلها جمال من جانب، وبين الرئيس من جانب آخر، لقد قالت له أكثر من مرة: «إن مصير الأسرة كله فى يدك، لو حدث لك مكروه فسوف نحاكم جميعًا، حتى ولو تم اختيار أقرب الناس إليك رئيسًا»!!

لم يكن مبارك راغبًا فى أن يترك السلطة، وعندما كانت الضغوط العائلية تتزايد فى مواجهته، كان يترك القصر الرئاسى بالقاهرة ويمضى إلى شرم الشيخ بعيدًا عن «النكد» اليومى للسيدة الأولى، التى كانت توصف بأنها «لحوحة وعنيدة».

لم يكن مبارك يرفض التوريث حرصًا على مصالح البلاد، وإنما خوفًا على نجله أيضًا، فقد كان يدرك أنه لن يستطيع تحمل عبء المسئولية، وأن الشعب والجيش لن يقبلا به أيضًا.

لقد حاول مبارك إقناع زوجته ونجله بذلك الأمر كثيرًا، ولكنه فشل، فقد كانت السيدة الأولى مصممة على تحقيق الحلم مهما يكن الثمن، ولذلك سعت إلى تكوين مجموعة عمل من خلف ظهر الرئيس مهمتها الوحيدة تهيئة الأجواء لتولى نجلها عرش الحكم فى البلاد.

كان من أبرز رجالات هذه المجموعة: «حبيب العادلى وزير الداخلية وأنس الفقى وزير الإعلام وأحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطنى الحاكم» بينما كان زكريا عزمى يقف على مسافة واحدة بين الجانبين الرئيس ونجله.. وكانت قرينة الرئيس تردد دائمًا أن الجيش ليس معنا لكن الشرطة معنا، ويجب تسليحها بأحدث الأسلحة لاستخدامها وقت الحاجة إليها!!

كانت سوزان تمتلك من القدرة والقوة ما يجعلها تتحدى الرئيس بل وتواجهه بعنف فى كثير من الأحيان، كانت تحرض ضده أفراد الأسرة جميعًا، خاصة أن نفوذ نجلها بدأ يمتد إلى البنوك وعصب الاقتصاد والأمن والحرس الجمهورى، وأصبح قوة نافذة فى

البلاد، وراح يتردد بشكل مستمر على مبنى وزارة الداخلية ويلتقى العادلى بشكل أسبوعى بعيداً عن الأعين ليطلعه على جميع التطورات والتسجيلات.

لقد سعت سوزان إلى تمكين نجلها من قيادة الحزب الوطنى الديمقراطى وإبعاد صفوت الشريف خلال المؤتمر العام للحزب فى عام ٢٠٠٧، ولكنها فشلت فى ذلك فحاولت الإتيان بالدكتور علىّ الدين هلال ليتولى المهمة ولكن مبارك فاجأها وفاجأ الجميع باختيار صفوت الشريف لمنصب الأمين العام للحزب الحاكم لفترة جديدة.

عندما حاولت سوزان ونجلها جمال إعادة تشكيل المكتب السياسى للحزب - وهو المعنىّ باختيار مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية - تدخل الرئيس فى اللحظات الأخيرة ليدفع بعدد من رجال الحرس القديم ، فى مقدمتهم يوسف والى وكمال الشاذلى وآخرين إلى عضوية المكتب السياسى، وكأنه أراد أن يبعث برسالة للحزب الجديد الذى يقوده نجله يقول له فيها: «لا تنس أننى مازلت أحكم مصر، وأننى صاحب القرار الوحيد فى هذا البلد، غير أن الصورة تغيرت فيما بعد، حتى بدا الرئيس خانعاً مستسلماً لرغبات الأسرة!!.

لقد كانت سوزان مبارك تقول للمقربين إليها دوماً: «إن جمال منحها جزءاً من نخاعه وأنها تشعر تجاهه بالذنب، ولذلك لن يهدأ لها بال إلا عندما تجلسه على كرسى الحكم فى مصر»، غير أن الأمر كان أكبر من الوفاء أو رد الجميل على حساب الوطن. لقد كانت القضية تعنى لسوزان مبارك أجندة كاملة: الاستمرار فى الحكم، الحفاظ على الأسرة بعيداً عن المساءلة، ضمان استمرارية النهب المنظم للبلاد، خدمة الأجندة الغربية لتغيير المجتمع وثقافته ومواقفه من العقيدة الدينية. وهى الأجندة التى سعت إلى تنفيذها وتمريرها عنوة فى البرلمان.

لقد تعاظمت سلطة سوزان مبارك، وبدا الرئيس، وتحديداً بعد وفاة حفيده محمد علاء، عاجزاً عن الحكم، فترك لها العنان هى ونجلها جمال لإدارة الأمور فى البلاد لكن الجيش كان هو العقبة ، فسعى جمال إلى محاولة التمدد داخل القوات المسلحة والتقرب من المشير طنطاوى والفريق عنان، ولكنه لم يجد آذاناً صاغية.

فى إحدى المرات تلقى مكتب المشير طنطاوى اتصالاً من رئاسة الجمهورية لابلاغه بموعد لقائه مع رئيس الجمهورية، وعندما ذهب المشير فى الوقت المحدد، فوجئ بمن يبلغه أن جمال مبارك فى انتظاره، قبل أن يمضى إلى الرئيس.

نظر المشير إلى محدثه نظرة لا تخلو من معنى، وتركه ومضى إلى مكتب الرئيس مباشرة، وعندما سأله مبارك: هل مررت على مكتب جمال مبارك بالقصر؟ قال المشير بكل حسم: «الحقيقة اننى جئت لمقابلة القائد الأعلى، هكذا أُبلغت» فهم الرئيس معنى الرسالة والتزم الصمت!!.

■■■

كان الرئيس قد طلب هاتفيا من المشير وضع حد للاعتداءات التى تجرى على المنشأت وتهدد بالفوضى الشاملة ، لم يكن مبارك مصدقًا أن الأمر قد خرج عن السيطرة. كان يظن حتى هذا الوقت أنها هوجة وستمضى، هكذا أبلغوه قبيل اندلاع شرارة الثورة فى الخامس والعشرين من يناير. لقد طلب مبارك من حكومة نظيف تقديم استقالتها، وكلف الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة الجديدة، فى وقت متأخر من المساء.

وفى العاشرة والنصف من صباح اليوم التالى كان أعضاء الحكومة القديمة قد احتشدوا فى مبنى مجلس الوزراء لتقديم استقالاتهم، وفجأة رن جرس الموبايل الخاص بوزير الثقافة المستقيل فاروق حسنى، وجاء حرس الوزير ليبلغه أن الرياسة على الخط، كان المتحدث على الجانب الآخر هو رئيس الجمهورية، سأله على الفور، ايه أخبار معرض الكتاب يا فاروق؟!

كان السؤال مفاجئًا لفاروق حسنى فقال له: المعرض اتلغى، اليوم كان الافتتاح يا سيادة الرئيس. فرد عليه مبارك: «طب خلاص روح انت وافتتح المعرض»!!.

تزايدت حدة الدهشة لدى وزير الثقافة والذى بادره بالقول: «معرض ايه يا افندم، دى البلد مولعة، وأنا وصلت لمجلس الوزراء بالعافية، وكمان أغلب الناشرين عادوا إلى بلادهم من جديد، وبعدين أنا قدمت استقالتى يا ريس، حضرتك أقلت الحكومة امبارح»، صمت مبارك لبعض الوقت وقال: «طيب، كده يبقى معرض الكتاب اتلغى»!!

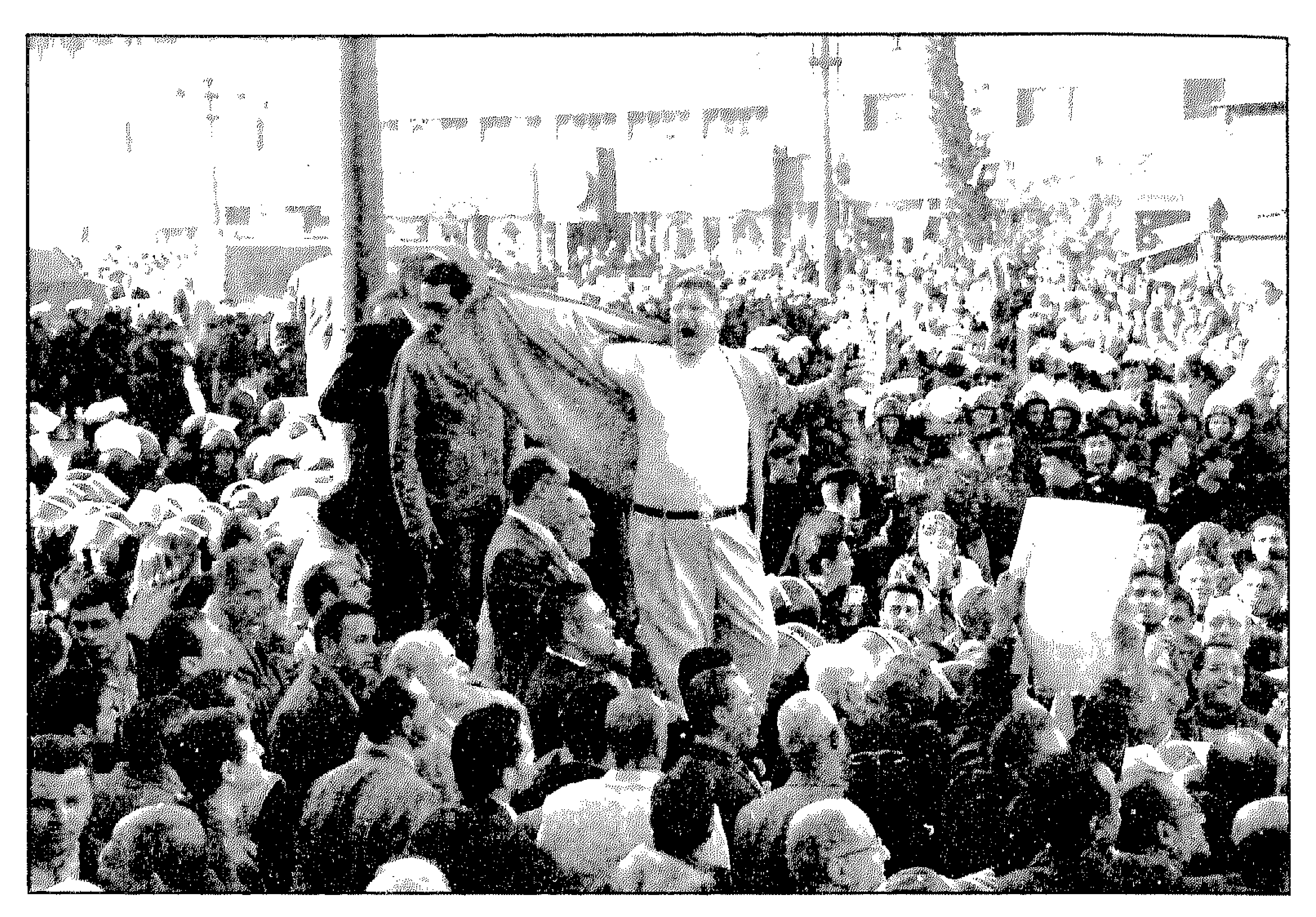
لم يصدق فاروق حسنى ما سمعه من الرئيس منذ قليل، لقد أدرك أن مبارك مغيب عن حقائق ما يجرى فى الشوارع والميادين العامة، أنه يظن أن الأمر ليس أكثر من وقفة احتجاجية سرعان ما ستنتهى وتعود الأمور إلى وضعها الطبيعى!!

■■■

منذ قليل كان الفريق سامى عنان قد وصل إلى مكتبه بوزارة الدفاع، لقد كان على

موعد عاجل مع المشير، كان اللقاء مقصوراً عليهما فقط، قبل أن يعقدا اجتماعات موسعة مع أعضاء بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكان السؤال: ماذا سنفعل إذا طلب منا ضرب المتظاهرين؟!

كان السؤال صعبا ، لكن الإجابة كانت حاضرة بكل تأكيد . لقد كان الأمر قد حسم منذ البداية ، وكان القرار قد أبلغ للقادة الرئيسيين ، لن نتورط فى اطلاق الرصاص ضد الشعب ، ولن نخرج أبدا عن عقيدة القوات المسلحة مهما كان الثمن ومهما كان العقاب فى المقابل !!



بداية التحرك الشعبى من أمام دار القضاء العالى يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



محاولة للفكاك من سيطرة الأمن يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



المسيرة تتحرك من أمام دار القضاء إلى التحرير وفي مقدمتها النائب الناصري السابق سعد عبود وعدد من نواب الاخوان المسلمين في مقدمتهم د.أحمد دياب وهشام القاضي وأيضا كريمة الحفناوي الناشطة بحركة كفاية وعدد من الشباب والقيادات الناصرية يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



البداية تونس والآن مصر .. شعار رفعه المتظاهرون يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



نواب سابقون بالإخوان فى مقدمة المتظاهرين أمام دار القضاء يوم ٢٥ يناير وفى مقدمتهم النائب االسابق صبرى عامر



أعلام حزب الوفد يرفعها شباب الحزب أمام مقر الحزب الوطنى بال كورنيش يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



الشباب يرفعون لافتة تقول واحد راح السعودية (يقصدون زين العابدين بن على) والثانى رايح فين (يقصدون الرئيس مبارك) يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



المتظاهرون أمام دار القضاء باتجاه شارع رمسيس يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



الفصل الثانى:

البيان الأخطر

- قصة البيان الأول الذى آثار غضبة مبارك على المشير ورئيس الأركان !!
- عبداللطيف المناوى: أذاع البيان من خلف ظهر وزير الاعلام فاكتسب ثقة المؤسسة العسكرية
- أحمد عز: كان وراء حملة تسويق جمال مبارك ومحاولة الوقيعة بين الرئيس وعمر سليمان !!

فى أواخر مايو ٢٠١٠ التقى رئيس الوزراء احمد نظيف بعدد من رؤساء تحرير الصحف الحزبية والخاصة للحوار معهم حول مستقبل الأوضاع فى مصر وضمن ما قاله فى هذا الاجتماع «انه لا يوجد بديل لمبارك يصلح لقيادة البلاد». يومها تلقى نظيف عتابا شديدا من جمال مبارك، وبخه فيه على هذه الكلمات، وقال له: «انت تقف فى صف واحد مع المشير طنطاوى ضدى»!!

لم يكن أحمد نظيف منحازا تماما إلى الرئيس فى مواجهة نجله، ولكنه ادرك معنى مقولة مبارك أمام مجلس الشعب بأنه سيظل يعطى طالما بقى فيه قلب ينبض.. كان نظيف على اطلاع بتفاصيل الصراع المنزلى حول الخلافة، غير أنه كان يظن فى هذا الوقت أن جناح مبارك قد انتصر، وأن الأمر قد حسم لمصلحة استمرار الرئيس.

كانت المؤسسة العسكرية تراقب الأوضاع عن كثب، لكنها نأت بنفسها عن الصراعات التى كان يتردد صداها فى كل مكان غير أن المشير ورئيس الأركان تعهدا فى هذا الوقت بافشال مشروع التوريث مهما كان الثمن فى المقابل.

لقد جرى وضع خطة عسكرية لمواجهة تداعيات الأوضاع حال قيام مبارك بإعلان التوريث فى البلاد خلال شهر مايو من عام ٢٠١١، كانت التوقعات تشير إلى حالة إنفجار شعبى كبير، ولكن قادة الجيش كانوا قد تعهدوا بعدم اطلاق الرصاص والانحياز إلى مطالب المصريين فى مواجهة التوريث، انها نفس الخطة التى جرى تطبيقها مع نزول الجيش فى ٢٨ يناير الماضى، وهى الخطة التى أبهرت العديد من الدوائر العسكرية الإقليمية والدولية!

كان الحرس الجديد قد أعد عدته، ويبدو أن مبارك اقتنع فى اللحظات الأخيرة بالتخلى عن السلطة فى الرابع من مايو ٢٠١١، اطلق عليها الخطة « إرادة» وهو اليوم الذى يناسب عيد ميلاده الثالث والثمانين، وكانت الحجة هى تردى الحالة الصحية للرئيس.

يومها ووفقًا للسيناريو الجديد كان مبارك سيعلن التخلى عن السلطة ويدعو إلى انتخابات رئاسية مبكرة فى البلاد، وكان سيدعو الأحزاب إلى تقديم مرشحيها وفقًا للتعديلات التى جرت مؤخراً على المادة ٧٦ من الدستور والتى تسمح لمرشحى الأحزاب بالترشح دونا عن المستقلين. وتضع شروطًا جائرة، تفتح الطريق أمام فوز مرشح الحزب الحاكم دون أى جهد يذكر، كان الحرس القديم يعارض هذه الخطة ويمارس ضغوطه حتى اللحظة الأخيرة على الرئيس للاستمرار فى حكم البلاد لفترة انتخابية جديدة، فقد كانوا يدركون انه لا مستقبل لهم فى ظل حكم التوريث.

فى هذا الوقت كان أحمد عز قد بدأ يفكر جديًا فى الترويج لحملة جمال مبارك، وشارك فى ذلك د. إبراهيم كامل رجل الأعمال المعروف والذى خرج على شاشة التليفزيون أكثر من مرة يروج لتولى جمال مبارك خلافة الحكم فى مصر، لقد أبدى الكثيرون دهشتهم وهم يشاهدون إبراهيم كامل يطل من إحدى شاشات القنوات الخاصة خلال شهر ديسمبر من العام الماضى وبدا فى الحد يث وكأنه يقدم حيثيات اختيار جمال مبارك لحكم مصر، فى الوقت الذى كان صفوت الشريف وبعض رجالات الحرس القديم يؤكدون أن ترشيح الرئيس لولاية جديدة فى حكم البلاد بات قاب قوسين أو أدنى..

لقد جرى الاتفاق مع بعض العناصر لاطلاق حملة لتسويق جمال مبارك عبر وسائل دعاية متعددة، قدمت خلالها ملايين الجنيهات ثمنًا لعملية التسويق، وعندما كان يبدى البعض معارضته ويشير إلى أن هذه الحملة ترعاها شخصيات حزبية وسياسية نافذة، كان الرد يأتى على لسان جمال مبارك بأنه لا يعرف شيئًا عن الحملة وعن الذين يروجون لها، غير أن جمال كان يعرف بالقطع كل شىء، قد وافق على اقتراح أحمد عز باطلاق هذه الحملة كبالون اختبار، وأيضًا كأداة ضغط فى مواجهة الرئيس لاجباره على التراجع عن الترشيح لدورة جديدة.

فى هذا الوقت خففت واشنطن من حدة رفضها لقضية التوريث واشترطت مجموعة من الاستحقاقات للموافقة على نقل السلطة إلى جمال مبارك من خلال انتخابات حرة، ومن بين هذه الشروط تعديل المادتين ٧٦، ٧٧ من الدستور وإجراء اصلاحاً سياسياً وضمان التطبيع الساخن مع إسرائيل والانخراط فى اطار المشروع الأمريكى للمنطقة العربية.

وعندما قام الرئيس مبارك بزيارة سريعة إلى الولايات المتحدة فى العام الماضى، كانت هذه القضية واحدة من القضايا المطروحة على مائدة الحوار، لقد شهد الشارع المصرى فى هذا الوقت حدثا لا يخلو من دلالة إذ فوجئ الرأى العام خلال زيارة مبارك إلى واشنطن بانتشار ملصقات فى مناطق المعادى وإمبابة والجيزة ومصر الجديدة تدعو لانتخاب اللواء عمر سليمان رئيسًا للجمهورية.!!

انتشر الخبر كالنار فى الهشيم وتحرك جهاز الأمن القومى بالاتفاق مع وزارة الداخلية للبحث عن العناصر التى كانت وراء إثارة البلبلة ومحاولة الوقيعة بين مبارك وعمر سليمان والذى كان برفقته خلال زيارته للولايات المتحدة، وكانت الاجابة التى تم التوصل إليها فى سرية أن أحمد عز وحبيب العادلى يقفان وراء ما جرى»، لقد كان الهدف من وراء ذلك هو التخلص من اللواء عمر سليمان والذى بدا للبعض وكأنه مرشح بديل يمكن اللجوء إليه لخلافة الرئيس مبارك، خاصة وأن الجميع كان يعرف عزوف المشير طنطاوى عن الحكم ورفضه لأية مناصب أخرى غير الموقع الذى كان يتبوأه..!!

انزعج عمر سليمان كثيراً من هذه «التحركات»، طلب من جهاز الأمن القومى الاتصال بكافة الصحف ومنع نشر هذا الخبر، وبالفعل جرى اعدام عشرات الألوف من

صحيفتى المصرى اليوم والدستور اللتان كانتا قد بدأتا الطباعة متضمنة هذا الخبر..

وعندما ذهب عمر سليمان ليبلغ الرئيس بأن هناك من يسعى للوقيعة بينهما قال له مبارك «ولا يهمك أناعارف همه بيعملوا كده ليه»!!

■■■

كانت الأوضاع فى البلاد قد وصلت إلى حد من التفاقم لم نشهد له مثيلاً،برلمان مزور، أزمة اقتصادية خانقة، أوضاع اجتماعية متردية، وانتشار واسع للفساد، ارتفاع كبير فى حجم الديون، بطالة متزايدة، قهر وتعذيب، مصادرة للحريات، زواج للمال بالسلطة، استهانة بالشعب وتعمد إهانته!!

كانت الجماهير تئن، وكانت الأصوات تعلو، لكن رئيس الدولة كان قد صم اذانه ووقع أسيراً لمطالب نجله وقرينته، بينما غض البصر فى المقابل وأطلق يد أحمد عز وأنس الفقى وحبيب العادلى لوضع اللمسات الأخيرة لمشروع التوريث فى الموعد المحدد.

لقد استطاع أحمد عز أن يقنع الرئيس، خلال لقاء غير معلن جرى بينهما فى حضور نجله جمال ان انتخابات البرلمان عام ٢٠١٠ كانت انتخابات بلا أخطاء، وأن الشعب هو الذى اسقط المعارضين، وأن ذلك يعنى أن الناس قد ملت من «جعجعة» المعادين للحزب الحاكم، والذى استطاع بضربة معلم أن يسترد المقاعد التى سلبت منه فى انتخابات ٢٠٠٥!!

لقد بدا الرئيس مقتنعًا بهذا الطرح، ولذلك عندما القى خطابه فى مستهل الدورة البرلمانية الجديدة، أدرك الناس أن رئيس الدولة سقط فى قبضة أحمد عز ومجموعة الحرس الجديد، وأنه يردد ذات ادعاءاتهم.

لقد قال مبارك: «إن الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب بما كشفت عنه من إيجابيات وسلبيات هى خطوة مهمة على الطريق، وكل انتخابات نجريها، إنما تضيف لتجربتنا الديمقراطية، وتطرح دروسًا للتمعن فيها والاستفادة فيها»!!

كان كلامًا غريبًا يتناقض مع الواقع ويستهين بمشاعر المصريين ويتجنى على الحقيقة.. لقد صفق نواب البرلمان «المزور» للرئيس اثناء إلقائه هذا الخطاب ٢٤ مرة، وكأنهم يخرجون بذلك لسانهم للشعب الذى كان ساخطًا وغاضبًا من نتائج هذه الانتخابات المزورة والتى قصد من ورائها اقصاء المعارضة والمستقلين.

وعندما تحدث مبارك عن التحرك الموازِ فى ذات الخطاب، عقب قائلاً فى سخرية اثارت السخط «مش برلمان موازى، احنا معندناش برلمان مواز خليهم يتسلوا».!!

كان الرئيس يرد بذلك على فكرة البرلمان الموازى الذى جرى تأسيسه فى مكتب النائب علاء عبدالمنعم عضو مجلس الشعب بحضور عدد من النواب الذين تم اسقاطهم فى الانتخابات ومن بينهم د. محمد البلتاجى وسعد عبود وجمال زهران وحمدين صباحى ومحمد العمدة ومصطفى الجندى ومحمد مصطفى شردى ومحسن راضى ومصطفى بكرى وآخرين، وكانت كلمة «خليهم يتسلوا» هى نقطة الفصل فى صراع استمر لسنوات طوال بين النظام ومعارضيه.

كانت الأجواء مهيأة للثورة فى البلاد، لقد وصل الحال بالنظام إلى الإستهانة بأحكام القضاء معلنًا رفضه تنفيذ الأحكام التى أصدرها مجلس الدولة، وتحديداً الحكم التاريخى الذى أصدره المستشار مجدى العجاتى رئيس المحكمة الإدارية العليا والذى قضى ببطلان الانتخابات البرلمانية فى ٩٩ دائرة، وبأن مجلس الشعب الحالى يشوبه البطلان.

لم يكن مبارك مستعداً للتراجع أو التنازل عن جبروته، كان عنيداً للغاية فى مواجهة المطالب الشعبية، لكنه وياللعجب كان فى المقابل خانعًا ومستجيبًا لجميع المطالب الأمريكية والإسرائيلية، ولا يجد غضاضة فى أن يعلن ذلك، لأنه كان فى حاجة ماسة إلى المساندة من أمريكا وإسرائيل لتمرير مشروع التوريث ومساندة حكمه فى مواجهة ما كان يسميه بالتطرف الدينى وسعى الإخوان المسلمين للسيطرة على السلطة.

كانت القوات المسلحة تموج غضباً من جراء تردى الأوضاع وإنهيارها فى البلاد، لكنها ظلت حتى هذا الوقت ملتزمة بالحياد المعلن، حتى وأن كانت تنتظر اللحظة المناسبة لاعلان موقفها!!

■■■

فى التاسع والعشرين من يناير، كانت مصر تموج بالمظاهرات بعد ليلة دامية سقط خلالها الكثيرون من الشهداء والجرحى، خاصة هذه الرصاصات التى انطلقت من على اسطح مبانى ميدان التحرير عبر عدد من القناصة الذين كانوا يمتلكون أسلحة قنص بالليزر..

لم تستغرق المسافة من المطار إلى مبنى وزارة الدفاع كثيراً من الوقت، الآن وصل

الفريق سامى عنان، على الفور تم عقد لقاء على جانب كبير من الأهمية بينه وبين المشير، تناول الأوضاع والتطورات التى شهدتها البلاد منذ الخامس والعشرين من يناير.. كانت كلمات المشير حاسمة «لن نطلق الرصاص أبدًا على المتظاهرين، سنحمى الثورة وندافع عنها مهما كان الثمن».

كان الفريق سامى عنان يعرف حقيقة موقف المشير جيدًا، لقد كان يدرك منذ البداية أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كله على قلب رجل واحد، حيث جرى الاتفاق فى هذا الوقت على عدم التصدى للمتظاهرين مهما كانت درجة التصعيد فى المقابل.

كان التحدى الكبير الذى يواجه القوات المسلحة والذى تحدث عنه المشير تفصيلاً هو إنهيار السيطرة الأمنية الكاملة على الأوضاع فى البلاد، وانتشار عمليات البلطجة والنهب والسلب، وكان قد جرى الاتفاق على أن يقيم الفريق سامى عنان إقامة كاملة بمركز العمليات الرئيسى للقوات المسلحة لمتابعة الأوضاع والتطورات والبلاغات أولاً بأول.

كانت الملايين التى زحفت فى جمعة الغضب إلى الشوارع والميادين مصممة على عدم العودة إلا بعد سقوط النظام، لقد نجح المتظاهرون فى السيطرة الكاملة على مدينتى الإسكندرية والسويس بعد أن قاموا باحراق أغلب مراكز الشرطة فى الإسكندرية وكذا قسم الأربعين فى السويس وبعض المواقع الأمنية الأخرى مما اضطر قوات الشرطة إلى الانسحاب من المدينتين تمامًا.

وفى القاهرة جرت عمليات اقتحام واسعة لاقسام الشرطة ومقرات الحزب الوطنى وامتدت المظاهرات إلى غالبية أحياء العاصمة، وقام مجهولون بإحراق المقر الرئيسى للحزب الواقع على كورنيش النيل، وتم محاصرة مبنى التليفزيون ومقار الحكومة والبرلمان ووزارة الداخلية.

ومع تردى الأوضاع وانتشار الفوضى إنهارت البورصة المصرية وسجلت خسائر فادحة فى هذا اليوم بلغت نحو ٧٢ مليار جنيه، حتى بدا الأمر وكأن البلاد على شفا إنهيار كبير.

حتى هذا الوقت لم يكن أحد يظن أن الأمور سوف تتصاعد إلى هذه الدرجة الخطيرة.. لقد صحوت مبكرًا فى صباح هذا اليوم «الجمعة ٢٨ يناير» ومضيت أنا وشقيقى محمود للصلاة بمسجد الأزهر والمشاركة فى تظاهرات جمعة الغضب، كانت

قوات الأمن المركزى محتشدة فى الشوارع الرئيسية، وأمام المسجد كانت تعليمات الشرطة تفتيش المصلين ومنع التصوير، ورفض دخول كل من تقل اعمارهم عن الخمسين عامًا إلى ساحة المسجد.

وعندما بدأ خطيب الأزهر يلقى خطبته وسط حشد كبير من المواطنين فإنه لم يأت على أى ذكر للثورة، بل كان يتحدث عن طاعة ولى الأمر، وراح يضرب الأمثلة تباعًا حتى ظهر الضجر على الحاضرين، وما ان انتهت الصلاة حتى انفجر الوضع داخل الأزهر وانطلقنا فى تظاهرة كبيرة حال الأمن دون وصولها إلى ميدان التحرير.!!

فى هذا اليوم كانت التعليمات قد صدرت من وزير الداخلية حبيب العادلى بقطع اتصالات المحمول والانترنت ظنًا منه أن ذلك من شأنه أن يحد من التظاهرات التى راحت تعم البلاد، وكان الرئيس مبارك قد وافق شخصيا على هذا الإجراء الذى حاز على انتقادات واسعة داخل البلاد وخارجها، وهو قرار سبق اتخاذه فى اجتماع عقده رئيس الوزراء أحمد نظيف بالقرية الذكية قبل انطلاق الثورة بأيام قليلة.

كانت مهمة الجيش ثقيلة وكانت هناك أياد تعبث من خلف ستار، اقتحمت السجون وأطلقت الألاف من المساجين ، ثم سرقة كميات هائلة من الأسلحة، وحاولت مجموعات من اللصوص والبلطجية اقتحام المتحف المصرى، وسرقة اثاره، لولا تصدى قوات الجيش والتفاف المتظاهرين الذين اقاموا حاجزًا بشريًا حول المتحف.

بعد منتصف ليل الثامن والعشرين من يناير كان مبارك يلقى خطابًا أثار الغضب فى نفوس المصريين، فقد تميز بالعجرفة الشديدة والغباء السياسى الحاد، حيث رفض فيه الاستجابة لمطالب الجماهير وقرر فقط إقالة الحكومة وتعيين اللواء عمر سليمان نائبًا لرئيس الجمهورية.!!

قبلها بساعات قليلة كان صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى يعلن فى تصريحات استفزت مشاعر المصريين بأنه لا صحة للشائعات التى ترددت عن تعديل وزارى مرتقب وراح يعلن التحدى بالقول: «إن الحزب الوطنى لديه الثقة فى سياساته وفيما تحقق من إنجازات، وأنه لا توجد بطحة نخاف منها لأن عطاءنا كله للوطن وسوف نظل واثقين شامخين»!!

أدرك الناس أن النظام لم يتعلم ولن يتعلم ، وتصاعد سقف المطالب وصمم المتظاهرون على رحيل النظام بأسره، وراح مئات الآلاف يزحفون إلى الشوارع والميادين

مصممين على الاستمرار.

كان حبيب العادلى قد ترك مكتبه بالوزارة يوم الجمعة ٢٨ يناير بعد أن تم اخراجه فى مدرعة تابعة للقوات المسلحة ثم توجه إلى مكتبه بمقر مباحث أمن الدولة بمدينة نصر، ثم إلى مقر أمن الدولة بالشيخ زويد، ثم عاد لمكتبه بوزارة الداخلية مرة أخرى، قبيل أن يتم ابعاده من الوزارة والتحفظ عليه ليحل بدلا منه اللواء محمود وجدى. قد جاء تشكيل الحكومة مخيبًا للآمال إذ خرج منها ١٥ وزيرًا أبرزهم العادلى وغالى والمغربى ورشيد والجبلى وجرانة، غير أن التشكيل الجديد ظل محتفظًا بالعديد من الوزراء القدامى كان من أبرزهم أنس الفقى وسيد مشعل وسامح فهمى وأحمد أبوالغيط وعائشة عبدالهادى وممدوح مرعى ومشيرة خطاب وهانى هلال وأيمن أبوالحديد ومفيد شهاب وغيرهم!!

وفى الاجتماع الذى عقد برئاسة الرئيس مبارك يوم الاثنين ٣١ يناير مع الحكومة الجديدة بحضور اللواء عمر سليمان نائب الرئيس خرج المشير من هذا اللقاء غاضبًا، فقد أدرك أن الأمور تمضى نحو الإنهيار والرئيس لم يتعلم من الدروس بعد، لقد أدرك المشير وفق ما صرح به لعدد من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن جمال وشلة المنتفعين لا ينقلون الصورة بشكلها الحقيقى لرئيس الدولة وأن هناك اصرار فى تصوير ما يحدث على أنه مجرد أعمال شغب مدفوعة من قوى خارجية وداخلية لا تريد الاستقرار لهذا البلد، وأن ذلك من شأنه أن يدفع الرئيس إلى الاستمرار فى سياسته ورفض الاستجابة لمطالب المصريين.

■■■

فى القاعة المجاورة لمكتب المشير بوزارة الدفاع عقد اجتماع برئاسة المشير وبحضور رئيس الأركان الفريق سامى عنان وعدد من قادة الأفرع الرئيسية وبعض اعضاء المجلس الأعلى.. ودار حوار طويل بدأه المشير بالحديث عن أن الفترة الحالية هى فترة حاسمة فى تاريخ مصر، وأن القوات المسلحة حسمت خيارها إلى جوار الشعب وثورته وأنه مهما كان الثمن فلابد من أصدار بيان نحدد فيه موقف الجيش، وأن يظل هذا البيان سريًا إلى أن تجرى إذاعته من التليفزيون المصرى، لقد اقسم الحاضرون على المصحف الشريف بالحفاظ على سرية هذا الاجتماع وغيره من الاجتماعات

بالفعل تم الاتفاق على مضمون البيان والذى تضمن نصًا تاريخيًا يقول: «إلى

شعب مصر العظيم.. إن قواتكم المسلحة ادراكًا منها بمشروعية مطالب الشعب وحرصًا منها على القيام بمسئوليتها فى حماية الوطن والمواطنين كما عهدتموها دائمًا تؤكد على الآتى:

أولاً: إن حرية التعبير بالطرق السلمية مكفولة للجميع.

وثانيًا: عدم الاقدام على أى عمل من شأنه الاحلال بأمن وسلامة الوطن وتخريب المصالح العامة والخاصة.

ثالثًا: إن اقدام فئة من الخارجين على القانون بترهيب وترويع المواطنين الآمنين أمر غير مقبول ولن تسمح القوات المسلحة به أو بالاخلال بأمن وسلامة الوطن.

رابعًا: حافظوا على مقدرات وممتلكات شعبكم العظيم وقاوموا أعمال تخريبها سواء كانت عامة أو خاصة.

خامسًا: إن القوات المسلحة على وعى ودراية بالمطالب المشروعة للمواطنين الشرفاء.

سادسًا: إن تواجد القوات المسلحة فى الشارع المصرى من أجلكم وحرصًا على أمنكم وسلامتكم، وقواتكم المسلحة لم ولن تلجأ إلى استخدام القوة ضد هذا الشعب العظيم الذى لم يبخل على دعمها فى جميع مراحل تاريخه المجيد.

وأكد البيان أن القوات المسلحة هى الدرع الواقى والحصن الأمين لهذا الشعب العظيم وحمايته من الأخطار المحيطة به، وأن تراب هذا البلد ممزوج بدماء المصريين على مر التاريخ.

كان البيان قويًا وحاسمًا، ولكن بقيت مشكلة إذاعته، لقد جرى تكليف اللواء إسماعيل عتمان عضو المجلس الأعلى ومدير الشئون المعنوية للقوات المسلحة بإذاعة هذا البيان ولكن دون عرضه على وزير الاعلام أنس الفقى، والمعروف بعلاقته الوثيقة بمجموعة التوريث وتحديدًا جمال وسوزان مبارك.. انه لن يتردد فى الابلاغ فورًا، وهذا من شأنه أن يعرقل إذاعة البيان، وربما يدفع رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة إلى اتخاذ إجراءات وخطوات قوية ضد قيادة الجيش.

تم تسجيل البيان بمبنى وزارة الدفاع، ومضى به اللواء إسماعيل عتمان إلى مبنى اتحاد الاذاعة والتليفزيون، وهناك التقى عبداللطيف المناوى رئيس قطاع الأخبار

بالتليفزيون أطلعه على البيان، وطلب منه إذاعته فوراً دون اطلاع وزير الاعلام أو أية جهة أخرى عليه، لم يتردد عبداللطيف المناوى فى اتخاذ القرار المناسب، وبالفعل أصدر تعليماته بإذاعة البيان على الفور وكانت مفاجأة كبيرة للوزير الذى أبدى غضبه الشديد على تصرف عبداللطيف المناوى، وسعى إلى اثارة مشكلة حقيقية معه، خاصة بعد أن تلقى اتصالاً هاتفيًا غاضبًا من جمال مبارك ومن الرئيس شخصيًا ..!!

لقد عبر اللواء إسماعيل عتمان فى تصريح إعلامى لاحق عن تقدير القوات المسلحة للدور الذى قام به عبداللطيف المناوى، إلا أنه لم يكشف تفاصيل هذا الدور الذى كان له أبلغ الأثر فى ابلاغ الشارع المصرى بموقف القوات المسلحة ومحاصرة النظام بهذا الموقف الذى لا رجعة فيه.

أحدث البيان الصادر عن القوات المسلحة ردود أفعال ايجابية فى الشارع المصرى، أدرك المتظاهرون أن الجيش قد حسم موقفه بشكل معلن، تعالت الهتافات فى الميادين العامة، صعد المواطنون إلي ظهور الدبابات والمعدات وراحوا يقدمون الورود للجنود ويهتفون سوياً «الجيش والشعب إيد واحدة»، وكان من الغريب فى هذا الوقت أن تحمل المدرعات والدبابات على ظهرها شعارات تقول« يسقط حسنى مبارك» «ارحل»!

لقد تعمد المشير طنطاوى قبل إصدار هذا البيان بيوم واحد أن يقوم بزيارة الجنود الموجودين أمام مبنى التليفزيون والمناطق القريبة فى اعقاب زيارة مبارك لمركز العمليات الرئيسية للقوات المسلحة، وكأنه أراد أن يقول للشارع المصرى إن القوات المسلحة معكم ومع الثورة، وأن زيارة مبارك لمركز العمليات والتي بثها التليفزيون وأراد أن يبعث عبرها برسالة إلي الشعب بأن القوات المسلحة معه هو موقف غير صحيح.

يومها رصد التليفزيون المشير طنطاوى وهو يرتب علي اكتاف الجنود أمام مبنى ماسبيرو قائلاً لهم «مصر محتاجة لكم» وكأنه بذلك يقول إن اللحظة قد حانت.

لقد كان المشير ورئيس الأركان ومعهما المجلس الأعلى يتخذون مواقف هى أقرب إلى المغامرة، لأنها كانت تعلن الانحياز للثوار الذين كانوا يهتفون باسقاط مبارك وكان الجيش يؤكد فى بياناته أنه يتفهم المطالب المشروعة للمتظاهرين.

كانت المعلومات التى تصل إلى مبارك فى هذا الوقت تشير إلى ان عناصر من الجيش تشجع المتظاهرين على الاستمرار فى ثورتهم ضد النظام، وكان الرئيس حانقًا على موقف المشير ورئيس الأركان، وكانت هناك معلومات تقول أن اللواء حسن الروينى

قائد المنطقة المركزية كان على صلة بالثوار وكان يشجعهم على الاستمرار فى تظاهراتهم ويطمأنهم بأن تعليمات المشير هى حماية المظاهرات.

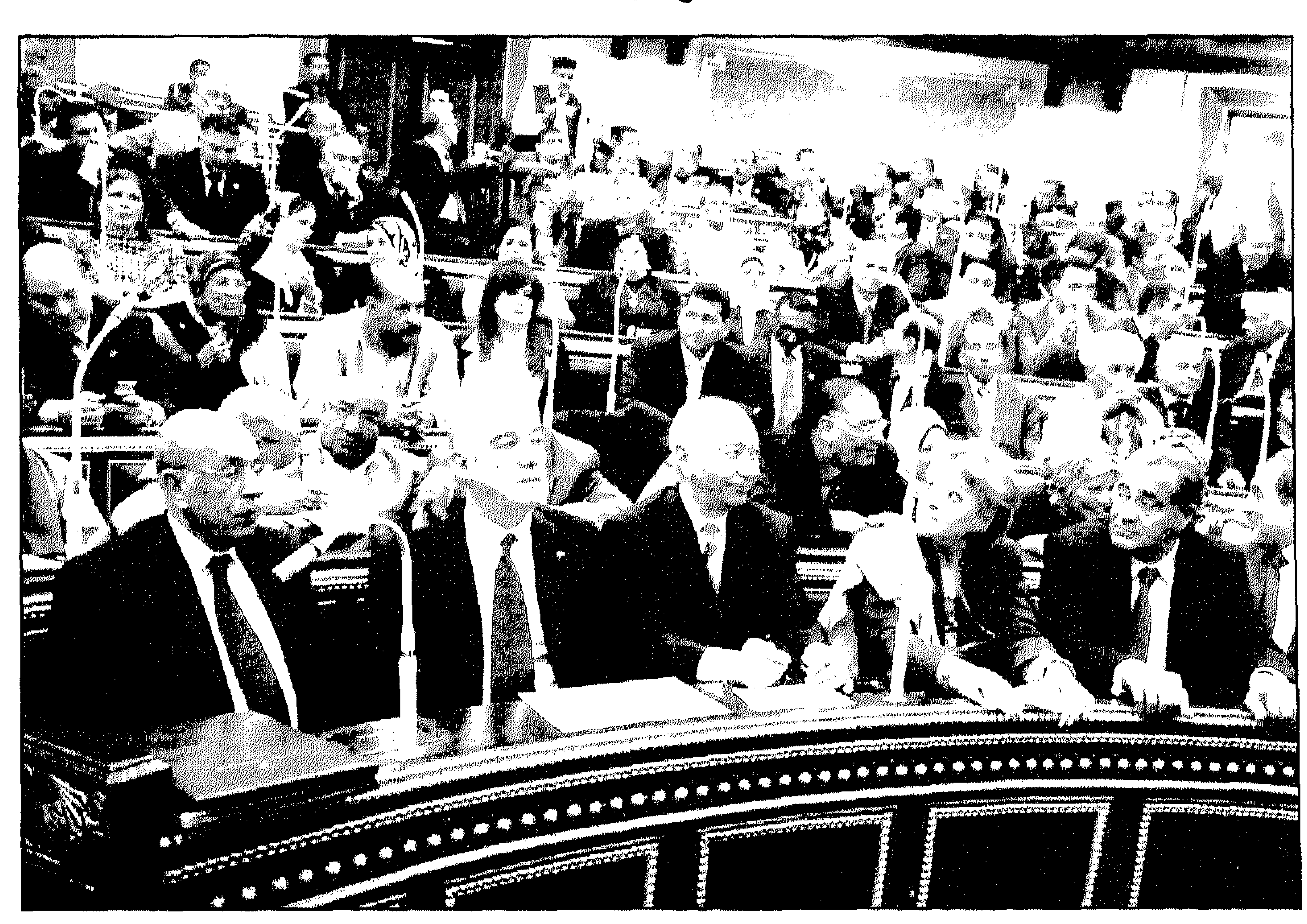
كان الرئيس قد أعد خطاباً قام بصياغته أنس الفقى وجمال مبارك، وكان الهدف من الخطاب هو استدرار عطف المصريين، خاصة عندما تحدث مبارك عن أنه لن يرشح نفسه مرة أخرى لحكم البلاد وأنه لن يغادر مصر وأن كل أمنيته هو أن يدفن فى تراب الوطن، لقد قام الرئيس بتسجيل الخطاب الذى تقرر إذاعته فى وقت متأخر من مساء ذات اليوم وكان مبارك يراهن على أن هذا الخطاب سوف ينهى كل شىء، بل ويدفع المصريين إلى الانقلاب على المتظاهرين ومواجهتهم.

وبعد أن انتهى مبارك من تسجيل خطابه الجديد طلب من وزير الاعلام الاتصال بجميع الفضائيات المصرية والعربية لبثه فور إذاعته من التليفزيون المصرى فقد كان الرئيس على ثقة بأنه بذلك سينهى الأمر بالضربة القاضية.

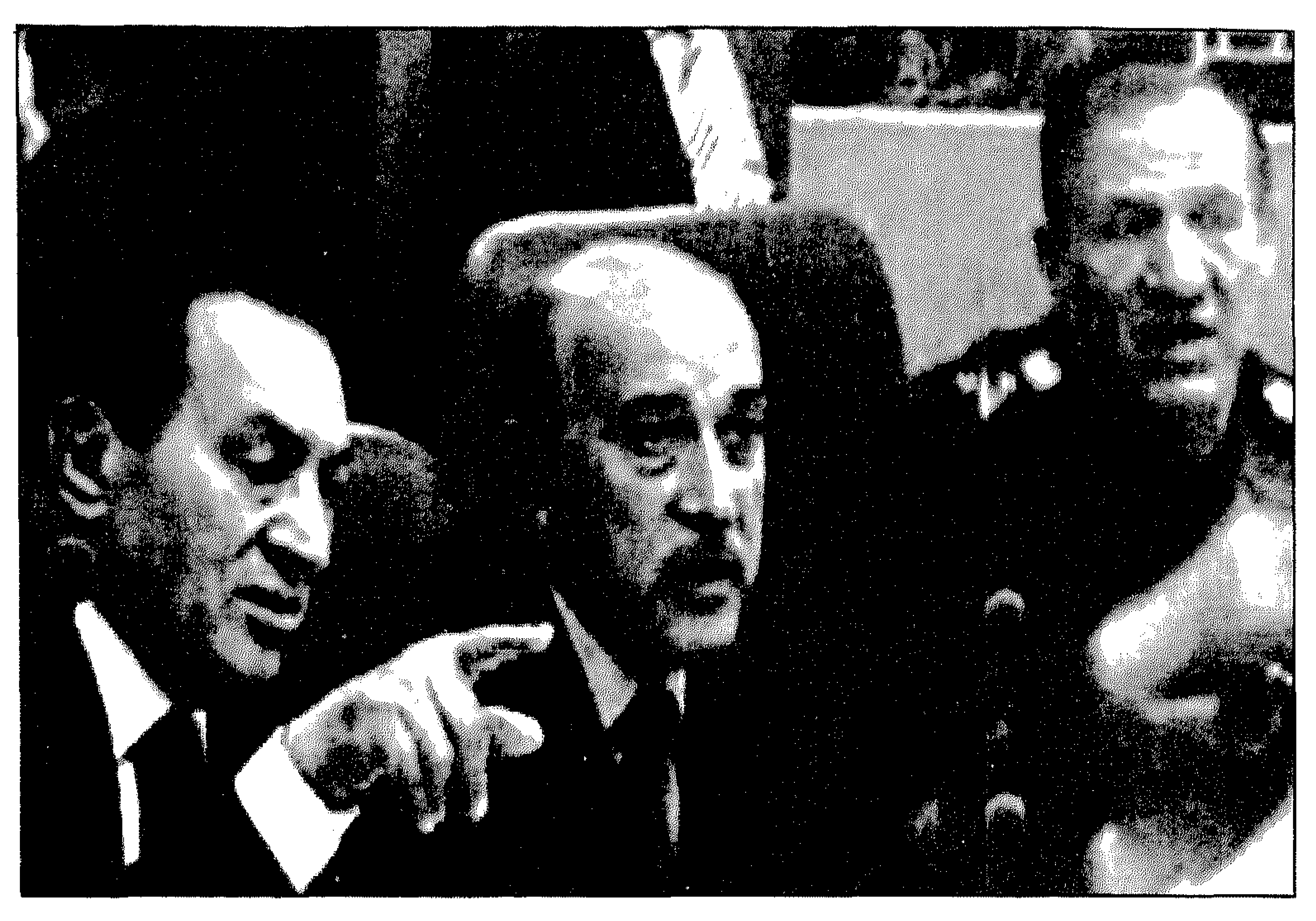
فى هذا الوقت تحديداً اتصل د. زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية بمكتب المشير ورئيس الأركان للابلاغ عن لقاء سيعقد برئاسة الجمهورية مساء ذات اليوم الأحد ١فبراير، وكان الحاضرون فى هذا اللقاء خمسة هم: الرئيس مبارك ونائبه اللواء عمر سليمان ورئيس الوزراء الفريق أحمد شفيق ووزير الدفاع المشير حسين طنطاوى ورئيس الأركان الفريق سامى عنان وقائد الحرس الجمهورى نجيب محمد عبد السلام بينما ظل كرسى وزير الداخلية محمود وجدى فارغا بسبب تأخره عن الحضور للظروف الأمنية.



الأسرة الحاكمة



مجلس الشعب



مبارك وسليمان وعنان ولقاء في مركز العمليات بوزارة الدفاع



مبارك فى خطاب ٢٨ يناير



علم تونس بعد انتصار الثورة التونسية مع المتظاهرين يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



المظاهرة أسفل كوبري ١٥ مايو ببولاق أبو العلا تحمل شعارات «لا للفقر. لا للفساد. لا للطوارئ. ولا لتزوير الانتخابات» يوم ٢٥ يناير



طفل يهتف بسقوط النظام في طليعة المتظاهرين بميدان التحرير يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



شباب بولاق ينضمون للمظاهرات في يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ ويرفعون علم مصر



شاب يصعد مدرعة الشرطة لوقف خرطوم المياه بالميدان يوم ٢٥ يناير ٢٠١١

لا للتمديد .. لا للتوريث» يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ أمام مقر الحزب الوطني بالكورنيش

الفصل الثالث:

لقاء المواجهة فى القصر الجمهورى

أحدث البيان الصادر عن القوات المسلحة فى الأول من فبراير، ردود فعل قوية لدى الشارع المصرى، أدرك الجميع أن الجيش قد حسم خياراته، وانحاز إلى الثورة، وتفهم مطالبها المشروعة.. ازداد لهيب الهتافات فى الشوارع والميادين، شعر الثوار بأن دماء الشهداء لن تذهب سدى، تعانق رجال الجيش مع المتظاهرين، هتفوا سوياً «الشعب والجيش ايد واحدة»..

وفى المقابل كانت ثورة جمال مبارك على هذا البيان شديدة، الآن أدرك نجل الرئيس أن الأمور ليست على ما يرام. إنه يعرف جيداً أن البيان لا يعبر فقط عن المشير أو رئيس الأركان، بل عن كل أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وعن الجيش المصرى بأسره.

- مبارك للمشير بيانكم الأخير يعنى التخلى عن حماية الشرعية
- المشير ورئيس الأركان يؤكدان: لن نتخلى عن الشعب أبدا والجيش لن يستخدم ضد المتظاهرين
- لماذا طلب مبارك من المشير عدم أظهار صورة نجله جمال خلال زيارته لمركز العمليات؟
- جمال نصح والده بإقالة المشير ورئيس الأركان ومبارك كان ينتظر اللحظة المناسبة

كان جمال مبارك يعرف أن الفرصة لاتزال سانحة، بدأ يتشاور مع بعض المقربين إليه لترشيح عدد من الأسماء يختار من بينها الرئيس بديلاً للمشير طنطاوى ولرئيس الأركان سامى عنان، كان هذا هو خيارهم الوحيد ولا خيار غيره، وإلا انهار النظام وسقط الرئيس.

فى البداية كان الخيار المطروح هو قائد الحرس الجمهورى، ولكن البعض نصح جمال بأن يكون الاختيار من بين العناصر المتقاعدة التى تركت الخدمة وليس لها أى علاقات قوية بقيادات الجيش الحالية.. عندما فاتح جمال مبارك والده بهذا الأمر، كان من رأى الرئيس الانتظار لحين إنهاء المظاهرات، خوفًا من أن يتسبب هذا القرار فى حدوث حالات تمرد، خاصة أن القوات المسلحة لا تزال فى الشارع حتى الآن، وهو أمر أصاب جمال مبارك بحالة من الإحباط، وراح يتهم والده بالتردد، ولم يجد مبارك أمامه من خيار لتهدئة نجله، سوى القول بأنه سوف يستدعى المشير ورئيس الأركان لإجبارهما على التراجع عن موقفهما..

كان مبارك قد طلب فى كلمة بثها التليفزيون بعد منتصف ليل ٢٨ يناير من الحكومة أن تقدم استقالتها، وكان قد وعد بأنه سيكلف الحكومة الجديدة بتكليفات واضحة ومحددة للتعامل الحاسم مع أولويات المرحلة الراهنة، غير أن الخطاب لم يشف غليل المصريين!!

كان الفراغ الأمنى قد بلغ أشده فى هذا الوقت، وقد تسبب هذا الفراغ فى ارتكاب جرائم كبرى فى حق البلاد والمواطنين، فعلاوة على مئات الشهداء والجرحى الذين سقطوا فى هذا اليوم، توقفت السياحة وتعطلت حركة المواصلات بين المدن والمحافظات وتكبدت البلاد خسائر بالمليارات.

وفى الخامسة والنصف من مساء اليوم، كان قرار حظر التجول قد صدر، وكان رئيس الجمهورية يصدر فى التوقيت ذاته قراراً بأن يقوم الجيش وبمشاركة الشرطة بتنفيذ القرار الخاص بالحفاظ على الأمن وتأمين الممتلكات العامة والخاصة.

كانت القوات المسلحة قد أعدت خطة عسكرية للانتشار حملت اسم «إرادة»، وكانت هذه الخطة قد وُضعت لمواجهة أى تداعيات شعبية إذا ما صدر قرار بتوريث الحكم فى البلاد، وبدت المهمة أمام الجيش صعبة للغاية.

كان المشير طنطاوى يقيم إقامة كاملة بمبنى وزارة الدفاع بالقوات المسلحة،

وعندما عاد الفريق سامى عنان ووصل إلى مبنى هيئة العمليات فى الثانية عشرة من ظهر الجمعة ٢٩ يناير قادمًا من الولايات المتحدة، فإنه أيضا لم يغادر المنبى ولم ير أيًا من أفراد أسرته لأكثر من ثمانين يومًا متواصلة، وهو الأمر نفسه الذى انطبق على المشير.

وفى أول لقاء لى بالمشير طنطاوى بعد الثورة فى صباح الأحد ٢٠ أبريل بمكتبه بوزارة الدفاع فوجئت عندما شاهدت المشير وقد فقد من وزنه الكثير، غير أنه وعلى مدى أكثر من ساعة فى حوار متصل كان يبدو سعيداً للغاية بالثورة، وقال: «لقد حسم الجيش موقفه منذ اللحظات الأولى، لقد كنا مع الشعب وسنبقى مع الشعب».

كانت المهمة ثقيلة.. هكذا اختصر المشير الأوضاع فى البلاد منذ الثامن والعشرين من يناير، تاريخ نزول القوات المسلحة إلى الشارع لكنه أشار إلى أن القوات بدأت فى تنفيذ مهامها الموكلة إليها وواجهت التحديات المفروضة عليها بكل شجاعة وقوة، وعندما التقيت المشير مرة أخرى فى لقاء مطول فى الثامن من يونيه الماضى كانت التحديات لاتزال تفرض نفسها، وكان المشير مصمما على إنجاز مهام المرحلة الانتقالية.

لم يكن الجيش طامعًا فى السلطة، بل حتى بعد انتصار الثورة رفض المشير الانتقال إلى القصر الجمهورى، وعندما أدت حكومة شفيق (المعدلة) ومن بعده حكومة (شرف) اليمين الدستورية صمم على أن تؤدى الحكومة الجديدة اليمين داخل مقر وزارة الدفاع، ورفض وجود «ياوران» إلى جواره، وظل ولا يزال يتعامل على أن وجوده مؤقت ومرهون بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية ورئيس منتخب.

كان المشير يتعامل مع الأحداث بهدوء أعصاب، أذهل الجميع، كان يتابع وقائع ما يجرى على الأرض وردود الفعل الإقليمية والدولية، دون أن يؤثر ذلك على قناعاته، فقد أدرك منذ البداية أن الملايين المحتشدة فى الشوارع والميادين لن تعود إلى بيوتها خالية الوفاض.

كانت الولايات المتحدة ترقب موقف الجيش بدقة، وكان رئيس الأركان سامى عنان قد أشار خلال حفل عشاء أقامه على شرف مساعد وزير الدفاع الأمريكى للأمن الإقليمى مساء ٢٧ يناير بواشنطن إلى أن الجيش إذا قدر له النزول فلن يتخلى عن رسالته الوطنية ولن يتدخل إطلاقًا ويستخدم العنف ضد الشعب.

فى هذا اليوم الثامن والعشرين منذ يناير، وبعد تأزم الأوضاع فى الشارع كان الرئيس أوباما يجرى اتصالاً هاتفياً مع الرئيس مبارك استمر لأكثر من نصف ساعة، وكان أوباما يحث الرئيس فى هذا اللقاء على إجراء إصلاحات جذرية فى البلاد، غير أن مبارك احتد خلال حواره مع أوباما، مؤكداً أن الأوضاع فى البلاد ستعود إلى مسارها الطبيعى بعد قليل، وأن الجيش المصرى قادر على حسم الأمور، وأنه ماضٍ فى طريق الإصلاح، ولكن دون إملاءات من أحد!!

أدركت الإدارة الأمريكية أن مبارك لن يستجيب لنداءات الإصلاح بالشكل الكافى، فبعد النداءات التى أطلقها الرئيس باراك أوباما ووزيرة خارجيته هيلارى كلينتون بالابتعاد عن استخدام العنف ضد المتظاهرين والمطالبة باتخاذ خطوات حقيقية للإصلاح، كان هناك بيان لا يخلو من دلالة أصدره البيت الأبيض وحذر فيه من أن الولايات المتحدة ستراجع سياسة المساعدات الاقتصادية لمصر بناء على تطور الأحداث.

لم تكن واشنطن وحدها المعنية بالتطورات الجارية فى مصر، لقد أعلنت روسيا عن قلقها وناشدت الدول الأوربية السلطات المصرية التوقف عن العنف، وطالب السكرتير العام للأمم المتحدة بعدم تصعيد الموقف.. فى حين أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو أوامره للمسئولين الإسرائيليين بعدم التطرق إلى الموقف فى مصر فى هذا الوقت.

مع تصاعد الأحداث وأعمال البلطجة والفوضى والنهب والسلب وإحراق أقسام الشرطة وفتح السجون والاعتداء على المرافق والمستشفيات ومقرات الحزب الحاكم والعديد من المؤسسات. تم الإعلان عن تمديد فترة حظر التجول لتكون من الرابعة مساء حتى الثانية من صباح اليوم التالى.

وفى هذا اليوم استطاعت قوات الجيش القبض على عشرات البلطجية وحماية العديد من المنشآت والتصدى للمهاجمين، إلا أن الأحداث التى كانت تجرى باتت أكبر من إمكانية التصدى لها فى هذا النطاق الواسع من ربوع الوطن.

لقد اضطر البنك المركزى إلى إصدار قرار بتعطيل العمل فى البنوك، كما علقت البورصة تعاملاتها، وقرر اتحاد الشركات السياحية فى كل من اليابان وفرنسا وإيطاليا وأمريكا سحب جميع الرعايا والسائحين من مصر مما أدى حالة فوضى عارمة فى المطارات المصرية.

فى هذا اليوم تصاعدت أرقام الخسائر لتصل إلى نحو ٩٢ شهيدًا و١٢٥٠ جريحًا، كما أعلنت الشرطة أن خسائرها وصلت حتى هذا اليوم إلى ما يقرب من ٥٠٠ ضابط و١٠٠٠ مجند بين شهيد وجريح.

وفى مواجهة تطور الأحداث على هذا النحو أصدرت القوات المسلحة بيانًا فى هذا اليوم ناشدت فيه المواطنين التزام الهدوء وقال البيان «أيها الإخوة المواطنون، يا شباب مصر الواعى، يا رجال مصر الأوفياء، يا أبناء مصر الشرفاء، إن القوات المسلحة تناديكم وتقول هناك فئة من الأفراد تقوم بأعمال التخريب والسرقة والنهب وتهديد الأسر والعائلات فى الشوارع و فى بعض المنازل وترهيبهم وتخويف أبنائكم».

وناشد البيان المواطنين الالتزام بتعليمات حظر التجول، وسوف يتم التعامل بكل قسوة وشدة والقبض على الأفراد والخارجين على القانون، وعلى الجميع تنفيذ كل التعليمات بدقة من أجل مصرنا الحبيبة.

وطالب البيان الأهالى بالتصدى لهؤلاء الأفراد لحماية ممتلكاتهم وشرفهم، مع تأكيد التزام القوات المسلحة بحماية أمن مصر وسلامة أبنائها.

وإلى جانب ذلك اتخذت القوات المسلحة إجراءات عملية فى مواجهة الشكاوى المقدمة من المواطنين والتى تضمنت اعتداءات على الممتلكات والأفراد، وذلك بالدعوة لتشكيل لجان شعبية فى المناطق المختلفة، يجرى التنسيق معها بواسطة رجال الشرطة العسكرية.

غير أن كل تلك الإجراءات لم تستطع وقف الاعتداءات خاصة بعد الإفراج عن عدد كبير من المسجونين فى السجون العامة وأقسام الشرطة مما اضطر القوات المسلحة إلى إصدار بيان آخر يوم ٢٩ يناير يحمل مناشدة من المشير حسين طنطاوى لشباب مصر وأبنائها الأوفياء بالقبض على المخربين والخارجين على القانون من البلطجية وتسليمهم لرجال القوات المسلحة المنتشرين فى المناطق المختلفة.

كانت التقارير تصل إلى مقر الرئاسة تباعًا تكشف عن مخاطر الفوضى التى بدأت تعم فى البلاد، غير أن كثيرًا من هذه التقارير كانت تقف فقط عند حدود مكتب جمال مبارك الذى كان يرفض عرضها على الرئيس، ويكتفى فقط بإطلاعه شفويًا على بعض التطورات التى كان يسعى إلى التخفيف من حدتها ، ظنا منه أن الأمور ستعود إلى وضعها الطبيعى مع بقاء النظام بجميع شخوصه ورموزه الأساسيين.

فى هذا الوقت أجرى صفوت الشريف اتصالاً هاتفيًا بالرئيس، وخلاله اقترح عليه فيه ضرورة إبعاد أحمد عز من منصبه أمينًا للتنظيم، بهدف تهدئة الأحوال فى البلاد، وكأن صفوت أراد بذلك أن يحمّل أحمد عز مسئولية اندلاع هذه الأحداث وحده..

كان أحمد عز رجل النظام القوى، إلا أنه كان محسوبًا على جمال مبارك، بينما كان صفوت الشريف هو من أقرب رموز النظام إلى الرئيس، وكان الصراع بين صفوت الشريف وأحمد عز يعكس طبيعة الصراع غير المعلن الذى كان سائدًا لفترة من الوقت بين الرئيس والوريث.

لقد كانت سلطة جمال مبارك طاغية على والده، وكان الرئيس يبدو فى كثير من الأحيان ضعيفًا أمام مطالبه خاصة بعد رحيل حفيده الذى كان الرئيس يعطيه اهتمامًا خاصًا ووقتًا مفتوحًا بلا حدود على حساب مهامه الرئاسية.

لقد استجاب مبارك لمطلب نجله جمال بالقيام بزيارة مفاجئة إلى مركز العمليات بوزارة الدفاع، كان المشير ورئيس الأركان يتابعان ما يجرى وفجأة جاءهما إخطار عاجل صباح الأحد ٣٠ يناير، كان الإخطار يقول: «الرئيس مبارك ونائبه عمر سليمان فى الطريق إلى مركز العمليات».

دقائق معدودة، وكان الرئيس والوفد المرافق له يدخلون إلى مبنى القوات المسلحة ويتجهون على الفور إلى مركز العمليات الرئيس.. استقبلهم المشير طنطاوى القائد العام وبرفقته الفريق سامى عنان رئيس الأركان، وكانت الدهشة واضحة بعد أن رأى القادة العسكريون جمال مبارك يهبط من سيارة مرافقة للرئيس ونائبه عمر سليمان.

همس الرئيس فى أذن المشير بأن يصدر تعليماته بعدم إظهار صورة جمال مبارك فى هذا اللقاء فى التليفزيون أو الصحافة وألا يأتى أحد على ذكره، كانت المنصة الرئيسية تضم من اليسار كلا من الفريق سامى عنان وإلى جواره اللواء عمر سليمان ثم الرئيس مبارك ثم المشير حسين طنطاوى وخلف المشير طنطاوى بثلاثة صفوف كان يجلس جمال مبارك إلى جوار القادة العسكريين.

لقد نُشرت صورة هذا اللقاء فى التليفزيون والصحف مركزة فقط على صور الفريق عنان والنائب عمر سليمان والرئيس مبارك ولم تظهر صورة المشير طنطاوى، يومها تساءل الناس: إيه الحكاية؟ وهل هناك موقف من المشير أم هى محاولة

للوقيعة؟.. ولم يعرف الناس أن الأمر كان مرتبطًا بعدم إظهار صورة جمال مبارك خلال اللقاء.. ولأنه كان يجلس خلف المشير طنطاوى، فكان طبيعيًا أن يظهر فى الصورة حال ظهور المشير، ولذلك خرجت الصورة على هذا النحو.

لقد استمرت زيارة الرئيس ونائبه ونجله جمال غرفة عمليات القوات المسلحة لدقائق معدودة ، كان يبدو فيها الرئيس مرتبكًا، وقد بدا أن زيارته تلك كانت محاولة الهدف منها التأكيد على أن الجيش يسانده ويقف معه.

لقد طلب الرئيس خلال زيارته الاطلاع على الموقف الميدانى للقوات المسلحة فى حماية المنشآت وتواجدها فى الميادين والمناطق الرئيسية، وبالفعل قام المشير طنطاوى والفريق سامى عنان بإعطاء فكرة مختصرة عن الأوضاع، ثم سرعان ما انصرف وبرفقته الوفد الذى صاحبه فى هذه الزيارة.

كان مبارك لديه هاجس كبير من احتمال التربص به واعتقاله أو اتخاذ أى إجراءات ضده فى هذا الوقت، وهذا يفسر عنصر المفاجأة فى زيارته، وعنصر السرعة أيضاً فى انصرافه.

●●●

كانت أخبار حبيب العادلى وزير الداخلية قد اختفت من الساحة وفجأة ظهر فى لقاء ترأسه اللواء عمر سليمان نائب الرئيس وضم أيضاً المشير طنطاوى القائد العام، وزير الدفاع، وكان الهدف من وراء هذا اللقاء هو التنسيق بين القوات المسلحة والشرطة لمواجهة الفوضى التى تمر بها البلاد.

وكان ظهور حبيب العادلى صادما للمواطنين الذين ظنوا أن النظام قد عزله من منصبه، وأنه قيد الإقامة الجبرية تمهيداً لمحاكمته، فازدادت حدة التظاهرات المطالبة بإسقاط النظام ومحاكمة قتلة المتظاهرين وفى المقدمة منهم وزير الداخلية . لقد جرى هذا اللقاء داخل مبنى وزارة الدفاع وبتكليف خاص من الرئيس وقد حضر وزير الداخلية متأخراً فى هذا اليوم .

فى هذا اليوم شهدت البلاد حادثاً على قدر كبير من الخطورة والأهمية، إذ فتحت أبواب السجون للافراج عن ٣٤ من قيادات الإخوان المسلمين وكما أن نجاح خمسة أفراد ينتمون إلى حركة المقاومة الإسلامية حماس نجحا فى الهرب من السجون والوصول إلى قطاع غزة بعد أن تم نقلهم عبر عربة اسعاف مروراً بالأنفاق على

الحدود، مما يؤكد وجود تخطيط مسبق لعملية الاقتحام، وهو ما تكرر مع محبوسين ينتمون إلى تنظيم حزب الله استطاعوا الهرب من سجن وادى النطرون إلى السودان ثم إلى لبنان.

ومع تدهور الأوضاع أصدر الحاكم العسكرى قراراً بمد حظر التجول من الثالثة بعد الظهر وحتى الثامنة من صباح اليوم التالى، خاصة بعد تزايد الخسائر نتيجة المواجهات الأمنية داخل السجون وخارجها والتى أدت إلى مقتل ١١١ شخصاً فى هذا اليوم معظمهم من البلطجية والخارجين على القانون.

فى هذا الوقت تسلمت القوات المسلحة المسئولية التأمينية عن وزارة الداخلية وكافة أقسام الشرطة والسجون التى تعرضت لحوادث وعمليات إحراق وتدمير وتم إصدار التعليمات للطيران الحربى للقيام بدوره فى مسح كافة المناطق التى كانت عرضة لأحداث التمرد والبلطجة، وبدت القوات المسلحة وكأنها فى صراع من الزمن للحيلولة دون انتشار الفوضى العارمة.

حتى هذا الوقت نجحت الشرطة العسكرية فى القبض على حوالى ٣١١٣ سجينا هارباً تمت إعادتهم إلى السجون التى هربوا منها، كما تصدت للعديد من العمليات الاجرامية التى استهدفت المنشآت والأفراد وقدمت مرتكبيها للمحاكمات العسكرية.

ومع اشتداد حدة المواجهات أصدرت القوات المسلحة بيانها الثالث والذى يتضمن دعوة المصريين إلى الالتزام بتطبيق قرار حظر التجول حتى تتمكن من ضبط العناصر الخارجة على القانون، كما دعت المواطنين إلى المساعدة فى القبض على العناصر المخربة والسجناء الهاربين وتسليمهم لأقرب دورية أو وحدة عسكرية، وطالبتهم بسرعة الابلاغ عن أماكن تجمعاتهم والتحقق من صحة وحقيقة سيارات الاسعاف والشرطة المدنية المشكوك فيها والابلاغ عنها وتوخى الحذر عند التعامل معها.

لقد حذر البيان العناصر الخارجة على القانون من أية محاولة للتعرض للممتلكات العامة والخاصة أو إشاعة الفوضى وترويع المواطنين وطالبت الهاربين من السجون بسرعة تسليم أنفسهم لأقرب نقطة شرطة عسكرية أو دورية للقوات المسلحة.

مع تزايد حشود المتظاهرين فى اليوم السابع للثورة الموافق الاثنين ٣١ يناير وانضمام عناصر نوعية إليها مثل القضاة وأعضاء هيئة تدريس الجامعات والفنانين والكتاب والصحفيين والإعلاميين وقيادات النقابات المهنية والمحامين لوحظ فى هذه

الفترة تدفق حشود كبيرة من جماعة الإخوان المسلمين التى كانت لها مشاركتها منذ بداية الثورة إلا أن دورها تصاعد بعد الثامن والعشرين من يناير جنبا إلى جنب مع قوى أخرى عديدة من أحزاب وحركات احتجاجية وائتلافات شبابية، وفى هذا اليوم اتخذت هيئة السكك الحديدية قرارا بوقف حركة القطارات فى جميع انحاء البلاد، خاصة بعد قيام متظاهرين بتعطيل الحركة والاعتصام فوق قضبان السكك الحديدية فى العديد من المحافظات، كما أعلنت هيئة موانئ الإسكندرية عن توقف حركة الملاحة الداخلية والخارجية على السواء، إضافة إلى ذلك تم وقف خدمة الرسائل النصية عبر الهاتف المحمول للحيلولة دون انتشار الأخبار والمعلومات التى من شأنها زيادة حدة التظاهر والتوتر فى البلاد.

تزايدت حدة التظاهرات فى هذا اليوم فى محافظات القاهرة والإسكندرية والسويس و دمياط والإسماعيلية وبنى سويف والدقهلية والبحيرة، وشهدت بعض المحافظات عودة تدريجية لرجال الأمن، خاصة فى تلك المحافظات التى لم تشهد أحداث عنف خلال الأيام السابقة.

كانت المعلومات تصل أولا بأول إلى غرفة العمليات المركزية وكانت القرارات تصدر تباعا من المشير ورئيس الأركان لمعالجة الأحداث الطارئة وإصدار التعليمات اللازمة لذلك.

ومع تزايد المخاطر حول منطقة ساحل البحر الأحمر وخليج السويس طلبت مصر من إسرائيل الموافقة على إرسال قوة إضافية لحفظ الأمن فى منطقة سيناء، وأثمرت المفاوضات عن موافقة إسرائيل على نشر قوة أمنية مصرية قوامها ٨٠٠ جندى وضابط على ساحل البحر الأحمر وخليج السويس ومنطقة شرم الشيخ بهدف السيطرة على عمليات الانفلات الأمنى داخل سيناء.

●●●

وسط هذه الأجواء وبعد أداء الحكومة الجديدة برئاسة الفريق أحمد شفيق اليمين الدستورية أمام الرئيس، كان اللقاء المنتظر مساء الأول من نوفمبر الذى ترأسه رئيس الجمهورية وحضره نائب الرئيس عمر سليمان ورئيس الوزراء أحمد شفيق والقائد العام، وزير الدفاع المشير طنطاوى ورئيس الأركان الفريق سامى عنان وقائد الحرس الجمهورى اللواء نجيب محمد عبد السلام.

كان الرئيس غاضبا من البيان الذى صدر عن القيادة العامة للقوات المسلحة وهو البيان الأول الذى تحدث بصراحة عن حماية المتظاهرين والتأكيد على مشروعية مطالبهم وتفهمها.

كان المشير والفريق عنان مستعدين للرد، بل والمواجهة مع الرئيس. لقد تلقى الفريق عنان اتصالات من عدد كبير من فقهاء القانون والدستور هنأوا فيها المجلس الأعلى بإصدار هذا البيان، بل إن أحدهم قال للفريق عنان «الآن تأكدنا من نجاح الثورة»!!.

وفى واحد من اللقاءات المتعددة لى مع الفريق سامى عنان، قال كنا نشعر بالإهانة والخجل من جراء ما يحدث فى مصر، خاصة بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة التى جرى تزويرها على أوسع نطاق، بهدف اسقاط كافة رموز المعارضة من التواجد داخل البرلمان.

وحكى لى الفريق عنان أن المشير كان غاضباً، وكان يعبر عن غضبه بشكل علنى من جراء ما يحدث فى البلاد، و قال عندما وقعت الأحداث اتفقنا المشير وأنا على حماية المظاهرات والانحياز للمطالب المشروعة للشعب المصرى، وكان لدينا يقين بأن ردود أفعال مؤسسة الرئاسة لا تتناسب مع طموحات الجماهير ، وقد وجدنا هذا الموقف بالاجمال لدى أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بل إن البيان الذى صدر لقى ارتياحا واسعا داخل صفوف الضباط والجنود كما هو الحال لدى الشارع المصرى.

كان الرئيس خلال اللقاء يبدى عتابه على البيان الصادر لكنه كان يحاول احتواء الأمر، إنه فى مثل هذه المواقف لا يلجأ إلى المواجهة السريعة والمباشرة ، كان فقط يريد أن تمر هذه الفترة وتنتهى المظاهرات وبعد ذلك تبدأ ساعة الحساب، وهو ما توقعه الفريق عنان خلال لقاء له مع نخبة من المثقفين عندما قال «لو كانت الثورة فشلت لأُعدمنا وشُنقنا جميعا وعُلقنا على باب زويلة».

لقد تساءل الرئيس موجهاً حديثه إلى المشير ورئيس الأركان عن السبب فى إصدار هذا البيان، فكان رد المشير أن هذا البيان يعكس موقف القوات المسلحة الأساسى والمبدئى من رفض استخدام العنف ضد المتظاهرين، وأن هذا البيان هو تأكيد على مواقف القوات المسلحة.

كان من رأى الرئيس أن هذا البيان سوف يشجع المتظاهرين على الاستمرار فى

تظاهراتهم والإصرار على رفع سقف مطالبهم، وأن ذلك ما كان يجب أن يتم دون التشاور مع رئيس الجمهورية والقائد الأعلى. وتحدث الفريق سامى عنان عن مسئولية النظام السياسى فيما وصلت إليه الأوضاع والممارسات التى جرت خلال فترة الانتخابات وما شابها من تزوير، مؤكدا أن أحداً لم يسمع صوت الناس أو يلبى مطالبهم.

وأكد المشير فى حديثه على ضرورة تلبية مطالب المتظاهرين ولابد من وجود خطوات جادة تقنع الناس بأن أبواب الإصلاح الحقيقية قد فتحت ، وأن الأوضاع في طريقها إلى الأفضل.

أدرك الرئيس أن هناك اتفاقا بين المشير والفريق عنان فى كافة المواقف، فى هذه اللحظة بالضبط كان الرئيس قد اتخذ قراره بعزلهما من قيادة الجيش فى أقرب وقت ممكن.

كان لدى قادة القوات المسلحة إحساس يقينى بأن الرئيس سعى إلى تقوية جهاز الشرطة على حساب الجيش، فقد زادت أعداد رجال الشرطة بشكل كبير على حساب العدد الاجمالى للجيش وجرى تسليح الشرطة بأسلحة متقدمة للغاية، حتى بدا الأمر وكأن هناك عدم ثقة فى الجيش وفى مواقفه.

كان مبارك يعرف أن الجيش يرفض بشدة مخطط التوريث ولذلك وافق على مقترحات نجله جمال بتوفير كافة ضمانات القوة لجهاز الشرطة وتسليحه بأحدث الأسلحة والطائرات، حتى إذا ما حدثت المواجهة تكون الغلبة لقوات وزارة الداخلية على حساب الجيش.

لقد بدا المسرح وكأن هناك إعداداً لحرب أهلية قادمة فى الطريق، وراح رأس النظام يهمش دور الجيش وفاعليته فى صناعة القرار ويسعى إلى الفرقة واذكاء المنافسة بين القوتين الأهم فى البلاد.

لقد أراد الرئيس خلال اللقاء أن يذكر المشير والفريق عنان بأن رسالة الجيش هى حماية الشرعية وأنه المسئول عن أمن النظام مسئولية كاملة، إلا أنه استمع إلى ردود من المشير والفريق تؤكد أن الوقت قد فات وأن الجيش ليس مستعداً للتورط فى الصدام.

كان المشير حسين طنطاوى من القادة الذين يعتزون بتاريخهم العسكرى، لقد كان

قائد الكتيبة ١٦ التى خاضت واحدة من أشرس المعارك فى حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣، لقد كان المقدم حسين طنطاوى هو صانع أسطورة معركة «المزرعة الصينية» جنبا إلى جنب مع المقدم أحمد إسماعيل قائد الكتيبة ١٨.

لقد أكد الخبراء العسكريون أن الكتيبتين ١٦،١٨ مشاة تحملتا عبء أكبر معركة فى حرب أكتوبر، إن لم تكن أكبر معركة فى التاريخ الحديث من حيث حجم المدرعات المشتركة بها، كما كان لهذه المعركة أكبر الأثر فى نصر أكتوبر المجيد.

كان المشير طنطاوى يرفض الحديث عن دوره البطولى فى حرب أكتوبر، بل كان يرفض كافة طلبات الإعلاميين والصحفيين الذين سعوا إلى فتح هذا الملف من خلال حوارات معه، وبعد ٣٠ سنة من هذه الحرب العظيمة قال اسحاق موردخاى وزير الدفاع الإسرائيلى بعد زيارة لمصر قال لقد فوجئت بأن المشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع المصرى هو نفسه قائد كتيبة المزرعة الصينية!!.

●●●

كان المشير مصمما على الانحياز لخيار الشعب وحماية الثورة ومواجهة خصومها من الموالين للنظام مهما كان الثمن فى المقابل.

لقد أدرك أن وقت المواجهة قد بدأ وأن اتفاقا قد جرى بينه وبين الفريق سامى عنان على الصمود بكل جسارة مهما كانت الضغوط التى ستمارس عليهما.

لقد بدا الأمر وكأنهما مقبلان على معركة عسكرية، تذكر المشير الكلمات التى قالها لجندى مصرى فى خلال زيارته التى قام بها إلى مبنى التليفزيون وميدان التحرير ظهر يوم الأحد ٣٠ يناير، «مصر محتاجاكم».

كان المشير يعرف أن كل الخيارات مفتوحة وأن تعليمات قد تصدر من داخل القصر الرئاسى بالقبض عليهما وكان يعرف معنى أن يغضب الرئيس وأساليبه «الخبيثة» فى المواجهة، لقد تذكر المشير كيف استطاع الرئيس أن يخدع المشير عبدالحليم أبو غزالة عندما تم استدعاؤه إلي القصر وطلب منه الحضور بالملابس المدنية لمرافقته إلي الأردن وعندما جاء أبو غزالة فوجيء بالحرس يغلق الغرفة عليه، في الوقت الذي كان الفريق يوسف صبري أبو طالب يودي اليمين أمام الرئيس كوزير للدفاع بدلاً من أبو غزالة الذي عين مساعداً لرئيس الجمهورية.

لقد كان أبو غزالة قد قدم استقالة من منصبه كوزير للدفاع قبل هذا الحدث بيومين احتجاجًا علي رفض الرئيس لمشروع كان قد تقدم به أبو غزالة لتعديل بعض مواد قانون الأحكام العسكرية، فقدم استقالته مكتوبة ومسببة وقرر الجلوس في منزله، إلا أن مبارك تخوف من ردود الأفعال خصوصًا وانه يعرف شعبية أبو غزالة في الجيش فقرر خداعه ومفاجئته، ثم بعد ذلك تعهد الإساءة إلي سمعته عن عمد بإثارة قضية «لوسي ارتين»!!

كان موقف المشير ورئيس الأركان واضحًا ومحددًا، فالجيش لن يكون أداة للحاكم في مواجهة الشعب، بل انه يستمد مشروعيته من هذا الشعب والذي هو بالأساس أصل الشرعية.

حاول مبارك أن يكتم غيظه لكن ملامح وجه كانت تنبئ بشيء ما غير أنه قرر إرجاء الأمر لفترة لاحقة، قد تتخذ خلالها قرارات مصيرية، ظناً منه أن ساعة الحساب قادمة بلا جدال.

انتهى الاجتماع، غادر المشير والفريق القصر الجمهورى إلى مبنى وزارة الدفاع بعدها التقى الرجلان ، وكان كل منهما يشعر بأنه قد أدى جزءاً من واجبه تجاه هذا الوطن وتجاه هذا الشعب.

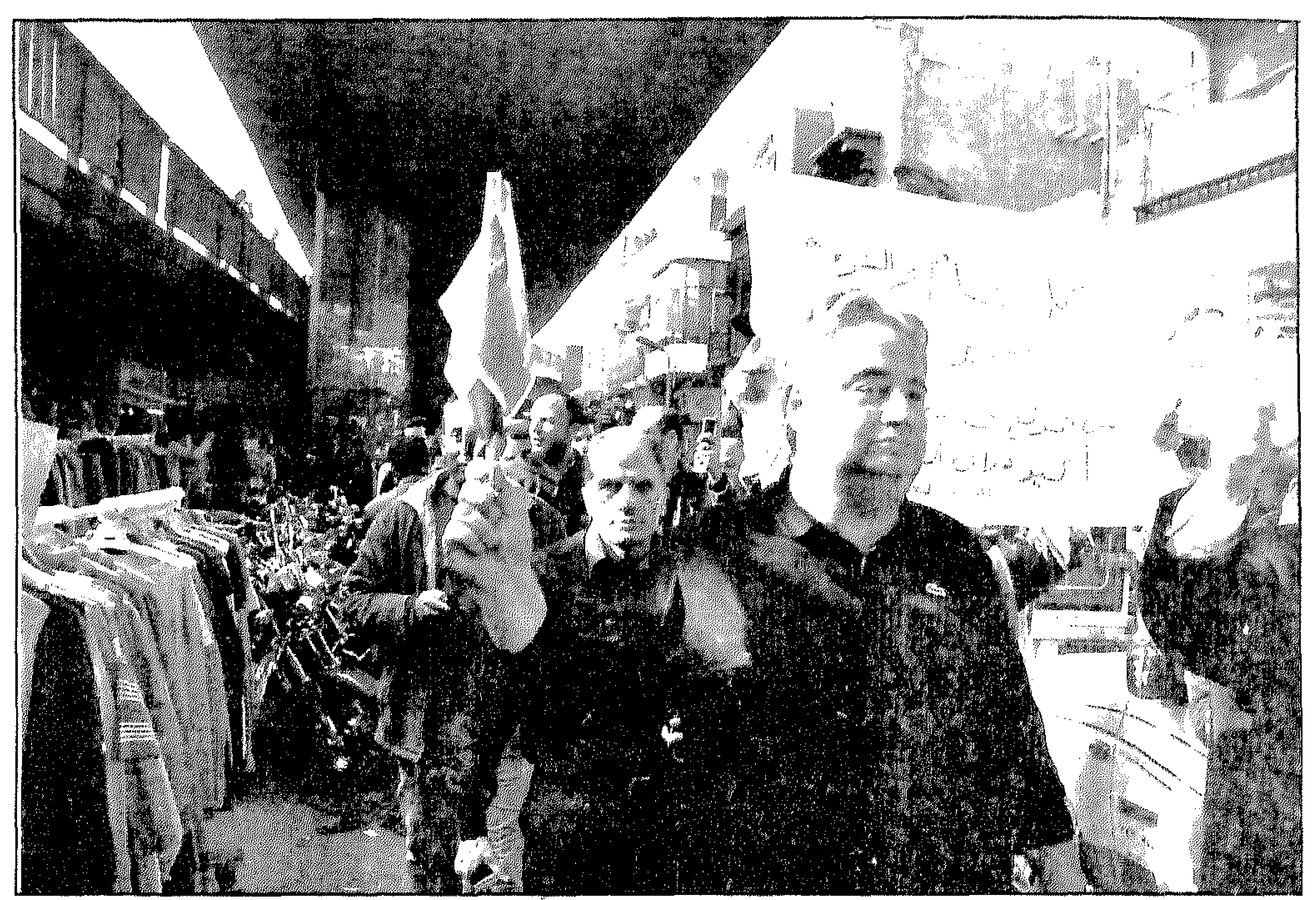
بعد قليل توسعت دائرة الاجتماع لتضم العديد من قادة الأفرع وأعضاء المجلس الأعلى، وبدا الأمر وكأننا أمام مجلس لقيادة الثورة، غير أن الأمر بدا مختلفا بعد منتصف الليل!



أمام دار القضاء العالي - وفي الصورة محمد عبدالقدوس وخلفه يافطة «الوحدة الوطنية ضد الفساد» يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



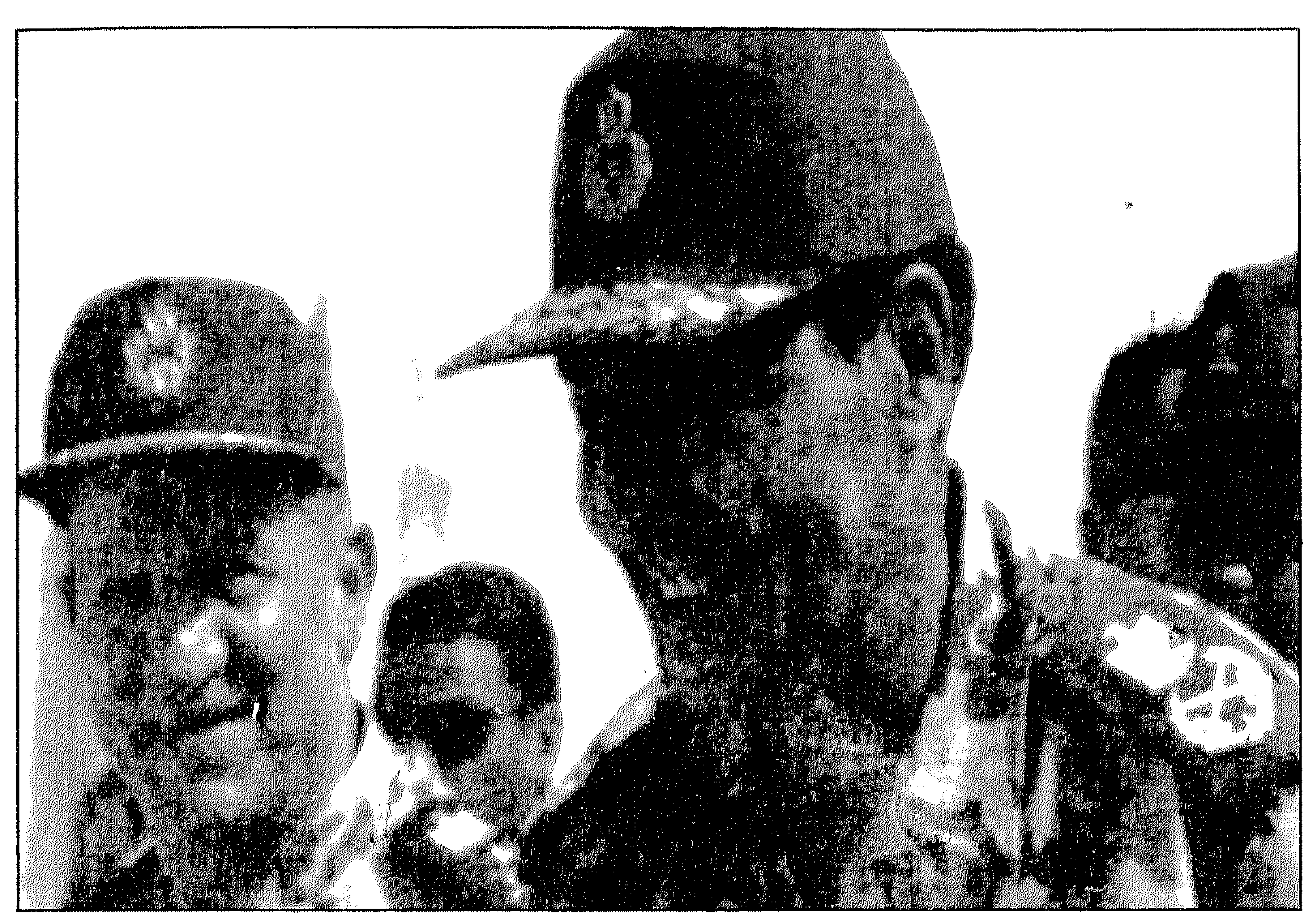
النائب محمد شردي وآخرون أمام مبني التليفزيون يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



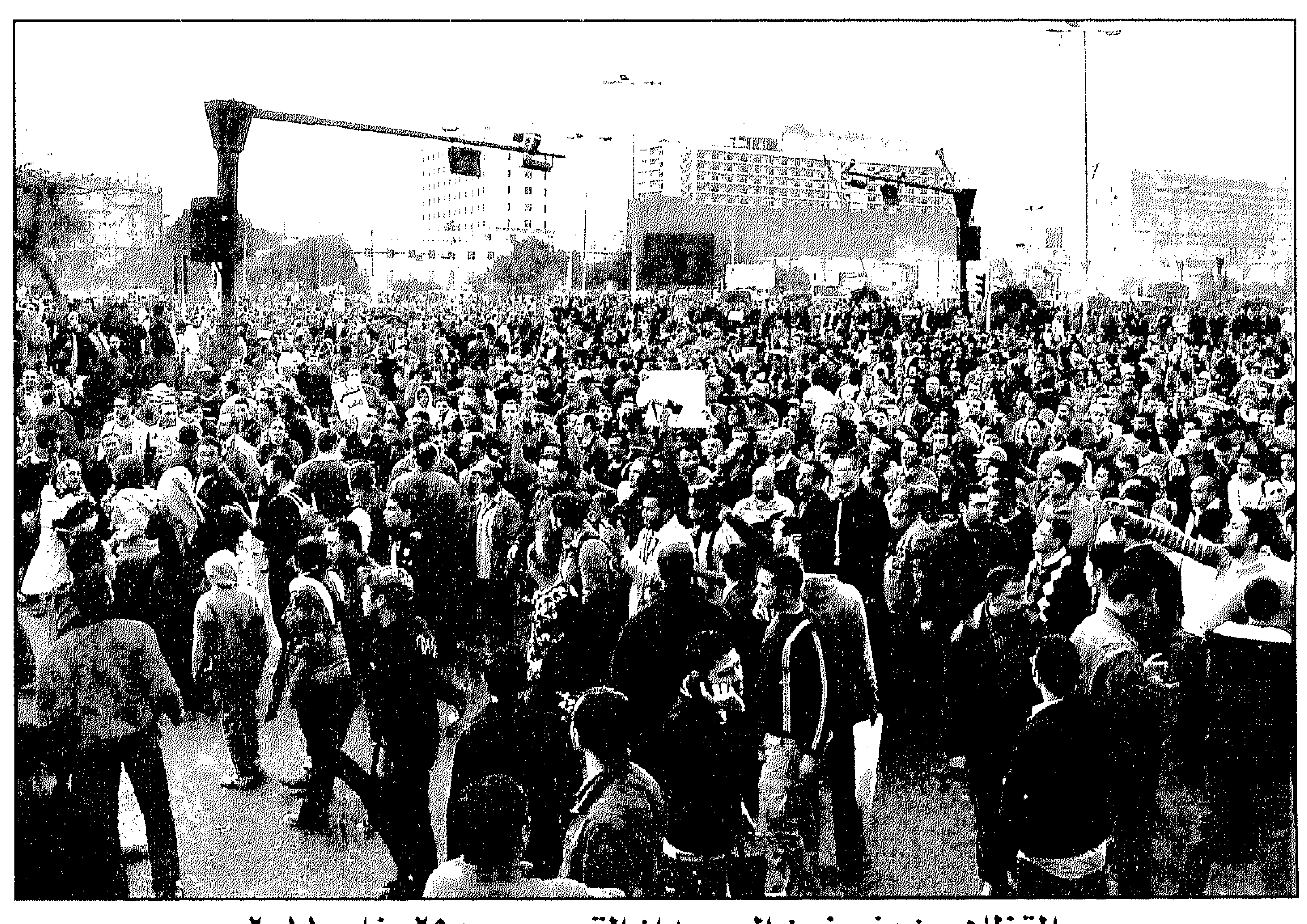
رامي لكح في المسيرة التي انطلقت من حزب الوفد مرورا ببولاق أبو العلا باتجاه التحرير يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



النائب د.محمد البلتاجي (إخوان مسلمين) أمام دار القضاء العالي يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



المشير حسين طنطاوى والفريق سامى عنان



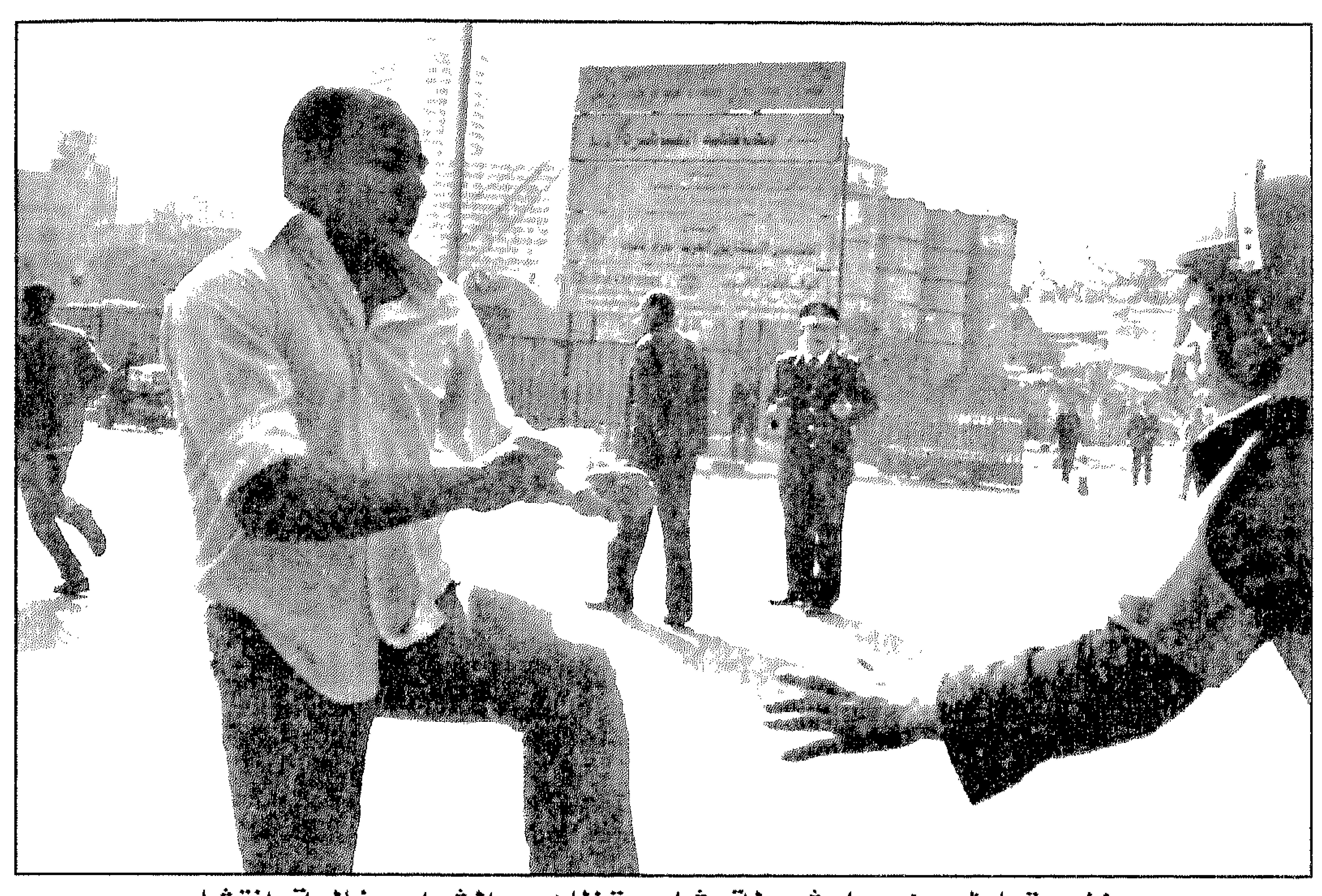
المتظاهرون يزحفون إلى ميدان التحرير يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



بدء المواجهة بين الشرطة والمتظاهرين في ميدان التحرير يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



معارك حربية بشارع قصر العيني بين الشباب والشرطة يوم ٢٥ يناير ٢٠١١



عنف متبادل بين رجل شرطة وشاب متظاهر .. الشوارع خالية وانتشار
أمني كثيف في شارع شبرا



رجال الأمن يسحلون الكاتب الصحفى محمد عبدالقدوس أمام مبنى
نقابة الصحفيين يوم ٢٦ يناير ٢٠١١

الفصل الرابع:

وانقلب السحر على الساحر!!

بث التليفزيون المصرى مساء الثلاثاء الأول من فبراير خبرا عاجلاً يؤكد أن الرئيس مبارك سوف يلقى بياناً مهما بعد قليل. حبس الناس أنفاسهم، جلسوا أمام التليفزيون فى انتظار هذا البيان، الذى سوف يحمل جديدا بالقطع الخطاب الذى ألقاه الرئيس فى الثامن والعشرين من يناير.

وفى ميدان التحرير حيث احتشد عشرات الألوف فى اعتصام مفتوح، كانت هناك شاشات تليفزيونية لمتابعة التطورات السياسية أولاً بأول. وانتظر المتظاهرون بدورهم سماع أخبار جديدة فى هذا البيان.

- بعد الخطاب العاطفى لمبارك.. موقعة «الجمل» تفتح الطريق لسقوط النظام!!
- الرئيس يلقى بالمسئولية على جمال وصفوت الشريف، ونجله يتهمه بالتردد وعدم الحسم!!
- لماذا طلب عمر سليمان قطع الكهرباء عن المتظاهرين فى ميدان التحرير؟!

كانت الحكومة الجديدة التى جرى تشكيلها برئاسة الفريق أحمد شفيق قد استبعدت ١٥ وزيراً، كان من أبرزهم حبيب العادلى ويوسف بطرس غالى وأحمد المغربى ورشيد محمد رشيد وحاتم الجبلى وزهير جرانة، غير أن هناك العديد من الوزراء المرفوضين شعبيًا تم الإبقاء عليهم، مما أثار سخط الكثيرين!!

قطع التليفزيون المصرى إرساله وبث تسجيلاً مصورًا للرئيس مبارك بدا فيه أكثر أناقة، كان البيان هذه المرة مختلفًا لقد خاطب وجدان المواطنين قبل عقولهم، وحاول أن يكسب عطفهم وشفقتهم ،وقد نجح إلى حد كبير!!.

قال مبارك فى نهاية خطابه الذى استمر عدة دقائق: «إن حسنى مبارك الذى يتحدث إليكم اليوم، يعتز بما قضاه من سنين طويلة فى خدمة مصر وشعبها، إن هذا الوطن العزيز هو وطنى مثلما هو وطن كل مصرى ومصرية، فيه عشت وحاربت من أجله، ودافعت عن أرضه وسيادته ومصالحه، وعلى أرضه أموت، وسيحكم التاريخ علىّ وعلى غيرى بما لنا وما علينا».

ما أن انتهى الرئيس من إلقاء خطابه، حتى انفجرت مشاعر الحزن والتعاطف لدى غالبية المصريين، وراحت الفضائيات المصرية تبث مكالمات لمواطنين مصريين رجالا ونساء، كانت أقرب إلى العويل، حزنًا وألماً على الرئيس الذى وجد نكرانًا للجميل منا نحن المصريين!!.

فى هذا المساء كنت ضيفًا على قناة المحور الفضائية وقد تمت إذاعة خطاب الرئيس خلال الحوار الذى شاركت فيه نخبة من المثقفين منهم د. سوزان القلينى عميدة المعهد الكندى للإعلام والكاتب الصحفى نصر القفاص مساعد رئيس تحرير الأهرام والكاتب والإعلامى محمد صلاح..

كنت قد خرجت لتوى من مستشفى قصر العينى بعد سقوطى فى مظاهرة حاشدة بميدان التحرير انطلقت يوم ٢٩ يناير، وبعد خروجى من المستشفى دعيت إلى هذا الحوار الذى أداره الإعلامى معتز الدمرداش، وبعد أن انتهى الرئيس من خطابه انهالت علينا الاتصالات الهاتفية على الهواء، كانت الانتقادات حادة ومصحوبة بالبكاء والعويل حزنًا وألماً على هذا الرجل الذى كانوا يقولون إنه أعطى حياته وعمره لمصر، كان الهجوم على الثوار عاتيًا، وقد حاولت التصدى للجمهور الغاضب مدافعًا عن الثورة والثوار، إلا أن إحدى المتصلات فاجأتنى بالقول: «اذهب إلى المتظاهرين فى ميدان

التحرير وأقنعهم بالتوقف، احترامًا للرجل الذى استجاب لكل مطالبهم، ولم أذهب بالقطع»!

فى مساء هذا اليوم، سادت حالة من الوجوم داخل مركز عمليات القوات المسلحة، إنهم يدركون أن هذا الخطاب كان مقصودًا من ورائه استدرار عطف المواطنين، لإجبارهم على وقف التظاهرات، ومن ثم إطفاء شعلة الثورة، فى حين أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستبقى على ما هى عليه بسياساتها ورموزها!!

كان العسكر على يقين بأن شراسة الرئيس والوريث ورجالهما سوف تتزايد، حال انتهاء التظاهرات دون تحقيق هدف إسقاط النظام سلميًا، بل كان البعض منهم يرى أن حرب التصفيات سوف تنطلق على الفور، وأن الرئيس سوف يبدأ برجال المؤسسات العسكرية الذين انحازوا للشعب وللثورة، لم يكن هذا الأمر يثير مخاوفهم، كان الخوف على مستقبل الوطن، خاصة من الوريث الذى كان يمسك بصناعة القرار وخيوط اللعبة بأسرها منذ فترة من الوقت.

سادت الفرحة العارمة رجال القصر الجمهورى هذا المساء، كان جمال مبارك أكثرهم، سعادة، لقد حقق ضربة المعلم، وبدا له أنه نجح فى إنقاذ النظام بكلمات جرى انتقاؤها جيداً، تهز الوجدان، وتدفع الناس إلى مراجعة أنفهسم، ومن ثم الانقلاب على الثوار..!

وهناك فى ميدان التحرير كان كثير من الشباب المعتصمين قد اقتنعوا بالعودة إلى بيوتهم، تدفق الأهالى، الأمهات والآباء إلى الميدان لاصطحاب الأبناء والعودة بهم بعد أيام عديدة من التظاهرت والاعتصامات، ولم يجدوا فى ذلك صعوبة أو رفضًا!!

كانت هناك بضعة آلاف محدودة من المتظاهرين هم الذين صمموا على البقاء، وحذروا من لعبة الخداع التى تمارس ضد الثورة، صمموا على الاستمرار، وحشدوا عدداً منهم ليخاطبوا المتظاهرين بضرورة الاستمرار، فالثورة لم تحقق إنجازها الرئيسى بعد.

فى هذا اليوم وجهت القوات المسلحة بيانها السادس إلى المواطنين تناشدهم فيه إعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد مؤكدة أن رسالة المتظاهرين «وصلت».

قال البيان: أنتم بدأتم الخروج للتعبير عن مطالبكم، وأنتم قادرون على إعادة

الحياة الطبيعية لمصر، نحن بكم ومعكم من أجل الوطن والمواطنين، وسوف نستمر فى تأمين وطننا العظيم مهما كانت التحديات!!.

وبعد إعلان هذا البيان طلب الرئس مبارك من نائبه عمر سليمان توجيه نداء للمتظاهرين للعودة إلى منازلهم، وبالفعل وجه عمر سليمان البيان الذى تمت إذاعته فى مختلف وسائل الإعلام ليطالب فيه المتظاهرين بضرورة الاستجابة لمناشدة القوات المسلحة العودة إلى مساكنهم والالتزام بتعليمات حظر التجول دعما لجهود الدولة لعودة الاستقرار والأمن إلى ربوع البلاد.

لقد أكد عمر سلميان فى هذا البيان أن رسائل المتظاهرين قد تم استيعابها، وأن هناك ضرورة الآن لعودة الحياة الطبيعية بعد ارتفاع حجم الخسائر التى تكبدتها مصر اقتصاديا ومعنويا، إلى أن الحوار الذى سيبدؤه مع القوى السياسية يتطلب الامتناع عن المظاهرات واستئناف الدراسة بالمدارس والجامعات واستعادة العمل بالمصانع وعودة الحياة إلى الشارع المصرى.

فى هذا اليوم تم إيقاف جلسات مجلسى الشعب والشورى لحين إشعار آخر، وأعلن الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء تشكيل لجنة من الجهات الرقابية المختلفة للتحقيق فى الانفلات الأمنى الذى شهدته البلاد طيلة الأيام الماضية وقد وعد بتقديم المتورطين إلى محاكمات عادلة وسريعة، كما تم اتخاذ إجراءات عديدة فتحت أبواب الأمل من جديد فى عودة الاستقرار سريعًا إلى البلاد حيث تم الاعلان عن فتح البنوك، كما وأعلن فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أن التعديلات الدستورية التى طالب بها الرئيس مبارك لن تستغرق أكثر من شهرين ونصف الشهر، وأشار إلى أن هذه التعديلات سوف تتطلب تعديلات أخرى يجب أن تطال العديد من القوانين المكملة.

وأعلن ائتلاف أحزاب المعارضة المكون من أحزاب الوفد والتجمع والناصرى ومصر العربى والجيل والخضر والشعب، والسلام والأحرار وشباب مصر عن قبوله الحوار الذى أعلنه نائب رئيس الجمهورية وذلك بعد وعد الرئيس بعدم ترشحه مرة أخرى للانتخابات الرئاسية المقبلة.

وفى مواجهة البيانات الدولية الصادرة ضد النظام فى مصر أدلى المتحدث باسم وزارة الداخلية المصرية ببيان رسمى أكد فيه أن الحديث عن ضرورة بدء المرحلة الانتقالية فورًا يمثل تدخلاً فى الشأن المصرى الداخلى. وأشار البيان إلى أن ما جاء فى

خطاب الرئيس مبارك فى أول فبراير هو بمثابة خارطة طريق واضحة لتنفيذ مطالب الشعب، مطالباً القوى المختلفة بالتوقف عن إشعال الأوضاع الداخلية فى مصر.

وفى الوقت الذى أعلنت فيه روسيا على لسان وزير خارجيتها أن موسكو ترفض فرض وصفات وإنذارات خارجية على السلطة والشعب المصريين، كان البيت الأبيض يعلن عقب اتصال جرى بين الرئيس مبارك وأوباما أن انتقال السلطة فى مصر حان الآن وأن الشعب المصرى لا يريد سماع الخطابات ولكن يريد الأفعال.

■■■■

فى مساء اليوم ذاته كان اللواء حسن الروينى قائد المنطقة المركزية ويصحبته محافظ القاهرة قد تجولا بالميدان لبدء حملة نظافة ورفع السيارات المحترقة، على اعتبار أن كل شىء قد انتهى وأن المظاهرات فى طريقها للنهاية.

وفى المقابل جرى الاتفاق بين مؤسسة الرئاسة والحزب الوطنى على وضع خطة تعقب الخطاب العاطفى للرئيس مبارك، بمقتضاها يجرى فض التظاهرات بالقوة وتأديب الثوار واستخدام العنف ضدهم، مستغلين فى ذلك حالة الالتفاف الشعبى التى ستتولد بعد إلقاء الرئيس لخطابه.

كانت الخطة تقضى بحشد أعداد من البلطجية جىء بهم من مناطق مختلفة، صرفوا لهم أموالاً ضخمة، فيما أشارت التحقيقات إلى أن د. إبراهيم كامل رجل الأعمال المعروف قام وآخرون بتمويل وحشد المتظاهرين بميدان مصطفى محمود.

كانت الحشود قد تدفقت من كل مكان: شباب وبلطجية، أعضاء بالحزب الحاكم، رجال أعمال، نواب سابقون وحاليون، شخصيات عامة، فنانون، نقابيون، التقوا جميعًا فى ميدان مصطفى محمود، أقاموا منصة، أطلقوا الخطب والهتافات، رفعوا صور الرئيس، بعد قليل انضمت إليهم حشود أخرى يمتطون الخيول والجمال، مسلحين بالمولوتوف والعصى والأسلحة النارية.

كانت القوات المسلحة تتابع هذه التحركات، إلا أن الظاهر منها حتى هذا الوقت كان يدل على انها تحركات سلمية، ولم يكن يخطر على بال أحد أن هناك مؤامرة تستهدف الاعتداء على المتظاهرين بميدان التحرير بهذه الوسيلة الإجرامية.

فى تمام الحادية عشرة من ظهر الأربعاء الثانى من فبراير، كانت ساعة الصفر

المتفق عليها تحركت الحشود من كل اتجاه إلى ميدان التحرير لتنفيذ الخطة المتفق عليها، وفى الموعد المحدد وصلت جحافل البلطجية إلى مداخل الميدان الذى انصرف عنه الكثيرون فى هذا الوقت.

كان عدد المهاجمين أكثر من ثلاثة آلاف شخص، وكان الهجوم من مدخلين أساسيين يؤديان إلى الميدان، حاول ضباط الجيش منعهم من الدخول، أطلق أحد ضباط القوات المسلحة الرصاص فى الهواء، لم يكن لدى أى منهم ذخيرة حية فى هذا الوقت، لقد كانت التعليمات قد صدرت من المشير ورئيس الأركان بسحب الذخيرة الحية من جميع الضباط والجنود فى ميدان التحرير والمناطق المختلفة.

كانت الهجمة قوية وعاتية، ولم يستطع رجال الجيش التصدى لها بسهولة، بدأت عملية الاقتحام بإلقاء الحجارة والاشتباك مع المتظاهرين، تحركت مجموعات البلطجية للسيطرة على الميدان من جميع الاتجاهات وظلوا يضربون المتظاهرين فى الميدان بالحجارة والأدوات الحادة.

بعد معارك استمرت لأكثر من ساعة، بدأ هجوم راكبى الجمال والخيول الين اقتحموا الميدان وراحوا يستخدمون جميع أساليب العنف والقتال ضد المتظاهرين العزل من السلاح، علت الهتافات فى الميدان، ازدادت حالة السخط، تدفق المئات من عناصر الإخوان المسلمين الذين قاتلوا قتال الأبطال، اعترضوا مسيرة الجمال والخيول، ألقوا القبض على أعداد كبيرة من البلطجية، وراحوا يطاردون فلول الهاربين منهم رافعين هتاف «الله أكبر وتحيا مصر».

لم تستسلم فلول البلطجية والحزب الحاكم للهزيمة الأولى بسهولة، بل راحوا يعاودون الكرة مرة أخرى فى المساء، كانت الفضائيات تنقل الأحداث على الهواء مباشرة، وكان الرأى العام يتابع وقائع ما يجرى بلهفة كبيرة، تدفق آلاف الشباب وعادوا إلى ميدان التحرير مرة أخرى، أدركوا أن الألعاب المشبوهة للنظام لن تتوقف، وفى هذه اللحظة تحديداً صمم الجميع على عدم ترك الميدان إلا برحيل النظام ورئيسه.

أحكم المتظاهرون بناء المتاريس فى مداخل الميدان. وفى وقت مبكر من المساء كان البلطجية قد تجمعوا مرة أخرى بينما صعد إلى أسطح العمارات التى تطل على الميدان عدد من القناصة الذين أطلقوا رصاصاتهم على المتظاهرين فأوقعوا العديد من الشهداء والجرحى.

دفع المتظاهرون بسيارات الشرطة المحترقة إلى واجهة مداخل الميدان، تحركت جموع من الشرطة العسكرية من كل اتجاه لتحول دون وقوع المزيد من المعارك، كانت الخطة محكمة وكان البلطجية وأعضاء الحزب الحاكم مصممين على إشعال النار فى كل جزء من أرض الميدان، ولم يكن المتحف المصرى ومحاولة إحراقه وسرقة محتوياته بعيداً عن الخطة.

فى هذا اليوم التقى المشير حسين طنطاوى ورئيس الأركان الفريق سامى عنان بعض أعضاء المجلس الأعلى لدراسة وقائع ما شهده الميدان، كان المشير غاضباً، لقد اتصل مسئول عسكرى كبير بصفوت الشريف، وقال له «لم الأولاد بتوعك يا صفوت انتوا حتخربوا البلد».

كان اللواء حسن الروينى قائد المنطقة المركزية يتابع الوضع على الطبيعة، أجرى اتصالات بكبار المسئولين بالحزب لإنهاء ما يجرى سريعاً، لم تكن هناك آذان مستعدة للاستماع إلى النصيحة، كانت الخطة ماضية فى طريقها حتى النهاية.

فى المساء اندلعت المعارك مجدداً حشود من البلطجية احتلوا كوبرى ٦ أكتوبر، اشتبكوا مع المتظاهرين بميدان عبدالمنعم رياض، حاولوا الدخول إلى الميدان.. إلا أن شباب الثورة والإخوان كانوا قد أعدوا خطة محكمة، استعدوا للمعركة بكل جسارة وقوة ، أدركوا أن هزيمتهم تعنى نهاية الثورة ونهاية مطالبهم، صمدوا بكل قوة.. تمسكوا بالميدان ورفضوا المغادرة!!

فى هذا الوقت كانت عناصر غامضة قد تسللت إلى أسطح العمارات التى تطل على الميدان، بدءاً من مبنى الجامعة الأمريكية حتى العمارات المواجهة للمتحف المصرى بالقرب من ميدان عبدالمنعم رياض، لقد شاهد الناس من خلال الفضائيات انطلاق أعيرة نارية عبر أسلحة الليزر من القناصة الذين احتلوا الأسطح، وكانوا يطلقون زجاجات المولوتوف التى أدت إلى استشهاد وجرح الكثيرين.

فى وقت متأخر من هذا المساء اتصل اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية بمحافظ القاهرة د.عبدالعظيم وزير وطلب منه قطع الكهرباء عن ميدان التحرير كحل أخير لوقف المعارك الدائرة فى الميدان، وبالفعل اتصل المحافظ بالمهندس محمود سلطان رئيس شركة كهرباء جنوب القاهرة وأبلغه بهذا الطلب، فرفض محمود سلطان تنفيذ القرار، وقال: «هذا قرار خطير ومن الصعب تنفيذه، لأن تداعياته ستكون أخطر».

اتصل محمود سلطان بوزير الكهرباء د.حسن يونس، وأبلغه بقرار محافظ القاهرة فطلب منه الوزير عدم تنفيذ القرار لأنه سيكون بمثابة كارثة قد تؤدى إلى مذبحة بين المشتبكين، وهو ما أبلغه الوزير للمحافظ الذى أبلغ بدوره عمر سليمان فطلب منه الأخير صرف النظر عن الأمر كله .

كانت الحرائق مشتعلة فى كل مكان، قنابل المولوتوف تزحف نحوالمتحف المصرى، قوات الجيش والمتظاهرون الذين أقاموا سداً بشرياً لحماية المتحف من البلطجية والنيران التى اقتربت منه، وكادت تودى به، لقد تصاعدت الاحداث بشكل مخطط وغريب!!

كانت واشنطن تتابع الموقف عن كثب، وفى اليوم الأول لاندلاع الاشتباكات جرى اتصال بين وزير الدفاع الأمريكى والمشير حسين طنطاوى، كان محور الاتصال يدور حول التطورات الراهنة فى مصر وموقف الجيش منها، وكان رد المشير طنطاوى واضحاً ومقتضباً «هذا شأن داخلى مصرى، والجيش موقفه واضح ومحدد معلن»!!.

وأتصلت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون فقد اتصلت باللواء عمر سليمان وعبرت عن انزعاج الإدارة الأمريكية من الأحداث التى دارت فى ميدان التحرير بين موالين ومعارضين للرئيس مبارك، وطالبت بضرورة محاسبة المسئولين عن أعمال العنف والمتسببين فى هذه الأحداث!!

وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض «روبرت جيتس» فى بيان عاجل تعليقاً على هذه الأحداث: «إن الرئيس أوباما وإدارته يدينان بشدة العنف المؤسف الذى وقع فى شوارع القاهرة»، وقال: «إذا كانت الحكومة وراء هذا العنف فيجب أن يتوقف فوراً».

وهكذا انقلب السحر على الساحر، ففى الوقت الذى كان ينتظر فيه الرئيس عودة قوية إلى المسرح السياسى وسنداً لنظامه السياسى المتهاوى، إذ بالقرارات التى اتخذها أركان حكمه تنذر بنهاية قريبة لهذا النظام، وتكشف عن غباء سياسى كبير.

فى هذا اليوم ووفقاً لرواية بعض الشهود داخل القصر الجمهورى فقد احتدت المناقشة بين جمال مبارك ووالده، حيث حمّله الرئيس هو وصفوت الشريف المسئولية الكبرى عن هذه التداعيات الخطيرة، وتوعد فى هذا الوقت تحديداً بإقالته وإقالة صفوت الشريف من الحزب الوطنى.

كانت الأصوات عالية، الأب يتهم الابن والأم بأنهما المسئولان عما آلت إليه

الأوضاع فى البلاد.. وجمال يتهم والده بأن سياسته وعناده وتردده كانت سبباً وراء ما تشهده البلاد من أحداث.

كانت الأجواء فى حالة توتر شديد، خاصة بعد أن استمع مبارك إلى تصريح لوزير الدفاع الإسرائيلى إيهود باراك فى اليوم ذاته وهو يقول «لا شك أن عهد مبارك انتهى، هناك أمر لا يشبه فى شىء ما كان سابقاً».. وبعده بقليل كتب السناتور الأمريكى الجمهورى «جون ماكين» على موقع تويتر يدعو الرئيس مبارك إلى التنحى والتخلى عن مقاليد الحكم لأن ذلك فى مصلحة مصر وشعبها وجيشها.

لقد تسارعت الضغوط وتحديداً الأمريكية على الرئيس مبارك فى هذا الوقت لإجباره على التنحى ونقل السلطة فى البلاد، غير أن مبارك ظل على عناده مما دفع بايدن نائب الرئيس الأمريكى إلى ابلاغ نظيره المصرى عمر سليمان يوم الخميس الثالث من فبراير بأنه لم يعد أمام الرئيس مبارك من خيار سوى التنحى سريعاً وبدء إجراءات انتقال السلطة.

كانت التطورات تمضى سريعا ، لقد عادت هيلارى كلينتون لتدلى بتصريح جديد تدعو فيه الحكومة إلى البدء فوراً فى محادثات لتسليم السلطة إلى المعارضة، أما قادة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا فقد دعوا بدورهم فى بيان مشترك إلى ضرورة إلزام النظام المصرى بالبدء الفورى فى العملية الانتقالية السياسية.. معربين عن قلقهم البالغ من جراء تدهور الأوضاع فى مصر باستخدام العنف ضد المتظاهرين أو التشجيع عليه.

كانت الأزمة قد دخلت إلى نفق مظلم، لقد تم رصد سقوط ١١ شهيداً و١٥٠٠ جريحاً فى هذا اليوم داخل ميدان التحرير وحده، وهو أمر أثار حالة من الغضب الشديد فى أنحاء البلاد وخارجها.

لقد ظلت المعارك مشتعلة حتى ظهر اليوم التالى الخميس الثالث من فبراير لتحصد المزيد من الشهداء والجرحى، كانت الأوضاع قد دخلت مرحلة انفلات خطيرة، وكان الجيش يبذل كل جهوده من أجل وقف المعارك بين الطرفين، إلا أن الأوضاع كانت قد خرجت عن السيطرة وانطلقت الهتافات فى ميدان التحرير «موش هنمشى.. هو يمشى» لتؤكد بذلك إصراراً عنيداً من جماهير الشعب المصرى على إسقاط النظام.

كانت هذه الأحداث رغم ما سببته من خسائر وشهداء وجرحى بمثابة الوقود

الذى استمدت منه الثورة حيويتها واستمراريتها فى إستكمال مسيرتها ومهمتها فى تحرير الوطن من نظام الفساد والاستبداد.

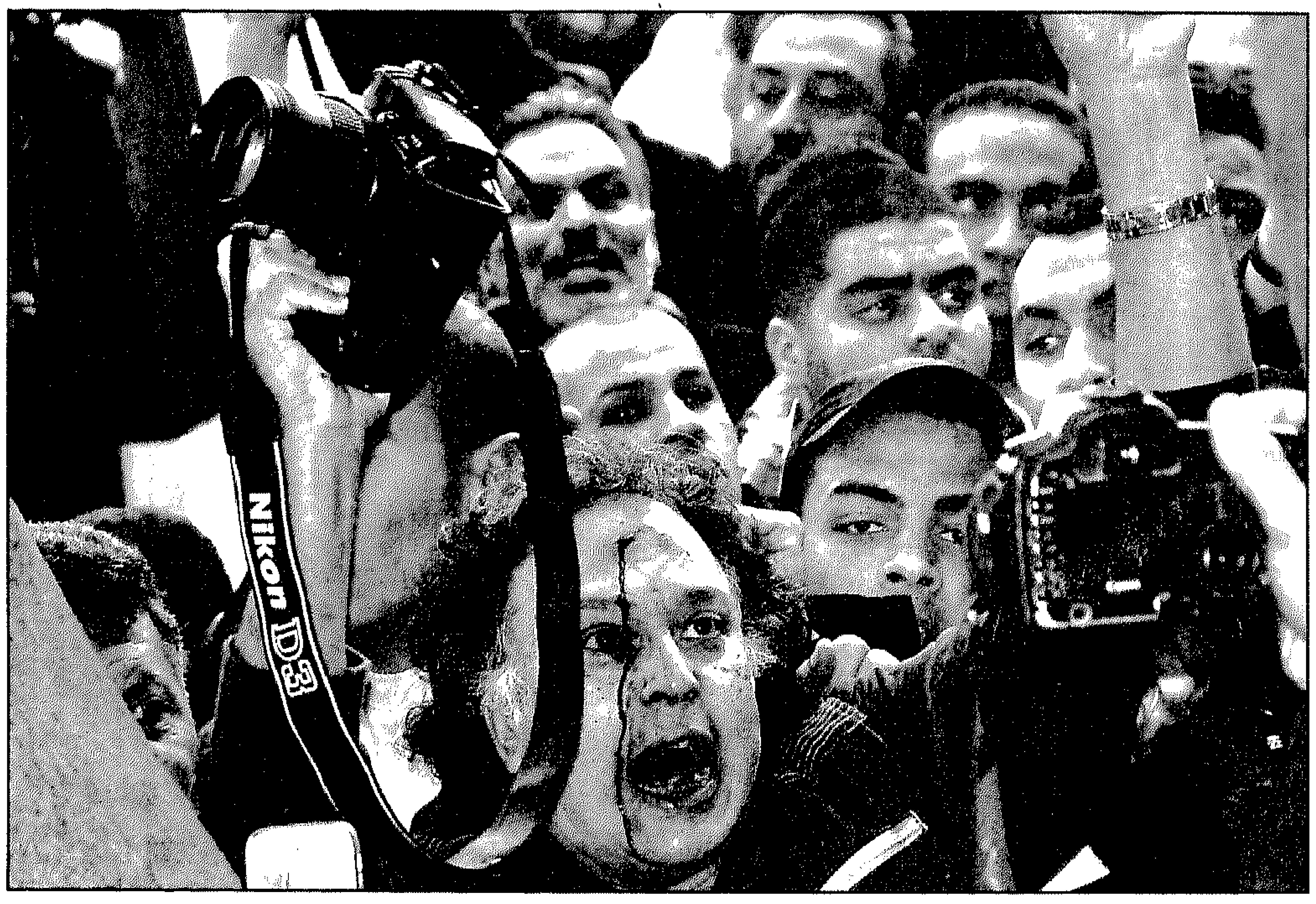
كان قادة الجيش يتخوفون من إطفاء شعلة الثورة والقضاء على الثوار ، لقد كانوا ينتظرون لحظة الخلاص مثل بقية فئات الشعب.. كان الجيش متناغماً مع حركة الثورة، وكانت مشاعر الجنود والضباط وعواطفهم مع الثورة والثوار.

مضت الساعات بطيئة، أيام عديدة لم ير فيها المشير طنطاوى طعم النوم، كان يتواصل مع رئيس الأركان الفريق سامى عنان طيلة الليل والنهار لقد بقى عنان حبيس مركز العمليات يتلقى التقارير ويرفعها إلى المشير أولابأول لاتخاذ القرارات المناسبة.

فى وقت متأخر من مساء اليوم ذاته التقى المشير بالفريق عنان فى جلسة جمعتهما سوياً، كان الوضع فى ميدان التحرير هو القاسم المشترك ،وكان السؤال المطروحك ماذا نفعل؟ وكيف نتصرف أمام الجحافل التى سوف تزحف إلى الميدان بعد بدء الإعلان عن «جمعة الخلاص» التي تم الدعوة لها بعد موقعة الجمل.



مظاهرة أمام مبنى نقابة المحامين فى شارع رمسيس يوم ٢٧ يناير
وفى مقدمتها النائب مصطفى بكرى



مصور صحفى يتعرض للضرب من الشرطة يوم ٢٨ يناير أمام الأزهر



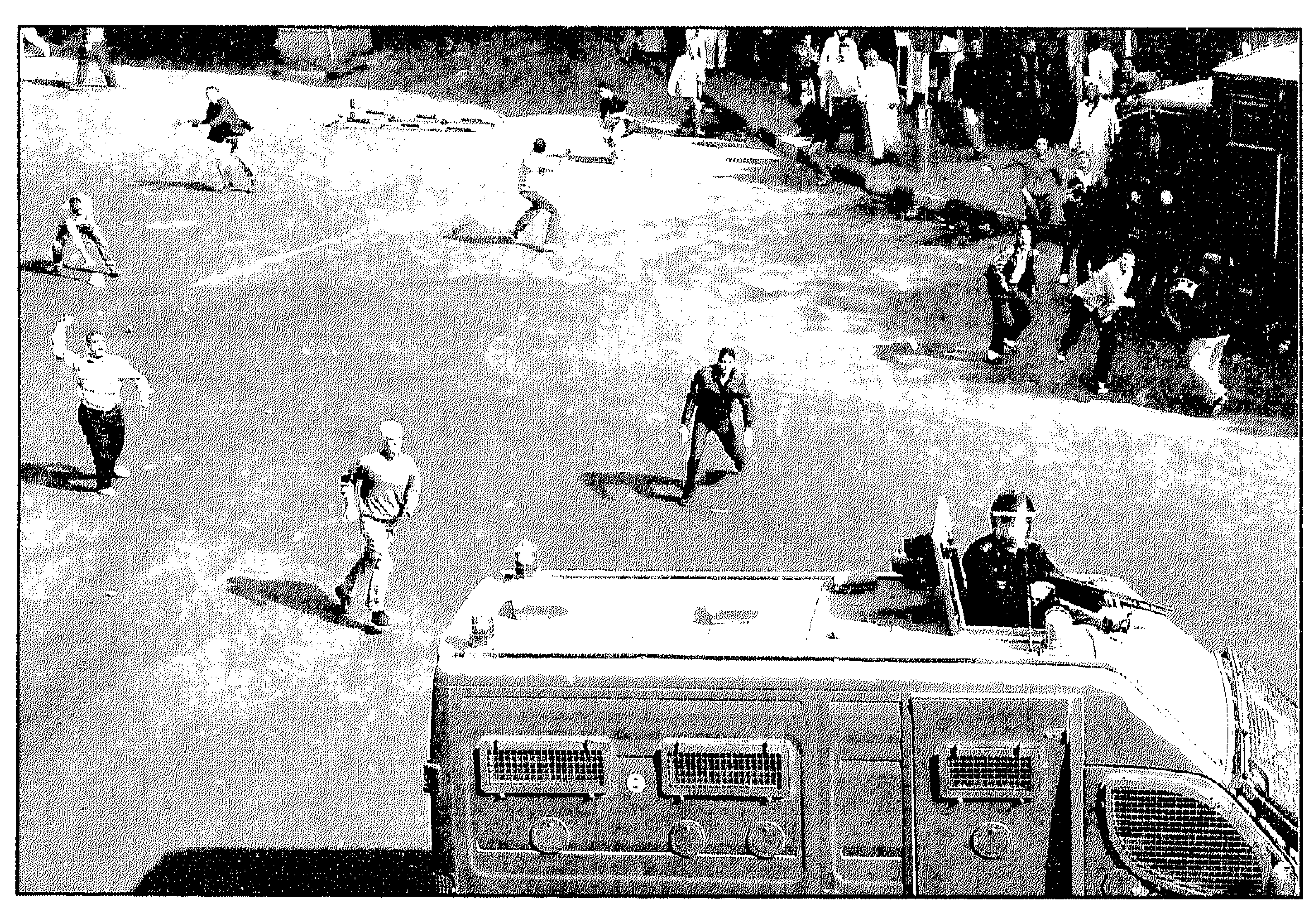
مظاهرة يوم ٢٨ يناير انطلقت من الأزهر الشريف فى أعقاب جمعة الغضب



مظاهرات شعبية أسفل كوبرى بشارع الأزهر يوم ٢٨ يناير ٢٠١١



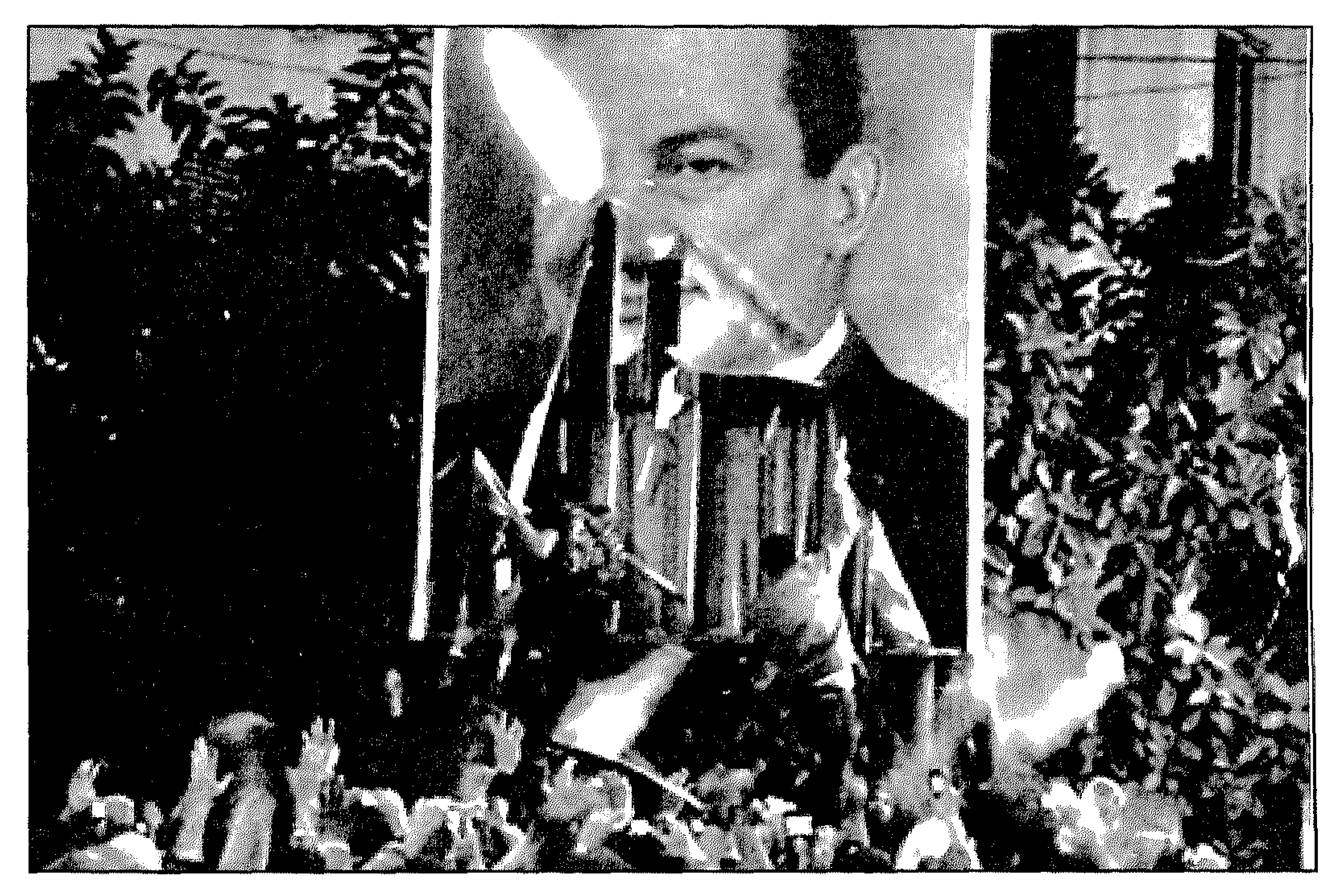
الشرطة تتصدى للحشود الجماهيرية فى شارع الأزهر يوم ٢٨ يناير ٢٠١١



معارك بين المتظاهرين ورجال الشرطة فى شارع بورسعيد يوم ٢٨ يناير ٢٠١١



«كر» و«فر» يوم ٢٨ يناير ٢٠١١



شباب السويس يشعلون النيران فى صورة الرئيس مبارك يوم ٢٨/١/٢٠١١

الفصل الخامس:

سوزان والجيش معركة من خلف ستار!!

- «لوبى الهانم» استهدف تهيئة المسرح لتحقيق حلم التوريث فدخل معركة مفتوحة مع المشير!!
- مبارك استسلم لطموح «سوزان» وتركها تعين الوزراء والمحافظين وتصدر القوانين!!
- المشير يعطى درساً لجمال وسوزان فى أصول التعامل مع مؤسسة الجيش
- وزير الاعلام يرفع الراية ويقول «البلد ضاعت.. اتركونى أواجه مصيرى وحدى»!!

كان يوم الأربعاء الثانى من فبراير حاسماً بالنسبة لسوزان مبارك، الآن أدركت أن الأوضاع تمضى سريعاً نحو الانهيار، وشعرت بأن ضعف الرئيس وتردده أغرى المؤسسة العسكرية على الاستمرار فى موقفها، قررت سوزان أن تتحمل مسئولية إدارة الأزمة، وأن تدفع بالرئيس إلى اتخاذ خطوات جادة على طريق المواجهة، تنهى التظاهرات والاعتصامات وتعيد الأمن والاستقرار إلى البلاد من جديد.

لقد تابع ضباط حرس الرئاسة المرافقون لرئيس الجمهورية وقائع اجتماع ضم كلا من سوزان مبارك ونجلها جمال وزكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهوروية، كان الهدف من الاجتماع إنشاء غرفة عمليات تتلقى التقارير وتوجه الرئيس نحو اتخاذ القرار السليم الذى يضع حداً لتدهور الأوضاع فى البلاد.

لم تكن سوزان مبارك بعيدة عن إدارة دفة الحكم خلال العقد الأخير من حكم الرئيس مبارك، لقد استطاعت أن تكون لنفسها «لوبى» من عدد من كبار المسئولين بالدولة فى مقدمتهم أنس الفقى وزير الإعلام وأحمد عز أمين تنظيم الحزب الوطنى وحبيب العادلى وزير الداخلية وحسن عبدالرحمن رئيس جهاز أمن الدولة، ودفعت بهذا اللوبى ليكون شبكة عنكبوتية ترسخ لثقافة التوريث، وتبدأ الزحف نحو احتلال كافة المواقع المهمة والاستراتيجية بدءاً من السيطرة على الحزب مروراً بالبنوك والبورصة والحكومة.

كان رجال جمال مبارك ينتشرون كالنار فى الهشيم كان الهدف هو الامساك بالعمود الفقرى للدولة حتى إذا ما جاءت اللحظة أصبح كل شىء جاهزاً.

كانت سوزان مبارك تعد لعيد ميلادها السبعين فى الثامن والعشرين من فبراير، لقد وجهت الدعوة لعدد من أميرات الخليج وزوجات عدد من الملوك والرؤساء من المقربين إليها، إنها عادة دأبت عليها منذ سنوات، وكان الهدف هو تلقى الهدايا الثمينة من مجوهرات وألماظ وأموال، لقد تميزت سوزان مبارك بالذكاء والدهاء، تعلمت من والدتها الانجليزية «ليلى ماى بالمر» العناد والالحاح، كانت مرتبطة بها أشد من ارتباطها بوالدها الطبيب صالح مصطفى ثابت، كانت سوزان تحلم دائماً بالسلطة والأبهة، هكذا كانت تصرح لزميلاتها عندما نجحت فى اجبار زوجها محمد حسنى مبارك أن يشترى لها سيارة صغيرة تسع لشخصين بعد قليل من زواجهما، كانت تذهب بها دوما إلى نادى «إسكو» بشبرا المظلات، حيث كانت تقضى غالبية وقتها هناك.

عندما عين زوجها نائباً لرئيس الجمهورية فى عام ١٩٧٥، أدركت أن الطريق أمامها بات مفتوحا لتحتل مكان السيدة جيهان السادات بعد أن يتبوأ زوجها مقعد الرئاسة خلفاً للرئيس أنور السادات.

كانت طموحاتها لا تنتهى، لكنها كانت تدرك أن الأمر ليس سهلاً، التحقت بالجامعة الأمريكية، وحصلت على ليسانس الآداب بدأت تهتم بمتابعة أحوال البلاد السياسية، كان لديها نهم شديد للقراءة والاطلاع، إنها ليست أقل من جيهان السادات شأناً!!

كان مبارك منذ البداية واضحا وحاسما، وما أن تبوأ مقعد الرئاسة فى أعقاب الحادث الدرامى الذى أودى بحياة الرئيس السادات فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣ حتى

راح يؤكد سراً وعلانية أنه لن يسمح بتكرار نموذج جيهان السادات مرة أخرى، فهو لا يريد لزوجته الظهور على المسرح السياسى أو الإعلامي فى البلاد.

كانت كلماته بالنسبة لها صادمة، لقد كانت تظن أنها أصبحت على مرمى حجر من حلمها المنتظر، صمتت لبعض الوقت، لكنها وبعد مضى سنوات قليلة كانت سوزان تزحف إلى العمل الاجتماعى والخدمى، عله يكون وسيلتها للتسلل إلى بوابة الحكم من خلف ستار!

ومع بداية حقبة التسعينيات كانت سوزان مبارك قد اعتلت العرش وتربعت على أركانه، لقد ترأست العديد من الجمعيات والمؤسسات الكبرى فى البلاد ثم سرعان ما امتدت بنفوذها إلى الخارج، فراحت تقيم شبكة عنكبوتية من العلاقات المتشعبة.

لقد أصبحت سمعتها العالمية تدوى فى انحاء المحافل المختلفة، وعبر جمعية المرأة العربية راحت تنصب نفسها عميدة لزوجات الملوك والرؤساء فى العالم العربى، ثم قدمت نفسها على أنها داعية للسلام، تقيم المهرجانات ومعسكرات السلام التى تضم شبابا مصريين وعربا وإسرائيليين لتعليمهم ثقافة السلام والتعايش مع الآخر، فبدا الأمر وكأنها تطمح لدور سياسى كبير فى المستقبل القريب.

كان هناك جيش جرار من الإعلاميين والإعلاميات يتابع تحركات السيدة الأولى ويرصد كل كلمة تنطق بها، لقد أصبحت أخبارها تطغى فى بعض الأحيان على أخبار الرئيس وكبار المسئولين بالدولة.

ويبدو أنها أدمنت الأضواء، فأعدت لنفسها مكتبا إعلاميا يتابع ردود أفعال تصريحاتها وتحركاتها ويعيد إنتاجها وإرسالها للصحف ووسائل الإعلام المختلفة، كانت تكره صفوت الشريف لأنها تعتبره رجل الرئيس، ولذلك تمكنت من عزله فيما بعد إلى أن جاءت بتلميذها النجيب أنس الفقى والذى كان معروفاً بأنه وزير إعلام السيدة الأولى.

تصاعد دور سوزان مبارك بعد مجىء نجلها من بريطانيا ليقيم إقامة كاملة فى البلاد، وليبدأ رحلته الطويلة فى مسيرة التوريث، لقد استطاعت فى هذه الفترة أن تهيمن على المزيد من السلطات، فبدأت تتدخل بشكل مباشر فى شئون الحكم وإصدار القوانين وتعيين الوزراء والمحافظين، وأصبح الجميع على قناعة بأن سوزان لم تعد تكتفى بتعيين وزراء التعليم والصحة والثقافة بل امتد الأمر إلى ما هو أكبر من ذلك، حتى أصبحت طرفا أساسيا فى صناعة القرار.

كانت سلطاتها قد امتدت إلى كل مناحى الحياة وكان يتم التعامل معها وكأنها المفوضة من الرئيس فى حكم البلاد، لقد شاهدت بعينى خلال هبوطى فى مطار الأقصر قبل أحداث الثورة بشهور قليلة، حرس الشرف الرئاسى مصطفا فى المطار وبدا كأنه فى انتظار وصول رئيس الجمهورية، وعندما تساءلت عن حقيقة ما يجرى قيل لى إن السيدة الأولى على وشك الوصول إلى مطار الأقصر لافتتاح عدد من المدارس وبعض المشروعات.

كان حلم سوزان هو البقاء على العرش، وكانت تسعى دائماً إلى اقناع الرئيس بأن جمال لن يرث العرش من بعده إذا لم يرثه فى عهده.

لقد كان الرئيس يرفض إلحاح السيدة الأولى، وعندما أدلى بتصريح للصحفيين يعلن فيه أن مصر ليست سوريا وأنه لن يقبل أبداً بمبدأ التوريث، ثارت سوزان وتحول مطلبها بالتوريث إلى صداع مستمر فى رأس الرئيس، فكان يترك لها البيت فى كثير من الأحيان ويهرب إلى شرم الشيخ أو إلى فيلا نجله علاء فى القطامية هايتس!.

كانت سوزان مبارك تعرف أن الرئيس لديه قناعة بأن المؤسسة العسكرية لن تسمح بالتوريث وستقاومه بكل قوة، لكنها مع ذلك لن تترك الأمور تمضى كما يراد لها.

كان حلم التوريث لديى سوزان مبعث فرحها وغضبها . لقد اعربت عن غضبها الشديد وأحدثت ثورة داخل المنزل، عندما حكى لها جمال وقائع اجتماع الرئيس بعدد من القيادات العليا للحزب الوطنى الحاكم، وبدا وكأنه يريد أن يبعث إليهم برسالة واضحة لا تخلو من دلالات ومعان!

لقد قال مبارك فى هذا الاجتماع «إن الأيام تثبت أن العسكر وحدهم هم القادرون على الحكم وحماية الاستقرار، وأنه توقع للعراق الفوضى التى تعيشها بعد سقوط الرئيس صدام حسين لأن قبضة العسكر قد تراجعت» وقال «إنه يجد راحة فى التعامل مع العسكريين فى إسرائيل أكثر من المدنيين وضرب مثلاً بإرييل شارون مقارنة بايهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلى فى هذا الوقت، حيث كان شارون قادراً على اتخاذ قرارات حاسمة ومصيرية على عكس رئيس الوزراء المدنى الذى تلاه فى رئاسة الحكومة الإسرائيلية».

لقد لاحظ الحاضرون أن ملامح وجه جمال مبارك قد تبدلت واكفهرت وهو يسمع كلمات والده وبدا الأمر للجميع وكأن الرئيس أراد أن يبعث أيضاً برسالة لنجله

ولزوجته سوزان فى آن واحد، ولأن هذه الرسالة أصابت جمال بالصدمة فقد مضى مسرعا لابلاغ والدته بالنوايا التى كشف عنها والده فى هذا الاجتماع.

منذ عام ٢٠٠٢ كانت سوزان قد بدأت الإعداد لمخطط التوريث ، وراحت تعزل الرئيس تدريجيا عما يجرى فى البلاد وكانت فى المقابل تدفع بنجلها إلى الزحف على السلطة رويدا رويدا.

ظل الأب يقاوم، ويتصدى إلا أن مقاومته انهارت نهائياً بعد رحيل حفيده محمد نجل علاء مبارك فى مايو ٢٠٠٩، فقد كان الحفيد بالنسبة له كل شىء، ولم يعد مهتما بشئ بعدرحيله.

كان مبارك قد دخل مرحلة شديدة من الاكتئاب بعد أن تعرض لحالات من الاغماء داخل مستشفى الجلاء، عندما شاهد جثمان حفيده الذى فشل الأطباء الفرنسيون فى علاجه، فعاد إليهم جثة هامدة.

فى هذا الوقت أعرب مبارك لأسرته وبعض المقربين عن رغبته فى اعتزال كل شىء، الحكم والحياة العامة لأنه لم يعد راغباً فى الاستمرار بعد رحيل حفيده، وبعدها بفترة أصيب بتدهور شديد فى صحته وتم نقله للعلاج فى ألمانيا فى مارس ٢٠١٠ ، غير أن سوزان وجمال اللذين رافقاه فى سفره إلى الخارج مع بقية أفراد الأسرة، رفضا ذلك بكل شدة، بل إن سوزان حملت الرئيس فى هذا الوقت مسئولية ما سيئول إليه مصير الأسرة ومصيره شخصياً فى حال اتخاذ هذا القرار.

كانت أسرة مبارك على ثقة بأن رحلة العلاج إلى ألمانيا ربما تكون الأخيرة فى حياة الرئيس، لذلك رافقوه جميعاً فى سفره، ومنذ هذا الوقت بدأت الأسرة التفكير فى عملية تهريب الأموال من داخل مصر إلى خارجها والسعى إلى ترتيب البيت من الداخل بأسرع ما يمكن، وكانت سوزان مبارك هى أيضاً التى تقود غرفة العمليات وإدارة الأزمة، وكان زكريا عزمى هو اليد القوية التى تدير بها الأمور من خلف ستار.

كان الرئيس قبل أن يسافر إلى ألمانيا قد نقل سلطاته فى الحكم إلى رئيس الوزراء أحمد نظيف، وبناء على اقتراح من نجله جمال، خاصة بعد أن تم إجراء تعديلات دستورية فى عام ٢٠٠٧ تعطى لرئيس الجمهورية الحق فى تفويض رئيس الوزراء فى إدارة شئون البلاد حال إصابة الرئيس بعجز مؤقت أو لأى طارئ آخر يحول بينه وبين إدارة شئون الحكم.

كان جمال مبارك يقف خلف صياغة هذه التعديلات الدستورية، وكان الهدف الحيلولة دون اسناد مهام السلطة إلى غيره فى ظل غياب وجود نائب للرئيس، كما أنه لم يكن راضيا عن رئيس مجلس الشعب فتحى سرور، وقد سعى إلى إبعاده أكثر من مرة للاتيان برئيس للمجلس من أمانة السياسات إلا أنه فشل فى ذلك.

كان المشير قد أبدى رغبته أكثر من مرة فى ترك منصب وزير الدفاع، إلا أن مبارك كان يرفض ذلك ويطالبه بالاستمرار لحين البحث عن بديل، كان الرئيس يعرف أن أخلاقيات المشير تمنعه من الانقلاب عليه أو الغدر به، بل كان أحياناً يخاف من نجله جمال واحتمال الانقلاب عليه لسبب أو لآخر ولذلك وضع أمنه الشخصى مسئولية المشير شخصيا!!.

لقد اشتكى جمال فى إحدى المرات لوالده من أنه طلب من السكرتارية الخاصة برئاسة الجمهورية الاتصال بالمشير طنطاوى وتحويل الاتصال إليه لمحادثته فى بعض الأمور، وعندما أجرى أحد أعضاء السكرتارية الخاصة اتصالا باللواء يسرى مدير مكتب المشير طنطاوى لتحويله إلى المشير لتوصيله بجمال مبارك، بادره اللواء يسرى على الفور، اعطنى جمال مبارك، إلا أن عضو السكرتارية الخاصة بالرئاسة أصيب بالدهشة وأغلق الهاتف وقال له سأعود إليك بعد قليل.

كان المشير طنطاوى يعتز بكرامته إلى أقصى الحدود، وكان يرفض أسلوب جمال مبارك فى التعامل مع كبار المسئولين فى الدولة، ولم يكن يسمح أبداً بأن يجرى تكرار ذات السيناريو مع المؤسسة العسكرية ورجالاتها.

لقد ثار جمال على الطريقة التى عامله بها المشير طنطاوى وراح يشتكى مجدداً لوالده إلا أن مبارك طلب منه أن يحترم رغبته، فما كان من جمال إلا أن رضخ، لكنه ظل دوماً يكن العداء للمشير ، وينتظر اللحظة المناسبة لابعاده.

وفى ألمانيا وخلال فترة العلاج الأخيرة التى استمرت حوالى ١٧ يوماً فى مارس ٢٠١٠، كان القلق يساور سوزان بشدة هذه المرة، وكان الرئيس يرغب جدياً فى التنحى عن السلطة، وقد رأى يومها أن يسند إلى عمر سليمان رئاسة الحكومة أولاً، ثم تنقل السلطة إليه كاملة فى وقت لاحق، إلا أن سوزان ونجلها جمال تمكنا من احباط هذا المخطط، خاصة بعد أن رزق جمال بمولودة بعد طول انتظار أطلق عليها اسم «فريدة» وقامت زوجته خديجة الجمال بولادتها فى لندن لتحصل على الجنسية الأجنبية شأنها

شأن نجلى علاء مبارك محمد وعمر، فقد كان الجميع على ثقة بأن الفترة المقبلة قد تشهد تطورات فى البلاد، تصبح فيها الجنسية الأجنبية للأبناء مخرجاً من أزمات ومشكلات عديدة.

لقد اهتمت الصحافة الغربية فى هذا الوقت بالبحث عن هوية الرجل الثانى الذى يمكن أن يتبوأ السلطة فى البلاد خلفاً للرئيس مبارك فتحدثت عن اللواء عمر سليمان كبديل لفترة انتقالية وعن جمال مبارك كرئيس منتظر، إلا أنها اغفلت اسم المشير طنطاوى، رغم أن اسمه فى هذه الفترة كان يصعد صعوداً كبيراً حتى وإن بدا المشير غير راغب فى ذلك.

عندما عاد مبارك من ألمانيا، كان الوهن قد تملكه تماما، وكانت سوزان قد بدأت حملة منظمة للايقاع بين الرئيس والمشير من جانب وبين الرئيس وعمر سليمان من جانب آخر، وكان الهدف هو تهيئة المسرح بشكل نهائى لتولى جمال حكم البلاد عبر انتخابات مبكرة يبقى خلالها الرئيس راعيا للانتقال السلمى للسلطة واستدعت من الذاكرة مواقف للمشير واللواء عمر سليمان اللذين يجاهران فى المجالس الخاصة برفضهما لتوريث جمال السلطة فى البلاد.

كانت سوزان قد أعدت العدة كاملة لاستمرار حكم الأسرة المباركية فقد كانت على قناعة بأن العائلة لن تبرح هذا القصر فى الجيل الحالى ولذلك قامت بتسجيل العقار الذى يقطن فيه الرئيس وأسرته بجوار قصر العروبة باسمها، وكان العقار يحمل رقم ١٣، ١٥ شارع حليم أبوسيف، حيث تم تسجيله باسم سوزان محمود صالح فى الشهر العقارى برقم ٢٤٩٩ فى ٢٠٠٢/٨/١، ليبقى سكناً خاصاً لها بعد رحيل زوجها.

وفى المقابل حصلت سوزان لنجليها جمال وعلاء على قطعتى أرض بنفس المسطح المجاور لقصر العروبة، القطعة الأولى مساحتها ٨٢٠ مترا وتم اشهارها برقم ٣٣٣٨ فى عام ١٩٩٢ وهذه أضحت ملكا لجمال والثانية مساحتها ٨٠٢ متر تم اشهارها برقم ١١٨٣ لسنة ١٩٩١ وأضحت ملكا لعلاء، حيث قام كل من علاء وجمال ببناء فيلا لكل منهما فى هذه المساحة.

كان الهدف هو أن تكون الفيلات الثلاث مجاورة لقصر الاتحادية، حيث مقر الرئاسة الذى سيتبوأ فيه جمال مبارك مهام الحكم فى البلاد بعد تنحى الرئيس أو رحيله.

كانت سوزان تعرف حقاً أن مبارك يمتلك «دكتوراه فى العناد» كما صرح لعدد من مقربيه، لكنها الآن نجحت فى إرغامه على القبول بالأمر الواقع والاستسلام له، وراحت تخطط بمشاركة أحمد عز وحبيب العادلى وأنس الفقى فى اقصاء المعارضين من البرلمان، لضمان انتقال هادئ للسلطة فى البلاد.

لم تصدق سوزان أن هذه الحشود الضخمة قد احتشدت بهدف اسقاط الرئيس، ولم يدر بخلدها للحظة من الوقت أن هذا النظام يمكن أن يسقط وتسقط معه أحلامها التى ظلت تنسجها على مدى سنوات طوال، اجبرت فيها الرئيس على اخلاء منصب نائب الرئيس، انتظاراً للحظة التى سيتولى فيها جمال مهام الحكم فى البلاد.

كان أنس الفقى وزير الإعلام والتلميذ النجيب لسوزان قد أدرك هذه الحقيقة مبكراً، إنه يتابع الأوضاع بالصوت والصورة عن قرب وقد بات أقرب إلى القناعة بسقوط النظام.

كان أنس الفقى يشك فى اعادة اختياره وزيراً فى حكومة أحمد شفيق، إلا أنه فوجئ بدعوته لأداء القسم أمام الرئيس مبارك، كوزير للإعلام مجدداً، بعد أدائه لليمين، التقى أنس الفقى مع جمال مبارك واتفقا على خطة مضادة للإعلام تجهض التظاهرات وترد على ما يثار فى وسائل الإعلام المختلفة.

فى السادسة والنصف من مساء نفس اليوم دعا أنس الفقى إلى اجتماع طارئ بمكتبه حضره كل من أسامة الشيخ رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون وعبداللطيف المناوى رئيس قطاع الأخبار وخيرى رمضان ولميس الحديدى وهما من أبرز نجوم البرامج الحوارية فى التليفزيون المصرى فى هذا الوقت.

كان أنس الفقى متوتراً وفى حالة غير طبيعية عندما جلس الجميع على مائدة الاجتماعات بغرفته وقبل أن يبدأ حديثه فجأة هب واقفاً وقال فلنترك هذه المائدة المواجهة لزجاج الشباك لأن لدي معلومات بأنني ساتعرض لمحاولة اغتيال بالرصاص!!.

أبدي الحاضرون دهشتهم فمكتب الوزير يقع بالدور التاسع ولا توجد مبان قريبة مواجهة له، غير أنهم انصاعوا لرغبته وجلسوا معه جانبا، علَّ ذلك يهدئ من توتره.

قال الوزير موجها حديثه إلى الحاضرين: أرجوكم ساعدونى على تهدئة الأجواء ومطالبة المواطنين بالتوقف عن المظاهرات واعطاء الفرصة للرئيس مبارك فى الاستمرار وتحقيق الإصلاح.

رفض خيرى رمضان أن يقدم هذه الحلقة وقال للوزير «أنا لا أستطيع خاصة أن التشكيل الوزارى جاء رديئاً، والناس لن تقبل بأى كلام يقال غير الحقيقة»!!.

أما لميس الحديدى، فقد قالت اتركونا نتحدث براحتنا ونعبر عن آراء الناس، لا أحد يستطيع أن يدافع عن النظام فى هذه اللحظة.

ازداد الوزير توترا وقال:«هذه مرحلة صعبة ولازم نعديها، وإحنا علينا دور كبير»، هنا تدخل عبداللطيف المناوى وكان الغضب الشديد باديا عليه وقال للوزير بكل شجاعة.. «أنتم موش عارفين حاجة الجيش اتخذ قراره والأمر انتهى، والنظام سقط عمليا وانتهى كل شىء»!!.

تدخل أسامة الشيخ، وقال معلقا على كلام المناوى وخيرى ولميس «هذا كلام منطقى»، واللى بتقوله يا سيادة الوزير مينفعش... نظر الوزير إلى الجميع وقال «أنا وشى فى الحيط، البلد ضاعت، امشوا أنتم، وسيبونى أواجه مصيرى» بعدها اتصل الوزير باللواء نبيل الطبلاوى رئيس قطاع الأمن بالتليفزيون وطلب منه تأمين خروج لميس الحديدى وخيرى رمضان للوصول إلى منزليهما ثم أعلن انتهاء الاجتماع دون نتيجة تذكر!!.

سعت سوزان مبارك إلى اتخاذ زمام المبادرة، وبدأت فى إجراء الاتصالات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، كان هاجسها الأساسى الخوف من الجيش ومن المشير ورئيس الأركان سامى عنان، لقد فشلت سوزان فى مخططها الذى استهدف تعيين أنس الفقى مديراً للمخابرات العامة بعد أن علمت بأن الرئيس قرر تعيين عمر سليمان نائباً له والذى أصر على ترشيح اللواء مراد موافى مدير المخابرات الحربية السابق ومحافظ شمال سيناء ليتبوأ هذا المنصب، لقد التقت رغبته ورغبة المشير فى هذا الترشيح، غير أن سوزان سعت بكل ما تملك جنبا إلى جنب مع نجلها جمال لعزل المشير ورئيس الأركان حتى يمكن تنفيذ المخطط كاملاً، ولو أدى الأمر إلى بحور من الدماء.

كانت سوزان تكن كراهية شديدة للمشير، حيث كان يمثل لها العقبة الرئيسية أمام مخطط التوريث، كما أنه كان يرفض تلبية دعواتها أو الاستجابة لمطالبها والطريقة التى تتعامل بها مع كبار المسئولين، وهى الطريقة التى تميزت بالعجرفة الشديدة والتعالى على الناس.

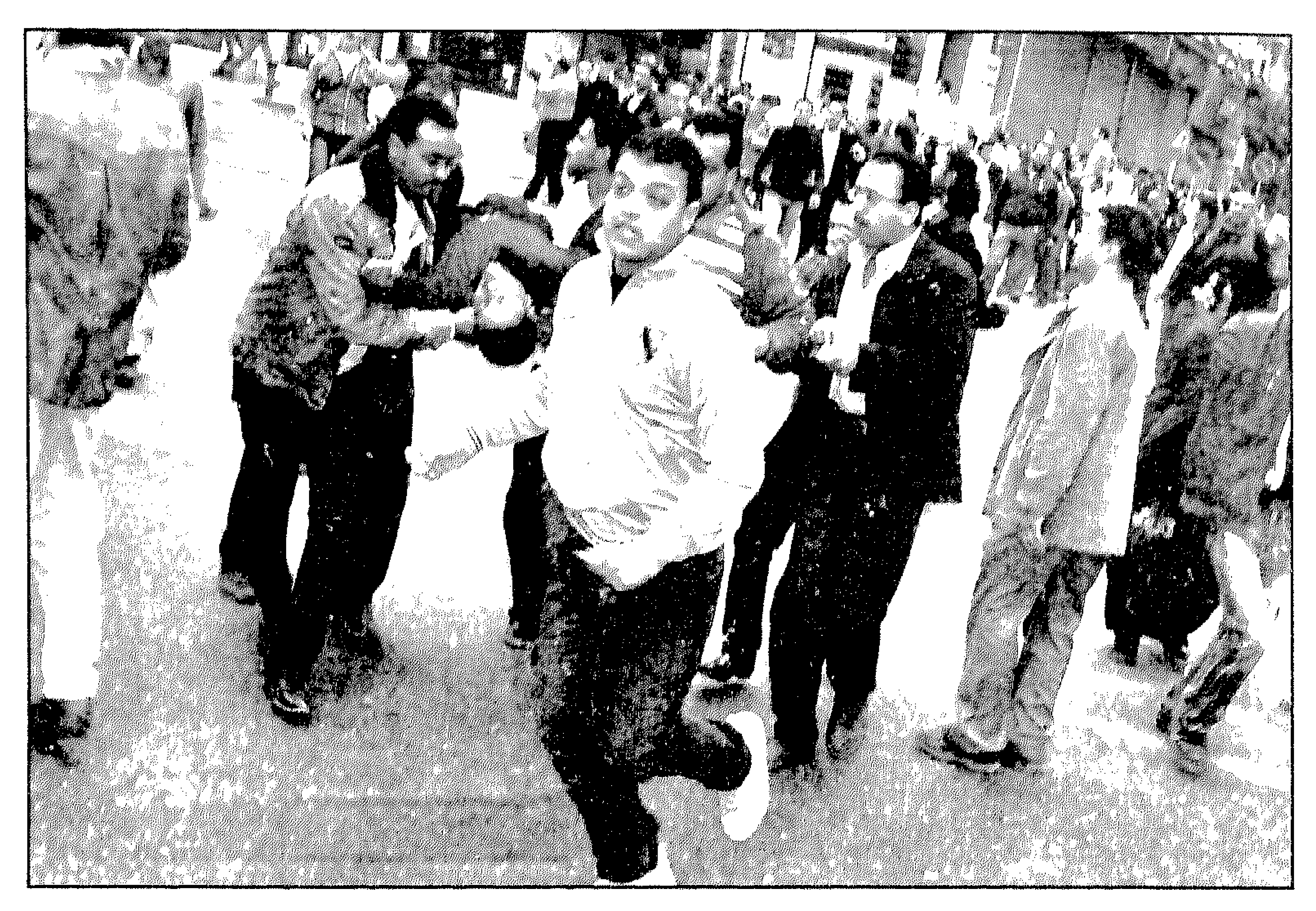
لم تنس سوزان كيف رفض المشير الرد فى إحدى المرات على مكالمتها الهاتفية،

عندما راح مدير مكتبها اللواء بدر أبوالفتوح يطلب من مدير مكتب المشير تحويل الخط حتى يمكن تحويل مكالمة سوزان للمشير، إلا أنه فوجئ برفض مدير مكتب المشير تحويل الخط بهذه الطريقة.

كانت سوزان يومها تريد الحصول على موافقة المشير كى تتولى القوات المسلحة مهمة إقامة متحف سوزان مبارك للطفل فى مصر الجديدة، مما دعاها للشكوى إلى الرئيس والذى لم يعلق على الأمر، لأنه كان يعرف كبرياء المشير واعتزازه بكرامته.

●●●

كان الرئيس حائرا، لقد أدرك الآن أن ظهره للحائط، لقد انهارت الشرطة، والجيش أعلن انحيازه للشعب والثورة، ولم يعد أمامه سوى خيار واحد ووحيد، غير أن سوزان أوهمت الرئيس أن بصيصا من الأمل لايزال باقيا، وأن عليه أن يتماسك ويواجه الموقف بكل قوة وحسم، مهما كان الثمن فى المقابل.



سقوط أحد الشهداء فى ميدان التحرير يوم ٢٨/١/٢٠١١



شارع ٢٦ يوليو خالياً من المواطنين يوم ٢٨/١/٢٠١١



أبناء السويس يسخرون من مبارك ويصورونه كملك متوج على العرش يوم ٢٠١١/١/٢٨



الشرطة تعتدى بالعصى على المتظاهرين يوم ٢٠١١/١/٢٨



انسحاب الشرطة إلى داخل دار القضاء العالى هرباً من المظاهرات يوم ٢٠١١/١/٢٨



متظاهرون فى مقدمتهم مصطفى بكرى على حافلة عسكرية بميدان التحرير
صباح يوم ٢٩ يناير ٢٠١١



اللواء حسن الروينى قائد المنطقة المركزية يضمد جراح أحد المتظاهرين



ضابط قوات مسلحة محمولاً على الأعناق بميدان التحرير يوم ٢٩ يناير ٢٠١١

الفصل السادس:

إنهيار أحمد عز وشائعة هروب جمال!!

● الجيش أحبط محاولة هروب أحمد عز وتحفظ عليه فى شقته بالفورسيزون

● وزير الخارجية البريطانى يرد على شائعة وصول جمال إلى لندن لتهدئة الرأى العام

● ويكليكس تكشف عن لقاء قطرى، اسرائيلى لاثارة الفتنة فى مصر عبر قناة «الجزيرة»

● عمر سليمان يفشل فى إقناع أحمد عز بالسماح لـ ١٢٠ نائبا بدخول البرلمان

كان أحمد عز فى حالة ذهول أقرب إلى الصدمة، انه لا يصدق ما يجرى من حوله، كأنه يعيش تحت وطأة كابوس رهيب، كان يقول لمن حوله: استحالة.. النظام لن يسقط بسهولة.

كان أحمد عز منذ أن تعرف على جمال مبارك فى مؤتمر «منتدى الشرق الأوسط وشمال افريقيا» عام ١٩٩٦، على ثقة بأن جمال سيكون هو البديل الوحيد لحكم مصر، وانه حتما سوف يصعد إلى جواره، وأنه من أجل ذلك سيوظف كل أدوات الذكاء والدهاء لكسب ثقته، والانفراد بعقله.

سنوات محدودة واستطاع أحمد عز أن يتحول من عازف «درامز» فى فرقة طيبة الموسيقية التى كانت تعمل بأحد كباريهات شارع الهرم إلى نجم السياسة والمال الأول فى مصر.

كان أحمد عز هو اللاعب الأساسى فى مجريات الأمور، كانت له الكلمة الأولى والأخيرة داخل الحزب والبرلمان، استطاع بقوة جمال مبارك ونفوذه أن يسيطر وأن يهيمن، أصبح صاحب القرار الأول فيما يخص الأمور الحزبية والسياسية والبرلمانية، كانت كلمته أقوى من الحكومة، إنه رئيس الحكومة الخفية التى تقرر كل شىء، استطاع تحويل جميع مؤسسات الدولة إلى مجرد ديكور شكلى، تنفذ التعليمات التى يصدرها علانية أو من خلف ستار.

.. كان جمال مبارك مقتنعًا بأحمد عز وقدراته، كان يرى فيه وحده القادر على تمرير ما يعجز الآخرون عن القيام بتمريره، كان أحمد عز رجلاً لا يخجل من شىء، ليس فى قلبه رحمة لأحد، إنه يبدو كإنسان آلى يصدر إليه الأمر، فينفذه بخطى واثقة وجريئة، انه يعرف ماذا يريد، ولا يهتم كثيرًا بردود الأفعال، وكانت تلك كلها صفات تروق لجمال مبارك واستراتيجيته نحو المستقبل وتحقيق حلم التوريث.

.. منذ أشهر قليلة كان أحمد عز هو نجم الحدث فى البلاد، لقد تولى وحده المسئولية عن تزوير الانتخابات وإسقاط من يرى انهم سيشكلون عقبة أمام مخطط التوريث، ابتدع نظامًا جديدًا، قال إنه استطاع من خلاله تفتيت الأصوات، والقضاء على المعارضين، استخدم رجالات الدولة والحزب، وحقق النتيجة التى أرضت غرور جمال ومن حوله.

كان الناس ساخطين فى كل مكان، وكانت المعارضة قد أغلقت أبوابها مع النظام، وكان قادة الجيش يشعرون بالمهانة من جراء النتائج التى أسفرت عنها هذه الانتخابات، لكن أحمد عز استطاع أن يقنع الرئيس، بأن ما جرى كان ضروريًا، وأن نائبًا واحدًا ممن تم إسقاطهم، لو كان قد تسرب إلى البرلمان الجديد، لأقام الدنيا ولم يقعدها حال تقدم جمال مبارك للترشح فى الانتخابات الرئاسية المقبلة.

كان أحمد عز يرى أن ما تشهده البلاد فى الداخل وردود الأفعال فى الخارج، ما هى إلا «زوبعة» فى فنجان، حتمًا ستمضى وتنتهى، هكذا كانت التجارب مع الشعب فى الداخل ومع القوى الأخرى بالخارج.

مع بداية الثورة التونسية، كان أحمد عز قد أعد غرفة عمليات تولى إدارتها بنفسه، ترفع التقارير إلى جمال مبارك تتابع حملات الفيس بوك التى كانت تبشر بانطلاق الثورة فى مصر فى ٢٥ يناير، لقد اعتمد فى تقايره على أجهزة «اللاب توب»

حتى بدا الأمر كأنها مسألة حسابية، تحوى أرقامًا وتوقعات وردود أفعال، كانت هى بالأساس بعيدة عن الواقع، ولا تعكس حقائق الوضع على الأرض.

كانت تقديرات أحمد عز، تشير إلى أن من سيلبون دعوة الحركات الاحتجاجية والتجمعات الثورية لن يزيدوا على عشرة آلاف متظاهر، أغلبهم سيتجمعون فى القاهرة، سيرددون الهتافات المعادية، ثم سرعان ما ينصرفون، وكان يرى أن الخيار الأمنى كفيل وحده بإنهاء هذه التظاهرات.

كان جمال مبارك يبدو مطمئنًا لهذه التقارير، إنه يعرف جيدًا قدرات أحمد عز، وحساباته التى لا تخطئ، كان مقتنعًا به حتى النهاية، لذلك صدقه وكذب الآخرين!! ومن بينها التقارير الأمنية التى رفعت إليه فى هذه الفترة .

كانت جميع التقارير الأمنية تشير إلى أن الأمر هذه المرة يبدو مختلفًا، وأن الحشود الجماهيرية لن تقل عن مائة ألف متظاهر فى القاهرة وحدها، لكن أحمد عز كان يرى أن هذه مبالغة لا أساس لها، وأن الخوف لا مبرر له، إنه على ثقة من أن أوضاع الشعب المصرى وأحواله الاقتصادية هى على ما يرام، ومن ثم فالجماهير ستتصدى وحدها لهؤلاء المشاغبين الذين يريدون هدم كل شىء!!

ومع انهيار الشرطة فى جمعة الغضب ٢٨ يناير، أدرك أحمد عز، أن الأمر كان أكبر من كل التوقعات، لكنه لم يكن يتصور أن وقائع ما جرى يمكن أن تسقط النظام، فقد كان يراهن على تدخل الجيش وحسم الأمر فى ساعات، وكان رهانه خاسرًا أيضًا!!

.. كان صفوت الشريف واحدًا من رجال النظام الأساسيين، كان يظن أنه الأقرب إلى الرئيس، وأن الحرس القديم لا تزال له سطوته وقدرته، وأنه وحده القادر على حسم الأمور.

وكان صفوت على قناعة تامة بأن مبارك سيكون هو مرشح الحزب فى الانتخابات الرئاسية المقبلة، لقد سعى أكثر من مرة لدفع الرئيس للإدلاء بتصريحات، تدخل الطمأنينة إلى قلبه وقلوب الآخرين من الرجال الذين عملوا معه لسنوات طوال، غير أن مبارك كان يرد دائمًا بعبارة «الوقت لا يزال مبكرًا، ربنا يسهل».!!

كان مبارك يستخدم مع الحرس القديم تكتيكًا محددًا، إنه يتعامل معهم بسياسة الأمر الواقع، وكان يفاجئهم دومًا بالقرارات التى كان يتكتم عليها، فيفاجأون بها، ولا ينطقون!!

لقد كان صفوت الشريف يدرك أن مبارك يظهر غير ما يبطن، لكنه كان على ثقة أنه لن يترك الحكم بسهولة ولن يستغنى عن خدماته أبدًا حتى ولو بدل موقعه من مكان إلى آخر.

لقد فاجأه من قبل بعزله من منصب وزير الاعلام، دون أى مقدمات، وكان القرار استجابة لطلب سوزان التى كانت لا تطيق صفوت الشريف، لأنها تعتبره رجل مبارك الأول فى النظام، وهو طامح كغيره إلى أى يكون وريثًا للعرش، إنه يعتبر نفسه الأحق بذلك من غيره، فهو ينتمى للمؤسسة العسكرية، وهو رجل دولة محنك، كما أنه رافق الرئيس طيلة مسيرته، ويتمتع بثقته.. وهذا يتعارض مع حلمها بتوريث الحكم لنجلها جمال.

فى نهاية الثمانينيات كان الرئيس مبارك فى زيارة إلى لندن، وقد التقى عددًا من ممثلى الجالية المصرية هناك، وكان صفوت الشريف يجلس إلى جواره، وعندما سأله أحد الحاضرين: لماذا لم تعين نائبًا لرئيس الجمهورية؟ قال الرئيس: «موش لاقى، لسه بدور»!!

أصابت الدهشة جميع الحاضرين، فرد عليه صاحب السؤال، وقال: «هناك كثيرون يصلحون، إن صفوت الشريف الذى يجلس بجوارك يمكن أن يصلح بديلاً..»!!

نظر مبارك إلى صفوت الشريف، نظرة لا تخلو من معانٍ ودلالات، وقال له: هل تصلح يا صفوت لأن تكون نائبًا للرئيس؟، هنا نظر صفوت الشريف بعينيه إلى أسفل والتفت ناحية مبارك، وقال له: «اللى حضرتك تشوفه يا ريس»!!

كان مبارك ومنذ هذا الوقت المبكر يعرف أن تعيين نائب للرئيس يفتح أبواب الصراع على السلطة، ويجعل من النائب مركز قوة إلى جوار سلطة الرئيس، لقد كانت سوزان تنصحه دومًا بأن ينحى مسألة النائب جانبًا، فالدستور لا يلزمه، والاختيار يعنى أن الدولة يحكمها رأسان، وهذا يخلق صراعات وأزمات ومشكلات لا تنتهى!!

كانت سوزان تخطط للمستقبل وهى على يقين بأن نجلها جمال سيكون هو الحصان الرابح، الذى سيجعلها ملكة متوجة على العرش حتى الرحيل، إنها لا تريد أن تلقى مصير جيهان السادات، ولذلك سعت منذ هذا الوقت المبكر إلى الإعداد لهذه اللحظة التاريخية المهمة فى حياتها وحياة الأسرة المباركية!!

قبيل منتصف الثمانينيات بقليل كان مبارك يزور إيطاليا، وخلال لقاء صحفى سأله

صحفى إيطالى: «ألا يوجد بين الـ ٥٥ مليون مصرى من يصلح نائبًا للرئيس؟» فرد عليه مبارك: مازلت أبحث عن نائب، ولم أعثر عليه بعد، دا الرئيس السادات كان محظوظًا إنه وجدنى واختارنى»..!!

كانت نظرته دونية للشعب، وكان الهدف إظهار أن أحدًا لا يصلح ليكون بديلاً للرئيس «الفلتة»، لكنها كانت نظرة تخبئ خلفها أهدافًا غير مرئية للكثيرين، الذين ظل يراودهم الأمل فى اختيار نائب للرئيس حتى اليوم الأخير!!

لقد وجدت سوزان فى أحمد عز ضالتها، إنه رجل يعرف لغة العصر الحديث، وهو عقلية منظمة، ولديه القدرة على إدارة الأمور، والإمساك بكل خيوط اللعبة من داخل مكتبه.

لقد باتت سوزان مقتنعة تمامًا بأنه سيكون عونًا لنجلها فى الوصول إلى السلطة، ولذلك استطاعت إقناع الرئيس، بأن أحمد عز هو رجل النظام القوى والحقيقى، وأن الأبواب يجب أن تفتح أمامه كاملة، ليمارس دوره بحرية ودون حواجز!!

لقد تركوه يعبث فى كل شىء، المال والسياسة، الحزب والبرلمان، لقد كان يدير الوطن، ويحرك الكراسى كيفما يشاء، وكان أيضًا يقمع بلا رحمة، ويوجه الإهانات بلا قلب، ويفرض رأيه على الجميع..!!

لقد نجح أحمد عز فى أن يدير الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ولكن على طريقته، لقد نجح فى استرداد «الكراسى» التى استولى عليها المعارضون «الاعداء»، فى انتخابات ٢٠٠٥، استطاع أن يصنع معارضة بديلة، راح يتباهى بها أمام الرأى العام، وأشعل بذلك حريقًا فى ساحة الوطن، كان هو السبب الرئيسى وراء اندلاع الثورة التى أطاحت بالنظام!!

لقد ظل أحمد عز حبيسًا فى فيلته بالفورسيزون، رفض أن يغادرها، خاصة مع تأزم الأوضاع فى البلاد، وفى هذه الفيلا تقيم معه واحدة من زوجاته الثلاث، أنها شاهيناز النجار، أما خديجة وعبلة، فكانتا تقطنان فى مكانين منفصلين.

كانت شاهيناز النائبة السابقة بالبرلمان، هى الأقرب إلى قلبه، لقد تزوجها سرًا، وسافر بها إلى سويسرا، ثم فوجئ أمام الرأى العام وقبيل يومين من انعقاد المؤتمر العام السادس للحزب، بصحيفة «الأسبوع» تكشف وقائع وتفاصيل هذا الزواج، وتؤكد أن الشرط الأساسى الذى طرحه أحمد عز هو أن تقدم شاهيناز استقالتها من البرلمان.

كانت نصيحة المقربين لأحمد عز فى هذا الوقت، ضرورة السفر فوراً إلى خارج البلاد ومتابعة الأوضاع من الخارج، لقد كانوا يدركون أن الأمور هذه المرة تبدو مختلفة، وأن التطورات قد تقود إلى انهيار النظام، خاصة أن الاحتياطات الأمنية فى تونس، لم تستطع حماية النظام أو تمنع سقوطه..!!

كانت شاهيناز النجار تنتمى لأسرة غنية، كان والدها تاجراً ثرياً، لديه شركات متعددة، وكانت والدتها هى صاحبة فندق «النبيلة» الذى يطل على شارع جامعة الدول العربية، لكنها كانت تتواصل مع الناس فى المناطق الشعبية، واستطاعت أن تحقق نجاحاً كاسحاً فى دائرة «المنيل» بفضل خدماتها وقربها من سكان هذه الدائرة!!

لقد حذرته منذ البداية، لكنه رفض الاستماع إلى نصيحتها، وراح يخرج «اللاب توب» ليؤكد أن الـ ٨٥ مليون مصرى، سوف يتصدون للقلة المندسة، وأن النظام أقوى مما يتصورون، لقد ارتبط مصيره بمصير هذا النظام، ومن ثم فهو لن يستطيع أن يغادر فى هذه اللحظة.

لقد فعلها يوسف بطرس غالى وسافر قبل سقوط النظام بناء على نصيحة من السفارة الأمريكية فى مصر . فقد كانت علاقته مع الأمريكيين علاقة من نوع خاص جداً .

لقد كان د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء الأسبق يعرف حقائق هذه العلاقة . وكان يتهمه دوماً بأنه يخرج من مجلس الوزراء ليبلغ صندوق النقد والبنك الدولى والدوائر الأمريكية بوقائع ما جرى داخل المجلس ولم يكن بقدرته أن يفعل فى مواجهته شيئاً ، فقد كان يوسف بطرس واحدا من أقرب المقربين إلى جمال مبارك.!!

كان العالمون ببواطن الأمور يقولون: إذا كان أحمد عز هو رجل جمال فى السياسة والحزب والبرلمان فإن يوسف بطرس غالى كان هو رجله فى المال والاقتصاد والبنوك.

لقد حاول مبارك إبعاد يوسف بطرس أكثر من مرة وزحزحته من موقعه إلى أى موقع آخر لكنه فشل فقد كان إبعاد الرجل عن مجلس الوزراء يحتاج إلى انقلاب وثورة وإلا فالفشل سيكون هو العنوان.

كان مبارك يكره يوسف بطرس غالى، لكنه كان عاجزاً عن مواجهته فى مواقف عديدة، وفى أثناء الحفل الذى أقيم بمناسبة خطوبة جمال مبارك فى مبنى القوات الجوية، كان محافظ البنك المركزى يشكو للرئيس من التناقض فى التصريحات التى

يدلى بها يوسف بطرس غالى حول الاحتياطى النقدى، وكان الرئيس يقول للعقدة «يوسف ده راجل كذاب »، وقد جرت هذه الواقعة أمام يوسف بطرس غالى ذاته وأمام جمع من الناس الذين حضروا هذا الحفل.

كان مبارك يعرف أن يوسف بطرس غالى له علاقات وثيقة بالدوائر الأمريكية والغربية، وكان يعتمد عليه رغم كراهيته الشديدة له على تمرير بعض المواقف والمطالب، وكان يرى أن وجوده فى حد ذاته هو رسالة تطمين لهذه الدوائر ومواقف النظام من العلاقات مع أمريكا والغرب وإسرائيل.

كان مبارك يعرف أن الشعب يمقت يوسف بطرس غالى وأحمد عز لكنه مع ذلك لم يكن يستطيع ابعادهما عن مواقع السلطة بعد أن اقتنعه نجله بأنهما القادران وحدهما على حماية الاقتصاد والسياسة فى البلاد، وأنهما الأكثر اخلاصًا لسياسة الاقتصاد الحر، والأكثر قدرة على مد الجسور مع الدوائر الخارجية وجذب الاستثمار إلى مصر.

لقد حكى لى اللواء عمر سليمان مدير المخابرات العامة خلال لقاء معه فى عام ٢٠١٠ أنه جاء بيوسف بطرس غالى إلى مكتبه وحاول إقناعه بتأجيل عرض مشروع قانون الضريبة العقارية على البرلمان إلا أنه فشل فى ذلك فقد كان نفوذه أقوى من الجميع.

بل إنه وخلال مناقشة القانون أمام البرلمان طرح زكريا عزمى وأيضًا كمال الشاذلى اقتراحا يقضى بتخفيض قيمة الضريبة العقارية من ١٢٪ إلى ١٠٪ إلا أن يوسف بطرس غالى رفض ذلك بشدة وعندما احتد النقاش خرج وبصحبته أحمد عز واتصلا بجمال مبارك ثم عادا ليعلنا رفضهما اقتراح زكريا عزمى وكمال الشاذلى، وكان هذا مؤشرا على قوة ونفوذ الحرس الجديد فى مواجهة رجال الحرس القديم.

كان أحمد عز حائرا فالأوضاع فى البلاد تتطور بسرعة مذهلة، لقد اقتنع الآن بأنه لابد أن يهرب، لقد وصلت إليه معلومات تشير إلى احتمال عزله من الحزب ووضعه تحت القيد التحفظى لحين محاكمته، وبالفعل صدر قرار بإقالته يوم التاسع والعشرين من يناير إلا أن جمال أصدر صيغة قرار تقول إنه تقدم باستقالته.

تسلل عز فى وقت مبكر من المساء وسافر بسيارته إلى الغردقة ومن هناك استقل لنشا سريعا للهروب إلى الساحل المقابل للبحر الأحمر، وصلت إخبارية إلى الجهات

المختصة وتم القبض عليه وإعادته إلى منزله تحت حراسة مشددة وطلب منه الجيش عدم مغادرة منزله.

كان أحمد عز يجاهر بالعداء للجيش المصرى وكان يرى أن العسكر هم وراء ما تشهده مصر من مشكلات وأزمات، وكان يحلو له دوماً أن يحمل حكم الجيش طيلة الحقبة الناصرية وما بعدها المسئولية الكبرى عما آلت إليه أوضاع البلاد.

وكان قادة الجيش يبادلونه الموقف نفسه لقد كان المشير ورئيس الأركان يتحاشيان دوما مصافحته فى اللقاءات التى كانت تجرى فى مناسبات مختلفة، لقد حمَّلوه مسئولية كل ما شهدته البلاد خلال السنوات الخمس الأخيرة تحديداً، وقد سعوا كثيراً من أجل الحد من سلطاته إلا أن جميع الجهود قد باءت بالفشل!!

لقد تعمد أحمد عز أكثر من مرة التقليل من شأن الجيش المصرى ودوره خاصة خلال مناقشة طلب إحاطة بمجلس الشعب متعلق بالأوضاع على الحدود بيننا وبين إسرائيل، ساعتها راح أحمد عز يشكك فى قدرة الجيش على التصدى لأى عدوان، وهو الأمر الذى أثار حالة من الغضب والاستياء داخل المؤسسة العسكرية ودفع بالبعض إلى التقدم ببلاغات إلى النائب العام للتحقيق مع أحمد عز فيما وجهه من إهانات للمؤسسة العسكرية.

كان أحمد عز يرى أن الجيش هو وحده القادر على إجهاض مخطط «التوريث» ولذلك كان يسعى هو أيضا إلى ضرورة تغيير قيادة الجيش وإعادة هيكلته على أسس تتماشى مع الدولة الحديثة التى كان يروج لها ، دولة رجال الأعمال التى يتحمل القطاع الخاص فيها عبء التنمية الاقتصادية دون أن يكون للدولة أى دور رئيس أو محورى وأن يفتح الطريق واسعاً أمام اللامركزية بمفهوم النخبة الجديدة التى زاوجت بين المال والسلطة.

.. كان أحمد عز قد شعر بأن قراراً قد اتخذ ضده، وأن الأمر لن يتوقف عند حدود القيد التحفظى، لقد كان على ثقة أن قراراً بالقبض عليه قد على وشك الصدور ، وأن إجراءات قانونية ستتخذ ضده خلال الأيام المقبلة!!

بدأ على الفور فى ترتيب أوراقه وتهريب أمواله، والاستعداد للمرحلة القادمة بكل تداعياتها، غير أنه لم يكن يعتقد أن النظام سيتهاوى بكل هذه السهولة وبأسرع مما يتوقع بكثير!!

عندما أصدر النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود قراره فى الثالث من فبراير بمنع أحمد عز وحبيب العادلى وأحمد المغربى وزهير جرانة من السفر والتحفظ على أموالهم، بدأ أحمد عز يعد أوراقه ويستعد للتحقيقات التى افضت إلى حبسه فى ١٧ فبراير ـ أى بعد سقوط النظام بقليل .

لقد حاول أحمد عز الاتصال كثيراً فى هذا الوقت بصديقه جمال مبارك إلا أنه لم يجد اذاناً صاغية، فقد كان جمال مبارك يرفض الرد عليه، أو الاستماع إلى صوته فالأوضاع كانت تنذر بخطر شديد، وكان جمال يحمل بدوره أحمد عز المسئولية فى اشتعال نار الغضب ضد النظام الذى أصبح قاب قوسين أو أدنى من الانهيار!!

فى هذا اليوم أعلن عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية أن جمال مبارك لن يترشح لانتخابات الرئاسة، لقد كان يرد بذلك على ما أثير من مصادر متعددة قالت إن جمال مبارك يمكن أن يرشح نفسه خلال الفترة المقبلة وتحديداً مع بدء فتح باب الترشيح للانتخابات الرئاسية المقبلة المتوقع إجراؤها مع نهاية المدة الرئاسية الخامسة للرئيس فى عام ٢٠١١.

كان القرار صادماً لأحمد عز وللحرس الجديد الذى أدرك أن نجم جمال مبارك قد تهاوى سريعًا، وان الفترة المقبلة حتماً ستكون حبلى بالتطورات الخطيرة، وأن الحزب الحاكم قد انهار عملياً ولم يعد له وجود من الأساس.!!

فى هذا الوقت كانت الأحداث تتصاعد فى ميدان التحرير وغيره من الميادين والمناطق الأخرى، لقد تحركت مظاهرات عارمة من مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية قوامها نحو ١٥٠ ألف شخص تهتف بسقوط الرئيس والتقت مع تظاهرات أخرى زحفت من أماكن متفرقة إلى ميدان سيدى جابر.

وفى السويس تحرك عشرات الألوف من المتظاهرين الذين كانوا يهتفون «يا حمام طير.. طير.. قتلوا إخوانا فى التحرير» وكانت حالة من الغضب والسخط تسيطر على الأجواء السائدة فى مناطق السويس بأسرها، خاصة وأن السويس كان ينظر اليها انها الوقود الذى كان دافعا للثورة على الاستمرار فقد قدمت السويس أول شهيد للثورة يوم الخامس والعشرين من يناير هو الشهيد « مصطفى رجب » ، وفى الإسماعيلية ومحافظات أخرى عديدة لم يكن الوضع أحسن حالاً، فالغضب سيطر على الجميع.

لقد حملت الأنباء فى هذا اليوم قيام موقع «ويكليكس» بنشر وثيقة تفيد بلقاء

جرى بين وزير الخارجية القطرى ووزير الخارجية الإسرائيلى يشير إلى قيام قناة الجزيرة بإثارة الفتنة بين المصريين، إلا أن القناة نفت صحة ما ورد فى هذه الوثيقة فيما بعد.

كانت قناة الجزيرة تنقل الأحداث مباشرة من ميدان التحرير، إلا أن قرارًا كان قد صدر بوقف بث هذه القناة حيث تعرض عدد من مندوبيها بالقاهرة إلى المطاردات من قبل جهاز أمن الدولة، كما أن الاعلامى البارز أحمد منصور انقطعت اخباره، وقيل إن جهة أمنية اختطفته، على خلفية تغطيته لأحداث المظاهرات على شاشة الجزيرة.

كان النظام يحاول السيطرة على الأوضاع بكل ما يملك، إلا أن موقف الجيش كان هو العقبة الأساسية التى حالت دون مزيد من التصعيد فى هذا الوقت بعد أن اتخذ قرار بعدم استخدام العنف ضد المتظاهرين.

■■■■

كانت شركة فودافون قد اعلنت فى هذا اليوم أن السلطات المصرية اجبرت الشركة على ارسال رسائل مؤيدة للرئيس مبارك، وراحت العديد من الشركات الأخرى تراجع موقفها، وبدا أن هناك سعيًا دؤوبًا من النظام للخروج من الحالة الراهنة بأى ثمن.

كانت الأزمة السياسية قد دخلت نفقًا مظلمًا لن ينتهى إلا بانتصار أحد الطرفين، الشعب أو النظام، وكان الاعلام الحكومى يحمل الشباب والمتظاهرين مسئولية الأحداث التى تشهدها البلاد، ويشير إلى وجود جهات أجنبية وراء التظاهرات والاعتصامات المتواصلة بالبلاد.

لقد كانت شائعة هروب جمال مبارك قد غطت على العديد من الأحداث فى هذا الوقت، خاصة بعد أن ترددت الشائعة فى العديد من وسائل الاعلام، واثارت استياء واسعًا فى جميع الأوساط إلا أنها أعطت مؤشرًا على قرب انهيار النظام..

لقد تردد يومها أن جمال مبارك قد سافر بصحبة والدته، وأن الهدف كان تهريب الأموال والبحث عن ملاذ آمن للرئيس وأسرته قبيل السقوط المتوقع للنظام فى جمعة الرحيل.

وفى بريطانيا تزايد الضغط على الحكومة البريطانية حيث طالب بعض نواب

البرلمان الحكومة البريطانية بكشف الحقيقة حول هذه الواقعة ومدى تورط رئيس الوزراء فيها.

لقد حكى مصريون وعرب روايات متعددة على شاشات الفضائيات ووسائل الاعلام أكدوا فيها أنهم شاهدوا جمال ووالدته فى مطار لندن وبحوزتهما كميات هائلة من الحقائب التى حوت الأموال والمجوهرات التى تم تهريبها خارج البلاد، وقالوا إنهم توجهوا إلى مكان غير معلوم بالعاصمة البريطانية.

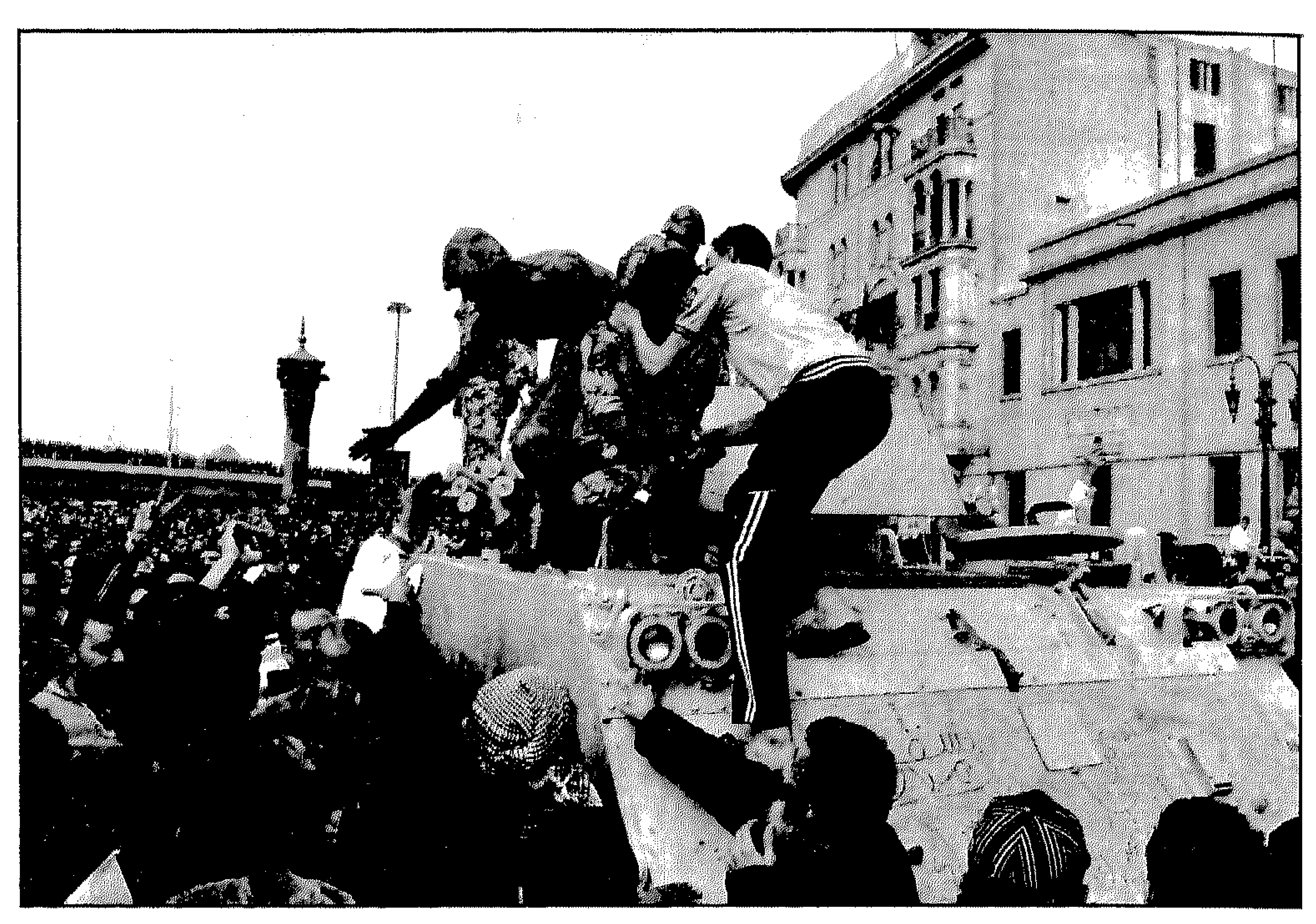
فى هذا الوقت اضطر وزير الخارجية البريطانى «وليم هيج» إلى الإدلاء بتصريحات لـ «بى. بى. سى»، نفى فيها وجود جمال مبارك فى لندن كما رددت الشائعات وأكد انه لايزال موجوداً فى القاهرة، وقال: «لقد تحدثت إليه هاتفيًا وقلت له أنه تبين لى أن النظام شجع على العنف، وهذا سيكون كارثيًا على مصر ومن يحكمونها حاليًا».

لقد كانت سوزان وجمال على ثقة بأنه سيتم تجاوز الأزمة وأن حجم الخسائر وإن كان كبيراً إلا أن النظام لن يسقط ويتهاوى بهذه السهولة .لقد كان رهانهما فى هذا الوقت على فشل «جمعة الرحيل» فى تحقيق أهدافها.. وأيضًا كان الأمل يحدوهما فى الحصول على موافقة الرئيس بعزل المشير ورئيس الأركان!!



د. اسامة الباز وزوجته المذيعة أميمة تمام فى ميدان التحرير

المشير امام مبنى التليفزيون : للجنود مصر محتاجالكم



مواطنون يعانقون جنود الجيش يوم ٢٩ يناير ٢٠١١



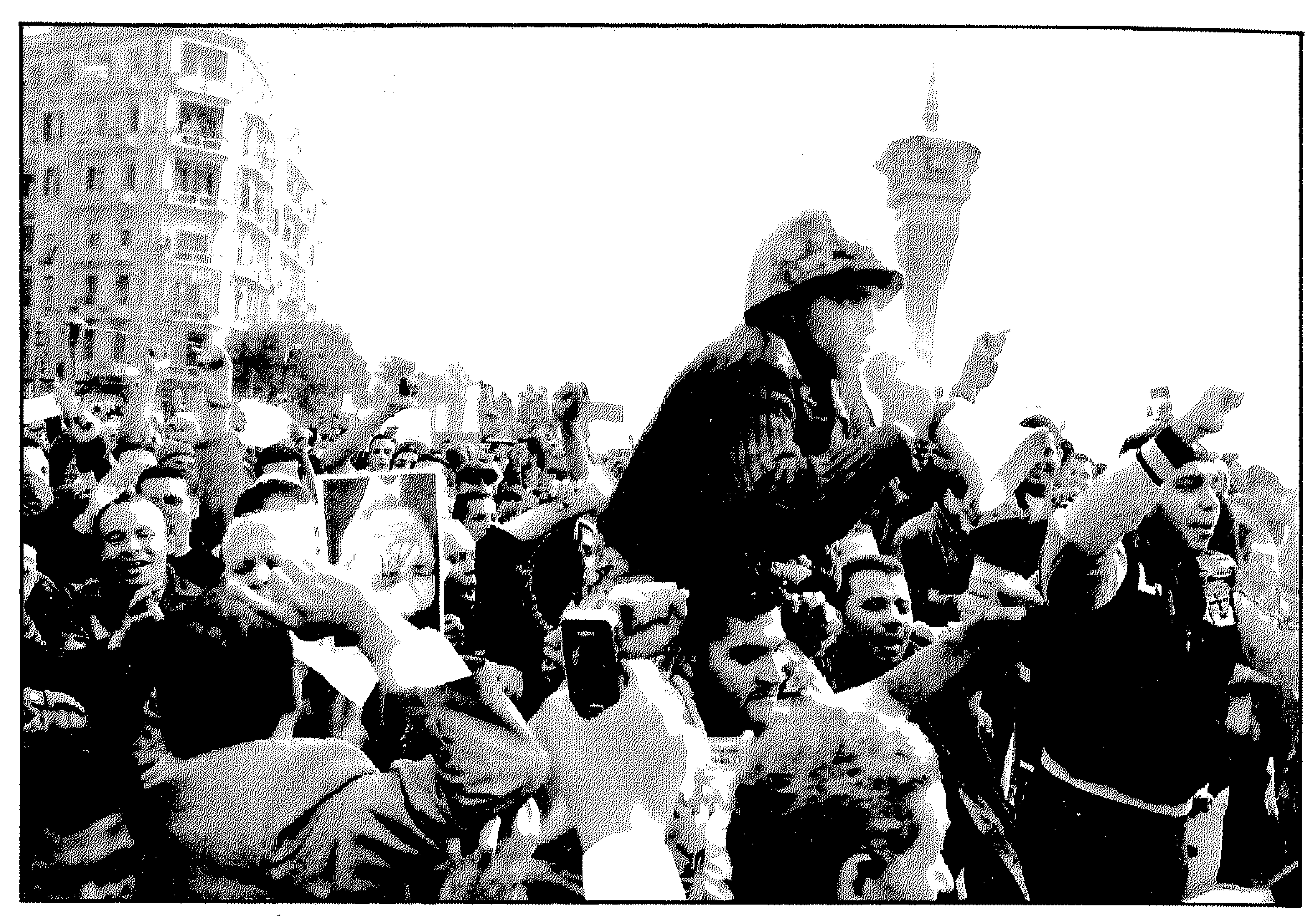
الجيش يحمى المتحف المصرى من عمليات النهب يوم ٢٩ يناير ٢٠١١



دبابات الجيش وعليها شعار «يسقط الطاغية مبارك» يوم ٢٩ يناير ٢٠١١



كفيف يشارك فى الثورة بميدان التحرير يوم ٢٩ يناير ٢٠١١



ضابط جيش يخاطب المتظاهرين ويطالبهم بالاستمرار فى الثورة محمولاً على الأعناق يوم ٢٩ يناير ٢٠١١



مصطفى بكرى يخطب فى الحشود بميدان التحرير يوم ٢٩ يناير ٢٠١١



مصطفى بكرى محمولاً على الأعناق فى ميدان التحرير يوم ٢٩ يناير ٢٠١١



مصطفى بكرى يهتف بسقوط مبارك يوم ٢٩ يناير ٢٠١١

الفصل السابع:

هيكل والجيش وعمر سليمان!

● فى ٣ فبراير «هيكل» يتحدث عن سقوط الشرعية عن النظام ويؤكد انحياز الجيش الى شرعية الوطن والجماهير

● فى سبتمبر ٢٠٠٩ قال المشير لهيكل أمام ضريح عبد الناصر: «ربنا يخلص البلد على خير»!

● ثلاث معضلات أساسية تواجه عمر سليمان بعد تعيينه نائبا للرئيس!!

● كلمة «السر» فى اقتحام سجن وادى النطرون والافراج عن كوادر حماس وحزب الله!!

كان الكاتب والمفكر محمد حسنين هيكل هو واحدا من أبرز من عارضوا النظام السابق، وكانت كلماته، وأحاديثه مصباحا يضىء الظلام الذى بدأ يزحف فيكاد يغطى ربوع الوطن، كانت رؤيته واضحة، لا تقبل القسمة، وكان مستعدا أن يدفع ثمن هذه المواقف، كما حدث فى بدايات عصر السادات ونهايته.

فى عام ١٩٨١ أفرج مبارك عن أثنين وثلاثين من رموز السياسة والفكر والثقافة والإعلام فى مصر، كان السادات قد أصدر أمرا باعتقالهم ضمن حملة سبتمبر ١٩٨١ والتى شملت ١٥٣٦ قيادة مصرية، وكان هيكل ضمن هذه النخبة التى التقت الرئيس مبارك.

كانت كلماته محددة كالعادة، تمنى فيها على الرئيس فتح صفحة جديدة فى حكم البلاد. بعد النهاية الدرامية التى لقيها الرئيس السابق أنور السادات فى حادث المنصة الشهير.

لقد ظل هيكل يتابع الأوضاع ومجريات السياسة فى مصر عن كثب، غير أنه كان يدرك حالة التخبط والارتباك التى سادت النظام فى هذا الوقت لأسباب عديدة ومتعددة، حاول صياغتها فى مجموعة مقالات بدأ فى كتابتها بأخبار اليوم وحملت محاولة لتفسير كيف تجرى «صناعة القرار فى مصر» إلا أن السلطة السياسية تدخلت وطلبت وقف نشر هذه المقالات.

فى نهاية الثمانينيات كنت قد أجريت حوارًا مهمًا مع هيكل نشرته صحيفة «الشعب» المعارضة ومجلة «كل العرب» التى تصدر فى باريس وكان أبرز ما قاله هيكل «لا أعرف من يحكم مصر الآن؟».

يومها قامت الدنيا ولم تقعد كتب رؤساء تحرير الصحف القومية مقالات للرد على كلمات الأستاذ، تطاولوا فى ردودهم على شخصه وعلى أفكاره ومواقفه، راحوا يذكرونه بفضل مبارك عليه «بأن الذى يحكم مصر هو الذى أفرج عنه فى نهاية فبراير ١٩٨١»!!

كانت كلمات ومقالات هيكل تزعج مبارك وأركان نظامه، ليس لأن تحليلاته كانت تكشف كثيراً من الأسرار والمعلومات المسكوت عنها، ولكن لأن هذه كانت لها مصداقية، تلقى احتراما واسعًا لدى الرأى العام فى مصر والخارج..

لقد اضطر النظام إلى منع هيكل من حضور ندوته السنوية بمعرض الكتاب، بعد أن تحولت هذه الندوة إلى مظاهرة سنوية لآلاف المواطنين ضد النظام، كانوا يزحفون من كل حدب وصوب للاستماع إلى كلمات الأستاذ وتحليلاته ومواقفه حول طبيعة اللحظة الراهنة التى تعيشها البلاد..

كان الحصار يشتد حوله من كل اتجاه، لكنه كان مصرا على البقاء ومواجهة السلطة التى قال عنها فى عام ١٩٩٥ «إنها شاخت وشبعت موتًا»، لقد كان يتوقع سقوط النظام وانهياره مع أول تحرك شعبى جاد، لكنه كان دوما يحذر من سيناريو الفوضى الذى يمكن أن يقود إلى نتائج خطيرة على أمن واستقرار البلاد ، كان هيكل يعتقد أن آفة هذا النظام ليست فقط فى ممارسته التى أدت إلى سخط شعبى كبير، ولكن أيضًا فى اصرار أركانه على المضى قدما فى سيناريو «التوريث»!!.

ومع انطلاقة الثورة فى ٢٥ يناير، كان هيكل يحلل ويقدم رؤيته السياسية والسيناريوهات المتوقعة، حيث راح يدلى بالعديد من الأحاديث لوسائل الاعلام والتى أشار

فيها بوضوح إلى أن النظام الحالى أصبح إرثًا من الماضى، داعيا القوى الوطنية وشباب الثورة إلى الاتفاق على برنامج عمل للمرحلة الانتقالية التى ستعقب سقوط النظام.

عقب «موقعة الجمل» وتحديداً فى ٣ فبراير كتب هيكل مقالاً على جانب كبير من الأهمية نشرته صحيفة المصرى اليوم، حيث كان لهذا المقال صداه الواسع داخل المؤسسة العسكرية، ليس فقط لأنه تعرض لدور الجيش فى الثورة، ولكن لأنه أيضا تناول «عقدة الشرعية» وحيرة القادة العسكريين تجاهها فى هذا الوقت تحديدا..

لقد لخص الأستاذ هيكل موقف الجيش والمهام الملقاة عليه بعد نزوله إلى الميدان والتحامه بالجماهير فى عدة نقاط مهمة أبرزها:

■ أن القوات المسلحة المصرية هى موطن القدرة فى فكر الدولة وأساسها وليست مجرد أداة تحت سلطة أى نظام يظهر على الساحة.

■ أن القوات المسلحة دفعت إلى ميادين الخروج بحقائق الأشياء ذاتها، وطبائع الأحوال ذاتها، وهى الآن فى الشارع حكم فاصل بين الشعب أصل الشرعية ومصدرها، وبين سلطة لم تعد تملك إلا ما تقدر عليه من أدوات الاجبار وليس مقومات الشرعية.

■ أنه بذلك فإن القوات المسلحة تجد نفسها فى موقع شديد الحساسية من ناحية، فهى حامية الشرعية فى البلد، ومن ناحية أخرى فإن الشرعية فى هذا المنعطف التاريخى لم تعد فى موقع الحكم، لأن الشعب بملايينه نزع عن الحكم مقومات شرعيته.

■ أن المأزق الراهن قد يتمثل فى أن الملايين من الجماهير التى أمسكت بالشرعية فى يدها، لم تجد حتى هذه اللحظة تعبيراً سياسيًا عنها، يستطيع أن يتحدث من موضع ثقة.

■ أنه فى مقابل ذلك، فإن القوات المسلحة فى هذه اللحظة تبدو حائرة بين سلطة لم تعد تملك شرعية إصدار أمر إليها على جانب، وعلى جانب آخر مواقع ومواطن للشرعية ليست لها حتى هذه اللحظة سلطة سياسية تعبر عنها، وتستطيع اصدار قرار واضح المعالم وواجب التنفيذ على القوات المسلحة.

■ أن العقدة هى أن القوات المسلحة كانت أكثر من اتصل مباشرة بشرعية الملايين، ثم إن القوات المسلحة بظاهر الشكل تتلقى الأمر من الحكم وتلك ليست عقدة

سياسية ولكنها قضية وطن بأسره، ضميره ومصيره !!

لقد قال هيكل «إن الحقيقة التى تبدو أمامى على الأقل واضحة وجليه أن ميزان المستقبل أصبح فى يد القوات المسلحة، فهذه القوات وهى رمز السيادة وأداتها أمامها الآن مسئوليات عظمى ليس هناك غيرها من يقوم بها»!!

وحدد هيكل فى مقاله المهم خطوات أساسية وعاجلة لخارطة الطريق طرحها على القوات المسلحة فى هذه الفترة التاريخية المهمة على الوجه التالى:

■ الخطوة الأولى: تأكيد ما أعلنته القوات المسلحة من اللحظة الأولى من أنها تتفهم مشروعية مطالب القوى الوطنية والشباب طليعتها.

■ الخطوة الثانية: ضمان فترة انتقال تفتح الطريق لوضع جديد يحكمه عقد اجتماعى متحضر يمهد لدستور، لا يكتبه محترفو التلفيق والتزوير، ولكن قانون تصدره إرادة شعب حر، وبعدها يجىء دور الصياغة مع خبراء التشريع والقانون.

■ الخطوة الثالثة: ومع ضمان القوات المسلحة، فإنه من الضرورى أن يكون هناك محفل وطنى جامع من عقلاء الأمة، يحملون أمانة مشروعها، بحيث يعكس هذا المحفل- ليس فقط روح شباب ٢٠١١، لكن وجوده المباشر أيضا.

وبقدر ما أحدث هذا المقال ارتياحا شديداً داخل أوساط القوات المسلحة، بقدر ما أثار غضب الرئيس ونجله جمال واللذين اعتبراه تحريضًا صريحا للقوات المسلحة للانقلاب على الرئيس.

كان المشير حسين طنطاوى يقدر الأستاذ هيكل، ويقرأ ما يكتبه، كما أن تجربة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر تحتل مكانة مهمة فى قلبه وفى عقله، وكان دائما يحرص على زيارة ضريح عبد الناصر خاصة فى ذكرى الثورة فى ٢٣ يوليو، وذكرى الرحيل فى ٢٨ سبتمبر من كل عام..

وفى ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٩، كان المشير قد حضر إلى الضريح فى ذكرى الرحيل، والتقى ابناء الزعيم الراحل وجلس إلى جوارهم يستمع إلى آيات الذكر الحكيم، وفى نهاية الزيارة وقف يصافح من حوله، وهنا توقف مع الأستاذ هيكل، وقد كنت ثالثهما وقال له «ربنا معاك ويوفقك.. كلامك محل احترام وتقدير منا جميعًا، ربنا يخرج البلد مما هى فيه على خير»!!

كانت الصحف الحكومية فى هذا الوقت تشن حملات عنيفة ضد الأستاذ هيكل، وكان وقوف المشير وحديثه مع الأستاذ هيكل أمام الجميع من الحاضرين يحمل الكثير من المعانى والدلالات التى تزعج مبارك، إلا أن المشير لم يكن يهتم أو يكترث لمثل هذه المواقف.

كانت كلمات الأستاذ هيكل عن دور القوات المسلحة فى هذه اللحظة التاريخية المهمة بمثابة رؤية تحدد معالم الطريق، وتأكيد أن الجيش ليس أداة تحت سلطة النظام، بل هو بمثابة الحكم بين الشعب الذى هو مصدر الشرعية وبين السلطة التى يفترض أن تكون أمينة على هذه الشرعية، فإذا ما نزع الشعب عنها مقومات الشرعية، هنا يتجلى دور القوات المسلحة بالانحياز إلى موقع وموطن الشرعية.. كان لكلمات «هيكل» وقع السحر على النفوس، والرجل يمتلك مصداقية عالية لدى الشارع، كما أن تاريخه الوطنى والمهنى يؤكد انحيازه الدائم لمصلحة الوطن، ويعكس رؤية فكرية ثاقبة، تنطلق من قراءة صحيحة للواقع ومعطياته.

لقد كان المقال رسالة واضحة أيضا للشباب الذين حملوا راية الثورة وخرجوا إلى الميدان فى عموم الوطن، رافضين العودة إلى بيوتهم إلا بتحقيق أهدافهم كاملة. فى هذه الفترة الغى هيكل جميع مواعيده ولقاءاته خارج البلاد وظل يتابع الأحداث، ويطلق الكلمات لتحدث تأثيراتها فى فضاء الجماهير، كان يدرك أن اللحظة قد جاءت، وأن التفريط فيها سيقود البلاد إلى نكسة حقيقية، قد تشعل فتيل حرب لا تنتهى، خاصة أنه على علم بتفاصيل المخططات التى كانت تجرى فى الداخل والخارج من خلف ستار.

كان رهان الأستاذ هيكل على التغيير السلمى كبيرًا، وكان على ثقة أن الجيش وحده هو القادر على تحقيق ذلك، وأن رهانه على الجيش، ليس مبنيًا فقط على العقيدة الوطنية للجيش المصرى وانحيازه الدائم لسلطة الشعب، ولكن أيضا لأنه كان على رأس الجيش فى هذا الوقت رجل يعرف هيكل أنه كان دائم الانتقاد فى مجالس عديدة لسياسات النظام السابق ومواقفه.

ظلت كلمات هيكل تحدث صداها داخل الجيش وخارجه بينما كانت لهجة التحدى الجماهيرى تتصاعد من الميادين والشوارع والحوارى رافضة استمرار النظام، داعية جميع القوى الثورية والحزبية والسياسية إلى إعلان كلمتها، وطرح رؤيتها، لانقاذ

الوطن من براثن هذا النظام العتيد الذى استمر يحكم البلاد بالقهر على مدى ثلاثين عامًا فى هذا الوقت تحديداً، كان الائتلاف الوطنى للتغيير المكون من أحزاب الوفد والتجمع والناصرى والاخوان المسلمين وشخصيات عامة وأحزاب أخرى وشباب ينتمون لثورة ٢٥ يناير قد عقد اجتماعًا صباح الأربعاء ٢ فبراير بمقر جريدة الوفد، لقد شاركت فى هذا الاجتماع الذى ناقشنا فيه على مدى أكثر من ساعتين الموقف فى ضوء خطاب الرئيس مبارك..

وبعد المناقشات صدر بيان أكد فيه الموقعون من أعضاء الأئتلاف «أن متغيراً جديداً قد طرأ على موقف الائتلاف من الحوار مع مؤسسات الحكم بعد أن أعلن وتعهد الرئيس مبارك بأنه لن يتقدم للترشيح مرة أخرى لرئاسة الجمهورية، كما أنه استجاب جزئيًا لبعض مطالب الجماهير وأهمها التعديل الدستورى والتشريعى ومحاكمة الفساد والمتسببين فى الفراغ الأمنى لترويع المواطنين».

وفى ضوء ذلك قرر المجتمعون الدخول فى الحوار والاستجابة للدعوة التى وجهها اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية حفاظًا على أمن وسلامة واستقرار الوطن والمواطن.

ولقد تضمن البيان الصادر عن الائتلاف خمس نقاط مهمة وأساسية هى:-

■ أولاً: التحذير من أى محاولة للمساس بأمن وسلامة المتظاهرين فى ميدان التحرير أو غيره من المواقع، والتحذير أيضا من أى محاولات للوقيعة بين طوائف الشعب وهيئاته، وتحميل السلطة المعنية المسئولية الكاملة عن أى تخريب أو اشتباكات بين أطراف الشعب تراق فيها دماء شبابنا البرىء من أى طرف من الأطراف.

■ ثانياً: التمسك الكامل بمطالب الاصلاح التى رفعها الشارع المصرى بقيادة شبابه الوطنى الطاهر منذ ٢٥ يناير كاملة كأساس للحوار وهى «استقالة الرئيس- حكومة وطنية- جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد- حل المجالس النيابية»

■ ثالثًا: إجراء تعديل دستورى للمواد ارقام ٩٣،٨٨،٧٧،٧٦، مع إضافة مادة جديدة تسمح للرئيس بالدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، مع الفصل الكامل خلال الفترة الانتقالية بين رئاسة الدولة والحزب الوطنى.

■ رابعًا: حل مجلسى الشعب والشورى عقب انهاء دورهما فى اقرار التعديل الدستورى والتشريعى.

■ خامساً: البدء فوراً ودون إبطاء فى التحقيق فى ملفات الفساد وكذا مع من عرض السلم والأمن الوطنى والمواطنين للتخريب والترويع والقصاص من قتلة أبرياء وشهداء الانتفاضة.

■ سادساً: أن الائتلاف يحتفظ بكامل حقه فى الانسحاب من الحوار أو الرفض لأى اجراءات تتعارض أو تلتف حول مطالب الجماهير.

■ سابعاً: رفض أى تدخل خارجى فى شئوننا المصرية وتأكيد أن التغيير سيتم من الداخل وبإرادة المصريين الذين استطاعوا بعزم الشباب تحويل الرغبة فى التغيير إلى ارادة وواقع.

لقد صدر هذا البيان قبيل الأحداث التى شهدها ميدان التحرير والتى اطلق عليها «موقعة الجمل» وبعد وقوع الاحداث قررت احزاب الائتلاف والشخصيات المشاركة رفض حضور جلسة الحوار الأولى مع عمر سليمان نائب الرئيس فى يوم الخميس ٣ فبراير كانت المؤسسة الدينية فى هذا الوقت تتأرجح فى مواقفها شأن كثير من القوى بفعل التطورات التى تشهدها البلاد، وقد طالب د. أحمد الطيب شيخ الأزهر فى كلمة وجهها عبر التليفزيون المصرى لشباب المحتجين فى ميدان التحرير والمناطق الأخرى بالعودة إلى منازلهم والتوقف عن تلك المواجهة التى اسماها بالمحزنة التى تقع بين ابناء الشعب الواحد، وقال إن هذه الاحداث تفتت وحدة الأمة وحذر من تصفية الحسابات التى يستغلها البعض من أجل الإضرار بمصلحة الوطن.

وأصدر مجمع البحوث الاسلامية بيانا أكد فيه أن الاسلام يقر بالحقوق ويحمى الحريات ويرفض الظلم ويقف إلى جانب الشعوب فى مطالبها المشروعة فى العدل والحرية والعيش الكريم، إلا أنه أشار إلى أن المصلحة الوطنية والحفاظ على أمن الوطن وسلامته مقصد أساسى من مقاصد الشريعة يقدم على ما سواه، وأن التعبير عن الرأى يجب أن يظل محكوماً بالمصالح العليا للوطن وفى مقدمتها الأمن

وأكد البيان الصادر عن الاجتماع الطارئ للمجمع أن الخطاب الأخير للرئيس مبارك استجاب للمطالب المشروعة للشباب ودعا فيه للحوار الذى يبقى الباب مفتوحاً وأزال التناقض بين اجراء التعديلات الدستورية المطلوبة وبين مطلب حل مجلس الشعب بحيث لا يصادر أحدهما على الآخر ويحقق المطلبين دون تصادم أو تعارض.

وطالب البيان القوى السياسية دون اقصاء لأحد بحوار فورى يهدف إلى احتواء

الأزمة ورأب الصدع والحفاظ على الأمن وقطع السبيل أمام محاولات التدخل الأجنبى، مؤكدا أن مجمع البحوث هو المعبر الوحيد عن رأى علماء الأزهر والناطق باسمهم.

أما مفتى الجمهورية الدكتور على جمعة فقد ناشد بدوره المتظاهرين فى جميع المدن وخاصة فى ميدان التحرير العودة إلى بيوتهم يعد أن استجاب الرئيس مبارك فى بيان للاصلاحات التى طالبوا بها حتى تستمر الحياة وحتى تتجنب مصر شر الفتنة، وخاطب المفتى الناس فى البيوت والشوارع كى يمنعوا أبناءهم ويسحبوهم من الشوارع.

أما الكنيسة فلم يكن موقفها يختلف كثيراً، إذ طالب البابا شنودة بوقف المظاهرات واللجوء للحوار مع القيادة السياسية، وقد نالت هذه الدعوة انتقادات عديدة فى الاوساط المسيحية، وقد شارك الشباب المصرى المسيحى بأعداد كبيرة فى التظاهرات واستشهد منهم واصيب العشرات وكانت هناك حالة من التخبط والارتباك لدى صناع القرار، وكانت هناك أطراف أجنبية تحاول التسلل إلى ربوع الوطن، كل له حساباته، وكل له اجندته، لقد ضبطت الاجهزة الاستخبارية المصرية العديد من الإسرائيليين والأجانب فى القاهرة والسويس والإسكندرية، وكان غالبيتهم يشيرون إلى أن تواجدهم فى مناطق الأحداث كان بسبب تغطيتهم الإعلامية للحدث، لم تقتنع الجهات الأمنية بذلك، كان لديها هاجس من أن البلاد تتعرض لمؤامرة، أن هناك محاولة للقفز على الثورة والمضى بها إلى طريق آخر وكان حزب الوفد من أوائل القوى التى أيدت الثورة ودعمتها، بل إن رامى لكح ومحمد مصطفى شردى العضوين البارزين بالهيئة العليا للحزب، كانا من أوائل من قادوا تظاهرة كبيرة من شباب حزب الوفد فى الخامس والعشرين من يناير تطالب باسقاط النظام..

يومها شنت الصحف الحكومية حملة انتقادات عنيفة ضد الحزب ونائبيه، وضد رئيس الحزب السيد البدوى الذى سبق أن قاد تياراً داخل الحزب دفع الوفد إلى مقاطعة الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية، وكان لهذا الموقف ردود فعل عديدة كشفت زيف هذه الانتخابات، ولفتت أنظار الرأى العام إلى خطورة التجاوزات التى شهدتها..

وكان الاخوان المسلمون من القوى التى لعبت دوراً مهما فى الثورة منذ البداية جنبا إلى جنب مع الحركات الاحتجاجية الأخرى «كفاية، كلنا خالد سعيد، ٦ أبريل، الجبهة الوطنية للتغيير، حملة البرادعى، حزب الكرامة، البرلمان الشعبى، الغد، منظمات

المجتمع المدنى، الاشتراكيون الثوريون شباب الناصرين، شباب حزب التجمع، حركة شباب من أجل العدالة والحرية، شباب حزب الجبهة، شباب حزب الوفد، الجبهة الحرة للتغيير السلمى، تيارات دينية مستقلة» غير أن موقف الاخوان كان هو العامل الحاسم للثورة بعد ٢٨ يناير وتحديدا فى موقعة الجمل «٢ فبراير» وحتى انتصارها..

كانت عمليات تهريب المساجين لا تتوقف، وقد رصدت اجهزة الأمن يوم ٢٨ يناير اتصالين هاتفيين من الخارج على جانب كبير من الأهمية والخطورة يفسران وقائع بعض ما شهدته البلاد من أحداث فى هذا الوقت.

كان الاتصال الأول من أحد عناصر حماس إلى أحد عناصرها داخل مصر، وكان الاتصال عبارة عن كلمتين فقط «الفرصة متاحة»، وكان الاتصال الثانى من لبنان وعبر أحد عناصر حزب الله واحتوى على ثلاث كلمات «ألو.. خذوهم للسودان»!!

كان كل شىء قد أعد بدقة- عملية اقتحام واسعة لسجن وادى النطرون، شاركت فيها عناصر من البدو إلى جوار بعض أسر المحبوسين، وتيارات دينية وآخرون لم تعرف هويتهم، تم اقتحام السجن، كانت هناك سيارتا اسعاف فى منطقة قريبة، بعد دقائق، كانت احدى هاتين السيارتين تتجه إلى سيناء، ومنها إلى منطقة الانفاق فى غزة، بينما اتجهت الثانية إلى مكان مجهول، ثم جرت بعد ذلك عملية السفر إلى السودان، وفوجئ الرأى العام بوسائل الإعلام اللبنانية تبث خبراً تعلن فيه عن وصول السجين الأول فى قضية حزب الله فى مصر، محمد يوسف منصور والمعروف باسم «سامى شهاب» إلى الأراضى اللبنانية بعد ساعات قليلة من اقتحام السجن.

وإلى جوار هؤلاء كان هناك الآلاف قد تدفقوا من سجون عدة إلى خارج الأسوار، حيث تم استغلال انهيار الشرطة وهروبها من الميدان للقيام بأخطر عملية اقتحام لسجون واقسام وزارة الداخلية.

كانت تلك القضية حاضرة على جدول أعمال نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان، لقد سعى منذ اللحظات الأولى لاختياره فى منصبه الجديد فى التاسع والعشرين من يناير إلى محاولة البحث عن الأيادى التى تتحرك من الداخل ومن الخارج بشكل بعضه خفى وبعضه معلن.

كان عمر سليمان يراهن على أ ه إذا ما تمكن من إنجاح الحوار المرتقب، فإنه حتماً سوف يجد مخرجاً للأزمة الراهنة التى تعيشها البلاد، وكانت اتصالاته مع القوى

السياسية والاحزاب والتيارات الاحتجاجية لا تتوقف، ولكنه كان قد توقف فى هذا الوقت أمام ثلاث معضلات هامة واجهته منذ بداية الثورة وحتى توليه منصبه الجديد:-

■ المعضلة الأولى: لم يكن هناك وضوح للرؤية إزاء ما جرى يوم الخامس والعشرين من يناير، هل هى مظاهرة احتجاجية وتنتهى، أم هى ثورة، ستمضى على ذات الطريقة التونسية؟، وإذا كان الأمر كذلك، فمن وراءها، وما هو التقدير لتطوراتها، وكيف يمكن التعامل معها، وقد فاقت جميع التوقعات وتجاوزتها بكثير؟

■ المعضلة الثانية: لم يكن أحد يتوقع انهيار جهاز الشرطة المصرية وهروبه من الميدان سريعًا وبهذه الطريقة، وترك البلاد فى حالة فراغ أمنى كبير.

■ المعضلة الثالثة: أن الرئيس مبارك لم يكن مصدقًا أو مقتنعًا بأن الأمور يمكن أن تؤدى إلى إسقاطه، كانت لديه ثقة كبيرة فى أن الأمر سينتهى سريعًا، وتعود الأوضاع إلى ما كانت عليه، خاصة إذا ما قام بتغيير الحكومة وتعيين نائب للرئيس، وإجراء تعديلات على المادتين ٧٦، ٧٧ من الدستور.

كانت تلك هى الصورة أمام نائب رئيس الجمهورية اللواء عمر سليمان، وعندما فاتح الرئيس فى أعقاب قرار تعيينه بحقائق الوضع، كان مبارك يبدو أكثر ثقة بنفسه، وكان نجله جمال يصر على المشاركة فى جميع القرارات التى كانت تصدر فى هذا الوقت.

لم يكن جمال مبارك راضياً عن تعيين عمر سليمان فى منصب نائب الرئيس، لقد وجد أن هذا القرار يمثل انقلابا على حلم التوريث، لقد وافق على تغيير الحكومة وأصر على بقاء أنس الفقى فيها وزيرا للإعلام ولكنه لم يكن موافقا على تعيين عمر سليمان فى منصب نائب الرئيس، وكان يرى أن هذه التنازلات ستفتح الباب أمام انهيار الوضع بمجمله، وأن التصدى ومواجهة ما يجرى فى الشارع بجميع الطرق هو الخيار الأفضل، لأن التنازلات فى رأيه لن تؤدى إلا إلى مزيد من التنازلات.

كان عمر سليمان صريحا مع الرئيس، لقد أكد له فى لقاء جرى بعد تعيينه أن الجيش المصرى لن يتورط أبداً فى مواجهة مع المتظاهرين، وأن انهيار الشرطة حدث لن تتم معالجته بسهولة، وأنه لو كان هناك خيار بين هدم البلد وتغيير النظام، فليكن تغيير النظام..

كانت رؤية المشير متوافقة تماما مع رؤية اللواء عمر سليمان، غير أن الرئيس

رفض جميع المحاولات التى بذلت معه فى هذا الوقت لاجراء تغييرات جذرية تنقذ البلاد وتمنع سقوط مؤسساتها الواحدة تلو الأخرى، وظل أسيراً لنصائح نجله ووزير إعلامه وبعض المحيطين به، ظنا منه أن الأمور كما بدأت سريعًا ستنتهى سريعًا.

فى هذا الوقت تحديداً سرت أنباء عن محاولة لاغتيال اللواء عمر سليمان، أثناء توجهه للقصر الجمهورى، إلا أن مصدراً بمكتب نائب رئيس الجمهورية نفى صحة هذه الأنباء، ثم عاد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية فى حكومة أحمد شفيق ليؤكد صحة الواقعة، ويروى بعضا من تفاصيلها.. كانت القصة مختلفة تمامًا عن الروايات التى استمع إليها الرأى العام، وكانت ملابساتها خطيرة، وكأنها كانت تنذر بانقلاب صامت داخل القصر الجمهورى.



محمد حسنين هيكل وحديث عن الشرعية



د.حسام بدراوى .. استقالة مسببة



مدرعة جيش تحمل شعار كتب عليها «ثلاثون عاماً من الظلم والقهر والفساد» يوم ٢٩ يناير ٢٠١١



طفلة صغيرة اصطحبها والدها إلى الميدان في يوم ٢٩ يناير ٢٠١١



حمدى قنديل محمولاً على الأعناق فى الميدان يوم ٢٩ يناير ٢٠١١



ميدان التحرير يعج بالمظاهرات يوم ٢٩ يناير ٢٠١١



مواطن يصعد على ظهر مدرعة عسكرية يهتف «الجيش والشعب إيد واحدة» يوم ٢٩ يناير ٢٠١١



بنات الثورة لعبن دوراً أساسياً فى المظاهرات

الفصل الثامن:

كيف جرت محاولة اغتيال عمر سليمان؟!

- استبدل السيارة (X5) بالسيارة المدرعة فنجا من الموت بأعجوبة
- ثلاثة مجهولين انتظروه بالقرب من كوبرى القبة وأطلقوا عليه الرصاص
- مبارك كلف قائد الحرس بالتحقيق فى الحادث ثم لاذ بالصمت!!
- المشير تخوف من أن يكون الحادث هو بداية الصراع الدموى على السلطة فى مصر

لم يكن هناك من خيار امام الرئيس. فقد قرر الاستجابة لمطالب الجماهير بعد ثلاثين عاما من الرفض. كان مبارك فى حيرة من أمره غير أن نجله جمال أقنعه باختيار المشير فى منصب نائب الرئيس حتى يتمكن من إبعاده عن الجيش، والإتيان بوزير دفاع جديد لديه الولاء المطلق للرئيس ينفذ التعليمات، ويستطيع ان يجرى تغييرات كبيرة يتم من خلالها إبعاد انصار المشير وفى المقدمة منهم الفريق سامى عنان.

كان المشير يعرف أبعاد اللعبة، ويدرك مراميها. كما انه لم يكن راغبا فى السلطة، ولذلك اعتذر عن عدم قبول المنصب بعد أن فاتحه الرئيس فى ذلك..!! لقد أصاب رفض المشير منصب نائب الرئيس جمال مبارك بالاحباط الشديد لأنه يعرف أن المعضلة فى الجيش، وأن تجاوز الأزمة بيد شخص واحد فقط هو «المشير»!

وكان جمال يعرف عمق العلاقة التى تربط المشير طنطاوى برئيس الأركان سامى عنان، وبأعضاء المجلس الاعلى للقوات المسلحة.. وكانت أى محاولة للعب داخل الجيش فى هذا الوقت أشبه بمغامرة غير مضمونة العواقب ولذلك راح جمال مبارك يطلب من والدته مساعدته فى اقناع الرئيس، بتعيين شخصية بديلة فى منصب النائب شريطة ألا يكون عمر سليمان!!

كان عمر سليمان يتولى منصب مدير المخابرات العامة حتى هذا الوقت، وقد حظى الرجل باحترام واسع فى الشارع المصرى بسبب عدم تورطه فى وقائع ما شهدته البلاد من جرائم سياسية واقتصادية ارتكبت على مدى سنوات طوال من حكم الرئيس.!

لقد جرى تعيين عمر سليمان فى منصب مدير المخابرات العامة فى ٤مارس ١٩٩١، خلفا للواء أمين نمر الذى تولى هذا المنصب لفترة محدودة، وكانت العلاقة بين الرئيس وعمر سليمان علاقة من نوع خاص، فهو يدرك أن المقاتل السابق يتميز بالخلق والصدق الشديدين، كما انه كان يرفع إليه التقارير الخاصة بأوضاع البلاد ومواقف القوى الإقليمية والدولية لتعكس حقائق الوقائع، دون مبالغة أو تقليل من شأن هذه الأحداث.

وكان مبارك يحمل بداخله عرفانا للواء عمر سليمان الذى أنقذه من الموت المحقق، عندما تعرض لمحاولة اغتيال فى اديس أبابا عام١٩٩٤ إذ قام بإرسال سيارة مدرعة رغم رفض الرئيس، لتكون فى انتظاره فى مطار اديس أبابا ولتنقله للمشاركة فى القمة الأفريقية التى قرر الرئيس حضورها.

لقد قال مبارك أكثر من مرة أمام جمع من المقربين وفى حضور عمر سليمان «هذا الرجل أنقذ حياتى وأنا مدين له بالفضل»!!

وكان عمر سليمان يتمتع بعلاقات إقليمية ودولية واسعة، واستطاع خلال سنوات عديدة أن يلعب دوراً مهما فى حل المشكلات التى كانت تنشب بين مصر واسرائيل من جانب أو بين الفلسطينيين والاسرائيليين من جانب آخر، كما عهد إليه الرئيس بملفات أخرى عديدة إقليمية ودولية وعربية.

لقد حاول جمال مبارك إبعاد عمر سليمان عن موقعه والإتيان بواحد من المقربين إليه، وقد سعى لفترة من الوقت إلى إحداث وقيعة بين الرجل والرئيس، عندما نقل جمال إلى والده معلومات خاطئة تتعلق بحقيقة الدور الذى يمارسه عمر سليمان،

واتفاقه مع الولايات المتحدة ليكون هو الرجل البديل فى مصر.

لقد استغل جمال مقالا مطولا نشرته مجلة «نيو وركر» الامريكية عن عمر سليمان المرشح ليكون بديلا للرئيس، وكان المقال يتحدث عن تفاصيل الدور الحقيقى للرجل القوى، القادم من مركز قفط بمحافظة قنا، والذى سوف يلعب دوراً حقيقيا فى إدارة شئون البلاد فى وقت قريب.

لقد لاحظ كثيرون خفوت نجم مدير المخابرات العامة، وتراجع ظهوره، والتوقف عن إسناد أدوار محددة له لفترة من الوقت، وهو ما أكد نجاح المخطط الذى استهدفه فى هذا الوقت.

كان جمال ووالدته سوزان يدركان ان عمر سليمان هو العقبة الثانية إلى جوار المشير فى عرقلة مخطط التوريث، ولذلك، عندما تبادر إلى ذهن الرئيس خلال رحلة علاجه الاخيرة إلى المانيا فى مايو ٢٠١٠ اسناد رئاسة الحكومة إلى عمر سليمان بدلا من أحمد نظيف، تصدت سوزان ونجلها واستطاعا احباط المخطط وابقاء الأوضاع على ماهى عليه، لحين عودة الرئيس.

كان مبارك قد سافر قبل ذلك إلى موسكو، وهناك فوجئ الرئيس بأن جدول أعماله يحوى زيارة متحف شهير أقيم تحت الأرض اعترض حرس الرئيس على هبوطه الـ«٣٠٠ سلمة» تحت الأرض وصعودها مجدداً إلا أن تعليمات أبلغها أحمد فايز أحد كبار مساعدى رئيس ديوان رئيس الجمهورية أكدت أن الرئيس وافق على زيارة المتحف!!

كانت الزيارة متعبة، للغاية، أصيب الرئيس بإعياء شديد، تحامل على نفسه، وعندما وصلت طائرته إلى القاهرة تم نقله على الفور إلى مستشفى الجلاء التابع للقوات المسلحة، بعدها تم إجراء اتصالات مع أحد المستشفيات الكبرى بألمانيا لنقل الرئيس إليها.

كانت حالة الرئيس متدهورة للغاية، ثم إخلاء قاعة كبار الزوار التى يسافر منها الرئيس بمطار القاهرة من الكافة، ولم يتبق فيها سوى رئيس المطار فقط، وبعضا من رجال الحرس

لقد وضع الرئيس على سرير طبى، وقام جمال وعلاء بحمله إلى داخل الطائرة وسافرا معه ضمن بقية العائلة، كان الكل على يقين بأن الرئيس ربما لن يعود مرة أخرى، وأن من الأفضل مرافقته فى السفر لترتيب الأوضاع فى الخارج، خاصة بعد أن

أعطى الرئيس تفويضا لرئيس الوزراء أحمد نظيف لإدارة شئون البلاد فى هذه الفترة.

كان القرار مرضيا لجمال مبارك فأحمد نظيف هو أحد رجاله المخلصين، وقد كان هو الذى تولى ترشيحه لوالده، ليتولى رئاسة الحكومة خلفاً للدكتور عاطف عبيد فى يوليو ٢٠٠٤، وكان نظيف ينفذ تعليمات جمال مبارك حرفيا، ولا يجادل فى اختياراته لأعضاء الحكومة خاصة رجال الأعمال الذين بدأوا يزحفون لاحتلال وزارات خدمية مهمة فتعاملوا معها بمنطق تعاملهم فى إدارة شركاتهم، وكان الفارق الوحيد أنهم استغلوا هذه الوزارات لحساب تلك الشركات التى يملكونها.

لقد قرر مبارك فى هذا الوقت البحث عن بديل مضمون يحمى أسرته، ولا ينقلب عليها، ويحافظ على تاريخه ويحول دون الاساءة إليه، وكان يرى فى عمر سليمان الشخص المؤهل لذلك، لما تميز به من أخلاقيات رفيعة وإخلاص لما يعتقد أنه صحيح.

وكان عمر سليمان يكن احتراما خاصاً للرئيس مبارك، لكنه كان يتحاشى التعامل مع نجله جمال ووالدته، خاصة أنه كان يدرك أن مطمع جمال فى الحكم سيقود البلاد إلى مرحلة خطيرة قد تؤدى إلى ثورة شعبية عارمة.

لقد اشتكى عمر سليمان أكثر من مرة للرئيس، وأعلن رفضه المخططات التى ينفذها جهاز أمن الدولة وبعض رجالات النظام ضد بعض المعارضين والإعلاميين خاصة هؤلاء الذين كانوا يشنون حملات ضد التوريث، وكان عمر سليمان واضحاً وصريحاً فى الطلب من الرئيس بأن يتخذ إجراءات حاسمة ضد هؤلاء الذين استباحوا أمن وحرية المعارضين.

كان عبدالحليم قنديل رئيس تحرير صحيفة «العربى» الناصرية يشن فى هذا الوقت حملة عاتية ضد التوريث، طالت الرئيس ونجله جمال وقد تعرض فى هذا الوقت لعملية اختطاف فى وقت متأخر من الليل بالقرب من منزله، حيث اقتيد إلى منطقة صحراوية بالمقطم، تعرض فيها لإهانة شديدة على يد مجهولين، ثم تم تركه عارياً بعد أن جردوه من ملابسه فى الصحراء وفروا هاربين.

لقد أثار الحادث ضجة كبيرة فى هذا الوقت، وأشارت أصابع الاتهام إلى مجموعة مسلحة أخذت تعليماتها من أحد المقربين من جمال مبارك وبعلمه يومها ثار عمر سليمان ووضع حقائق ما جرى كله أمام الرئيس، طالبا بمحاسبة المتورطين لتهدئة الرأى العام.

لم يستطع الرئيس طلب فتح الملف للتحقيق، فقد أدرك أن نجله لم يكن بعيداً عن تلك الواقعة التى انتهكت حرمة وآدمية كاتب وصحفى ورئيس تحرير، فجرى التكتم على الأمر وقيدت القضية ضد مجهول!!

لقد عاتب مبارك نجله ووجه اللوم إليه، خاصة بعد أن أطلعه سليمان على التقرير الذى أعدته المخابرات العامة فى هذا الوقت، ومن يومها بدأ جمال يجاهر عمر سليمان العداء، ويدرك أنه سيبقى عقبة أمام مشروع «التوريث»!

لقد انطلقت فى هذا الوقت شائعات تقول إن عمر سليمان سيلعب دور «المحلل» فى عملية نقل السلطة فى البلاد، وكانت المعلومات التى تتردد تشير إلى أن مبارك قد يختار عمر سليمان لفترة انتقالية رئيساً للبلاد ثم ينقل السلطة بعد ذلك إلى جمال مبارك الذى قد يعهد إليه بمنصب نائب الرئيس أو رئيس الوزراء.

وقد ساعد على ترويج هذه المقولة التعديلات الدستورية التى أجراها مجلس الشعب فى عام ٢٠٠٧ والتى قيل إنه قد جرى تفصيلها لصالح جمال مبارك ومشروع التوريث.

●●●

كانت كل هذه المشاهد تزاحم رأس نجل الرئيس، وهو يستمع إلى قرار الرئيس باختيار عمر سليمان نائباً له، أدرك جمال فى هذا الوقت المبكر ٢٩ يناير أن والده قرر نقل السلطة إلى عمر سليمان، اعترض على ذلك بشدة، إلا أن مبارك لم يكن أمامه خيار بديل، فهو يريد تهدئة الشارع والحد من التظاهرات التى تكاد تعصف بأمن واستقرار البلاد!!

صدر القرار غير أن جمال مبارك عايش بعده ساعات عصيبة، إلا أنه صمم على المواجهة، ذلك أنه لم يكن قد بدر إلى ذهنه فى هذا الوقت أن النظام بات قاب قوسين أو أدنى من الانهيار!

كان جمال على ثقة بأن دولة «رجال الأعمال» ستحمى البلد من الانهيار، وكان على يقين بأن هذه التظاهرات هى «زوبعة» فى فنجان، لن تستمر طويلا، وسرعان ما سيعود كل شىء إلى مساره الطبيعى وهو لن يسمح أبداً لكائن من كان بأن يختطف منه كرسى الرئاسة الذى أصبح من نصيبه، خاصة بعد أن اقتنع والده بالأمر تماما فى وقت سابق على أحداث الثورة.

فى صباح ٣٠ يناير، اصطحب الرئيس معه نائبه عمر سليمان إلى مركز «العمليات ٦٦» التابع للقوات المسلحة، كان الرئيس قد طلب حضور حبيب العادلى غير أنه تأخر عن الحضور فى الوقت المحدد، فقرر الرئيس أن يغادر مقر مركز العمليات، بعد أن طلب من نائب رئيس الجمهورية أن ينتظر حبيب العادلى، وأن يعقد اجتماعا بحضوره وحضور المشير لبحث آخر تطورات الأوضاع فى البلاد فى هذا الوقت قال عمر سليمان للرئيس بعد أن انتهى من اللقاء مع حبيب العادلى سأذهب إلى جهاز المخابرات العامة لجمع أوراقى، وفى أى وقت تطلبنى فيه سأكون حاضرا على الفور.. غادر عمر سليمان مركز العمليات «٦٦» إلى جهاز المخابرات العامة، وهناك التقى عددا من كبار الضباط الذين هنأوه واستمعوا إليه وإلى رؤيته للوضع فى البلاد.

فى حوالى الساعة الرابعة والنصف عصرا، اتصل به اللواء جمال عبدالعزيز مدير مكتب الرئيس وطلب منه الحضور مساء لمقابلة مبارك بالقصر الجمهورى بالاتحادية لأمر هام.

كان عمر سليمان يركب دائماً سيارة «مدرعة» مخصصة له من جهاز المخابرات العامة، وقد قرر فى هذا الوقت ترك هذه السيارة لمدير المخابرات العامة الجديد، والذهاب إلى الرئيس بالسيارة «X5» وهى سيارة مملوكة للجهاز أيضاً، على اعتبار أن هناك سيارة أخرى خصصتها له رئاسة الجمهورية وسوف يستلمها من القصر فى أعقاب لقائه مع الرئيس مساء اليوم.

فى هذا الوقت ابلغ حرس اللواء عمر سليمان أمن الرئاسة بأن النائب عمر سليمان سوف يأتى لمقابلة الرئيس بالسيارة «X5» حتى يمكن فتح الطريق له للدخول إلى ساحة القصر.

عندما هبط عمر سليمان من مكتبه السابق بالمخابرات العامة ليستقل السيارة «X5» ويذهب بها إلى رئاسة الجمهورية، ركب السيارة المدرعة التى تعود على ركوبها دون أن يدرى، بينما قام الحرس بركوب السيارة «X5» دون أن يبلغوا أمن رئاسة بأن السيد عمر سليمان قد استبدل سيارته.

مضى المركب المكون من ثلاث سيارات.. السيارة «X5» فى المقدمة، تليها السيارة المدرعة، تليها سيارة الحرس الجمهورى التى خصصت لحراسة نائب رئيس الجمهورية الجديد.

خرج الموكب من مبنى جهاز المخابرات العامة، متجهاً إلى القصر الجمهورى، كان هناك من يراقب الأوضاع خطوة بخطوة، وكان هناك من يعرف أدق الأسرار والتفاصيل عن الموعد والمقابلة والسيارة التى يركبها عمر سليمان.

ما أن وصل الموكب بالقرب من مستشفى كوبرى القبة حتى سمع دوى إطلاق رصاص من الجزيرة المواجهة لكوبرى القبة وتحديدا بجوار مركز الأسنان!

كانت النيران متجهة إلى السيارة «X5» التى ابلغ حرس عمر سليمان أن النائب سيكون فيها، كان إطلاق الرصاص عنيفا ومركزا تجاه هذه السيارة وليس غيرها، كانوا ثلاثة أفراد يختبئون وراء الأشجار فى هذه الجزيرة، وكانوا يطلقون رصاصاتهم من رشاشات وبنادق آلية متقدمة!

فوجئت سيارة الحرس الجمهورى بإطلاق الرصاص فبادلهم جنود الحرس الرد على مصدر النيران، كانوا يعرفون كل شىء، وكانت لديهم معلومات وتعليمات بانتظار نائب رئيس الجمهورية فى موعد محدد لاغتياله فى هذا المكان قبيل أن يتوجه إلى مقر الرئاسة ويبدأ فى ممارسة مهام منصبه الجديد.

مضى الموكب سريعاً، خاصة أن طلقات الرصاص بدأت تصل إلى السيارة المدرعة، وبسرعة البرق تم قطع الطريق إلى الرئاسة مروراً بشارع الخليفة المأمون، ثم الاتحادية.

كان صوت الرصاص قد دوى فى انحاء المكان، وضع رجال الحرس الجمهورى أياديهم على الزناد، فقد كانت هناك مخاوف من هجوم منظم ضد قصر الرئاسة، وكانت حصيلة الهجوم الذى استهدف سيارة عمر سليمان مقتل السائق وإصابة أحد الحراس.

تم نقل خبر إطلاق الرصاص على الفور إلى الرئيس مبارك، ثم سرعان ما تم ابلاغه بأن نائب رئيس الجمهورية كان مقصوداً من وراء هذا الهجوم وأنه جارى البحث عن المهاجمين

عندما وصل السيد عمر سليمان إلى مكتب الرئيس، سأله مبارك ماذا حدث، روى عمر سليمان تفاصيل الواقعة، وهنا طلب الرئيس من قائد الحرس الجمهورى اللواء محمد نجيب عبد السلام معرفة تفاصيل ما جرى والتحرى حول من يقف وراء محاولة الاغتيال، إلا أنه ثبت أنه لم تكن هناك جدية فى التحريات التى تم إجراؤها أو

بالأحرى لم تكن هناك نية حقيقية للكشف عن الشخص المجهول الذى أعطى التعليمات بالاغتيال.

كان عمر سليمان قد تشكك كثيرا فى هوية من دبر الحادث، وكانت الإجابة بالنسبة له تقود إلى أن شخصا ما يقف خلف هذه المحاولة وهذا الشخص من المؤكد أنه لم يكن راضياً على تعيين عمر سليمان فى منصب نائب الرئيس.

بالقطع لم يكن شخصاً عاديا إنه شخص نافذ ولديه قدرة على الاطلاع على أدق الأسرار لدى جهاز أمن الرئاسة والذى كان وحده يعرف تفاصيل موعد وصول عمر سليمان لمقر الرئاسة، ويعرف أيضاً أنه كان يعتزم استبدال السيارة المدرعة التى كان يركبها بالسيارة «X5» التى قرر المجىء بها، وأن فشل المخطط تم بسبب استبدال السيارة عن طريق السهو دون إخطار أمن الرئاسة!

●●●

كانت المؤسسة العسكرية قد أدركت أن هناك شيئاً ما يدبر فى الخفاء، وكانت المعلومات تشير إلى أن استمرار حالة التوتر والانفلات الأمنى سوف تفتح الباب أمام عمليات تصفية جسدية للكثير من القيادات، ولذلك بدا المشير قلقا على التطورات المتوقعة فى البلاد فى ضوء إصرار رئيس الدولة على التمسك بالحكم ورفض معالجة الأزمة سريعا وبشكل يحفظ لمصر أمنها واستقرارها!

إن أخطر ما كان يقلق المؤسسة العسكرية فى هذا الوقت هو تزايد حدة الصراع على السلطة والمخاوف من تداخل قوى خارجية فى هذا الصراع، وهو أمر من شأنه أن يدفع مصر إلى الفوضى ويقودها إلى بحور من الدماء!!

لم يحرك الرئيس ساكنا أمام محاولة اغتيال عمر سليمان وربما التزامه الصمت جاء بعد أن عرف تفاصيلها الحقيقية وأسماء المتورطين فيها، كانت الأوضاع تزداد تعقيداً والرئيس يبدو عاجزاً عن اتخاذ القرار، لقد سلم مقادير الأمور وإدارة الأزمة لنجله وقرينته وظن أن كل شىء سوف ينتهى حتما خلال فترة وجيزة!

بدأت وسائل الإعلام الغربية والمحلية تشير إلى محاولة اغتيال نائب الرئيس وتابع الناس الأخبار دون أن يعرفوا حقيقة الأمور، فى وقت لاحق أدلى أحمد أبوالغيط وزير الخارجية السابق بتصريحات غير دقيقة قال فيها «إن سيارة إسعاف كان يقودها مجهولون هم الذين أطلقوا الرصاص، والحقيقة أنه لم تكن هناك سيارة اسعاف على

الإطلاق، كان هناك ثلاثة مسلحين مترجلين على أقدامهم يطلقون الرصاص»، وقد بدوا وكأنهم محترفون وعلى علم ببواطن الأمور.

كان عمر سليمان يدرك أن اختياره لهذا المنصب لم يكن تعبيرا عن قناعة كاملة من الرئيس فى هذا الوقت تحديدا، برغم ثقته المطلقة فيه، وإنما كان مبادرة الهدف منها تهدئة الأوضاع فى البلاد وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، إنه يعرف أن قرارات الرئيس تأتى لأهداف محددة وأغراض بعينها، وأيضاً نتيجة الضغوط فى كثير من الأحيان!

لقد فوجئ عمر سليمان، وقد كان معنياً بالملف الإسرائيلى- الفلسطينى بقرار يصدر من الرئيس باستدعاء السفير المصرى من تل أبيب وتجميد العلاقات معها وذلك خلال اجتماع عقده الرئيس مع عدد من رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والمستقلة بعد اجتياح إسرائيل الضفة الغربية فى أعقاب قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

كان الرئيس قد وجه إلينا سؤالاً خلال اللقاء الذى كنت مشاركا فيه بالقصر الجمهورى قبل أن نبادره بالسؤال: ما رأيكم فيما يحدث وكيف نعالجه؟!

كان نبيل زكى رئيس تحرير صحيفة الأهالى هو أول المتحدثين، تحدث عن مسار العلاقة مع إسرائيل، وتعمد الحكومات الإسرائيلية المختلفة الضرب باتفاقية كامب ديفيد وما تلاها عرض الحائط، وقال أنا أقترح أن يكون الرد قوياً وحاسما بقطع العلاقات وطرد السفير من مصر وسحب سفيرنا من إسرائيل!!

هنا أمسك الرئيس بأطراف الحديث، وقال هذا يعنى أننا نلغى اتفاقات كامب ديفيد، وهو أمر قد يقودنا إلى حرب لسنا مستعدين لها، ويدفع بنا إلى مشكلات كبرى ليست فى حسابنا.

طلبت الكلمة من الرئيس وعرضت عليه اقتراحا يقضى باستدعاء السفير المصرى من تل أبيب وتجميد العلاقات حتى تعرف إسرائيل أن مصر لن تسكت فى مواجهة أية انتهاكات تجرى ضد شعبنا المحاصر فى فلسطين، وقلت للرئيس إذا صمتنا على ما يجرى فى الضفة الغربية فهذا سيقود إسرائيل إلى المزيد كما أن الرأى العام المصرى غاضب ولن يصمت على ما يجرى.

لقد فوجئت برد لم أكن أتوقعه من الرئيس، لقد قال فى حضور رؤساء التحرير «أنا موافق على ما طرحه مصطفى بكرى بس حنخرجها إزاى؟! فبادرته بالقول «يصدر القرار منك وفوراً يا سيادة الرئيس» نظر إلى عاطف عبيد رئيس الوزراء والذى كان

حاضرا إلى جواره صفوت الشريف وزير الإعلام فى هذا الوقت وقال له «يا عاطف ترجم اقتراح مصطفى بكرى واعتبر أن مجلس الوزراء اجتمع وأخذ القرار»، ثم نظر إلى صفوت الشريف وقال له: وانت يا صفوت اطلع واعمل مؤتمر صحفى بعد هذا اللقاء هنا فى القصر وابلغ الصحفيين أن مجلس الوزراء وليس «الرياسة» أصدر هذا القرار ثم نظر إلى صفوت الشريف وقال له «مجلس الوزراء وليس رئيس الجمهورية يا صفوت»!!

لقد بدت الدهشة واضحة علينا جميعاً ونحن نستمع إلى كلمات الرئيس، نعم كان هناك شعور بالسعادة ولكن مثار الدهشة كان مبعثه أمرين:

الأول: الطريقة التى اتخذ بها الرئيس هذا القرار الخطير، وهى طريقة لا تعتمد على المؤسسية أو دراسة ردود الأفعال بقدر ما تؤكد حكم الفرد ووحدانية قراراته!!

الثانى: هو تنصل مؤسسة الرئاسة من القرار وتحميل الأمر كله لمجلس الوزراء بطريقة تثير العجب والاستغراب، فالرئيس هو صاحب القرار ومع ذلك يتنصل منه، ومجلس الوزراء لم يجتمع، ومع ذلك مطلوب أن يقول رئيسه إنه اجتمع مع أعضاء المجلس واتخذ هذا القرار!!

فى صباح اليوم التالى كانت تزورنى بمكتبى المستشارة الإعلامية اليمنية جميلة على رجاء، لم اعرف سبب الزيارة لكنها وعندما حضرت إلى مكتبى، فاجأتنى بسؤال لم أكن أتوقعه عندما قالت «هل صحيح أنك كنت صاحب اقتراح استدعاء السفير المصرى من تل أبيب وتجميد العلاقات؟! قلت لها ما هذا الذى تقولينه؟ من قال لك هذا الكلام؟ فردت على الفور «لقد ابلغنى المستشار الإعلامى الأمريكى بذلك الأمر»، فقلت لها «ومن أين عرف ذلك» قالت «لقد أبلغه أحد رؤساء التحرير الذى كان مشاركا معكم بالأمس، لقد خرج من مقر الرئاسة إلى مقر السفارة وابلغه بوقائع كل ما جرى داخل الاجتماع»!

وعندما سألت المستشارة الإعلامية اليمنية عن اسم رئيس التحرير أبلغتنى به على الفور، وقد كان اسم رئيس التحرير صادماً لى، فكتبت هذا الكلام فى مقال لى بصحيفة الأسبوع متحدثا عن الاختراق الذى تشهده البلاد داخل الأوساط السياسية والإعلامية فاتصل بى مسئول كبير وسألنى عن اسم هذا الشخص، فقلت له ياريت تسأل المستشارة اليمنية لأنها هى التى سمعت ذلك شخصيا من المستشار الإعلامى للسفارة الأمريكية فإذ بالمسئول الكبير يقول لى نحن نعرفه أليس هو فلان الفلانى؟

قلت له نعم، وماذا ستفعلون معه؟ ألا يعد ذلك تخابرا مع سفارة أجنبية قال سنعرض الأمر على الرئيس!

مرت حوالى ثلاث سنوات على هذا الحدث، كنت أتوقع خلالها إبعاد هذا الشخص من موقعه كرئيس للتحرير فإذا بالصدمة عاتية، لقد تم ترقيته وعين رئيسا لتحرير صحيفة قومية يومية مهمة!

هكذا كان يصنع القرار السياسى، وهكذا كان يتم الاختيار، وهكذا أيضاً كان يتم تدبير المؤامرات بليل، حتى باتت الدولة وكأنها عزبة خاصة ورثوها عن الآباء والأجداد يتصرفون فيها كيفما يشاءون!!



مشنقة مبارك على سارى بميدان التحرير يوم ٣٠ يناير ٢٠١١



طائرة هليكوبتر تحلق فى الميدان يوم ٣١ يناير ٢٠١١



مجلس الشورى يجتمع فى ٣١ يناير



مئات الآلاف يحتشدون بالميدان يوم ١ فبراير ٢٠١١



المتظاهرون يرفعون لافتة تقول «ثانى طلعة جوية على السعودية» يوم ١ فبراير ٢٠١١



«ارحل» شعار الثورة على جبهة طفلة صغيرة يوم ١ فبراير ٢٠١١



مشايخ الأزهر على منصة الميدان يوم ١ فبراير ٢٠١١



الشعب يريد اسقاط النظام يوم ١ فبراير ٢٠١١

الفصل التاسع:

جمعة الرحيل وصحوة الضمير

كانت القوات المسلحة قد استعدت لجمعة «الخلاص والرحيل» فى الرابع من فبراير، تمت زيادة حجم القوات المرابضة على أطراف الميدان، وكان هناك تعاون واضح مع الثوار فى تشكيل اللجان الشعبية للحيلولة دون اختراق المليونية الكبرى من بعض عناصر وفلول الحزب الحاكم، خوفا من تكرار سيناريو موقعة «الجمل»!!

تدفقت الجماهير واحتشدت منذ مساء الخميس، وزحف مئات الألوف فى الصباح المبكر من جمعة «الرحيل» إلى الميدان، الذى تمت إحاطته بأسلاك شائكة فى مداخله الرئيسة، وتعرض المواطنون للتفتيش حرصا على سلمية المظاهرات.

- المشير فى ميدان التحرير.. وعمرو موسى يذهب باتفاق مع شفيق!
- رشيد يسافر إلى خارج البلاد.. وجمال كان يعتزم تعيينه رئيسا للوزراء!
- واشنطن طالبت بسرعة تنحى مبارك بعد خطاب مرشد الثورة الإيرانية حول «أسلمة الثورة فى مصر»

جرت إقامة العديد من المنصات لإلقاء الخطب حيث كان هناك أكثر من منصة لشباب الثورة، وكانت هناك منصة للاخوان المسلمين ومنصة لبعض المثقفين والقوى الحزبية وكانت الخطب تركز على شعار واحد ووحيد هو رحيل الرئيس وإسقاط النظام.

كان عشرات الألوف من الأسر المصرية قد زحفت بصحبة أطفالها إلى الميدان، حاملين الأعلام المصرية ومرددين الهتافات ومصممين على البقاء بالميدان لحين إسقاط النظام.

كانت هناك مظاهرات أخرى فى بعض ميادين القاهرة احتشدت خلالها أعداد محدودة من المتظاهرين تطالب بالاستقرار وبقاء الرئيس وقبول خطوات الإصلاح التى أعلنها فى خطاباته الأخيرة.

ومع اقتراب صلاة الجمعة كان هناك أكثر من مليون متظاهر قد احتشدوا فى الميدان، حيث ألقى الشيخ خالد المراكبى إمام مسجد عمر مكرم خطابا الهب حماس الجماهير وطالبهم بالصمود لحين تحقيق النصر.

كانت مشاعر الحزن على الشهداء الذين سقطوا فى الميدان دافعا للمتظاهرين لأشعال نار الثورة.

ارتفعت اللافتات التى تطالب بمحاكمة وزير الإعلام، فقد كان أنس الفقى معاديا للثورة، بل يقاتل ضدها بشراسة، لقد سخر الإذاعة والتليفزيون وكان يعطى تعليمات للصحف القوميةبتبنى خطاب وخيارات النظام وتوجية الاتهامات إلى الثوار والتحريض ضدهم!!

فى هذا اليوم كان رئيس الوزراء أحمد شفيق قد بدأ فى الاتصال بعدد من العناصر المقبولةجماهير يا لتهدئة مشاعر الثائرين بالميدان، ففى مساء الخميس ٣ فبراير كان عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية قد تلقى اتصالا من الفريق أحمد شفيق يطلب منه فيه تهدئة مشاعر المتظاهرين ودعوتهم للحوار مع الحكومة.

وبالفعل قام عمرو موسى بزيارة سريعة إلى ميدان التحرير حيث ألقى خطابا وجه فيه التحية إلى ثورة الشباب ودعاهم إلى رفض التخريب والتدمير وأن يقبلوا الدعوة للحوار مع الحكومة وأن يختاروا عددا من ممثليهم للمشاركة فى الحوار الذى دعا إليه نائب رئيس الجمهورية!!

وانتقد عمرو موسى أحداث العنف التى شهدها ميدان التحرير وقال إن المرحلة الانتقالية بدأت بالفعل بعد أن أعلن الرئيس مبارك أنه لن يرشح نفسه مرة أخرى للانتخابات الرئاسية!!

كان عمرو موسى قد اتخذ قراره فى هذا الوقت بالترشح لانتخابات الرئاسة حتى وإن لم يعلن ذلك صراحة، إلا أنه وجد الفرصة سانحة لتحقيق حلمه الذى ألمح إليه أكثر من مرة ولكن بشكل غير صريح.

..لقد ظن عمرو موسى أن ساعة الحسم قد جاءت، وأن رصيده السياسى والوطنى عند الجماهير كبير لا سيما وأن مواقفه فى مواجهة السياسة الأمريكية والإسرائيلية معروفة للكثيرين خاصة أن وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق «مادلين اولبرايت» لعبت دوراً مهماً فى التحريض على إبعاده من موقعه!!

كانت زيارة عمرو موسى للميدان نقطة فاصلة فى اتخاذ قرار الترشح، خاصة بعد أن هتف الآلاف من المتظاهرين بدعوته للترشح، كان يدرك أن ساعة سقوط النظام قد حانت، وأنه سيكون الأقوى بين المرشحين، إذا فتح باب الترشح فى أعقاب الفترة الانتقالية.

كان الجيش يتابع الموقف فى الميدان عن كثب، وكان المشير قد عقد اجتماعا مساء الخميس مع الفريق سامى عنان رئيس الأركان، وقرر النزول إلى الميدان بنفسه وبشكل مفاجئ فى «جمعة الرحيل».

أبدى بعض ضباط المنطقة المركزية دهشتهم عندما علموا بالأمر، فقد كان الوضع خطيرا جدا، وكانت مشاعر الجماهير ملتهبة، وكان الأمر غير مضمون العواقب، إلا أن المشير صمم على النزول إلى الميدان.

وقبيل صلاة الجمعة بقليل كان المشير قد وصل إلى ميدان التحرير، فوجئ المتظاهرون بوجوده وسطهم، تبادل معهم الحديث، قال لهم: «يا جماعة الراجل قال لكم إنه لن يرشح نفسه مرة ثانية، أتمنى منكم الهدوء، مطالبكم إحنا عارفينها كل ما أرجوه منكم هو الهدوء، إحنا حنبدأ الحوار معاكم وأرجوكم أقنعوا الإخوان المسلمين بالمشاركة فيه مع كل القوى الأخرى»!!

لقيت كلمات المشير قبولا واسعا لدى من التفوا حوله من المتظاهرين هتفوا بكل قوة «يا مشير .. يا مشير احنا ولادك فى التحرير»، دقائق معدودة وغادر المشير الميدان،

وشدد قبل المغادرة على مطالبته للقادة العسكرية فى الميدان حماية المتظاهرين والتعاون مع لجانهم الشعبية.

فى هذا الوقت كان الإخوان المسلمون قد أصدروا بيانا أكدوا فيه استعدادهم للمشاركة فى الحوار ولكن بعد رحيل الرئيس مبارك عن الحكم، إلا أن شباب الإخوان بالميدان طالبوا مكتب الإرشاد بعدم تفويت الفرصة والمشاركة فى الحوار الذى دعا إليه عمر سليمان ، وطرح الشروط كاملة عليه.

كان ظهور الإخوان المسلمين فى مسرح الأحداث مثيراً لقلق بعض التيارات الليبرالية والعلمانية، فالإخوان قوة مؤثرة فى الشارع، بل تكاد تكون القوة الأكثر تنظيما وفاعلية..!!

لقد شاركوا بشكل قوى فى مسرح الأحداث منذ الثامن والعشرين من يناير، وكانوا هم، الفصيل الأقوى الذى تمكن من دحر البلطجية فى موقعة«الجمل»! لقد قاتلوا بروح من البطولة أذهلت الجميع، ودفعوا ثمنا لذلك العديد من الشهداء والجرحى من بين صفوفهم.

أدرك الإخوان فى هذه اللحظة أن الفرصة باتت مواتية للتخلص من نظام القهر والاستبداد، حسموا أمرهم وقرروا الدفع بجميع كوادرهم والجماهير المحيطة بهم، لتحقيق الحلم المنتظر وتطهير مصر من النظام الفاسد الذى حكمها على مدى ثلاثين عاما.

كانت للإخوان استراتيجيتهم، وسعيهم الدؤوب للوصول إلى الحكم عن طريق صندوق الانتخابات، بعد أن طلقوا العنف السياسى منذ زمن طويل، لقد أدركوا أن اللحظة قد حانت، وأن سقوط النظام يعنى أن انتخابات جديدة سوف تشهدها البلاد، وأنهم الأكثر حظا فى الفوز بغالبية المقاعد البرلمانية، وهو الأمر الذى سيمكنهم من تشكيل الحكومة والتحكم فى إصدار القوانين!!

كان الإخوان يعرفون أن هناك قوى سياسية وجماهيرية لاتزال تشكك فى نهجهم السياسى وسعيهم لإقامة دولة دينية فى البلاد، ولذلك أصدروا فى هذا اليوم بيانا أوضحوا فيه موقفهم من الدولة الدينية، حيث أكد البيان اتفاقهم مع الرغبة الشعبية الواضحة فى أن تكون مصر دولة مدنية ديمقراطية ذات مرجعية إسلامية، وأن تكون الأمة فيها مصدر السلطات، وتعتمد النظام البرلمانى نظاما للحكم وتكفل حرية تكوين

الأحزاب واستقلال القضاء، وأن تبقى فيها المؤسسة العسكرية حامية للوطن بعيدة عن السياسة!!

لم تقتنع النخبة بما طرحه الإخوان المسلمون، لكنهم وجدوا أن الأولوية فى الظرف الراهن هى لإسقاط النظام، ثم تليها مرحلة الحوار بين جميع القوى الوطنية والثورية بما فيها «الإخوان المسلمون» لتحديد مسار المرحلة الانتقالية ودور القوى السياسية فيها.

.. كانت كل القوى تريد أن تثبت وجودها فى هذا الوقت، فقد أدرك الجميع أن النظام يلفظ أنفاسه الأخيرة، وأنه مستعد لتقديم المزيد من التنازلات وأن التاريخ يكتب صفحة جديدة فى حياة هذا الوطن.

لم يقتصر الأمر على قوى الداخل، بل إن الملك السابق أحمد فؤاد الثانى آخر ملوك مصر الذى أطاحت به ثورة ٢٣ يوليو فى يونيو ١٩٥٣ وجدها فرصة ليبعث برسالة إلى الجميع يقول فيها «أنا هنا»!!

.. كان أحمد فؤاد يتحدث وكأنه صاحب حق تاريخى فى هذا البلد، لقد، أطلق بيانا من مقر إقامته بسويسرا طالب فيه بايجاد حل سريع للأزمة فى مصر، وراح يقدم برنامج عمل عنوانه «التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لن تتحقق إلا بالحوار السلمى»!!

تلقى المحللون كلمات الملك السابق بشىء من الحذر، أبدى البعض مخاوفهم من أن تكون هناك خطة غربية هدفها إعادة الملكية مرة أخرى إلى مصر، إلا أن صوت الجماهير الهادر على الأرض المصرية ورفع صور الزعيم الراحل جمال عبد الناصر فى كل مكان كانت هى الرد الأبلغ على مثل هذه الادعاءات..

وكان محمد البرادعى المدير السابق لوكالة الطاقة الذرية قد مثل هو الآخر علامة استفهام لدى الكثيرين، لقد كان له دوره فى الحراك الجماهيرى فى الشارع قبل الثورة بقليل، إلا أنه سرعان ما كان يختفى ثم يعود من جديد!!

ومع انطلاقة الثورة لم يكن البرادعى موجودا على أرض مصر فلقد عاد فى وقت لاحق.

واستقبل بحفاوة فى ميدان التحرير يوم ٢٧ يناير، خاصة من أنصاره الذين

ينتمون إلى الجمعية الوطنية للتغيير، كما أنه شارك فى مظاهرة كبيرة يوم «جمعة الغضب»، «٢٨يناير» انطلاقا من أحد مساجد الجيزة الكبرى.

لقد اقترح محمد البرادعى فى «جمعة الرحيل» ضرورة أن تكون هناك فترة انتقالية لمدة عام تدير فيها الحكومة الحالية الأمور فى مصر، بعد أن يجرى تنحية الرئيس عن السلطة، وتتهيأ الأجواء لإجراء انتخابات فى ظل رقابة دولية ولجنة قضائية مستقلة!!

كان البرادعى واحدا ممن يطرحون أنفسهم كبديل للنظام الحالى، إلا أن موقفه كان يتأرجح بين إعلان استعداده للترشح تارة والابتعاد عن مسرح الأحداث تارة أخرى، إلا أن حالة من التردد والرفض له سادت مشاعر الكثيرين فى هذا الوقت، بسبب الحملات الإعلامية التى تعرض لها قبل وأثناء الثورة!!

كان الميدان يموج بالبشر وبالأعلام التى ارتفعت شاهقة، وكان دوى الهتافات ينقل على الهواء مباشرة، وفى هذا اليوم تحديداً اقترحت لجنة الحكماء التى جرى تشكيلها من بعض رموز الفكر والثقافة ضرورة أن يعلن الرئيس مبارك تفويضه للسيد عمر سليمان وينقل إليه صلاحياته كاملة حتى تاريخ الانتخابات الرئاسية الجديدة.

.. كانت اللجنة قد أجرت مشاورات مع جميع القوى السياسية وممثلين عن الثوار والإخوان المسلمين، وقد وافقت الغالبية على هذا المقترح، وقالوا إن الهدف من ذلك هو أن يتنحى الرئيس مبارك، ولكن بشكل حضارى لا يمثل إهانة له، ولا يتسبب فى فراغ دستورى، ولا يشكل رغبة انتقامية يمكن أن تقود البلاد إلى الدمار..!!

لقد تضمنت المقترحات الستة التى طرحت فى الميدان بواسطة المفكر ورجل القانون د.أحمد كمال أبوالمجد أن يتعهد نائب الرئيس بحل مجلسى الشعب والشورى، وإجراء التعديلات الدستورية من خلال لجنة قضائية مستقلة وخبراء دستوريين، وتشكيل حكومة تكنوقراط مقبولة شعبياً، وإنهاء حالة الطوارئ ومحاسبة المتورطين فى الاعتداء على المتظاهرين، وعلى الممتلكات العامة والخاصة، وتأمين المتظاهرين فى ميدان التحرير والميادين الأخرى.

لقد أشاد البيان بالدور الوطنى المسئول للمؤسسة العسكرية، فى إشارة واضحة لا تخلو من معنى ودلالة، خاصة بعد أن أعلنت المؤسسة العسكرية انحيازها لخيار الشعب وتفهمها مطالبه المشروعة.

كانت الجماهير على قناعة تامة بأن خيار التنحى هو الخيار الوحيد المقبول فى هذا الوقت، ولذلك ما أن انتهى د.كمال أبوالمجد من طرحه للبرنامج المقترح من لجنة الحكماء حتى أنقسم المتظاهرون بين أقلية مؤيدة وأغلبية رافضة.

أدركت لجنة الحكماء أن الشارع المصرى لم تعد لديه ثقة فى النظام القائم، وأن هناك تخوفا من تدهور الأوضاع الأمنية بعد رفض غالبية المتظاهرين للبيان الأول، فقرروا إصدار بيان ثانٍ ناشدوا فيه المؤسسة العسكرية أن تلعب دورها للخروج بالوطن والمواطنين من هذه الأزمة وإنقاذ أرواح شباب مصر.

لقد حذر البيان من مغبة العنف الذى تشهده الشوارع المصرية فى هذا الوقت وقال إن هذا العنف لن يقود إلا لمزيد من الاحتقان السياسى وانسداد أى أفق لانفراج الأزمة الراهنة.

فى هذا الوقت أصدرت مجموعة تطلق على نفسها «حركة شباب ٢٥ يناير» بيانا اعتذرت فيه للرئيس مبارك عما آلت إليه الأحداث فى البلاد، قالت فيه «إن الحركة وجهت فى الخامس والعشرين من يناير مطالب محددة تستهدف تحقيق التغيير وليس الإطاحة بالنظام، وإنها قررت الانسحاب من الميدان بعد ذلك خاصة بعد قيام عناصر مندسة باستفزاز قوات الأمن وقيام عيون وعملاء لجهات أجنبية لها أيادٍ بالداخل بالتدمير والنهب والحرق سعياً وراء مصالح شخصية»!!

وقد طالبت هذه الحركة التى حملت شعار «الحرية لمصر» بمحاكمة جميع المسئولين عن الانفلات الأمنى الذى شهدته البلاد وعلى رأسهم وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى، كما طالبوا بمحاكمة كل من تورط فى عدم الاستجابة للقوات المسلحة وتضليل آلاف الشباب للبقاء فى ميدان التحرير مما يشكل تهديدا للأمن القومى واستقرار البلاد!!

لقد أدان الثوار هذا البيان واعتبروه لا يعبر عنهم، وقالوا إن من أصدره هم حفنة من أعوان الحكومة وإن الثوار الحقيقيين لن يبرحوا جميع الميادين إلا بإسقاط النظام وإجبار الرئيس على التنحى!!

.. فى هذا الوقت تم إنشاء «إذاعة الثوار» فى الميدان وكانت الإذاعة ترد على الشائعات وتنقل البيانات والمعلومات وتوجه المتظاهرين أولاً بأول، وراح الشباب ينظمون أنفسهم فى لجان تنظيمية وإعلامية للرد على كل ما يثار ومواجهة الأحداث والتطورات.

.. كان الميدان ملتهباً، وكانت الأصوات الرافضة أقوى، إلا أن بعض القوى السياسية رأت أن الحوار مهم فى هذه اللحظة التاريخية، ليس فقط لوضع حد للعنف والفوضى التى تهدد البلاد ولكن لطرح أهداف الثورة والعمل على تحقيقها سلمياً على مائدة الحوار.

.. فى هذا اليوم أعلن حزبا الوفد والتجمع عن عزمهما المشاركة فى الحوار الوطنى الذى دعا إليه نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان لبحث تحقيق الإصلاحات السياسية والدستورية وبقية المطالب الجماهيرية ومن بينها تحديد الحد الأدنى للأجور والتحقيق فى أحداث موقعة الجمل «٢ فبراير».

وفى هذا اليوم أيضا أصدر النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود قراراً يقضى بمنع المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة فى حكومة أحمد نظيف من السفر إلى خارج البلاد وتجميد أرصدته فى البنوك كإجراء وقائى لحين استكمال التحقيق معه.

.. كان رشيد محمد رشيد قد غادر قبل هذا الموعد إلى دولة خليجية ، وقد أعلن فى تصريحات صحفية أنه لم يهرب خارج البلاد، وأنه سيعود على الفور بعد انتهاء مهمته، وأكد أنه مستعد للمثول أمام جهات التحقيق، وراح يوالى إصدار التصريحات والبيانات من الخارج ليشير إلى أن صدور هذا القرار جاء نتيجة للبلاغ السابق الذى تقدمت به للنائب العام حول دوره فى إدخال صفقة القمح الفاسد إلى مصر، وهو ما ترتب عليه حبس مستورد الصفقة ٤٥ يوماً وإرغامه على دفع ٦٠ مليون جنيه قيمة ٥٢ ألف طن استوردها من روسيا!!

كان الأمر متعلقا بفساد اقتصادى واسع شهدته وزارة الصناعة والتجارة فى عهد الوزير الذى كان واحدا من أقرب المقربين إلى جمال مبارك، إنه نفس الرجل الذى أشاد به الرئيس الأمريكى جورج بوش فى وقت سابق معتبراً أنه يمثل نموذجاً للديمقراطية والتغيير فى مصر!!

يومها قامت الدنيا ولم تقعد ضد رشيد محمد رشيد، واعتبر البعض أن إشادة بوش به وبنهجه تعنى أن الإدارة الأمريكية باتت مقتنعة بأنه يمثل البديل المنتظر، إلا أن الأيام مضت وتعاظمت سلطة رشيد محمد رشيد أكثر من ذى قبل، ويومها وضح للجميع أن رجال جمال مبارك لا يمكن المساس بهم، حتى وإن رغب الرئيس فى غير ذلك!!

كان جمال مبارك قد عقد العزم على إبعاد أحمد نظيف مع قرب انتخابات الرئاسة، والإتيان برشيد محمد رشيد كبديل له فى رئاسة الوزارة وتشكيلها من عدد كبير من رجال الأعمال، لقد كان على قناعة بأن اختيار رشيد، سيمثل رسالة ذات معنى إلى الإدارة الأمريكية، خاصة أن كثيراً من الأجهزة كانت تعرف أن رشيد هو واحد من أبرز رجالات الحكم المقربين إلى الإدارة الأمريكية، شخص موثوق فيه لديهم!!

يومها اعتبر جمال مبارك أن ترشيح رشيد محمد رشيد رئيساً للوزارة من شأنه أن يرفع الفيتو الأمريكى على مشروع «التوريث» خاصة أن إدارة أوباما أعلنت أنها ستحترم السيادة الوطنية للبلدان المختلفة ولن تتدخل فى شئونها الداخلية.

●●●

كان الشارع المصرى مشغولاً بما يمكن أن تسفر عنه جمعة «الرحيل» وكانت المخاوف من انفجار الأوضاع أو تكرار سيناريو الهجوم على المتظاهرين كبيرة، كانت الساعات تمر بطيئة، وكان الأمل يحدو الجميع فى تحرك للقوات المسلحة للانقلاب على النظام والإمساك بحكم البلاد.

فى هذا اليوم بدأت مواقع الإنترنت تنشر تفاصيل مقال كشفت فيه صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية عن مشاورات واتصالات جرت بين مسئولين مصريين وأمريكيين تستهدف اجبار الرئيس مبارك على الاستقالة ونقل السلطة إلى نائبه عمر سليمان.

كان الرئيس أوباما يقود هذه المشاورات بنفسه، وكانت هيلارى كيلنتون وزيرة الخارجية هى محور هذه الاتصالات، وكان أشد ما يقلق الإدارة الأمريكية هو موقف الجيش المصرى، إن واشنطن لا تريد للجيش السيطرة على الحكم، بل فقط تأمين نقل السلطة إلى حكومة انتقالية!!

لقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية عن ارتياحها للمسيرات السلمية التى يقوم بها المصريون للاحتجاج ضد النظام، وأشادت بالدور الذى يقوم به الجيش المصرى فى حماية وتأمين هذه المظاهرات بشكل سلمى وهادئ، وأعربت عن أملها فى ضرورة نقل السلطة على الفور!!

وكان رئيس أركان القوات المشتركة الأمريكية قد أعلن بدوره أنه تلقى تطمينات من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بأنها لن تطلق النيران على المتظاهرين فى

التحرير، كما أشادت وزارة الدفاع الأمريكية بموقف القوات المسلحة من تأمين المظاهرات وحماية المتظاهرين.

.. كانت واشنطن قلقة جداً من نمو التيار الإسلامى الصاعد فى هذه المظاهرات، فالإخوان دخلوا الساحة بثقلهم والسلفيون حسموا ترددهم وقرروا المشاركة بقوة، كما أن الجماعة الإسلامية لم تكن بعيدة عن مسرح الأحداث.

.. لقد سعت واشنطن إلى ضمان النقل الآمن للسلطة سريعا إلى حكومة انتقالية تكون مهمتها التمهيد لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية فى أسرع وقت ممكن لقطع الطريق أمام انفراد الإسلاميين أو صعود نجمهم فى الأحداث.

.. لقد تسبب تصريح أطلقه آية الله خامنئى مرشد الثورة الإسلامية فى إيران فى خطبة الجمعة التى تحدث فيها باللغة العربية للمرة الأولى، فى تصاعد حالة من القلق والمخاوف لدى صناع القرار بالإدارة الأمريكية.

كان خامنئى قد طالب فى خطابه بإقامة نظام إسلامى فى مصر، مؤكداً أن الثورات العربية لا تعدو كونها بمثابة توابع لزلزال الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩..

كانت واشنطن قلقة من هذه التطورات الخطيرة، لقد أدركت أن إيران لن تبقى بعيدة عن مسرح الأحداث فى مصر، خاصة بعد النجاح الذى تحقق فى الإفراج عن عدد من كوادر حزب الله وكوادر حماس من سجن وادى النطرون وتهريبهم إلى خارج البلاد سريعاً.

فى هذا الوقت راحت واشنطن تسابق الزمن، وتمارس ضغوطها بشدة على النظام، غير أن الجيش المصرى كان فى الجانب المقابل يتحرك ويدفع بالأمور نحو ضمان إنهاء الأزمة والحيلولة دون الانفلات الأمنى الذى تصاعد فى هذا الوقت بشكل كبير.


المصور أحمد فريد فى ميدان التحرير ينقل وقائع ما يجرى بالصورة يوم ١ فبراير ٢٠١١


د.سليم العوا يخاطب المتظاهرين بميدان التحرير يوم ١ فبراير ٢٠١١



المتظاهرون يرفعون شعار «الوداع يا مبارك. ياعدو الملايين» يوم ١ فبراير ٢٠١١



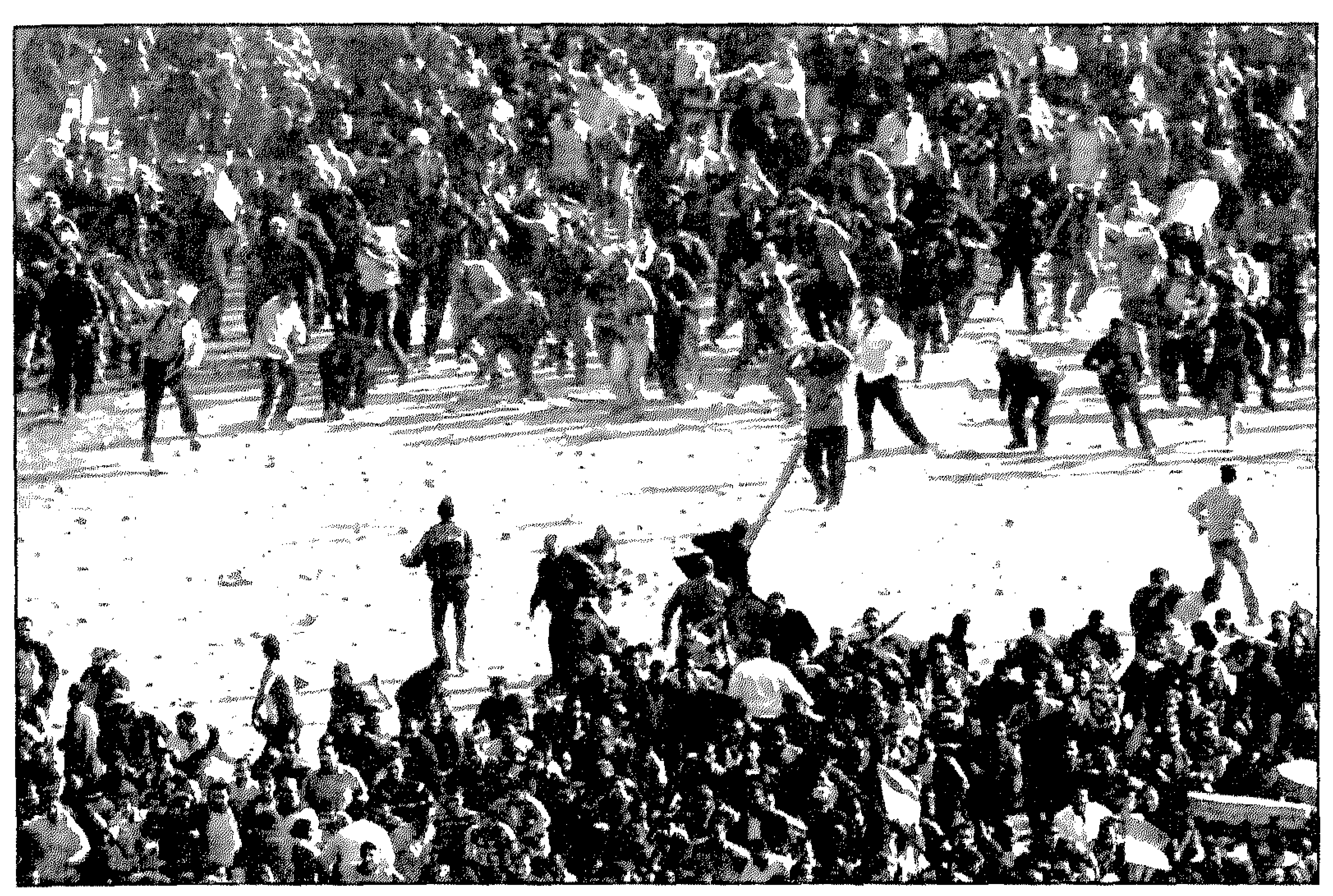
انتشار الخيام بالميدان يوم ١ فبراير ٢٠١١



د.السيد البدوى يلقى بيان قوى الائتلاف الوطنى فى حزب الوفد للمطالبة بتنحى مبارك
يوم ١ فبراير ٢٠١١



موقعة الجمل البلطجية يقتحمون ميدان التحرير يوم ٢ فبراير ٢٠١١



اشتباكات بين أنصار مبارك والمتظاهرين فى موقعة الجمل بميدان التحرير يوم ٢ فبراير ٢٠١١



متظاهرون مؤيدون لمبارك يزحفون إلى ميدان التحرير يوم ٢ فبراير ٢٠١١

الفصل العاشر:

انهيار الحزب والبحث عن «محلل»!!

- تفاصيل اللقاء الحاسم الذى ترأسه مبارك وضم صفوت الشريف وجمال وزكريا عزمى
- لماذا جرى اختيار حسام بدراوى.. وماذا قال للرئيس؟!
- المشير يطلب من عمر سليمان إقناع الرئيس بإنقاذ البلاد من الانهيار

واصل مئات الآلاف من المتظاهرين تظاهراتهم واعتصاماتهم بعد جمعة «الرحيل».. لقد حملت المظاهرات الحاشدة فى جميع أنحاء البلاد رسالة واضحة، تقول إن الشارع لن يهدأ له بال، إلا بإسقاط النظام.. لقد صمموا على الاستمرار والاعتصام فيما أسموه «أسبوع الصمود».

وفى ميدان التحرير لقيت الدعوة للاعتصام استجابة واسعة بين المواطنين فزحف الآلاف الذين قرروا البقاء والتضامن مع الثوار لحين تحقيق كامل أهداف الثورة، كما قاموا بالتنسيق والتعاون مع القوات المسلحة فى تنظيم الدخول والخروج إلى الميدان؛ للحيلولة دون دخول البلطجية وأنصار النظام بقصد التخريب.

لقد سدوا جميع المنافذ المؤدية إلى الميدان باستثناء مدخلين فقط، الأول يؤدى إلى الميدان من عبدالمنعم رياض والآخر من كوبرى قصر النيل، وكان الجميع فى حالة ترقب واستنفار بعد أن وصلت اليهم معلومات تفيد باحتمال تكرار الهجوم من بلطجية النظام ضد المتظاهرين فى الميدان .

كان رجال القوات المسلحة قد أبدوا تعاوناً كبيراً مع المتظاهرين، وكان اللواء حسن الروينى قائد المنطقة المركزية مقيماً بشكل دائم فى الميدان، وكان اللواء حمدى بدين قائد الشرطة العسكرية يتواصل مع رجاله الذين تولوا عملية الإشراف على الدخول والخروج وحماية المنشآت والمتحف المصرى جنباً إلى جنب.

كانت تعليمات المشير إلى القادة والجنود، بأن تظل القوات المسلحة حول المتظاهرين لحمايتهم من أى مؤامرات تحاك ضدهم، خاصة بعد القلق الذي سببته شائعات تقول بأن القوات المسلحة قد تنسحب من الميدان، فقام مئات المتظاهرين بالجلوس أمام الدبابات والنوم حولها لمنعها من المغادرة !!

تحول ميدان التحرير إلى جزيرة مستقلة، نُصبت فيها الخيام، والمظلات لاستقبال القادمين الجدد من جميع أنحاء المحافظات، كانت هناك عيادات صحية لعلاج الجرحى والمرضى، وكانت تبرعات المواطنين بالمأكولات والأدوية تتدفق إلى الميدان، لدعم صمود المعتصمين .

وفى هذا الوقت قرر الثوار تصعيد مواقفهم والدعوة إلى تظاهرات مليونية يومى الأحد ٦ فبراير والثلاثاء ٨ فبراير، كما قرروا الزحف إلى القصر الجمهورى لإجبار الرئيس على الرحيل يوم الجمعة ١١ فبراير.

فى نفس اليوم قرر المئات من شباب الثورة، البدء فى تأسيس تحالف أطلقوا عليه اسم «ائتلاف شباب الثورة، وكان هدفهم من وراء إنشائه هو إدارة الأزمة والتعبير عن مطالب المتظاهرين.

لقد أصدروا بياناً عبروا فيه عن مطالبهم التى تضمنت: إجراء التعديلات الدستورية، تشكيل الحكومة الانتقالية، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، إنهاء العمل بقانون الطوارئ، إطلاق حرية تكوين الأحزاب، وقف محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى، وقف سياسة الخصخصة وبيع الممتلكات العامة للشعب ، حل مجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المزورة، ومحاسبة قتلة الشهداء.

لقد أكد الائتلاف أنه لا تفاوض مع النظام إلا بعد رحيل الرئيس .. كان الثوار مصممين على مطالبهم، وقد رفضوا دعوة الحوار الموجهة إليهم من النائب عمر سليمان في هذا الوقت، وأدانوا بعد ذلك مشاركة خمسة منهم في جلسة الحوار التي عقدت يوم الأحد ٦ فبراير مع نائب رئيس الجمهورية بمقر مجلس الوزراء.

في هذا الوقت دعت بعض الأحزاب المعارضة الصغيرة المتظاهرين للعودة إلى بيوتهم وعدم الاستجابة للشائعات أو الانصياع لمن وصفوهم بأنهم من أصحاب الأجندات الخارجية، وهي الدعوة التي لقيت استهجاناً من الكثيرين!!

في وقت مبكر من صباح هذا اليوم دوّت أصوات الانفجارات بعد أن تم نسف إحدى محطات ضخ الغاز المصري إلى إسرائيل والأردن في منطقة العريش بشمال سيناء، كان الخبر مثيرا ، وقد أثار قلق المسئولين في الحكم، الذين أدركوا أن الأمور تفلت من بين أيديهم، وأن مصر مرشحة لانفلات أمني كبير.

كانت التقارير كلها تتجه نحو تسلل بعض العناصر الفلسطينية الأصولية بالتعاون مع بعض الخارجين على القانون .. بدأت الحكومة في فرض إجراءات أمنية لحماية أنبوب الغاز داخل سيناء، إلا أنها لم تتمكن من فرض سيطرتها، وتكررت مثل هذه الأحداث كثيراً فيما بعد.

في هذا الوقت ترددت معلومات نشرتها وسائل الإعلام تفيد بأن الإجراءات استُكملت في ألمانيا لاستقبال الرئيس مبارك الذي تردد أنه اقتنع بالسفر خارج البلاد، كمخرج لنقل السلطة إلى نائبه.. لقد مارست واشنطن ضغوطها على نائب الرئيس لوضع حد لتمسك مبارك بالسلطة في البلاد.. إلا أن عمر سليمان قال في تصريح صحفي إنه أبلغ الإدارة الأمريكية بأن القوات المسلحة لن تسمح بإهانة أحد رموزها!!

وكان أحمد شفيق يؤكد هو الآخر أن المطالبة بتنحي الرئيس مبارك عن السلطة أمر غريب على الثقافة المصرية، وأن قرار الرئيس مبارك بعدم الترشح لفترة رئاسية جديدة يعني الاستجابة لمطلب المتظاهرين بالرحيل، ووعد بإجراء تعديل وزاري عاجل استجابة لمطالبهم!!

في هذا اليوم بدأ عمر سليمان في إجراء اتصالات ومشاورات مع بعض قادة المعارضة تمهيداً لمؤتمر الحوار الوطني الذي تقرر أن يعقد في الحادية عشرة من صباح الأحد ٦ فبراير.

لقد أطلق عمر سليمان تصريحاً صحفياً أثار غضب الكثيرين فى الشارع عندما قال إن الرئيس هدد فى حال استمرار الضغوط عليه بترك منصبه وتسليم مقاليد الحكم إلى القوات المسلحة، وهو ما يعنى بقاء البلاد تحت الحكم العسكرى لفترة طويلة، وقال إن بقاء الأوضاع على ما هي عليه سوف يؤدى إلى حدوث «انقلاب»!!

لم يكن عمر سليمان يتحدث من فراغ، لقد جرى فى وقت سابق لقاء بينه وبين الرئيس مبارك، دار فيه الحديث حول «جمعة الرحيل» وتصاعد التظاهرات الشعبية والمعوقات التى يواجهها اجتماع الحوار الوطنى المزمع، ساعتها قال الرئيس لعمر سليمان «أنا موش عاوز أستمر، أنا خايف على البلد من الفوضى، وإذا استمرت الضغوط وحملات التشهير ضدى، فأنا لن أتردد فى أن أسلم الحكم للقوات المسلحة، وخليهم يفضلوا تحت الحكم العسكرى».

لقد كان عمر سليمان يعرف أن المؤسسة العسكرية ترفض استمرار مبارك فى الحكم، وقد سمع من المشير أكثر من مرة انتقادات واضحة لسلوك الرئيس فى التعامل مع الأحداث الحالية، وأن القوات المسلحة لن تظل صامتة، ولن تسمح بالفوضى وانهيار الأوضاع فى البلاد.

لقد طلب المشير من السيد عمر سليمان أن ينصح الرئيس باتخاذ القرار الصعب إنقاذاً للبلاد، خاصة أن الشارع لن يهدأ إلا بتنحيه عن الحكم، وأن القوات المسلحة لن تقف أبداً ضد المتظاهرين الذين قرروا الزحف إلى القصر الجمهورى.

كانت واشنطن مستمرة فى ممارسة ضغوطها على رجال الحكم لضمان الانتقال السريع للسلطة، وقد أجرى نائب الرئيس الأمريكى «جو بايدن» اتصالاً مجدداً مع السيد عمر سليمان طالبه فيه بتوسعة دائرة الحوار الوطنى لتشمل جميع القوى السياسية فى مصر.. على أن يكون جدول الأعمال مركزاً على البدء فى المرحلة الانتقالية لتحقيق الإصلاحات وتشكيل حكومة ديمقراطية.

وكان الرئيس أوباما قد بدأ تحركاً نشطاً لحسم الموقف المتردد لدول الاتحاد الأوربى، حيث أجرى اتصالات بعدد من قادة هذه الدول طالبهم فيها بممارسة الضغوط على الرئيس مبارك لإجباره على التنحى عن السلطة.

■■■

كان عمر سليمان قد عرض على الرئيس ضرورة اتخاذ إجراءات تهدئ

الشارع،وتخفض من حدة التظاهرات واقترح فى هذا الوقت أن يطلب الرئيس من هيئة مكتب الحزب الوطنى تقديم استقالتها فوراً، حتى يمكن تهدئة مشاعر الغاضبين، وضمان نجاح مؤتمر الحوار الوطنى الذى سيعقد فى اليوم التالى.

كان مبارك متردداً فى اتخاذ القرار، إلا أن عمر سليمان قال له: «ليس أمامنا مخرج آخر، الحزب يتحمل قدراً كبيراً من المسئولية عن هذه الأحداث التى تشهدها البلاد، خاصة بعد إصراره على تزوير الانتخابات البرلمانية الأخيرة ورفض الاستماع إلى صوت العقل»!!

لقد طلب مبارك بعد لقائه بعمر سليمان من معاونيه استدعاء صفوت الشريف لحضور لقاء عاجل معه وبحضور جمال مبارك وزكريا عزمى لبحث هذا الأمر، وبالفعل عُقد اللقاء وأبلغهم الرئيس بقراره، كان جمال وزكريا على علم بما جرى خلال لقاء مبارك مع نائبه، لقد حاول جمال تأجيل القرار أو إلغاءه إلا أنه لم يفلح، فقد كان عمر سليمان حاسماً، بل هدد أنه قد لا يستمر فى حال إصرار الرئيس على بقاء الوضع على ما هو عليه.

فى هذا اللقاء أعطى مبارك تطمينات لقادة الحزب الحاكم بأن دورهم السياسى خلال فترة الأزمة سيبقى ولكن من خلف ستار، وطالبهم بالاختفاء وعدم الظهور فى وسائل الإعلام، وطلب الرئيس من صفوت الشريف التوقف عن الإدلاء بأى تصريحات صحفية من شأنها استفزاز مشاعر المتظاهرين فى هذا الوقت.

وفى هذا اللقاء اتفق الحاضرون على ترشيح د.حسام بدراوى عضو الأمانة العامة للحزب لمنصب الأمين العام للحزب وأمين السياسات وكان بدراوى معروفاً بمواقفه المعارضة داخل الحزب، وتحديداً فيما يتعلق بدعوته المستمرة لتحقيق الإصلاح السياسى فى البلاد!!

فى الرابعة من عصر السبت ٥ فبراير تلقى د.حسام بدراوى اتصالاً هاتفياً من مسئول كبير بمؤسسة الرئاسة، أبلغه فيه برغبة الرئيس فى مقابلته بالقصر الجمهورى على الفور.

أدرك حسام بدراوى أن هناك شيئاً ما فى الأفق، توقع ترشيحه لمنصب الأمين العام للحزب الوطنى الحاكم بديلاً عن صفوت الشريف، شعر بعمق الأزمة، وجد نفسه غير قادر على اتخاذ القرار فى حال مفاتحته فى الأمر، اتصل بأشقائه الذين حذروه

من ذلك، ثم اتصل بزوجته وأنجاله فقالوا له: إذا كان من شأن ذلك أن يساعد فى حل الأزمة التى تعيشها البلاد فليكن ولم لا؟!

كان حسام بدراوى قد وجد نفسه فى حالة من التردد الشديد، إنه يعرف أن النظام ماضٍ نحو الانهيار، وهو لا يريد أن يغوص معه فى قاع النهر.. بدأت الهواجس تزاحمه، راح يتذكر وقائع ما جرى فى الأيام الماضية!!

بعد نجاح الثورة التونسية وانتصارها، أدرك حسام بدراوى أن مصر ليست بعيدة، وأن الجماهير تغلى فى الشارع، وأن شرارة الثورة سرعان ما ستجد طريقها إلى مصر التى تموج بالغضب من جراء الفساد والاستبداد الذى استشرى فى طول البلاد وعرضها.. حاول الاتصال بالرئيس مبارك بعد أحداث تونس، لكنه لم يتمكن من ذلك.. فى ٢٠ يناير التقى حسام بدراوى جمال مبارك، تحدثا سوياً عن أوضاع البلاد بعد انتصار الثورة التونسية.

قال حسام بدراوى: تقديرى إن حالة الغضب تتزايد فى البلاد، والغضب ليس مقصوراً فقط على الفقراء أو الغاضبين ولكنه أيضًا مرتبط بالكرامة والرغبة فى الإحساس بالعزة، وأنا أرى ذلك فى أسرتى وأولادى وأصدقائهم.

وقال بدراوى إن هناك كثيرين يسألوننى فى الجامعة: لماذا أنت باقٍ فى الحزب الوطنى؟ ثم أضاف الناس تنظر إلينا فى كل اللقاءات والاجتماعات والندوات على أننا أقلية ولسنا أغلبية!!

■■ هنا بادره جمال مبارك بالقول: «وماذا تريد بالضبط؟».

رد حسام بدراوى قائلاً: «لقد آن الأوان لتحقيق الإصلاح السياسى والاجتماعى المنتظر تلبيته لمطالب المصريين كما أن الرئيس عليه أن يعلن أنه لن يرشح نفسه مرة أخرى، ويجب أن ينفى أيضاً وجود التوريث فى السلطة».

قال جمال مبارك بلغة حادة: يبدو أنك متأثر بما تردده المعارضة، مصر ليست تونس يا حسام!!

قال حسام بدراوى: كيف ذلك؟! الأمر ليس مختلفاً!!

رد جمال مبارك: الجيش فى تونس نزع الفيشة فسقط النظام، أما الجيش فى مصر فسوف يحمى البلد.

قال حسام: الجيش المصرى يحمى الشرعية الشعبية والدستورية.. وعندما تنتقل الشرعية كاملة إلى الشعب، فالجيش سيحمى الشعب والمجتمع.

رد جمال: يبدو أنك متشائم، لأ، ماتخافش، النظام أقوى مما يتصور أحد!!

كان حسام بدراوى يدرك أن الأوضاع باتت على شفا الانهيار، وأن النظام إذا لم يتحرك سريعاً، فكل شىء سوف يمضى إلى نهايته، ولن يستطيع أحد أن يوقف غضب وثورة الجماهير.

انطلقت التظاهرات فى الخامس والعشرين من يناير.. وفى يوم الأربعاء السادس والعشرين من يناير، كان هناك لقاء لهيئة مكتب الحزب الوطنى، قرر حسام بدراوى الذهاب إلى هناك رغم أنه لم يكن مدعواً للاجتماع، رفض الحاضرون مشاركته إياهم فى الاجتماع، ثم أوفدوا إليه على الدين هلال عضو هيئة المكتب ليسمع ماذا يريد.. نقل إليه حسام بدراوى وجهة نظره فى ضرورة الإسراع بالإصلاح، بادره على الدين هلال بالقول: «على فكرة وزارة الداخلية قالت لا أحد يتدخل سياسياً، وهم قادرون على ضبط الأمور خلال ٧٢ ساعة».

سأله حسام بدراوى: وهل ستعقدون أى اجتماعات سياسية أخرى لبحث الموقف؟ فما كان منه إلا أن رد عليه بالقول: لأ لن نعقد أى اجتماعات سياسية.. الموضوع كله فى يد الأمن!!

■■■

كان يوم جمعة الغضب إنذار خطر للجميع، غير أن قادة النظام لم يكترثوا للوقائع الخطيرة التى شهدها هذا اليوم، كانت ثقتهم بأنفسهم وبقدراتهم مفرطة.

وبعد إلقاء الرئيس خطابه يوم الجمعة ٢٨ يناير، حاول د.حسام بدراوى الاتصال به صباح اليوم التالى إلا أنه لم يتمكن!!

بعدها مباشرة اتصل بسوزان مبارك، قال لها: «أنا ليس لى وضع يسمح لى بالكلام، لكن أرجوك إبلاغ الرئيس وجهة نظرى التى تقول: «إن دائرة المستشارين التى وصلت بالبلاد إلى هذه اللحظة الفارقة، لا يمكن أن يكونوا هم عنصر الحل والإنقاذ من هذه الأزمة»!!

سألته: وأنت إيه رأيك؟!

رد حسام بدراوى: تصورى أن الجيش لن يستخدم العنف ضد الشعب.

فقالت له ببرود شديد: طب وبعدين؟!

رد عليها بالقول: أتمنى أن يعرف الرئيس أن ما يجرى الآن سيؤدى إلى مواجهة شاملة مع الشعب، وأنه قد آن الأوان لاتخاذ القرار الصعب.

قالت: متشكرة جداً، كل هذه الأشياء التى تحدثت عنها هى أمام نظرنا، وهناك عدد كبير من المستشارين الصادقين يقدمون النصيحة للرئيس.

■■■

كان حسام بدراوى وهو فى الطريق إلى مقر الرئاسة يتوقع نجاح الثورة ولكن فى إطار من الشرعية، وليس بعيداً عنها، وكان يتخوف من انقلاب الأوضاع فى حال استمرار النظام فى التشبث والعناد.

فى الخامسة والنصف وصل بدراوى إلى القصر الجمهورى، أسرع على الفور إلى مكتب الرئيس، كان مبارك يجلس على مكتبه الرئاسى، وكان من حوله صفوت الشريف وجمال مبارك وزكريا عزمى، كان الرئيس هادئاً ومسترخياً، ولم يكن متوتراً بأى حال من الأحوال، لقد بدا وكأنه على ثقة غريبة من أن الأمور تمضى نحو الأفضل، وهو عكس ما كان يشهده الشارع!!

نظر مبارك إلى حسام بدراوى وبادره بالقول: «يا دكتور إوعى تكون بتقول فى عقلك جابونى ليه دلوقتى؟، وما فكروش قبل كده فى تعيينى وزيراً وافتكرونى بس فى الأزمات.. لا.. أنا فكرت فيك وزير وكمان رئيس وزارة، بس الظروف ما سمحتش»!

استمر الرئيس فى حديثه لحسام بدراوى قائلاً: «إوعى كمان تفتكر إنى أنا كنت عاوز أحرجك لما كنت بنتقدك فى الاجتماعات بدون اسم، ده أنا رفضت ذكر اسمك علشان محدش يهددك، أنا عارفهم ما بيسبوش حد أكون زعلان منه أبداً»!!

بدت الدهشة عاتية على وجه حسام بدراوى وهو يستمع إلى كلمات الرئيس وتساءل فى نفسه: هى إيه الحكاية بالضبط؟ غير أن مبارك لم يترك له فرصة للتفكير، لقد بادره على الفور قائلاً: «أنا بكلفك بتولى منصب أمين عام الحزب، أنت عارف إن رئيس الوزراء حيبقى مشغول بالإجراءات التنفيذية، والنائب عنده مهام ثقيلة، وانت حتاخد المسئولية السياسية، علشان تنهض بالحزب».

قال حسام بدراوى: أنا باشكرك يا ريس، وتحت أمرك، بس ما ينفعش أتولى مسئولية الحزب الوطنى فى ظل وجود هيئة المكتب الحالية!!

قال مبارك: «كلهم مستقيلون، وانت الأمين العام وأمين السياسات».

لقد لاحظ حسام بدراوى أن الحاضرين الثلاثة «صفوت وجمال وزكريا» موافقون، بل متفقون على هذا القرار قبل أن يحضر إلى القصر الجمهورى، إلا أنه بادر الرئيس بالقول أرجو أن يكون هناك اتصال مباشر بينى وبين سيادتك، علشان أستطيع إطلاعك على جميع الأمور والتطورات داخل الحزب.

قال مبارك: تستطيع أن تكلمنى فى أى وقت، وتقابلنى فى أى وقت.

قال حسام بدراوى: علاقتى برئيس الوزراء أحمد شفيق سطحية، وكذلك نائب الرئيس.

قال مبارك: أجيب لك أحمد شفيق فوراً، ثم حدثه تليفونيا وطلب منه الحضور.. أما عن نائب الرئيس فبإمكانك أن تمر عليه بعد خروجك من مكتبى وأنا هبلغه!!

بعد ذلك، راح مبارك يغرق فى رواية تفاصيل عن حرب تحرير الكويت، ويحكى بعض المواقف عن علاقته بعدد من القادة والرؤساء العرب، كان حسام بدراوى فى حالة اندهاش لقد أدرك ساعتها أن الرئيس مغيب عن الأحداث التى تجرى فى البلاد، وأنه غير مكترث بما يجرى فى ميدان التحرير وغيره من الميادين،هنا شعر بدراوى بعمق الأزمة.

انتهى اللقاء مع الرئيس، مضى حسام بدراوى إلى مكتب النائب عمر سليمان المجاور لمكتب الرئيس وبمجرد دخوله إلى المكتب، فوجئ بدخول صفوت الشريف وجمال مبارك خلفه على الفور.

كان عمر سليمان مشغولاً فى هذا الوقت بإعداد البيان الذى سيلقيه خلال لقاء الحوار الوطنى الذى دعا إليه بحضور ممثلين عن الأحزاب والقوى السياسية وعدد من شباب الثورة فى اليوم التالى.

بدأ بدراوى الحديث مع عمر سليمان، بالقول: أنا لى مواقفى المعروفة، أنا ضد الطوارئ، ومع ضرورة الإفراج الكامل عن المعتقلين فوراً، ولابد من تحقيق إصلاح شامل فى البلاد، وأنا سأقول هذا الكلام غداً فى لقاء الحوار الوطنى، هنا بادره عمر سليمان

وقال له: «انت لازم تقول الكلام ده غداً وأمام الجميع، وأنا سأعطيك الكلمة فى البداية»!!

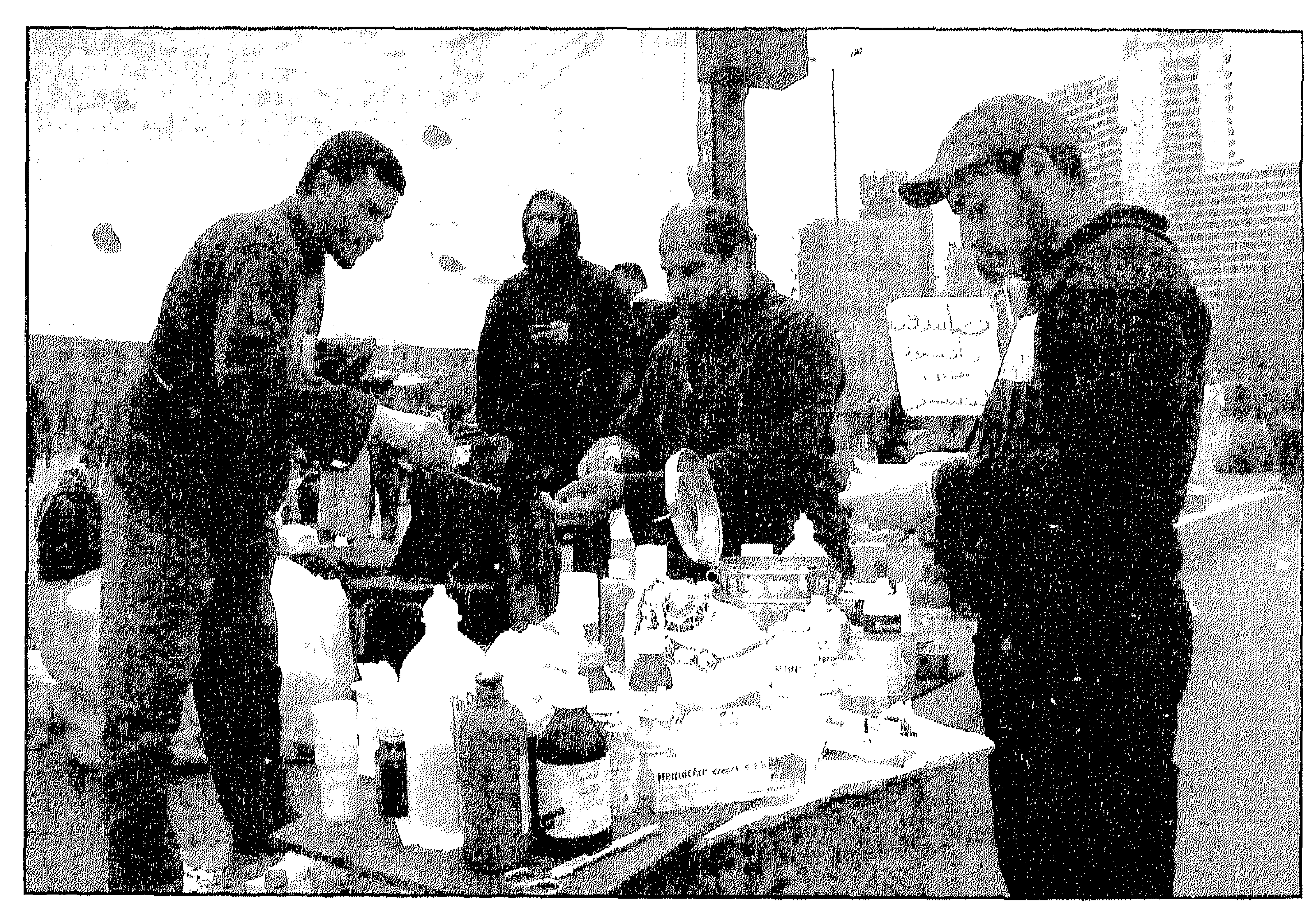
فى هذا الوقت كان صفوت الشريف وجمال مبارك يحاولان دس أنفيهما فى كل شىء، وكان صفوت قد أمسك بالبيان الذى سيلقيه عمر سليمان فى مؤتمر الحوار الوطنى وراح يعدل فى كلماته ومضمونه، وقد لاحظ حسام بدراوى فى هذا الوقت امتعاض عمر سليمان من هذا الذى يحدث حوله..!!

لقد بدا للجميع أن النظام يريد أن يمارس لعبة الخداع مجدداً على الجماهير، فهو قبل استقالة هيئة مكتب الحزب الوطنى إلا أنه ظل معتمداً على قيادات الحزب الرئيسية «صفوت- جمال- زكريا» فى كل شىء، كان مطلوباً من عمر سليمان وأحمد شفيق وحسام بدراوى أن يبقوا مجرد واجهات فقط، بينما سيبقى القرار الأساسى فى يد هؤلاء الكبار وبرعاية مباشرة من الرئيس وقرينته!!

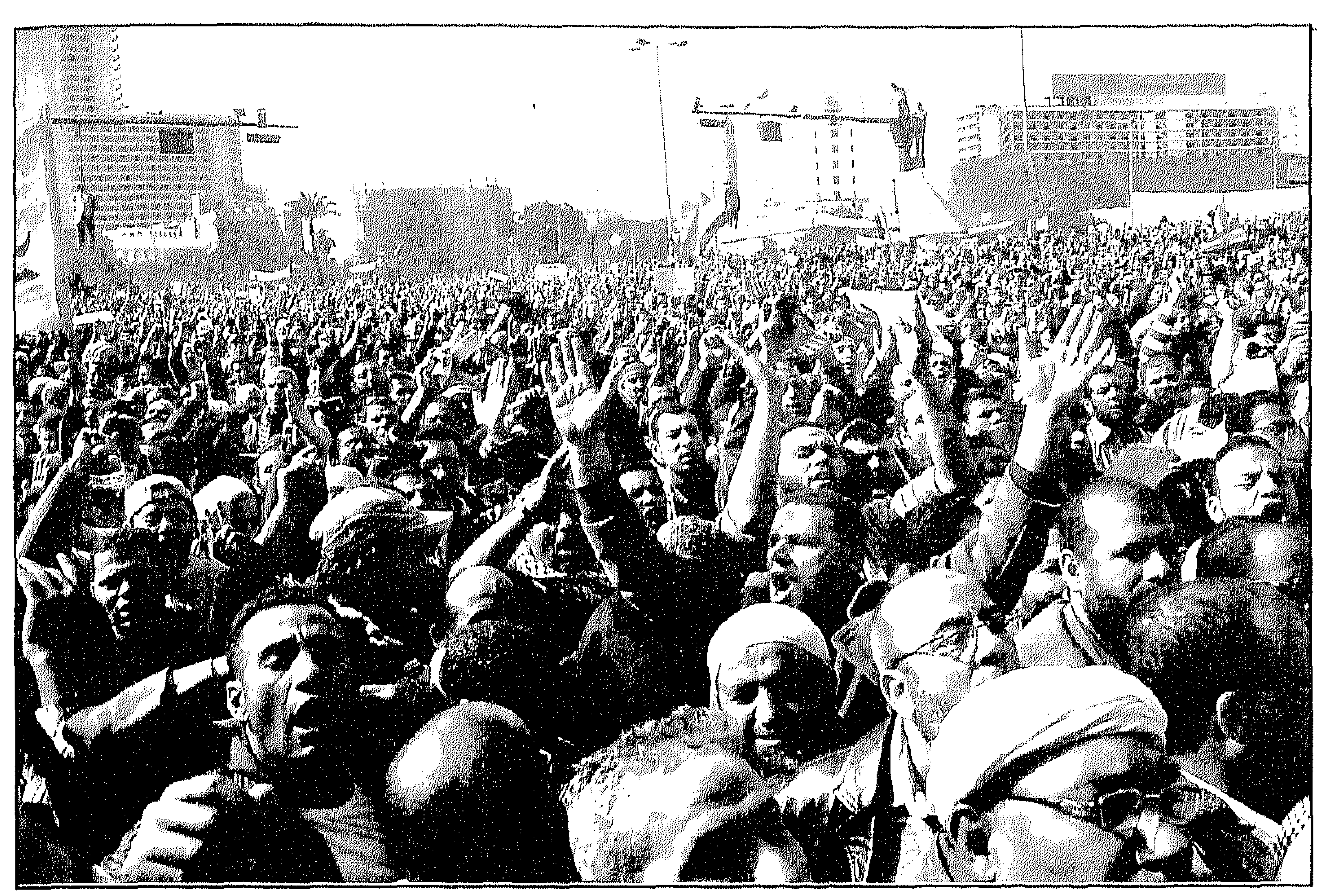
لم تنطلِ اللعبة على المتظاهرين، كان الهدف أكبر بكثير من هذه القرارات الوهمية التى أريد بها إجهاض الثورة وخداع الجماهير، كانت ثقة الناس بالنظام قد انهارت منذ وقت طويل، ولم يعد أحد مستعداً للقبول بالتعاون معه أو تصديقه، غير أن عمر سليمان كان فى حيرة من أمره، ولا يدرى ماذا يفعل، وماذا يقول، لقد أدرك أن النظام دفع به إلى ورطة كبيرة، وكان مطلوباً منه أن ينقذه من الانهيار بينما كانت الجماهير قد اتخذت قرارها النهائى بإسقاط هذا النظام بكل رموزه!!



جرحى وشهداء فى أعقاب موقعة الجمل يوم ٣ فبراير ٢٠١١



مستشفى ميدانى بميدان التحرير يوم ٣ فبراير ٢٠١١



الملايين يحتشدون فى جمعة الرحيل يوم ٤ فبراير ٢٠١١



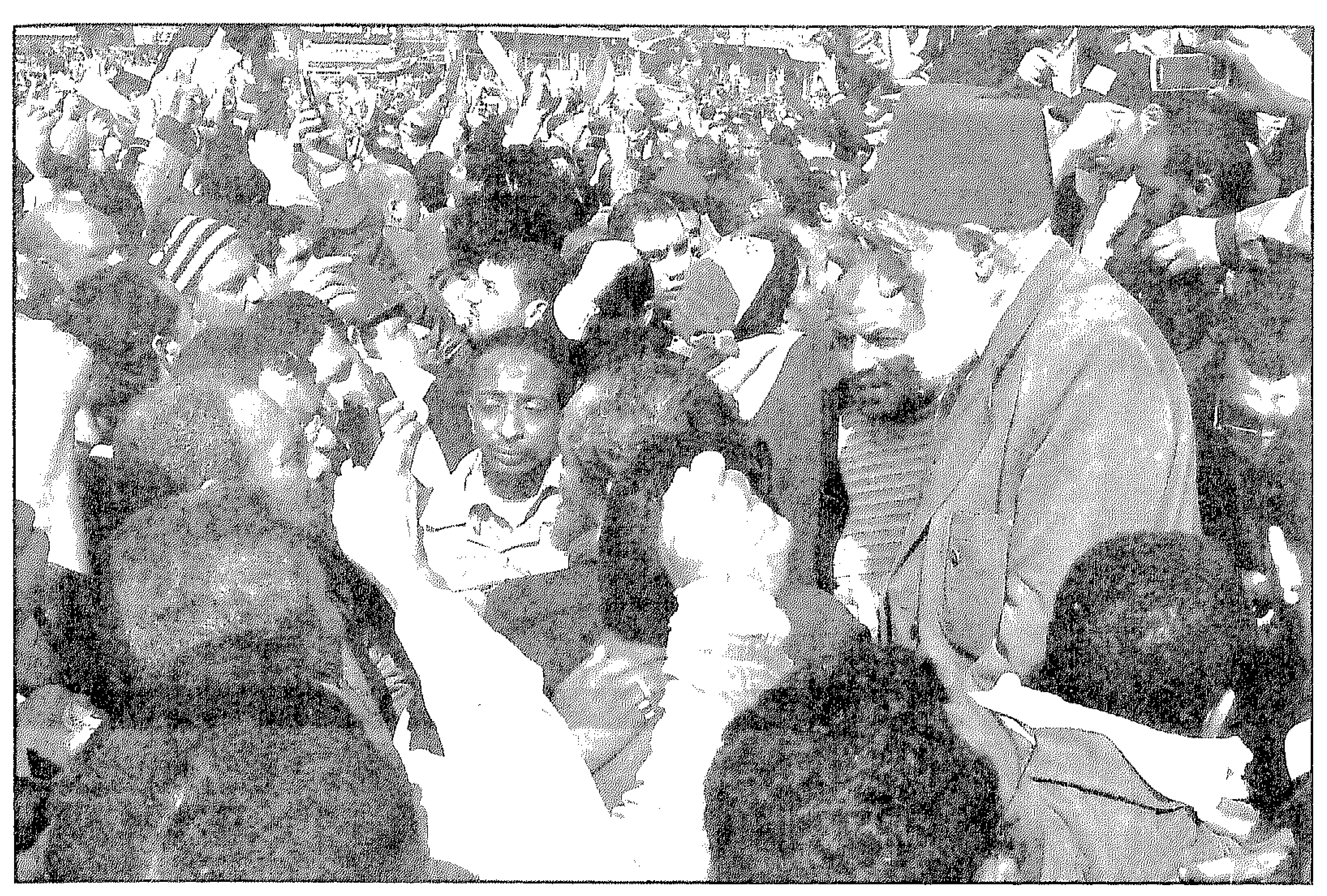
طفل صغير يحمل شعار «ارحل كفاية عليك جدو وبابا» يوم ٤ فبراير ٢٠١١



الفنان عمرو واكد محمولاً على الأكتاف فى الميدان فى جمعة الرحيل
يوم ٤ فبراير ٢٠١١



الشباب يتدارسون ما بعد جمعة الرحيل مع الكاتب الصحفى محمود بكرى فى جمعة الرحيل
يوم ٤ فبراير ٢٠١١



الشيخ حافظ سلامة فى ميدان التحرير ـ جمعة الرحيل يوم ٤ فبراير ٢٠١١



د. محمد البلتاجى يتحدث لمئات الآلاف فى جمعة الرحيل يوم ٤ فبراير ٢٠١١

الفصل الحادى عشر:

حوار الطرشان وتصاعد الثورة فى الميدان

- جدل حول الرحيل.. وتصعيد فى التحرير
- الرئيس السابق رفض اقتراحا بمغادرة أسرته للخارج فى ٥ فبراير
- واشنطن توبخ مندوبها الى مبارك.. وديفيد هيرست يتهمه بالبيزنس
- جمال مبارك عرقل قرارا اتخذه والده بنقل السلطة لـ «عمر سليمان» بعد تعيينه بقليل !!

فى الساعة الحادية عشرة والنصف صباح الأحد ٦ فبراير، بدأت جلسة الحوار الوطنى التى دعا إليها السيد عمر سليمان متأخرة عن موعدها نحو نصف الساعة حيث كان يعقد فى هذا الوقت اجتماعاً منفرداً بينه وبين اثنين من أعضاء مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان، هما: د. محمد مرسى، و د. محمد سعد الكتاتنى، داخل مجلس الوزراء، استهدف تبادل الرأى قبل بدء جلسة الحوار بمشاركة الأحزاب والقوى السياسية.

حضر نائب الرئيس إلى القاعة الرئيسة بمجلس الوزراء فى الدور الثانى، وقبل بدء الحوار، كان قد طلب من الحاضرين الوقوف دقيقه حداداً على أرواح شهداء ثورة ٢٥ يناير، اهتزت مشاعر الحاضرين، وتهيأت الأجواء لحوار هادئ بين الجميع..!!

كان قد شارك فى هذا الحوار عدد كبير من القيادات الحزبية والقوى السياسية والشخصيات العامة وأربعة من شباب الثورة، وكان فى مقدمة الحاضرين إلى جوار وفد الاخوان المسلمين: د. السيد البدوى رئيس حزب الوفد ود. رفعت السعيد رئيس حزب التجمع ود. يحيى الجمل المفكر القومى، الذى أسند إليه منصب نائب رئيس الوزراء فيما بعد.

كان أول المتحدثين د. حسام بدراوى الأمين العام للحزب الحاكم، والذى طالب بضرورة تحقيق الإصلاح وإلغاء الطوارئ والإفراج عن المعتقلين، وتحدث د. السيد البدوى رئيس حزب الوفد ليؤكد ضرورة الإصلاح الشامل والتغيير الجذرى فى البلاد، وركز د. محمد مرسى «الإخوان» على ضرورة الغاء الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين إلى جوار أجندة الإصلاح المتفق عليها من كل قوى المعارضة، وتحدث فى اللقاء د. رفعت السعيد ود. يحيى الجمل وناجى الشهابى رئيس حزب الجيل، وعدد من شباب الثورة، وشخصيات عامة، وممثلون لحركات احتجاجية، وكان الحديث كله يدور فى إطار الإصلاحات وضرورة الإسراع بتحقيقها، ومن بينها الإصلاحات الدستورية وحل مجلسى الشعب والشورى.

وبعد مناقشات مطولة أعلن نائب رئيس الجمهورية توصيات اللقاء التى اتفق عليها المجتمعون والتى تضمنت: التمسك بالشرعية الدستورية فى مواجهة التحديات والمخاطر التى تواجه مصر، ورفض التدخلات الأجنبية فى الشأن المصرى، والإقرار بأن حركة ٢٥ يناير حركة وطنية شريفة.

وتضمن البيان أيضاً الالتزام بتنفيذ التعهدات التى تم الاتفاق عليها بين أطراف الحوار الوطنى وأهمها: عدم ترشح الرئيس مبارك لفترة رئاسية مقبلة، وتحقيق الانتقال السلمى للسلطة وفقاً لأحكام الدستور، وإجراء تعديلات دستورية تشمل المادتين ٧٧،٧٦ وما يلزم من تعديلات متعلقة بهما، وتنفيذ قرارات محكمة النقض الخاصة بالطعون الانتخابية لمجلسى الشعب والشورى.

وقد تم الاتفاق فى هذا الشأن على تشكيل لجنة تضم أعضاء من السلطة القضائية وشخصيات سياسية تتولى دراسة التعديلات الدستورية وتعلن عن مقترحاتها فى الأسبوع الأول من مارس، وفتح مكتب لتلقى الشكاوى من معتقلى الرأى والإفراج عنهم فوراً، وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات، وعدم فرض أى قيود على نشاطاتها،

وتكليف الأجهزة الرقابية بمطاردة الفاسدين والمسئولين عن الانفلات الأمنى الذى شهدته البلاد.

بعد انتهاء الاجتماع التقى نائب رئيس الجمهورية خمسة من شباب الثورة فى اجتماع منفرد دار حول سبل تحقيق الإصلاح والتهدئة، إلا أن بيانات صدرت بعد ذلك من ميدان التحرير قالت إن هؤلاء الشباب لا يمثلون إلا أنفسهم، كان عمر سليمان قد اجتمع قبل ذلك بيوم واحد مع وفود تضم قادة وممثلى أحزاب «الوفد والتجمع والناصرى»، وكان الهدف من هذه اللقاءات التى جرت هو بحث تصورات الانتقال السلمى للسلطة فى البلاد.

كان تحالف شباب الثورة قد قرر أن يكون يوم الأحد ٦ فبراير هو يوم إحياء ذكرى مئات الشهداء الذين سقطوا فى ميدان التحرير والميادين والشوارع الأخرى فى مصر، وكان هذا اليوم هو أول أيام «أسبوع الصمود» الذى قرر فيه الشباب استمرار احتجاجاتهم لحين إجبار الرئيس مبارك على التنحى!!

وخلال الاجتماع الذى عقده نائب الرئيس مع خمسة من شباب الثورة طالب أحد هؤلاء الشباب بأن يتم استخدام نص المادة ١٩٣ من الدستور لنقل صلاحيات الرئيس لنائبه، إلا أن عمر سليمان رد عليه بالقول: «إن ذلك من شأنه أن يؤجل إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة، كما أنه لن يسمح بإزالة المعوقات التى تحول دون ترشح المستقلين والتى تتضمنها المادة ٧٦ من الدستور، وكذلك يحول دون تعديل المادة ٧٧ الخاصة بمدة الرئاسة».

كانت هذه القضية واحدة من أهم محاور اللقاءات المختلفة التى عقدها نائب الرئيس مع ممثلى الأحزاب والقوى السياسية والشباب وأيضاً رجال القانون وأساتذة القانون الدستورى.

كان للدكتور يحيى الجمل أستاذ القانون الدولى رأى واضح فى هذه القضية، لقد أيد رأى نائب الرئيس فى ضرورة استمرار الرئيس فى منصبه لحين إنجاز واستمرارية هذه التعديلات التى لن تتم إلا بقرار من الرئيس، بينما كانت آراء آخرين على النقيض تماماً.

أما د. محمد مرسى ممثل الإخوان المسلمين فى الحوار فقد كان له رأى آخر عبر عنه خلال اللقاء؛ حيث أكد أن حل مجلسى الشعب والشورى قبل رحيل الرئيس وتولى

رئيس المحكمة الدستورية العليا السلطة والدعوة لانتخابات جديدة تنتهى فى شهرين على الأكثر، كل هذا يعنى أن الأمر ليس فى حاجة إلى تعديلات دستورية فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية إلا بعد انتخاب برلمان جديد وبعدها تتم الدعوة لانتخابات رئاسية على الفور.

وفى الوقت الذى رحبت فيه هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية بمشاركة جماعة الإخوان المسلمين فى الحوار الوطنى، تقدمت مجموعة من الشخصيات القبطية بمذكرة إلى نائب الرئيس يطلبون فيها المشاركة فى جلسات الحوار حيث ضم الوفد الموقع على هذه المذكرة كلاً من منسق التيار القبطى العلمانى كمال زاخر ورئيس منظمة الاتحاد المصرى لحقوق الإنسان نجيب جبرائيل وأستاذ القانون د. إيهاب رمزى وآخرين.

لقد أكدت المذكرة رفضهم استبعاد الأقباط من جلسات الحوار وهم الذين عانوا مناخًا شديد الظلم أدى إلى إقصائهم فى الفترة الماضية عن صنع القرار، وأشارت المذكرة إلى أن مطلب مشاركتهم يأتى بهدف تحقيق مطالبهم المشروعة ومن بينها. تكريس فكرة الدولة المدنية بما يستلزمه ذلك من ضرورة إحداث تعديلات دستورية وما ينبثق عنها من تشريعات تكون متسقة مع هذه الفكرة، وتحديداً تعديل المادة الثانية من الدستور التى تنص على أن «الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع».

أما الدكتور محمد البرادعى الذى طرح نفسه بديلاً للنظام فقد انتقد عقد جلسات الحوار الوطنى دون أن توجه إليه الدعوة للمشاركة فيه، وقال فى حديث لشبكة «إن.بى.سى» الأمريكية إن المحادثات الجارية مع عمر سليمان تجريها الشخصيات نفسها التى تحكم مصر منذ ٣٠ عاماً، وإنها تفتقد المصداقية ولا أحد يعلم من يتحدث مع من فى هذه الفترة؟!!

فى هذا اليوم أيضا اجتمع عمر سليمان مع العالم المصرى د. أحمد زويل، وقد أكد زويل أن تحقيق الحل الشامل لهذه الأزمة هو رهن بستة شروط أساسية هى: قيام نائب الرئيس بمهمة الإصلاح السياسى، تكوين مجلس من القانونيين والشخصيات العامة من ذوى الثقل لتعديل الدستور «خاصة المواد ٧٦،٧٧، ٨٨، ١٣٩» إلغاء العمل بقانون الطوارئ، تعديل قوانين الأحزاب ومباشرة العمل السياسى، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، إجراء انتخابات حرة نزيهة تحت الإشراف القضائى الكامل، وإحداث تغيير جذرى فى منظومة الإعلام.

كانت أصوات التظاهرات الهادرة على بعد أمتار من جلسة الحوار بمجلس الوزراء تطالب برحيل الرئيس، لقد تدفقت جماهير غفيرة من السويس والشرقية والإسكندرية والقليوبية والصعيد إلى ميدان التحرير، وقد انضم الشيخ حافظ سلامة قائد المقاومة الشعبية بالسويس إلى المعتصمين بالميدان بعد أن شارك طيلة الأيام الماضية فى التظاهرات الحاشدة التى اندلعت فى السويس والتى تميزت بقوتها منذ اليوم الأول..

وفى هذا الوقت أعلن عدد من القساوسة والأساقفة عن تضامنهم مع المتظاهرين فى مطالبهم العادلة، وقد أعرب قادة التيار العلمانى القبطى ـ ومنهم الأب وليم سيدهم والأب هنرى بولاد والقس إكرام لمعى والقس رفعت فكرى وسليمان شفيق وكمال زاخر وآخرون ـ عن وقوفهم صفًا واحداً خلف المطالب المشروعة التى ينادى بها المتظاهرون والثوار، واعتبرت اللجنة المصرية للعدالة والسلام المنبثقة عن مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك أن حركة ٢٥ يناير ليست أقل من حركة النضال اللاعنفى فى الهند، ونضال تحرير العبيد فى أمريكا الشمالية، وطالبت اللجنة وسائل الإعلام الرسمية بالكف فوراً عن تشويه صورة أبناء الحركة المطالبين بالإصلاح والكف عن اتهامهم بالخيانة والعمالة، وضرورة تفعيل مطالبهم.

فى هذا الوقت وجهت الإدارة الأمريكية انتقادات حادة لتصريحات «فرانك ويزنر» موفد الإدارة إلى الرئيس مبارك والتى أكد فيها ضرورة بقاء الرئيس حسنى مبارك فى السلطة خلال المرحلة الانتقالية، وقالت واشنطن «إن تصريحاته لا تعبر عن موقف الحكومة الأمريكية وإنه كان يتحدث باسمه وليس باسم الحكومة الأمريكية».

كان ويزنر قد وصف مبارك بأنه «صديق قديم» للولايات المتحدة، وقال خلال مناقشة فى إطار مؤتمر حول الأمن فى ميونخ، عبر الدائرة التليفزيونية المغلقة: «إن بقاء مبارك رئيسا للبلاد أمر حيوى، إنها فرصة له لتحديد ماذا سيترك خلفه، لقد كرَّس ستين عاماً من حياته فى خدمة بلاده، وقال إنها اللحظة المثالية بالنسبة إليه لتحديد المسار الواجب سلوكه، وإنه يجب التوصل إلى تفاهم وطنى حول الظروف المناسبة للانتقال إلى المرحلة التالية، وعلى الرئيس أن يبقى فى منصبه لتطبيق هذه التغييرات».

لقد أحدثت هذه التصريحات حالة من الارتباك فى صفوف النخبة المصرية، التى قالت إن مبارك قد عقد صفقة مع الأمريكيين لبقائه فى الحكم، مما يتناقض مع التصريحات التى سبق أن أدلى بها الرئيس الأمريكى «باراك أوباما» ونائبه «بايدن»

ووزيرة خارجيته «هيلارى كلينتون». لقد أحدثت هذه التصريحات ردودفعل عنيفة داخل أوساط الإدارة الأمريكية، وكتب ديفيد هيرست مقالاً فى الإندبندت البريطانية تحدث فيه عن وجود علاقات مالية له مع مكاتب تابعة للحكومة المصرية ولرجال الأعمال المقربين إليها.

فى هذا اليوم أعلنت نيابة الأموال العامة بدء تحقيقاتها خلال الأيام المقبلة مع عدد من المسئولين السابقين الذين اتهموا بارتكاب جرائم فساد واستيلاء على المال العام، ومن بين هؤلاء: أحمد عز أمين التنظيم السابق للحزب الحاكم، وأحمد المغربى وزير الإسكان السابق ورشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق، وزهير جرانة وزير السياحة السابق.

كانت الاتهامات الموجهة إليهم جميعًا تتعلق بتضخم الثروة والاستيلاء على المال العام وإهداره ومخالفة القوانين واللوائح، وكان المتهمون الأربعة هم من رجال الأعمال الذين زاوجوا بين السلطة والثروة.

كان المستشار عبد المجيد محمود النائب العام يتابع البلاغات والتحقيقات التى كانت تجرى منذ نهاية شهر يناير دون حراسة تذكر، كان الرجل يتنقل بين مقره بدار القضاء العالى ونيابة الأموال العامة ونيابة أمن الدولة العليا بالتجمع الخامس، بينما كانت البلاد فى أوج انفلاتها الأمنى.

كانت التحقيقات تجرى معى فى هذا الوقت فى البلاغات التى تقدمت بها ضد كبار المسئولين من فسدة النظام السابق، وكنت كثيراً ما أفاجأ بالنائب العام يجلس فى غرفة المستشار على الهوارى المحامى العام الأول لنيابة الأموال العامة العليا ليتابع سير التحقيقات، ولم أكن أشهد فى هذا الوقت أى حراسة من رجال الشرطة على أبواب مبنى نيابة الأموال العامة، كان رجال نيابة الأموال العامة ونيابة أمن الدولة العليا ومكتب النائب العام يعملون فى ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، كانت حياتهم مهددة، ولكنهم كان يصرون على التحقيق فى جميع البلاغات المقدمة حتى وقت متأخر من المساء.

فى اليوم التالى ٧ فبراير استمرت الاعتصامات فى ميدان التحرير وبقية المناطق الأخرى، رفع المتظاهرون شعارات ترفض الحوار الوطنى مع نائب الرئيس، وتقول «الرحيل أولا» ، «لا تفاوض قبل التنحى»، وفى هذا اليوم ظهر د.أسامة الباز المستشار

السياسى السابق للرئيس فى ميدان التحرير.

كان الرجل متعبًا ومنهكًا، إنه عانى هو الآخر كثيرًا جبروت جمال مبارك الذى كان وراء قرار إبعاده وطرده من مكتبه برئاسة الجمهورية، وجه أسامة الباز التحية للمتظاهرين وشد على أياديهم وقال: أنا طول عمرى مع الناس وكان لازم أحضر إليكم لأقول لكم: «أنا معكم»!!

وصلت إلى الميدان فى هذا اليوم والدة خالد الإسلامبولى قاتل «السادات» حيث احتفى بها المتظاهرون وهتفوا لها ولخالد الإسلامبولى ورفعوها على الأكتاف بالكرسى المتحرك الذى جاءت عليه.

لقد جاءت لتقول للثوار إنها معهم، وانها تتمنى انتصار الثورة، لقد قالت للمتظاهرين: كان ابنى محمد الإسلامبولى يتمنى أن يكون معكم، إلا أنه لا يزال مطاردًا من النظام خارج البلاد.

وفى سيناء كانت الأوضاع الأمنية تزداد تدهورًا، وقد بدا للمراقبين فى هذا الوقت أن هناك مؤامرة تستهدف إحداث حالة من الانفلات الأمنى الكبير فى منطقة سيناء. ففى هذا اليوم تعرض معسكر الأمن المركزى فى مدينة رفح القريبة من الحدود الفلسطينية إلى هجوم مسلح من عناصر مجهولة، وذلك عن طريق استخدام صواريخ «آر بى جى» مما أسفر عن وقوع خسائر فى المنشآت وفى الأفراد.

وقام مجهولون بخطف ثلاثة ضباط شرطة من العاملين بسيناء، ولم تفلح جهود الأمن فى العثور عليهم، كما تعرض كثير من المواطنين والمساكن لأعمال نهب وسلب وسرقة للسيارات من مجهولين، وكل ذلك كان ينذر بخطر شديد فى هذه المنطقة المهمة والحيوية لأمن مصر.

لقد رفضت الحكومة الإسرائيلية فى هذا الوقت طلبًا مصريًا يسمح لها بزيادة عدد جنودها فى سيناء لضبط الانفلات الأمنى، وكانت حجة «إسرائيل» أن ذلك المطلب يتناقض مع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، لقد كان رئيس الوزراء الإسرائيلى «بنيامين نتنياهو» قلقًا على مصير النظام فى مصر، وقد أدلى فى هذا اليوم بتصريح صحفى أبدى فيه تخوفه من أن تسير الثورة المصرية على النهج الإسلامى الإيرانى، وحذر من خطورة ذلك على أمن إسرائيل!!

لم يكن الانفلات الأمنى مقصورًا فقط على سيناء، لقد استمرت أعمال البلطجة

فى طول البلاد وعرضها نتيجة الغياب الأمنى، كان الضحايا كثيرين وهو ما دفع د. أحمد سامح فريد وزير الصحة فى هذا الوقت إلى القول إن «عدد ضحايا أعمال السلب والنهب نتيجة للأحداث الأخيرة التى شهدتها البلاد يفوق أعداد ضحايا المظاهرات».

لقد خفف الحاكم العسكرى من حظر التجول فى هذا اليوم ليصبح من الثامنة مساء إلى السادسة صباحًا، إلا أن ذلك لم يكن مؤشرا إيجابيًا على عودة الأمن والاستقرار، بل محاولة للتخفيف عن المواطنين الذين أصيبوا بالهلع والخوف على مصير البلاد.

كانت واشنطن تبدى مخاوفها من عدم وجود بديل «مضمون» لتولى السلطة فى مصر، وكانت هذه المخاوف تزداد يومًا بعد يوم بسبب الخوف من احتمال وجود تدخلات من إيران وحماس وحزب الله لتمكين الإسلاميين من السيطرة على الحكم فى البلاد والعصف بمعاهدة السلام التى وُقعت عام ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل. ففى هذا اليوم أصدر البيت الأبيض بيانًا شدد فيه على أى حكومة مصرية مقبلة أن تحترم الاتفاقات والالتزامات التى وقعتها مصر.

كان «أوباما» يتابع التطورات الحاصلة فى مصر أولاً بأول، لقد شكل خلية أزمة من متخصصين فى شئون مصر والشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية وممثلين لأجهزة الاستخبارات والأمن القومى، كانوا جميعًا على اتصال مستمر بالسفارة الأمريكية بالقاهرة لنقل التطورات والأحداث الجارية فى البلاد وإجراء الاتصالات مع جميع القوى بلا استثناء.

لقد أذاعت قناة «فوكس نيوز» فى هذا اليوم ٧ فبراير مقابلة تليفزيونية مع الرئيس الأمريكى أكد فيها: «أن مصر لا يمكن أن تعود إلى ما كانت عليه قبل بدء الاحتجاجات ضد نظام الرئيس المصرى حسنى مبارك وقال: «إن وقت التغيير قد حان، وإن الشعب المصرى يريد الحرية، ويريد انتخابات حرة نزيهة، ويريد حكومة تلبى مطالبه»!!

كانت الأوضاع فى مصر تزداد تدهوراً، ولم يقتصر التدهور على الحالة الأمنية فقط، بل شهدت البلاد تدهوراً اقتصاديًا حاداً، وبالرغم من أن البنوك فتحت أبوابها فإن البورصة ظلت مغلقة بعد الخسائر الفادحة التى تكبدتها خلال الأيام السابقة التى

تلت اندلاع الثورة فى الخامس والعشرين من يناير.

لقد سجل الجنيه المصرى أقل مستوى له أمام الدولار الأمريكى منذ ست سنوات، بعد أن أغلق عند ٦,٩٥ جنيه للدولار الواحد مع دخول الثورة يومها الرابع عشر، وهو ما دعا محافظ البنك المركزى فاروق العقدة إلى الإدلاء بتصريح صحفى فى هذا الوقت قال فيه: «إن الأزمة السياسية التى تعيشها مصر ستلحق ضرراً بالنمو الاقتصادى للبلاد الذى كان من المتوقع أن يصل إلى ٦٪»، وتوقع العقدة أن يبلغ حجم تدفق الأموال إلى خارج البلاد فى اليومين المقبلين ٩،٨ فبراير حوالى ٨ مليارات دولار!!

كانت تصريحات «العقدة» مدوية، لقد جاءت عشية فتح البنوك المصرية بعد إغلاقها لمدة سبعة أيام، كما أن التراجع فى الاحتياطى الاستراتيجى النقدى كان يمضى سريعاً حيث كان يتراجع كل يوم بمعدل مليار دولار.

فى هذا اليوم ومع ازدياد حدة الشائعات التى كانت تبشر بمغادرة الرئيس مبارك للعلاج فى أحد المستشفيات الألمانية كمخرج للأزمة الراهنة فى البلاد نفت الحكومة الألمانية هذه الأخبار جملة وتفصيلاً، وأكد متحدث باسم الحكومة فى ٧ فبراير، أنه لا يوجد طلب رسمى أو غير رسمى بشأن مثل هذه الإقامة، ولذلك لا يوجد سبب يجعل الحكومة الألمانية تعقب على هذه القضية بشكل افتراضى».

كان مبارك يرفض بعناد حتى اليوم الأخير، سفره أو سفر أى من أفراد أسرته إلي الخارج، كان يعتبر ذلك هروباً من الميدان، وكان علي ثقة غريبة بأنه قام بأداء دوره فى حكم البلاد وعلي الوجه الأكمل، وأن أحداً لن يقترب منه أو من أسرته مهما كانت التطورات الجارية ونتائجها!!

فى الخامس من فبراير طلب مسئول كبير، مقابلة الرئيس على انفراد، دعاه الرئيس علي الفور، جلسا سوياً فى مكتبه فى وقت مبكر من الصباح.

■ قال له: سيادة الرئيس، أظن أن الصورة أمامك واضحة، تداعيات موقعة الجمل أصبحت خطيرة، أعداد المتظاهرين فى تزايد، وقناة الجزيرة تزيد من اشتعال الموقف، أننى أشعر بأن الأمور تتردى فى البلاد، وأنا أرى أن الأمور تمضى نحو سيناريو تونس، أنا أرجوك أن تسمح للهانم والسيدات والأطفال بأن يسافروا لأى مكان فى الخارج ومعهم علاء!!

- قال مبارك: ليه؟

■ قال المسئول الكبير: من باب الاحتياط، انت لا تعرف الزمن حيعمل إيه، إذا هدأت الأمور يعودوا مرة أخرى، وإذا ساءت الأمور يبقوا فى أمان خارج البلاد.

- قال مبارك: الأولاد لن يتركونى، احنا أسرة متماسكة، إما أن نغادر مع بعض أو نبقى هنا مع بعض!!

■ قال المسئول: يا ريس.. اسمع كلامى، مفيش شىء مضمون.

- رد مبارك: أبداً، مينفعش، انت عارف أنا عاوز أسيب الحكم كفاية علىّ كدة، تعدى الأزمة على خير، وأنا عاوز أستريح!!

■ قال المسئول: عموماً خلى الموضوع ده فى دماغك وفكر فيه!!

فى مساء ذات اليوم اتصل مبارك بالمسئول الكبير، وقال له: أنا فكرت فى كل ما قلته لى، وأنا شايف إن الموضوع واخد أكبر من حقه، ومفيش داعى للقلق!!

فى يوم الثلاثاء ٨ فبراير كانت الأوضاع قد ازدادت تدهوراً بعد المليونية الجديدة التى كانت تمهيداً لقرار الزحف إلى القصر الجمهورى يوم الجمعة ١١ فبراير، عاد المسئول الكبير إلى مبارك ليقول له: يا ريس.. سيناريو تونس على الأبواب، أرجوك اترك السيدات والأطفال يسافروا للخارج، الوضع صعب جداً!!

- قال مبارك: انت عاوز تمشينى ليه؟!

■ قال المسئول: انت تعرف اننى لا أريد من هذه الدنيا شيئًا، وطول عمرى أمين وصريح معاك، الموقف اللى البلد فيه، قد لا يكون له حل قريب، ووجود الأسرة بره يعطى لك نوعًا من الاطمئنان، أرجوك فكر تانى وخد القرار!!

- قال مبارك: أنا فكرت وانتهى الأمر، أنا لن أغادر مصر، لا أنا ولا أى من أفراد أسرتى، سواء بقينا فى الحكم أم تم إبعادى عن الحكم، أنا سأعيش وأموت وأدفن فى هذا البلد!!

أدرك المسئول الكبير أن مبارك قد حسم خياره، وأنه لن يقبل بمغادرة البلاد هو أو أى من أفراد أسرته، وبدا له أن الرئيس يستعد لمواجهة قدره ومصيره الذى بات قاب قوسين أو أدنى!!

كانت الساعات تمضى بطيئة، الأخبار والمعلومات تتدفق إلى الرئاسة، كلها تحذر من خطورة الزحف الجماهيرى المتوقع يوم الجمعة ١١ فبراير، كان مبارك حتى هذا

الوقت على يقين أن الحرس الجمهورى سيتصدى لأى محاولة للاعتداء على القصر الرئاسى، لكن المخاوف والشكوك كانت تلازمه.

كان جمال مبارك يحيط بالرئيس من كل اتجاه، يراقب كل من يدخل إلى غرفة مكتبه من كبار المسئولين، لقد كان لديه أمل كبير فى انتهاء الأحداث وفض التظاهرات خلال ساعات، لقد نجح جمال فى تأجيل قرار والده بإصدار تفويض بنقل اختصاصاته كاملة إلى نائبه عمر سليمان، فى محاولة أخيرة لإنقاذ النظام، مما تسبب فى ازدياد غضبة المتظاهرين الذين رفعوا شعار «الرحيل أولاً».

كان مبارك قد عقد العزم فى وقت سابق وتحديداً بعد موقعة الجمل وازدياد حدة التظاهرات على نقل اختصاصاته لنائبه عمر سليمان، لقد أعد العدة لهذا القرار، ولكن جمال مبارك علم بما يضمره الرئيس فقرر السعى بكل ما يملك لإقناع والده بتأجيل صدور هذا القرار!!

لقد قدم فى هذا الوقت معلومات خاطئة إلى الرئيس تشير إلى احتمال إنهاء المتظاهرين تجمعاتهم واعتصاماتهم فى أقرب وقت ممكن، وأنه من الصعوبة بمكان أن يصدر الرئيس تفويضاً لنائبه، لن يستطيع العودة فيه مرة أخرى.

■■■

كان مبارك يتحرك ببطء إزاء الأحداث المشتعلة فى الميادين، كانت التقارير تتدفق إليه أولاً بأول، وكان على علم بغالبية التفاصيل بما فى ذلك عمليات القتل والاعتداءات التى شهدها ميدان التحرير والسويس والإسكندرية والإسماعيلية والقليوبية والدقهلية وغيرها من المحافظات، ومع ذلك لم يحرك ساكناً أو يعمل على وقف تردى الأوضاع.

■■■

كانت السويس مدينة مشتعلة بالتظاهرات، وفى هذا اليوم قام آلاف العاملين بأحد المصانع الخاصة بقطع الطريق الذى يربط بين القاهرة والسويس احتجاجًا على امتناع الإدارة عن صرف أجورهم، إلا أن الإدارة ردت على موقف العمال بإغلاق المصنع لأجل غير مسمى، مما زاد من حدة التوتر ودفع العاملين إلى التمسك بموقفهم.

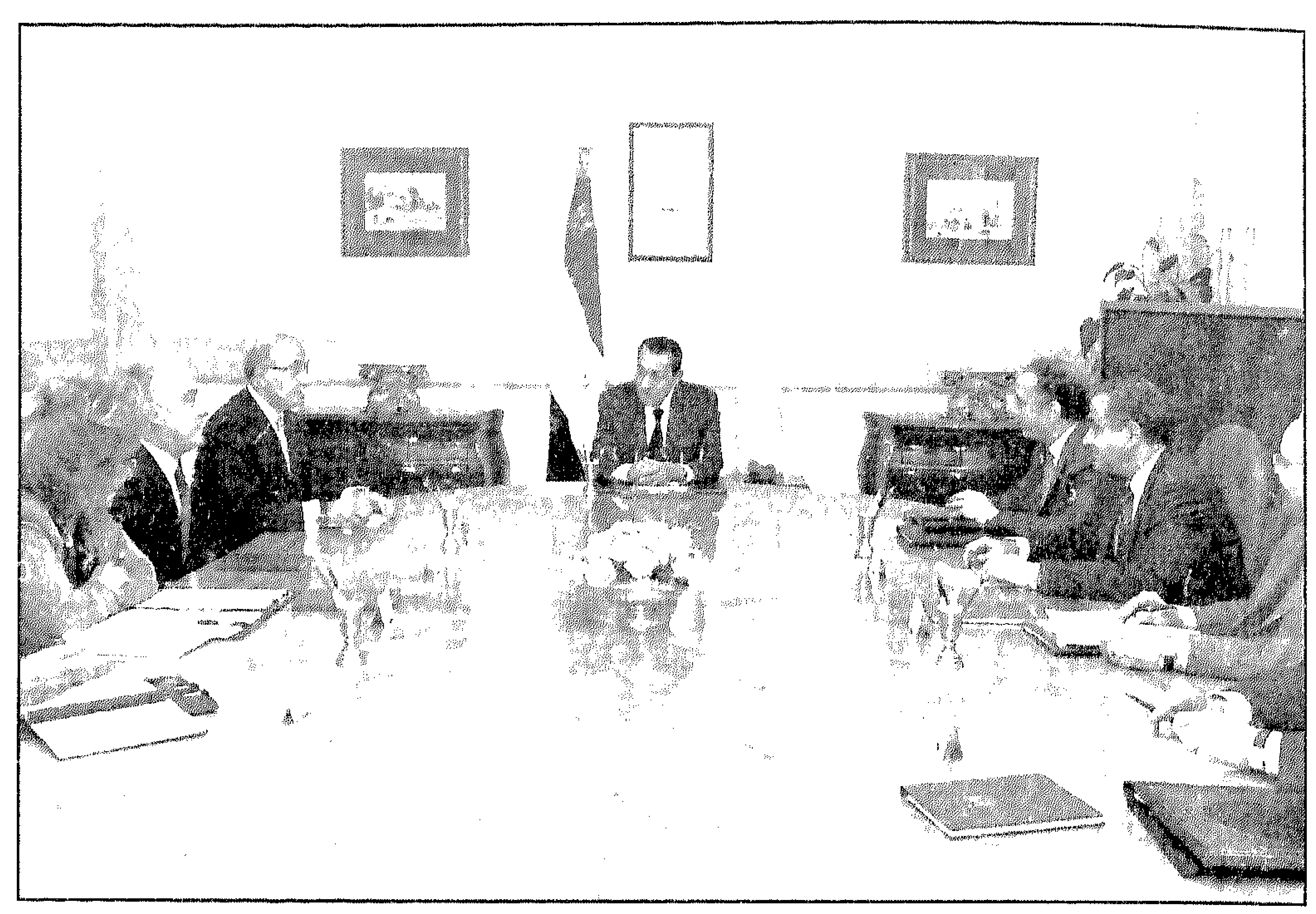
لقد فقدت السويس حتى هذا الوقت نحو ٢٤ شهيداً من أبنائها، وكان المتظاهرون مصممين على عدم العودة إلى بيوتهم إلا بعد رحيل الرئيس مبارك ومحاكمة رموز

الحكم ومحاسبتهم على فسادهم السياسى والاقتصادى.

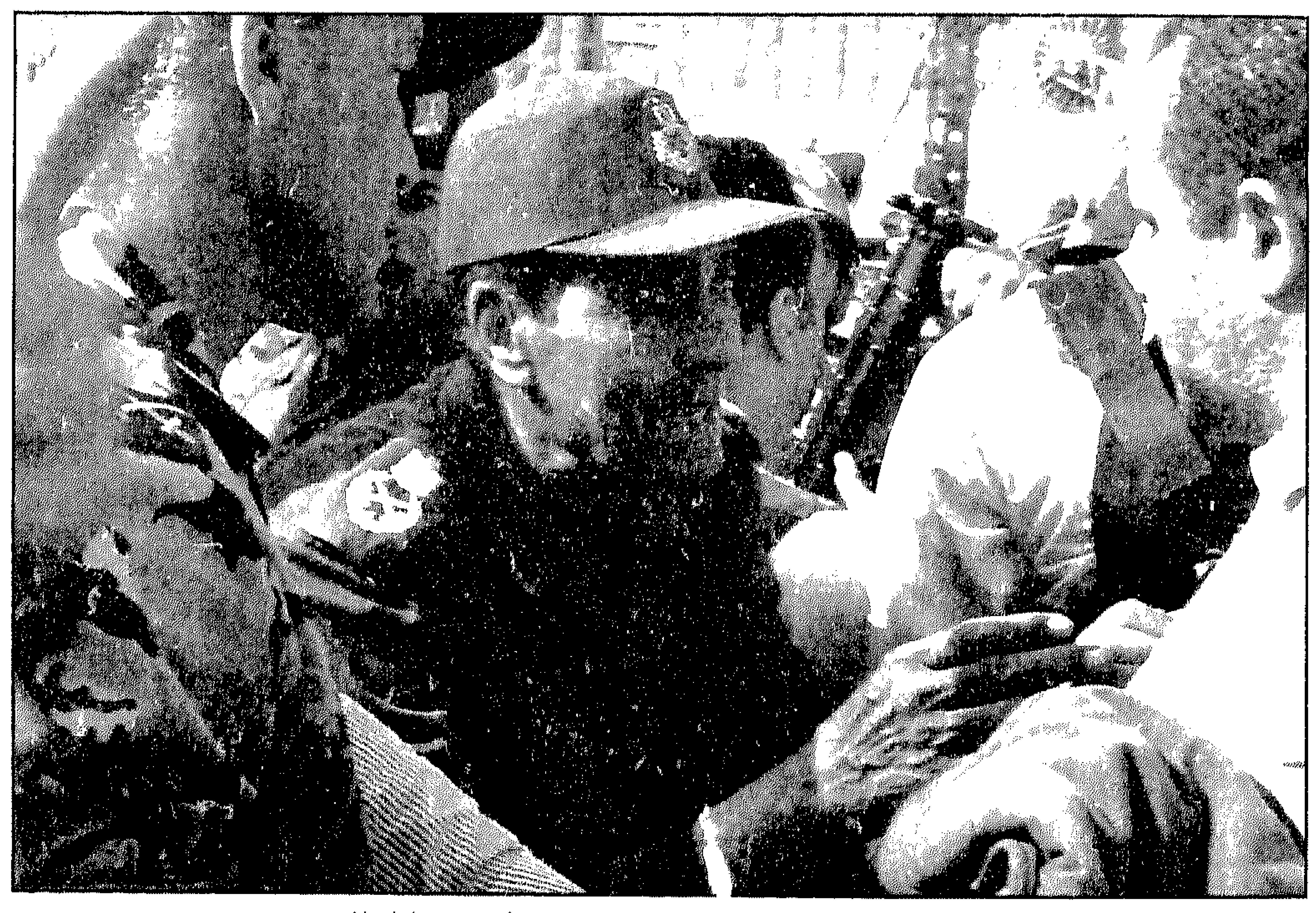
لقد كانت السويس هى وقود الثورة الذى انطلق ليشعلها فى كل مكان على أرض مصر، وكانت حدة التظاهرات والصدام منذ اليوم الأول دافعًا لاستمرارها فى جميع الميادين والشوارع المصرية، غير أن الحكومة لم تجد من وسيلة سوى التعامل الأمنى مع أهلها، مما زاد من إصرار المتظاهرين على تحقيق كامل أهدافهم ورفضهم الحوار منذ اليوم الأول.

ومن السويس إلى الإسكندرية التى احتشد فيها مئات الآلاف أمام مسجد القائد إبراهيم ثم زحفوا إلى محطة الرمل لتعم التظاهرات جميع المناطق الرئيسية فى هذا اليوم، كان هناك ملايين البشر ضمتهم ميادين وشوارع محافظات عديدة فى الوجهين البحرى والقبلى، تحركت كالموج الهادر تطالب بسرعة الرحيل وترفض أى مسكنات أو محاولات للالتفاف على الثورة وأهدافها.

كان كل شىء ينذر بأن ساعة الرحيل قد أزفت، وأن كرسى العرش يهتز بشدة، وأن القوات المسلحة حسمت خيارها النهائى ولم يتبق سوى إعلان القرار.



مبارك يجتمع بحكومة أحمد شفيق يوم ٥ فبراير ٢٠١١



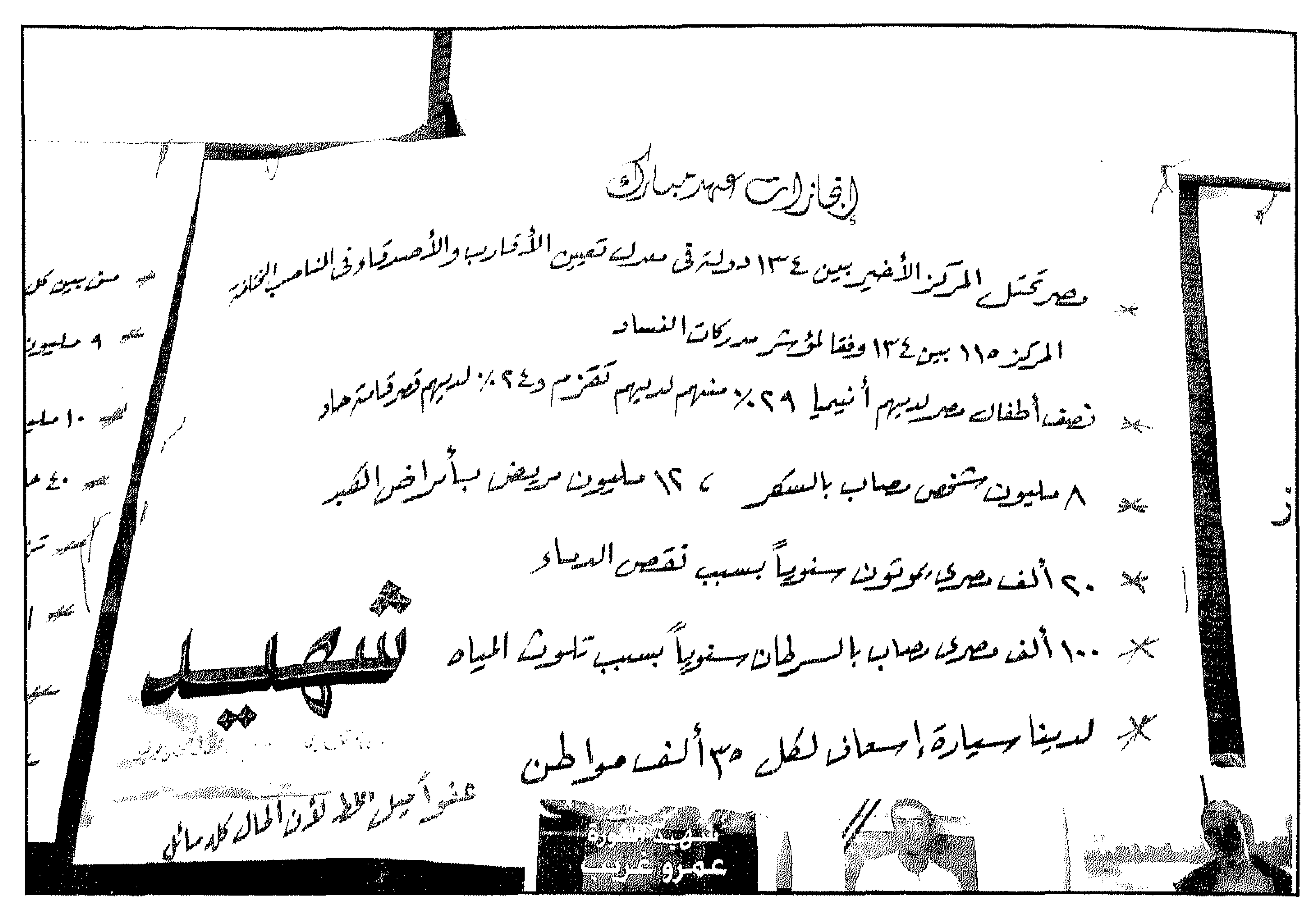
المشير فى ميدان التحرير يوم ٥ فبراير ٢٠١١



أبناء سيناء يزحفون إلى ميدان التحرير يوم ٦ فبراير لإعلان تضامنهم



سكينة فؤاد ومجدى حسين بعد خروجه من السجن مباشرة فى الميدان يوم ٦ فبراير ٢٠١١



إنجازات مبارك كما يراها أحد المتظاهرين يوم ٦ فبراير ٢٠١١



متظاهرون يجلسون بجوار الدبابات يوم ٦ فبراير ٢٠١١

الفصل الثانى عشر:

جمال مبارك يهدد بالانتحار

• تفاصيل ما جرى فى الاجتماع الخطير لمجلس الأمن القومى، والخناقة بين جمال وعلاء

• مبارك يفكر فى اختيار حمدى وهيبة وزيرا للدفاع.. وعمر سليمان يحذر!!

• ويكليكس تصف طنطاوى بـ«المشير الصامت».. وتقول إنه رفض إعادة هيكلة الجيش!!

• «٣» سيناريوهات إسرائيلية تحدد مستقبل الحكم فى مصر

فى يوم الاثنين السابع من فبراير عقد الرئيس مبارك اجتماعا مهما لمجلس الأمن القومى بالبلاد، شارك فيه اللواء عمر سليمان نائب الرئيس والفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء والمشير حسين طنطاوى القائد العام ووزير الدفاع ود. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى وأحمد أبو الغيط وزير الخارجية واللواء محمود وجدى وزير الداخلية واللواء مراد موافى مدير المخابرات العامة ود. زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية.

كان أول المتحدثين فى هذا اللقاء هو النائب عمر سليمان الذى أحاط رئيس الجمهورية علما بالمعوقات التى تحول دون نجاح الحوار الوطنى، وقال إن مطالب المتظاهرين لا تتوقف عند حد معين بل هى فى تصاعد مستمر حتى وصلت إلى المطالبة برحيل رئيس الجمهورية عن الحكم

قال إن الإخوان المسلمين والوفد والناصريين وأيضًا شباب الثورة أعلنوا رفضهم الاستمرار فى الحوار دون تحقيق هذا الشرط، وأكد سليمان إنه مستمر فى جهوده لكنه غير متفائل بمستقبل هذا الحوار.

وتحدث سليمان عن مواقف بعض القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة.. مبديًا دهشته من تدخل الرئيس الأمريكى شخصيًا فى الأزمة التى تعيشها البلاد وممارسته الضغوط وتحريضه بعض الدول الغربية والتنسيق مع عدد من دول المنطقة لتحقيق الهدف ذاته.

وتحدث اللواء مراد موافى مدير المخابرات العامة الذى أكد أن الأوضاع تزداد تدهوراً فى البلاد، وأكد وجود دور لبعض الأطراف الإقليمية والدولية فى إشعال الموقف، ورصد تدخل بعض الأطراف الإقليمية فى الشئون المصرية وتسلل بعض العناصر القادمة من الخارج إلى ميدان التحرير وبعض المناطق الأخرى.

وحذر اللواء موافى فى هذا الاجتماع من وجود مخطط يستهدف نشر الفوضى فى البلاد، وطالب بتحرك عاجل وتنازلات سياسية كبيرة تنهى هذه الأزمة.

وقدم اللواء محمود وجدى وزير الداخلية تقريرًا فى هذا الاجتماع تضمن عددًا من الحقائق ، أبرزها:

■ وجود مخاوف حقيقية من زحف المتظاهرين إلى القصر الجمهورى ومحاصرة المنشآت الحيوية فى البلاد.

■ استمرار أزمة انعدام الثقة بين الشعب والشرطة، وعدم قدرة الشرطة على القيام بمهمتها على الوجه الأكمل، فى ضوء الاعتداءات التى شهدتها الأقسام والسجون وإحراقها.

■ انتشار حالات الفوضى فى العديد من المناطق وانتشار البلطجة وقطع الطرق بسبب هروب أعداد كبيرة من السجناء.

■ تحرك واسع لجماعة الإخوان المسلمين فى الشارع، والسعى إلى تصعيد المواقف فى كل المحافظات للمطالبة بإسقاط النظام.

وقد أكد وزير الداخلية خلال هذا اللقاء أن لدى الوزارة قوات خاصة لا تزال تقوم بمهامها الموكلة إليها، إلا أنه أكد صعوبة الموقف الأمنى وأشاد بجهود الجيش فى

حماية المنشآت والتصدى لأعمال البلطجة.

وتحدث د. فتحى سرور وصفوت الشريف عن مأزق التعديلات الدستورية، حيث أكد سرور أن المواد المقترح تعديلها هى المواد ٧٦، ٧٧، ٨٨ فى حاجة إلى فترة زمنية معقولة بحيث تأتى المقترحات بمواد جديدة من خلال لجنة تضم كبار اساتذة القانون وعددا من القضاة.

وجاء الدور على المشير طنطاوى، اتجهت العيون إليه، واستمع الكل إلى كلماته ورده على تساؤلات الرئيس، فقد كان هو صاحب القرار الأول فى تقرير مصير النظام.

فى هذا الاجتماع كان المشير واضحًا ومحددًا، لقد قال بوضوح «إن الأوضاع تزداد تدهوراً فى البلاد، وإن التعامل لا يزال يتميز بالبطء الشديد، ولابد من اتخاذ قرارات صعبة تستجيب لمطالب المتظاهرين، وقال إنه فى حال زحف المواطنين لمحاصرة مؤسسات الدولة - بما فيها القصر الجمهورى - فالموقف سيزداد صعوبة وتعقيداً.

وعندما سأل الرئيس: وماذا عن دور القوات المسلحة فى حماية الشرعية الدستورية؟ قال المشير: إن القوات المسلحة تبذل قصارى جهدها فى حماية منشآت الدولة والتصدى لأعمال البلطجة والانفلات الأمنى فى غياب الشرطة، ولكن الجيش لن يستطيع استخدام العنف أو إطلاق الرصاص ضد أبناء الشعب، مهما كان الثمن فى المقابل، وقال المشير: إننى أطالب بتقديم تنازلات سياسية كبيرة لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح وتهدئة الشارع.

كان مبارك عصبيًا فى هذا اللقاء، خاصة بعد أن أدرك أن الجيش سيبقى على موقفه رغم التهديدات التى يطلقها المتظاهرون بالزحف إلى القصر الجمهورى.

وقبيل نهاية الاجتماع قال الرئيس: أتمنى أن تنتهى الأزمة سريعًا، وأنا من جانبى لن أتردد فى تقديم كل ما يمكن تقديمه، ولكن لا داعى لحل مجلس الشعب، لأن المجلس هو الذى سيكون منوطًا به إجراء التعديلات الدستورية، وأنا طلبت من رئيس محكمة النقض سرعة إنجاز الطعون الانتخابية وتنفيذها فوراً.

وقال مبارك: «أنا أدرس الموقف وتطوراته أولا بأول، ولن أتردد فى اتخاذ القرار المناسب الذى يحمى لمصر أمنها واستقرارها.

انتهى الاجتماع، ومضى كل إلى حال سبيله، غير أن الرئيس لم يكن مرتاحًا لموقف

المشير الرافض لمواجهة المظاهرات وحسم الأمر فى حال إصرار المتظاهرين على الزحف إلى القصر الجمهورى، وبدا الرئيس وكأنه يضمر شيئًا فى نفسه.

كان جمال مبارك يتابع الاجتماعات، شعر بحالة الغضب التى انتابت والده من جراء موقف المشير، لقد وجد الفرصة مناسبة لإعادة عرض مطلبه بإبعاد المشير ورئيس الأركان سامى عنان.

لقد طرح جمال مبارك فى هذا الوقت على والده اسم الفريق حمدى وهيبه رئيس الأركان السابق ورئيس الهيئة العربية للتصنيع لتولى موقع وزير الدفاع، كما طرح اسم اللواء نجيب محمد عبدالسلام قائد الحرس الجمهورى ليتولى موقع رئيس الأركان، إلا أن عمر سليمان حذر فى هذا الوقت من أى تغييرات فى الجيش لأنها حتمًا ستأتى بنتائج عكسية.

كان عمر سليمان يدرك أن الرئيس سلّم إرادته كاملة لثلاثة من المقربين هم جمال مبارك وزكريا عزمى وأنس الفقى، وأن الثلاثة إضافة إلى سوزان مباراك كانوا هم صناع القرار فى هذا الوقت.

لقد أصبح فى يقين عمر سليمان انه لن يستطيع ممارسة سلطاته بحرية، كما أن الرئيس لن يتخذ القرار الصحيح، طالما بقى هؤلاء الثلاثة من حوله.

وأمام تصاعد الدعاوى المطالبة برحيل مبارك، شدد أحمد شفيق رئيس الوزراء على أهمية بقاء الرئيس فى منصبه حتى نهاية فترة ولايته الرئاسية، وقد أحدث هذا التصريح استفزازًا واسعًا بين المتظاهرين.

وفى الوقت الذى صرح فيه الرئيس أوباما بأن الرئيس مبارك يدرك وسيقرر متى سيعتزل، أكد وزير الخارجية المصرى أحمد أبوالغيط أن مصر ليست تحت وصاية أى طرف خارجى، وأن هناك فارقًا كبيرًا بين الاهتمام الدولى بما يحدث فى مصر من جانب ومحاولات الإملاء أو التدخل من جانب بعض الدول!!

فى يوم الثلاثاء الثامن من فبراير احتشد مئات الآلاف بميدان التحرير تحت شعار «إسقاط النظام ورحيل الرئيس»، حاصر المتظاهرون مبنى مجلس الوزراء ومنعوا دخول المسئولين إليه، وأعلنوا رفضهم استمرار وزارة أحمد شفيق، كما حاصروا مبانى مجلسى الشعب والشورى ووزارة الداخلية.

لقد زحف إلى ميدان التحرير فى هذا اليوم نحو ألف من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات، حيث بدءوا مسيرة من نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة مرورًا بشارع القصر العينى، وكانت مطالبهم هى مطالب المتظاهرين ذاتها، وإن كانوا قد دعوا إلى إقالة د. هانى هلال وزير التعليم العالى على وجه السرعة.

كانت المظاهرات قد تصاعدت فى محافظة الوادى الجديد، حيث استخدمت الشرطة الأسلحة النارية لمواجهة إقدام البعض على إحراق عدد من المواقع الأمنية، وقد استمرت المظاهرات ليومين متتاليين شهدت فيهما المحافظة انفلاتًا أمنيًا كبيرًا.

■■■

فى مساء الخميس السابع والعشرين من يناير كانت عناصر من جهاز مباحث أمن الدولة قد اختطفت الناشط الحقوقى وائل غنيم من أمام أحد المطاعم، تم اقتياده معصوب العينين إلى مقر الجهاز بمدينة نصر، كان الاتهام الموجه إليه هو المشاركة فى دعوة الشباب على الفيس بوك للتظاهر فى يوم عيد الشرطة.

كان وائل غنيم قد أسس فى عام (٢٠١٠) صفحة «كلنا خالد سعيد» على الفيس بوك، تضامنًا مع الشاب الإسكندرانى الذى لقى حتفه على يد بعض رجال الشرطة بدعوى تعاطيه المخدرات على مقهى عام.

وقد ضمت هذه الصفحة عشرات الألوف من الشباب والمواطنين الذين استنكروا هذه الجريمة وطالبوا بالتحقيق فيها ومعاقبة المتورطين، كما نظموا العديد من المظاهرات بالإسكندرية والقاهرة مطالبين بإقالة وزير الداخلية حبيب العادلى.

كان وائل غنيم يشغل فى هذا الوقت منصب مدير التسويق الإقليمى لشركة «جوجل» فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد زار الولايات المتحدة أكثر من مرة، إلا أنه كان مقيماً بدولة الإمارات العربية المتحدة وكان دائم التردد على مصر.

لقد اختفت أخبار وائل غنيم تمامًا عن المسرح طيلة ١٢ يومًا، قضاها بمبنى مباحث أمن الدولة، وفى واحد من الاتصالات التى اجراها نائب الرئيس الأمريكى «بايدن» من مجموع ثلاث مكالمات تلقاها منه عمر سليمان طلب «بايدن» من نائب الرئيس ضرورة الإفراج عن وائل غنيم فورًا.

فى السادس من فبراير تلقى د. حسام بدراوى أمين عام الحزب الحاكم اتصالاً

من نجله ومعه مجموعة من الشباب طالبوه ببذل جهوده للإفراج عن وائل غنيم، تحدث بدراوى مع مدير مباحث أمن الدولة، سأله: هل صحيح أن وائل غنيم معتقل لديكم؟ فأكد وجوده بالفعل، وعندما طلب منه بدراوى الإفراج عنه حتى يمكن التفاوض مع الشباب، قال له: إن هذا ليس قرارى بل هو قرار وزير الداخلية.

عندما تحدث حسام بدراوى إلى اللواء محمود وجدى وزير الداخلية، قال الوزير إنه لابد من استشارة نائب رئيس الجمهورية، الذى وافق بدوره على الإفراج عن وائل غنيم.

وفى مساء اليوم ذاته أعلن رئيس الوزراء أحمد شفيق أنه سيتم غداً الإفراج عن وائل غنيم، قرر حسام بدراوى أن يذهب بنفسه فى اليوم التالى إلى وزارة الداخلية، لإنجاز القرار بأسرع وقت، وظل جالساً بالوزارة من ٤ عصراً إلى ٧ مساء حتى جاءوا به، وتم الافراج عنه.

اصطحب بدراوى وائل غنيم فى سيارته إلى منزله، انفجر وائل فى البكاء، بعد أن اشتكى من أنه تعرض لتعذيب نفسى كبير، وقطعوا الاتصالات عنه، ولا يعرف ماذا حدث فى البلاد، وفى اليوم التالى استقبل وائل غنيم بحفاوة داخل ميدان التحرير

■■■

فى صباح الثلاثاء ٨ فبراير التقى نائب الرئيس برؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والمستقلة بالقصر الجمهورى، كانت الاستحكامات الأمنية قوية حول المنطقة المحيطة بالقصر، وفى القاعة الرئيسية بالقصر استمر الحوار لنحو ١٥٠ دقيقة.

لقد بدأ نائب الرئيس حواره مع رؤساء التحرير مركزاً على نقطتين أساسيتين:

■ التشديد على أن الحوار هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة.

■ أن خيار «الانقلاب» وارد كخيار أخير قد يتم اللجوء إليه فى حال تعثر الحوار واحتكام الأزمة.

وأمام دهشة الحاضرين من تكرار كلمة «الانقلاب» راح السيد عمر سليمان يواصل حديثه: «الانقلاب قد يكون ضاراً وأيضاً قد يكون مفيداً، لكننا هنا نسعى إلى تجنبه وعدم الوصول إليه؛ لأنه خطوة غير عقلانية، وقد تدفع إلى مزيد من الخطوات التى قد تتسبب فى إلحاق الضرر بالبلاد»!!

كانت النقاط الأساسية التى ركز عليها عمر سليمان فى حديثه مع رؤساء التحرير هى:- بحث مطالب المتظاهرين، نقص إمكانات الشرطة وتراجع دورها فى حفظ الأمن والاستقرار، التراجع فى موارد الدولة والذى يتزايد يومًا بعد يوم، الشلل الحاصل فى قطاع الخدمات، التدخل الأجنبى السافر الذى يستهدف إثارة الفوضى فى البلاد.

وقد حدد نائب الرئيس تطورات الموقف الرسمى فى هذا الوقت من المطالب المطروحة على الوجه التالى:

■ حول مطلب حل مجلسى الشعب والشورى، قال: إن ولاية الرئيس مبارك سوف تنتهى بعد مائتى يوم، وأنه بحساب الزمن سيكون من الصعوبة حل مجلسى الشعب والشورى وإجراء انتخابات جديدة فى هذه الفترة الزمنية والتى ستبدأ بحل المجلس ثم فتح باب الترشح ثم إجراء الانتخابات، ثم إجراء التعديلات الدستورية، والاستفتاء عليها بعد ذلك، ثم فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية وإجراؤها.

وعلى هذا الأساس قال عمر سليمان: لقد كان الأقرب إلينا هو قبول الطعون الانتخابية، لضمان دخول أعداد ليست بالقليلة من المعارضة إلى البرلمان.

■ أما عن التعديلات الدستورية فقد وعد نائب الرئيس بالانتهاء منها فورًا وقال: لقد جرى تشكيل لجنة قضائية برئاسة د. سرى صيام رئيس المجلس الأعلى للقضاء لإجراء هذه التعديلات التى ستطال المواد: ٧٦، المتعلقة بشروط الترشح للرئاسة و٧٧ المتعلقة بمدة الرئاسة و٨٨ المتعلقة بالإشراف القضائى على الانتخابات.

وقال: إن إجراء الانتخابات البرلمانية فى هذا الوقت هو من الخطورة بمكان فى غيبة الشرطة المسئولة عن تأمين الانتخابات.

وعندما طلبت من النائب عمر سليمان أن ينصح الرئيس بالسفر إلى ألمانيا أو غيرها وترك السلطة، قال: انت تعرف ان أخلاقنا تمنع ذلك، ولو أجرينا استفتاء بين الشعب، حول ما إذا كان يريد بقاء الرئيس أو رحيله فسوف تكون النتيجة ٨٠٪ لصالح استمرار الرئيس فى الفترة المتبقية له فى الرئاسة.

وأضاف نائب الرئيس: «إن مبارك لن يترك البلد ولن يغادرها إلى ألمانيا أو إيطاليا أو أى مكان آخر، فهو باقٍ فى بلده، وسوف يدير خارطة الطريق نحو التغيير إلى أن تنتهى ولايته»!!.

بعد هذا الحوار جرى عقد لقاء ثلاثى جمع بين الرئيس ونائبه والمشير، وفى هذا الاجتماع عاد الرئيس ليطرح على المشير مرة أخرى ضرورة حماية الشرعية وبذل كل السبل من أجل عودة الاستقرار والحيلولة دون تدهور الأوضاع، غير أن موقف المشير كان واضحًا ومحدداً عندما قال: «إن القوات المسلحة أعلنت أنها تتفهم مطالب الشعب، وأن الأجدى هو البحث عن حل سياسى للأزمة».

وعندما قال الرئيس: لقد استجبت للكثير من مطالبهم، وعليهم أن ينصرفوا إلى بيوتهم، كان رد المشير بأن الشباب يقولون إن مطالبهم أكبر من إعادة تشكيل حكومة أو تعديل الدستور.

أدرك الرئيس أن الحديث مع المشير لم يعد مجديًا، فضّل أن ينهى الحوار فى هذه القضية، وينتقل إلى قضايا أخرى مع نائب الرئيس حول حواره مع «رؤساء التحرير والقوى السياسية والموقف الدولى والإقليمى من الأحداث فى مصر».

مضى المشير عائداً إلى مقر مركز العمليات بوزارة الدفاع، وكان الفريق سامى عنان يتابع الموقف بدقة، لقد تخوف من أن يتم الغدر بالمشير فى أى لحظة داخل القصر الجمهورى، غير أن مبارك كان يدرك فى هذا الوقت أن خيوط اللعبة كلها باتت فى يد المشير.

كان الأمريكيون يطلقون على القائد العام للقوات المسلحة «المشير الصامت» الذى سبب لهم كثيراً من المتاعب، كان يرفض الأضواء والصحافة، لكنه كان يعرف ماذا يفعل، وكيف يتصرف، وكيف يحافظ على شرف العسكرية المصرية.

لقد نقلت صحيفة «هاآرتس» الإسرائيلية وثيقة عن موقع «ويكليكس» رصد فيها السفير الأمريكى بالقاهرة موقف المشير طنطاوى من المطلب الأمريكى بإعادة هيكلة الجيش المصرى بحيث يكون على النمط الأمريكى حيث كتب يقول إن المشير طنطاوى يرفض ذلك بدماثة ورقة، ولكن باصرار»!!

لقد اعتبرت الصحيفة «انه بعد انتخاب رئيس مدنى لمصر سيظل طنطاوى هو ذلك المشير «الصامت» الذى حقق هو والجيش المصرى ثروة سياسية هائلة علاوة على انه سيظل «حامى الثورة»!!

لقد بدأت إسرائيل فى هذا الوقت، وبعد أن تيقنت من قرب سقوط النظام - فى وضع سيناريوهات لمرحلة ما بعد مبارك، وقد تضمنت ثلاث رؤى مختلفة هى:

■ السيناريو الأول: يشير إلى احتمال نقل اختصاصات الرئيس إلى نائبه عمر سليمان، وهو الأمر الذى طالبت به أطراف الحوار الوطنى فى هذا الوقت، وهنا اعتبرت «إسرائيل» أن تولى عمر سليمان إدارة الأمور فى الفترة الانتقالية من شأنه أن يعبر بالبلاد عبورًا آمنًا، إلا أن ذلك قد لا يرضى فصائل الشباب المتشددة التى تصر على رحيل الرئيس.

وقد اعتبرت إسرائيل أن نجاح هذا السيناريو سيضمن استمرار العمل بمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، وعدم تصعيد المواقف مع إسرائيل!!

■ السيناريو الثانى: يشير إلى احتمال حدوث انقلاب «صامت» فى نظام الحكم، يجبر فيه الجيش الرئيس مبارك على التنحى وتسليم السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة المشير حسين طنطاوى القائد العام، وفى هذه الحالة فإن الجيش سيكون منحازًا للمطالب الشعبية التى عبرت عنها التظاهرات، وقد يمسك بالسلطة لفترة انتقالية محددة لحين إجراء انتخابات شاملة فى البلاد.

■ السيناريو الثالث: أن تسود الفوضى العارمة فى البلاد وأن تحدث حالات تمرد داخل الجيش والحرس الجمهورى، مما يؤدى إلى حدوث انقلاب عسكرى تقوده عناصر من الصف الثانى.

كانت تلك هى السيناريوهات الثلاثة التى يدور حولها الحديث فى هذا الوقت داخل مجلس الوزراء الإسرائيلى المصغر، غير أن التطورات السريعة التى كانت تشهدها البلاد ولم تعط فرصة لمعرفة أى الخيارات هو الأقرب.

لقد كان مبارك «كنزًا استراتيجيًا لإسرائيل» على حد وصف أحد كبار المسئولين الإسرائيليين ولذلك سعت «تل أبيب» فى هذا الوقت إلى محاولة إقناع الإدارة الأمريكية وبعض الدوائر الغربية الأخرى بوقف ضغوطها التى تمارَس عليه وعلى نظامه.

كان الوزير الإسرائيلى «بنيامين بن اليعازر» على اتصال بالرئيس مبارك، وكانت السفارة الإسرائيلية فى القاهرة تنقل المعلومات المتوافرة لها عن الأوضاع فى مصر أولاً بأول إلى الحكومة الإسرائيلية التى شكلت مجموعة «إدارة أزمة» لمتابعة الأوضاع وبحث جميع السيناريوهات المتوقعة لتطورات الموقف فى البلاد.

كان هاجس «العصف» بمعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية يسيطر على الحكومة الإسرائيلية فى حال سقوط نظام مبارك، وكانت حكومة نتنياهو على ثقة بأن

تولى الجيش المصرى مهام السلطة يعنى أن متغيراً جديداً سوف يحدث فى المنطقة، وأنه حتما سينعكس سلباً على العلاقات المصرية - الإسرائيلية.

كانت تركيا هى الأخرى تراقب الأوضاع عن كثب، غير أن رئيس الوزراء التركى «رجب طيب أردوغان» حسم الموقف من النظام المصرى وقال: «إنه لا أحد باق ولكن الأوطان هى التى تبقى، وقد حان وقت رحيل الرئيس مبارك».

لقد أثار هذا التصريح حفيظة الرئيس مبارك واعتبره طعنة موجهة ضده من رئيس الوزراء التركى فطلب على الفور من وزير خارجيته أحمد أبوالغيط أن يرد على هذا الموقف، فأصدر أبوالغيط تصريحاً قال فيه: «إن تركيا تريد أن يكون لها دور فى المنطقة». وراح يحذر من مخاطر هذا الدور وتبعاته؛ كما تم استدعاء السفير التركى بالقاهرة إلى مقر وزارة الخارجية المصرية وجرى إبلاغه باحتجاج مصر ورفضها تصريحات أردوغان!!

لقد أدرك مبارك فى هذا الوقت أن حلقات الحصار تضيق عليه من جميع الاتجاهات، شعر أن نظامه بدأ يتهاوى سريعاً، قرر فى هذا الوقت الوفاء بتعهده لعمر سليمان ونقل كامل الاختصاصات إليه، والبقاء كمجرد رمز دون ممارسة أى سلطة حتى نهاية فترته الرئاسية قبل نهاية هذا العام، علم جمال بالأمر، دخل إلى الرئيس فى مكتبه وطالبه بأن يتراجع عن هذا القرار، لأن ذلك معناه نهاية كل شىء، امسك جمال بمسدس كان فى حوزته ووجهه إلى رأسه مهدداً بالانتحار إن لم يتراجع الرئيس عن قراره.

اهتزت مشاعر مبارك بكل عنف، طلب من نجله التوقف عن هذا الجنون، وتردد بعض الشىء، ثم وعده بأن يؤجل إصدار هذا القرار لحين مناقشته معه فى المنزل.

كان مبارك قد بلغ حالة من الضعف والاستسلام لم يبلغها من قبل، لقد نالت منه الضغوط، وبدا بعد رحيل حفيده محمد وكأنه غير معنى بشىء، لقد تخوف أن يقدم نجله جمال على الانتحار، فيخسر كل شىء، كان مبارك يريد انهاء التظاهرات بأى وسيلة، لقد انتظر طويلاً أمام تنفيذ هذا الوعد الذى قطعه على نفسه أمام عمر سليمان، ولكن الآن لن يستطيع، بعد التهديدات الجادة التى سمعها من نجله وسمع بها عدد من كبار المسئولين والحراس الشخصيين داخل القصر.

كان كل شىء يشير إلى أن الرئيس أمام منزلق صعب، وخطير، كانت الأزمة تحكم

تلابيبها من حوله، ولم يكن مستعداً أن يتغاضى عن هذه التهديدات.

استجاب مبارك لمطلب نجله جمال، قرر أن يؤجل القرار، بدا مرتبكا وكأنه ينتظر مصيره المحتوم، حاول أن يهدئ من روع نجله، الذى بدا عصبياً وهستيرياً، غير أن كل شىء بدا وكأنه يمضى نحو المجهول.

كان علاء مبارك النجل الأكبر للرئيس يتابع وقائع ما يجرى بغضب شديد، وعندما جلس الرئيس مع أسرته صباح اليوم التالى، احتد النقاش بين جمال وعلاء راح علاء يحمل شقيقه المسئولية عن كل ما يجرى، قال له بصوت عال «انت ضيعتنا وضيعت تاريخ أبوك» رد جمال موبخا شقيقه الأكبر ومعتديا عليه بألفاظ أثارت علاء ودفعته إلى الامساك بشقيقه وطرحه أرضاً، صرخت سوزان مبارك، وراحت تندب على وجهها، تدخل بعض ضباط الحرس وحاولوا الفصل بين الأخوين، كان صوت علاء مدويا، نظر إلى والدته وقال لها «انت السبب، انت كمان جنيت على أبويا، عاوزه تركبى جمال الحكم بالعافية، ورثتوه وهو حى، دمرتوه، وخلصتوا عليه»، ثم سرعان ما أجهش بالبكاء!!



الأمسيات الفنية بالميدان يوم ٩ فبراير ٢٠١١



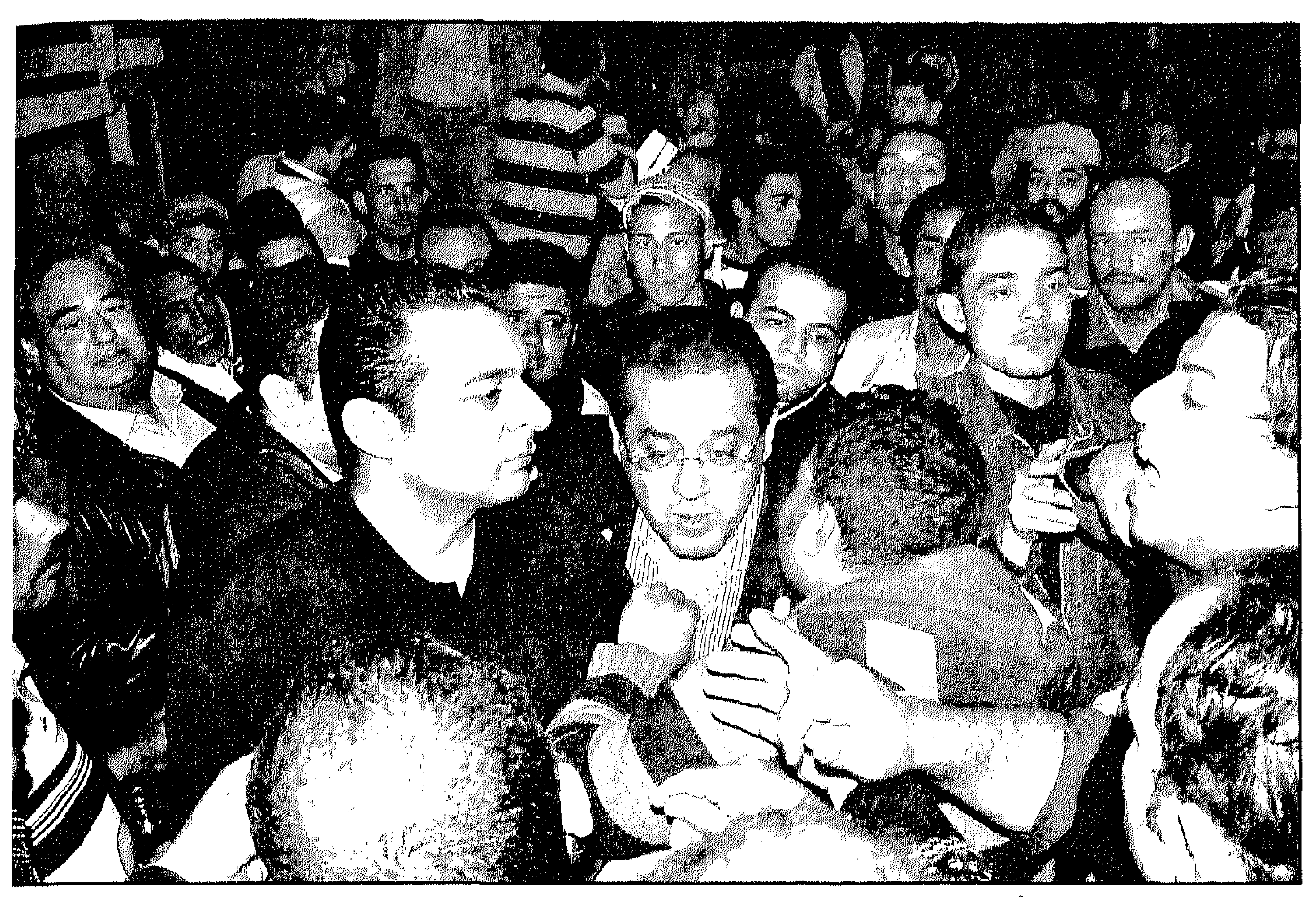
المتظاهرون يزحفون إلى مجلس الشعب يوم ٩ فبراير ٢٠١١



حشود وجماهير بميدان التحرير



جمال وعلاء مبارك



أيمن نور ورامى لكح بميدان التحرير يوم ٩ فبراير ٢٠١١



شهداء الثورة ـ ميدان التحرير يوم ٩ فبراير ٢٠١١



مقاتلو أكتوبر يساندون مناضلى ثورة يناير يوم ٩ فبراير ٢٠١١



الأطفال يرفعون شعار «ارحل .. ارحل» يوم ٩ فبراير ٢٠١١

الفصل الثالث عشر:

الرئيس يراوغ

فى يوم الأربعاء التاسع من فبراير تصاعدت دعوة شباب الثورة والأحزاب والقوى السياسية إلى مظاهرة حاشدة يشارك فيها عشرة ملايين مواطن يوم الجمعة ١١ من فبراير اطلقوا عليها «جمعة الحسم».

كانت المؤشرات تؤكد أن البلاد مقدمة على مرحلة «عصيان مدنى» واسع، وأن جميع أشكال الحياة فى القاهرة والمحافظات مهددة بالتوقف، وأن مطلب إسقاط النظام وتنحية الرئيس هو خيار نهائى لا رجعة فيه!!

فى هذا اليوم حذر ائتلاف شباب الثورة القوات المسلحة من استخدام العنف ضد المتظاهرين وأكد فى بيان أصدره أن الانفجار سوف يكون خارج السيطرة فى حال إقدام الجيش على هذه الخطوة.

- جمال وزكريا يعاتبان حسام بدراوى على لهجته مع الرئيس
- فتحى سرور يصاب بالتوتر ويقول: «أنا فى حالة صعبة ومش مصدق»
- جمال مبارك يحبط محاولة لعقد لقاء بين الرئيس وشباب الثورة!

وأعلنت حركة ٦ إبريل وقف الحوار مع نائب رئيس الجمهورية احتجاجا على تصريحاته التى أطلقها ضد المعتصمين فى ميدان التحرير والتى انتقد فيها موقفهم المصر على رحيل النظام.

كانت البيانات تصدر تباعا من داخل الميدان وخارجه، وقد لعب الائتلاف الوطنى للتغيير الذى كان يعقد اجتماعاته بمقر حزب الوفد فى هذا الوقت دوراً قوياً فى مساندة الثورة والإصرار على تنحية الرئيس.

كانت الحكومة قد قررت رفع قيمة رواتب ومعاشات موظفى الحكومة وقطاع الأعمال العام بنسبة وصلت إلى ١٥٪ وبتكلفة حوالى ٦,٥ مليار جنيه، إلا أن ذلك لم يؤثر بالسلب على حركة التظاهرات وأعداد المتظاهرين التى كانت فى تزايد مستمر!

ثار جدل كبير حول اللجنة التى شكلها رئيس الجمهورية لدراسة واقتراح تعديل بعض الأحكام الدستورية التى ترأسها د.سرى صيام رئيس المجلس الأعلى للقضاء وضمت كلا من المستشار كمال نافع والمستشار أحمد مكى والمستشار محمد عبدالعزيز الشناوى والمستشار محمد أحمد والمستشار كمال اللمعى والدكتور أحمد كمال أبوالمجد والدكتور يحيى الجمل والدكتور إبراهيم درويش والدكتور محمد حسنين عبدالعال.

كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١١ بتشكيل اللجنة قد تضمن اقتراحات بتعديل بعض المواد الدستورية ومن بينها المواد ٧٦، ٧٧، ٨٨ لتحقيق إصلاح سياسى يلبى طموحات الشعب فى مجال الانتخابات الرئاسية وما يرتبط بها من أحكام، وكذلك ما تتطلبه التعديلات الدستورية المقترحة من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور.

لم يكترث المتظاهرون بما أعلنه نائب الرئيس عن تشكيل لجنتين أخريين إلى جانب لجنة تعديل الدستور وهما «لجنة المتابعة» ومهمتها متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين أطراف الحوار الوطنى ولجنة ثالثة لتقصى الحقائق حول الأحداث التى شهدتها البلاد يوم الأربعاء ٢ فبراير التى أطلق عليها «موقعة الجمل» واحالة ما يتم التوصل إليه من نتائج إلى النائب العام لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

كانت لجنة الحكماء تواصل اجتماعاتها، واتصالاتها بالجهات المعنية، وقد أصدرت بيانا حدد مطالب الشباب فى عشرة مطالب، لعرضها على نائب الرئيس عمر سليمان ورئيس الوزراء أحمد شفيق.

لقد تضمنت هذه المطالب: تفويض عمر سليمان بتولى الاشراف على تحقيق الاصلاحات السياسية المنشودة خلال ستة أشهر، انهاء العمل بحالة الطوارئ، حل مجلسى الشعب والشورى، تشكيل حكومة إنقاذ وطنى، الوقف الفورى للسياسات الإعلامية المعادية للثورة، وقف إجراءات القمع والقبض على المتظاهرين، محاسبة المسئولين عن الغياب الأمنى، ضمان حرية التعبير فى جميع وسائل الإعلام، البدء فى إجراء التعديلات الدستورية، استبعاد جميع رموز النظام التى اساءت للشعب المصرى.

وقد شهد هذا اليوم تزايد حدة أعمال العنف فى العديد من المناطق، ففى بورسعيد تظاهر آلاف المواطنين من سكان العشش أمام مبنى المحافظة واشعلوا فيه النار، كما أحرقوا سيارة المحافظ بعد عثورهم على عدد من طلبات الاسكان التى تقدموا بها فى صناديق القمامة المجاورة لمبنى المحافظة.

وفى الوادى الجديد استمرت أحداث العنف والتوتر فى مدينة الخارجة وغيرها من المناطق، حيث تم احراق العديد من المؤسسات الحكومية، وأسفرت الأحداث عن مقتل خمسة أشخاص وجرح آخرين.

وفى منطقة الحامول بكفر الشيخ فتح مجهولون النار على رجال القوات المسلحة الذين كانوا مسئولين عن تأمين مصنع السكر، وأسفرت الاشتباكات عن مقتل أحد هؤلاء المهاجمين.

واستمرت فى العديد من انحاء البلاد أحداث البلطجة وقطع الطرق، وعمليات الاعتداء على أعضاء اللجان الشعبية الذين كانوا يتولون مهمة الأمن فى الشوارع والمناطق المختلفة، وتمكنت الأجهزة الأمنية بمشاركة القوات المسلحة من القبض على ٢٣٩ سجيناً هارباً ومصادرة أكثر من ٣٠٠ قطعة سلاح.

كانت الأوضاع فى سيناء على حالها، إذ استمرت حالة الانفلات الأمنى، وهو ما أدى إلى صدور تعليمات بمنع دخول الفلسطينيين إلى الأراضى المصرية بعد وصول معلومات عن تسلل أعداد كبيرة من مقاتلى جيش الإسلام الفلسطينى إلى سيناء عبر الانفاق.

كان الرئيس مبارك مصراً على ممارسة نشاطه داخل القصر الرئاسى، فقد استقبل فى هذا اليوم مبعوثاً روسيا حمل إليه رسالة من القيادة الروسية، وقبلها كان يستقبل الشيخ عبدالله بن زايد وزير خارجية الإمارات وقد تسببت هذه الاستقبالات فى مزيد من الاستفزازات للمتظاهرين.

كانت الأزمة داخل القصر فى تصاعد مستمر، لقد حسم الرئيس خياره وقرر عدم الوفاء بوعده السابق بنقل سلطات الرئيس إلى النائب عمر سليمان ورفض الاعتداد بمطالب المتظاهرين خاصة بعد تهديد نجله جمال بالانتحار، حال إقدام الرئيس على هذه الخطوة.

وكانت أنباء «الخناقة» الحامية بين علاء وجمال قد ترددت أخبارها بعد قيام أحد رجال الحرس بتسريبها، وراحت تسيطر على حديث الشارع المصرى فى هذاالوقت، وهى كلها عوامل كانت تنذر بانفجار داخل القصر، ليس فقط بين أفراد الأسرة الحاكمة، ولكن أيضاً بين كبار المسئولين الذين أبدوا استياءً واضحاً من إصرار الرئيس على التمسك بالسلطة مما يهدد بسقوط النظام وانهياره.

فى صباح هذا اليوم -الأربعاء ٩ فبراير- مضى د.حسام بدراوى الأمين العام للحزب الوطنى الحاكم إلى القصر الجمهورى، كان غاضباً، وقلقا من تصاعد وتيرة السخط فى الشارع المصرى، التقى داخل القصر بنائب الرئيس عمر سليمان، تحدث معه عن إصرار المتظاهرين على تنحى الرئيس، طلب منه أن يمضى معه إلى مكتب الرئيس لمطالبته بالتنحى إنقاذاً للبلاد، قال عمر سليمان: إن موقفه حساس والرئيس سيأخذه علي محمل آخر، وأن عليه أن يمضى وحده ويطرح عليه الأمر شريطة أن يكون وحده وليس فى حضور آخرين!

توجه حسام بدراوى إلى مكتب الرئيس مباشرة، وعندما نادى عليه أحدهم لم يلتفت خلفه أو يعطيه اهتماما، عندما وجد بدراوى نفسه أمام الرئيس وجها لوجه، طلب منه أن يلتقيه على انفراد، أشار الرئيس بيده إلى زكريا عزمى الذى كان واقفا أمامه بأن يخرج من الغرفة، خرج زكريا عزمى ومضى إلى جمال مبارك، وأنس الفقى اللذين كانا يقفان خارج غرفة الرئيس، سادت حالة من الوجوم بين الثلاثة، كل يتساءل عن أسباب هذه الزيارة التى هى أشبه بعملية اقتحام لمكتب الرئيس!

كان من رأى حسام بدراوى فى البداية أن يدعو بصفته الأمين العام للحزب إلى اجتماع يحضره النائب ورئيس الوزراء ووزيرا الدفاع والداخلية لبحث الموقف وإعلان الرئيس بقرار جماعى، إلا أن عمر سليمان كان من رأيه أن الرئيس ربما يكون مستعدا لتقبل الموقف بعيداً عن الضغط الجماعى.

جلس حسام بدراوى أمام الرئيس، قال- وفقا لما صرح به إلى:-" إن ما سأقوله

الآن صعب على نفسى، ولكننى أرى أمام عينى سيناريو دولة رومانيا يتكرر، خاصة ما حدث للرئيس «تشاوسيسكو».

هنا، والرواية لحسام بدراوى، نظر إليه الرئيس وقال «ماذا تقصد؟ حيموتونى»؟!

حسام بدراوى: احتمال كبير!!

الرئيس: يا أخى أنا مستعد أموت علشان بلدى.

حسام بدراوى: ولكن سيادتك ممكن تحيا وتعيش علشان مصر، ممكن تطلب الاستفتاء على تعديل المواد الدستورية وتعلن تنحيك عن السلطة بعد أن تدعو لانتخابات رئاسية مبكرة، وأنت تكون بذلك حققت أهداف الثورة.

الرئيس: اتركنى اسأل القانونيين، هل ممكن أطلب التعديلات الآن، أم لا؟!

حسام بدراوى: رجال القانون وكبار المسئولين ينظرون إلى عينيك «يا ريس» ويتفهمون رغباتك، ويقولون لسيادتك رأيا لا يغضبك.

الرئيس: ياه.. إلى هذه الدرجة؟!

حسام بدراوى: هذا قرار سياسى وليس قراراً قانونياً والوقت صعب، وعليك اتخاذ القرار فوراً وسريعاً.

الرئيس: انت عارف، ماذا فعلت من أجل البلد، لقد استلمتها خرابا، الخزانة فاضية والعلاقات مع العرب مقطوعة واستطعت أن أصل بها لبر الأمان.

حسام بدراوى: ده كان من ثلاثين سنة، الآن هناك ٤٥ مليون شخص ولدوا وترعرعوا، واللحظة هى اليوم وليس من ٣٠ عاما، الناس تزيف الحقائق ويبلغونك كلاماً غير صحيح، وأنا خايف من يوم الجمعة، هناك ملايين حيزحفوا للقصر الجمهورى.

الرئيس: الحرس الجمهورى وظيفته حماية القصر، ودول حيضربوا فى المليان ضد كل من سيحاول الاعتداء على قصر الرئاسة.

حسام بدراوى: ستكون مذبحة، انت لازم تاخد قرارك، وتترك القاهرة وتذهب إلى مكان آخر، مع إعلان تنحيك، روح شرم الشيخ مثلاً.

الرئيس: لكن أنا طلبت من النائب عمر سليمان يمارس كل السلطات.

حسام بدراوى: لكن انت لازلت يا سيادة الرئيس تقوم بمهامك كاملة وبالأمس كنت تستقبل وزيرا من دولة عربية وإلى جوارك زكريا عزمى، الحل الوحيد هو أن تقول

للناس، ليس لى سلطة سوى الدعوة للتعديلات والانتخابات.

الرئيس: كلم انت فتحى سرور وابدأوا بالإجراءات، وأنا سأطلب نائب الرئيس ووزير الدفاع بعد قليل لأتحدث معهما فى هذا الأمر.

حسام بدراوى: وهل ترى أن هذا هو التصرف المناسب؟

الرئيس: أنا سأطلب استدعاءهما فوراً.

حسام بدراوى: ما قلته لسيادتك نصيحة حقيقية نابعة من القلب، أرجوك لا تستمع إلى مستشاريك الآن، ابحث عن دائرة أخرى من المخلصين، اسمح لى اتصل برئيس مجلس الشعب ثم أعود لسيادتك مرة أخرى.

الرئيس: اتصل به، وارجع لى، أنا فى انتظارك!!

خرج حسام بدراوى من مكتب الرئيس، مضى إلى مكتب النائب المجاور له، كان النائب متجهاً إلى مكتب الرئيس، بعد تلقيه اتصالات منه، وكان يقف فى الطرقة كل من جمال مبارك وزكريا عزمى.

ومن مكتب النائب اتصل بدراوى بالدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب وابلغه بما قاله الرئيس عن التعديلات الدستورية والانتخابات الرئاسية المبكرة، لقد بدا التوتر على صوت رئيس مجلس الشعب واضحا خلال الاتصال وساعتها قال لحسام بدراوى: أنا متوتر وفى حالة صعبة، ومش مصدق اللى بيحصل فى البلد، اتصل انت بسرى صيام وبلغه باللى انت عاوز تقوله!!

اتصل حسام بدراوى بالمستشار سرى صيام الذى عهد إليه الرئيس برئاسة اللجنة الموكل إليها إجراء التعديلات الدستورية، كان سرى صيام مجتمعاً بأعضاء اللجنة فى هذا الوقت لدراسة الأمر من جميع اتجاهاته، أبلغه حسام بدراوى بما اتفق عليه مع الرئيس وسأله عن موعد الانتهاء من التعديلات، فقال المستشار سرى صيام بعد خمسة عشر يوما على الأكثر، إلا أن حسام بدراوى رد عليه جازما بأن الرئيس يحتاج هذه التعديلات بعد ظهر اليوم حتى يضمنها خطاباً سيلقيه فى وقت لاحق!!

■■■

كان عمر سليمان قد دخل إلى غرفة الرئيس، وبمجرد أن رآه مبارك قال له: حسام بدراوى بيطلب منى نقل الاختصاصات إليك، أنا ليس لدى مانع، لكن كل شىء

فى أوانه، وأنا كلفته يتصل برئيس مجلس الشعب وحنشوف!!

لم يعلق عمر سليمان على كلام الرئيس، لكنه أدرك أن مبارك مصمم على تجاهل مطالب المتظاهرين، وهو يتحرك كأن شيئاً لم يحدث، لقد وقع نهائياً فريسة لقرارات نجله وطموحاته، ولم يعد مستعداً لأن يسمع سواه!!

فى هذا الوقت تقدم واحد من كبار موظفى المراسم إلى حسام بدراوى قبيل أن يهم بالدخول مرة أخرى إلى مكتب الرئيس، قال له بلغة حاسمة «أظنك انهيت المقابلة مع الرئيس إذن لابد أن تغادر القصر فوراً، حاول حسام بدراوى أن يشرح الأمر، وقال إن الرئيس كلفه بمهمة محددة، ولابد أن يبلغه بالنتيجة إلا أن موظف المراسم كان حاسما وقال: حضرتك لازم تغادر فوراً. انفعل حسام بدراوى بشدة وقال بصوت مسموع «قل للى بعتك، حتتحمل المسئولية وأنا سأستقيل وافضحكم»، ثم غادر على الفور!

مضى حسام بدراوى بعيداً عن القصر، وكان فى حالة من الاستياء الشديد من جراء ما حدث معه، لقد أدرك الآن أن المجموعة التى تحيط بالرئيس لن تسمح لأحد بالاقتراب منه، إنهم يُحكمون الحصار حوله، ويمنعونه من اتخاذ القرارات المصيرية!

بعد نحو عشر دقائق من طرده من القصر، اتصل جمال مبارك بحسام بدراوى: سأله انت فين؟ رد عليه بدراوى وقال: أنتم طردتونى وأهنتونى، سأله جمال ومن طردك؟ واردف: خد، معاك د.زكريا عزمى، وهنا راح زكريا يسأله.. مين يقدر يطردك، انت أمين عام للحزب، فرد حسام بدراوى بالقول كفاية إهانات، البلد بتضيع، وأنا مش عارف ادخل للريس اتكلم معاه!

أمسك جمال مبارك بالهاتف وقال: يا دكتور حسام بحكم العشرة والاخوة أرجوك ترجع فوراً وحقك علىَّ.. وافق حسام بدراوى على العودة مرة أخرى، وجد ضابطا بالمراسم فى انتظاره، صعد به إلى مكتب الرئيس، كان هناك النائب عمر سليمان، يجلس على كرسى بينما كان جمال وزكريا يجلسان على أريكة داخل غرفة المكتب.

قال مبارك لحسام بدراوى: خلاص أنا اقتنعت بكلامك وحطلع اليوم الساعة ٧ مساء وحقول بيان فى التليفزيون أفوض فيه سلطاتى لنائب الرئيس!!

امتعض جمال مبارك، بدا الارتباك واضحاً عليه، لقد فوجئ بما أعلنه الرئيس، بالرغم أنه حصل منه على وعد بالأمس بعدم التفويض!!

قال حسام بدراوى: هذا غير كاف، حضرتك لازم تؤكد للشعب أنه لم تعد لك أى سلطات إلا فى الدعوة للانتخابات المبكرة والاستفتاء على التعديلات الدستورية.

وقال إن صياغة الخطاب وطريقة إلقائه يجب أن تقنع الناس وتعطى للكلام مصداقية، لأن الكثيرين لديهم قناعة بأن الهدف هو اجهاض الثورة وليس تحقيق إصلاحات جذرية.

انصرف حسام بدراوى، وانصرف معه جمال وزكريا عزمى، مضيا به إلى غرفة جانبية، اغلقوا الباب عليهم جميعا، قال جمال مبارك: انت بتعمل كده ليه؟.. الأمور فى البلد تحت السيطرة، والمظاهرات لن تستمر طويلاً، لماذا كل هذا الانزعاج، لماذا تطلب من الرئيس مسألة التفويض، كل شىء حينتهى وسيظل مبارك رئيساً لمصر بكامل سلطاته!!

بعد قليل تقدم ضابط من الحرس، دق على الباب، ثم وجه حديثه لجمال مبارك قائلا: إن د.فتحى سرور موجود فوق لإعداد خطاب الرئيس، وهو يطلب حضور الدكتور زكريا عزمى إليه فوراً.

انصرف زكريا عزمى، ومضى إلى حيث اللقاء مع د.فتحى سرور، ثم جاء من يطلب جمال لمقابلة الرئيس فى مكتبه، فوجد حسام بدراوى نفسه وحيدا فى الغرفة، انتظر لبعض الوقت ثم سرعان ما غادر إلى مكتب نائب الرئيس.

كان عمر سليمان منكباً على قراءة أحد التقارير المهمة، نظر إلى حسام بدراوى وقال له: إيه أخبار اللقاء، طبعا الجماعة مش عاجبهم الكلام بتاع التفويض، فقال حسام: واضح طبعاً أنهم يرفضون التفويض وأنا متخوف من تأثير جمال على الريس!!

مضى حسام بدراوى، طلب الإذن من النائب، وقال: أنا لن أستطيع الانتظار أكثر من ذلك، إذا احتاجونى سأكون على التليفون غادر القصر بينما ظل جمال مبارك مع والده فى غرفة المكتب لفترة من الوقت، وعندما خرج بدا وكأنه أكثر انشراحا وسعادة!!

طلب مبارك من النائب عمر سليمان الحضور إلى مكتبه، ابلغه أنه سيؤجل خطابه الذى وعد فيه بتفويض النائب لسلطاته إلى وقت آخر سيتحدد فيما بعد، أصيب عمر سليمان بدهشة شديدة، تأكد الآن أن جمال مبارك بيده كل شىء لم يستطع أن يجادل الرئيس لحساسية موقفه، لكنه خرج من مكتبه وهو يردد، ربنا يستر، ربنا يستر!!

اتصل عمر سليمان بالدكتور حسام بدراوى على الفور، قال له بلغة فيها قدر كبير من الأسى: كان من المفروض ألا تغادر القصر لقد نجح جمال فى إقناع الرئيس بتأجيل الخطاب.

شعر حسام بدراوى بأن الخيوط كلها أصبحت فى يد جمال مبارك، وأن الرئيس لم يعد قادراً على اتخاذ القرار، وأنه لا فائدة ولا أمل من الحوار معه مرة أخرى، أدرك عن يقين أن الأوضاع تمضى نحو المجهول، وأن يوم الجمعة سيكون حاسماً فى تاريخ هذا البلد!

فى وقت متأخر من مساء ذات اليوم التقى حسام بدراوى مع وائل غنيم وسبعة آخرين من شباب الثورة بالزمالك قالوا له وفقاً لروايته لى «إحنا خايفين من سرقة الثورة، ولا أحد يستطيع عمل كنترول على ميدان التحرير والدنيا بتتغير ونحن مع الشرعية، وقالوا إننا نطلب من الرئيس الاستجابة لطلباتنا».

سأل حسام بدراوى: وماذا تريدون؟!

قالوا: اعتذار على جريمة قتل المتظاهرين وإصابتهم، وتحويل المتورطين للتحقيق، وأن يعلن الرئيس بصراحة التنحى عن الحكم وتسليم البلاد لشباب الثورة، وفى نهاية الحوار طلبوا منه أن ينظم لهم لقاء مع الرئيس، لنقل وجهة نظرهم إليه بشكل مباشر!

اتصل حسام بدراوى بمكتب الرئيس فى يوم الخميس ٢/١٠ فقيل له: إن الرئيس غير موجود بالمكتب، وقاموا بتوصيله به فى المنزل، ابلغ بدراوى الرئيس بوقائع ما جرى بينه وبين شباب الثورة، ثم سأله عن الخطاب الذى وعد به.

فقال الرئيس: ربنا يسهل!!

بدراوى: الخطاب ضرورى يا ريس ولازم تؤكد فيه على تحويل القتلة للتحقيق وأنك لن تكون فى السلطة إلا فى إطار محدد!

مبارك: حطلع.. حطلع.. هطلع خلاص.. خد جمال معاك!!

كان الرئيس عصبيا للغاية، يبدو أن هناك تطورات جرت ولا يعلم بها حسام بدراوى الذي أدرك أن الرئيس لم يعد مستعداً لسماع أحد.

أمسك جمال مبارك ببلهاتف وقال لحسام بدراوي بلغة عصبية: خلاص يا حسام الريس طالع الليلة حيقول خطابه، خلاص، خلاص!!

قال حسام بدراوى: الشباب عاوزين يقابلوه ويقعدوا معاه وأنا شايف إن ده كويس!!

جمال: لأ لأ.. مش حينفع، مفيش وقت!!

أغلق جمال الهاتف بعصبية شديدة، يبدو أنه ظل يجادل حتى اللحظة الأخيرة من أجل إثناء الرئيس، إلا أنه لم يستطع.. كانت الأجواء تزداد تعقيداً، وفى الوقت الذى كان القصر الجمهورى يموج بصراعات عديدة بين الأب ونجله، كانت القوات المسلحة ترقب الموقف بدقة شديدة، كانت المعلومات تصل أولاً بأول إلى مكتب المشير.

لقد قرأ القائد العام تقريرا يرصد كيف تراجع الرئيس عن قراره ووعده بنقل اختصاصاته إلى نائبه عمر سليمان، وكيف رفض إلقاء الخطاب المتفق عليه مساء الأربعاء ٩ فبراير، وفى هذه اللحظة تحديداً قرر المشير التحرك وحسم الأمور.

استدعى على الفور رئيس الأركان الفريق سامى عنان، عقدا اجتماعاً ثنائيا تدارسا فيه تطورات الموقف، وكان القرار، لابد من دعوة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاتخاذ موقف قوى وواضح وصريح، إنه بمثابة الانذار الأخير للرئيس مبارك.. كان الموعد هو العاشرة صباح الخميس، لقد وجهت الدعوة إلى الجميع، وكان العنوان الواحد والوحيد.. كيف ننقذ البلاد من الفوضى، وكيف نحقق مطالب الشعب، وكيف نحمى الثورة؟!



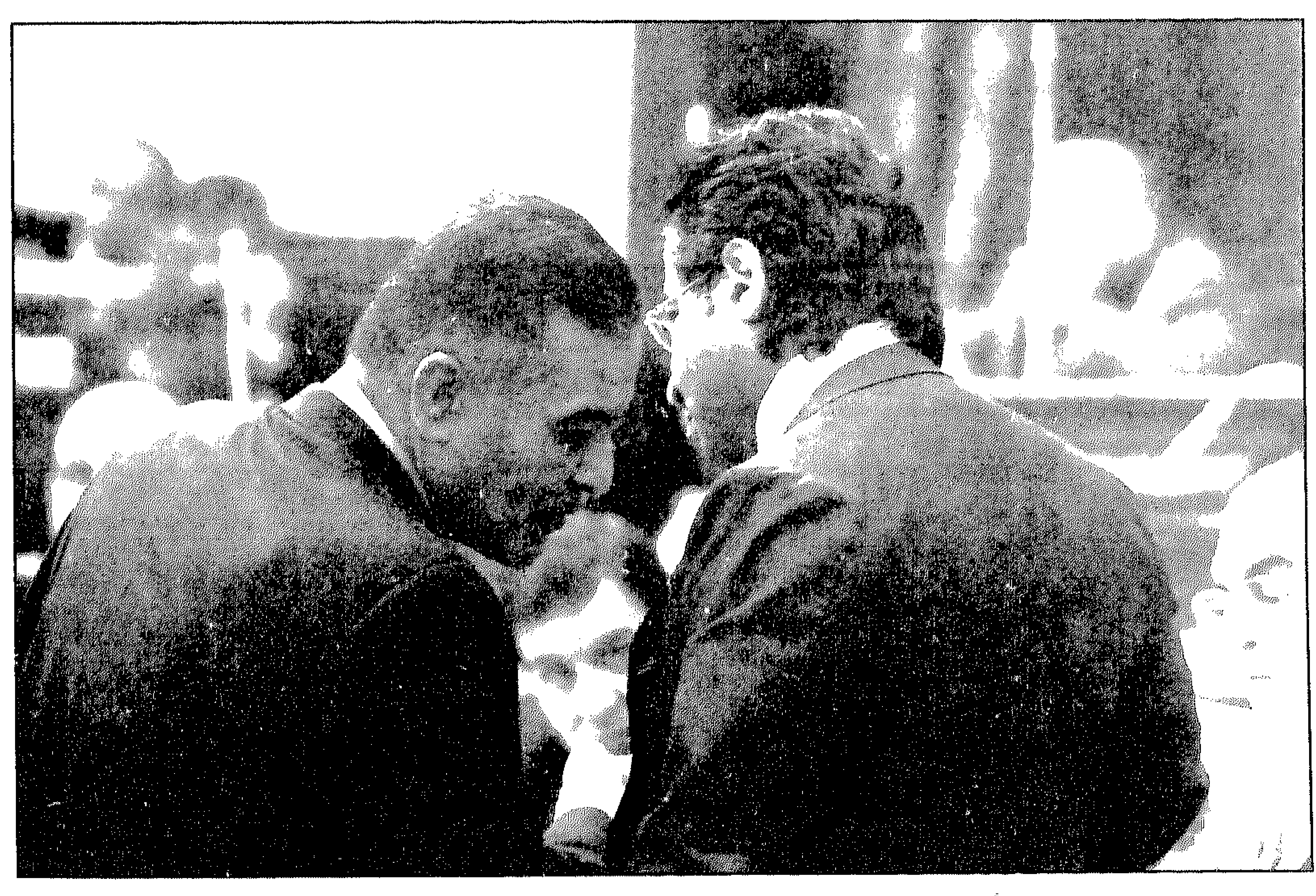
والله وبكره يطلع النهار يا خال» يوم ٩ فبراير ٢٠١١



إحنا هنجيلك ـ من الميدان يوم ٩ فبراير ٢٠١١



مصطفى بكرى: «اطردوا سفير إسرائيل - أوقفوا تصدير الغاز»
داخل مجلس الشعب يوم ٢٠٠٩/١/١٠



أحمد عز - طلعت السادات .. تفاهم من بعد خصام



مبارك فى إحدى خطبه



المحامون يزحفون إلى قصر ع بدين فى ١٠ فبراير للمطالبة بالرحيل



مظاهرة للأطباء يوم ١٠ فبراير تطالب بالرحيل



فرحة المصريين فى الشوارع بعد التنحى ١١ فبراير

الفصل الرابع عشر:

المشير يتحدى

- بيان الجيش «انقلاب صامت» وانحياز واضح «للثورة» ضد الرئيس
- مبارك فى حالة ذهول.. وعصابة القصر فى حالة انهيار!!
- الرئيس لعمر سليمان: هو المشير فاكر نفسه بيحكم مصر؟!

فى اليوم السابع عشر للثورة، الخميس ١٠ فبراير ٢٠١١، كانت مصر على موعد مع حدث هام، إذ قرر المشير حسين طنطاوى دعوة المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى اجتماع هام ومصيرى بمقر المجلس بوزارة الدفاع، ولكن دون توجيه الدعوة إلى القائد الأعلى ودون علمه!!

كان المشير قد التقى رئيس الأركان سامى عنان مساء يوم الأربعاء ٩ فبراير حيث تدارسا الأوضاع فى ضوء الزحف الجماهيرى الكبير المتوقع إلى القصر الرئاسى صباح يوم الجمعة، وعدم تقدير الرئيس لخطورة ما آلت إليه الأوضاع فى البلاد.

كان مبارك قد وعد نائب الرئيس عمر سليمان والقائد العام المشير طنطاوى بأنه سيلقى خطابًا فى السابعة من مساء الأربعاء ٩ فبراير، يعلن فيه نقل اختصاصاته كاملة إلى نائب الرئيسويفوضه فى قيادة المرحلة الانتقالية، إلا أن جمال مبارك نجح فى اقناع والده للمرة الثالثة بالتخلى عن هذا القرار، ومن ثم تراجع مبارك عن إلقاء الخطاب المنتظر!!

لم يتشاور مبارك مع أى من معاونيه فى هذا القرار، ولم يخطر أحدًا بأنه قرر التراجع عن إلقاء الخطاب، ومضى إلى منزله فى هذا اليوم مبكرًا، وكأنه لا يريد أن يتحدث أو يواجه أحدًا من كبار معاونيه، الذين ظلوا يترقبون الموقف، حتى فوجئوا بتخلى الرئيس عن وعده!!

كان المشير طنطاوى يتابع الأوضاع عن كثب، وقد فوجئ هو الآخر بموقف الرئيس، ساعتها أدرك أن مبارك لا يقدر عواقب الأمور، وأن من يحكم ويتحكم فى مصير الوطن، هو نجله جمال، الذى باتت له الكلمة الأولى والأخيرة داخل القصر الرئاسى.

كانت تلك هى اللحظة الفاصلة فى علاقة الطرفين، لقد قرر المشير توجيه الإنذار الأخير إلى مبارك، ولذلك وجه الدعوة سرًا إلى أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لبحث الموقف وتداعياته الخطيرة.

فى صباح يوم الخميس انعقد المجلس الأعلى بكامل هيئته، وبرئاسة المشير حسين طنطاوى رئيس المجلس والقائد العام للقوات المسلحة، وكان مجرد عقد الاجتماع دون القائد الأعلى يعنى أن الجيش قرر اتخاذ موقف واضح ضد الرئيس.

فى هذا اليوم الخميس ١٠ فبراير، بقى مبارك فى منزله، ولم يصل إلى مكتبه برئاسة الجمهورية بقصر الاتحادية، والذى لا يفصل عن مقر اقامته سوى شارع واحد.

كانت الأزمة بين علاء وجمال قد تفاقمت من جديد، بعد أن علم علاء بتراجع والده عن خطابه المنتظر مساء الأربعاء، وكان مبارك يحاول الاصلاح بين نجليه، فى حين كانت سوزان مبارك تقف داعمة لموقف نجلها جمال بكل قوة.

كانت سوزان تلقى باللائمة على الرئيس، وتتهمه بأنه يتحمل مسئولية ما وصلت إليه الأحوال، بسبب عدم قدرته على اتخاذ قرار يقضى بعزل المشير ورئيس الأركان من موقعيهما منذ صدور البيان الأول للجيش فى الأول من فبراير، والذى أعلن فيه الجيش رفضه اطلاق الرصاص على المتظاهرين وتفهمه لمطالبهم المشروعة.

لقد أدركت سوزان مبارك منذ اليوم الأول لنزول الجيش إلى الشارع أن المشير سوف يسبق الجميع ويصدر التعليمات للضباط والجنود فى الميدان بألا يطلقوا الرصاص على المتظاهرين، كانت تعرف انه لن يقبل بقرار يقضى باستخدام العنف مهما كانت التداعيات التى سوف تسفر عنها الأحداث.

لم تنجح سوزان ونجلها طيلة الفترة الماضية فى تحريض الرئيس لاتخاذ القرار بإبعاد المشير، لأن مبارك كان يعرف أن المشير غير طامع فى السلطة، وغير مرضى عنه من الأمريكيين والإسرائيليين، ومن ثم لن يكون بديلاً مقبولاً لديهم، وكان يدرك أن أخلاق المشير تمنعه من التآمر عليه.

كان مبارك يغضب أحيانًا من المشير، كما حدث عندما رفض محاولة أحمد المغربى وزير الإسكان السابق ويوسف بطرس غالى وزير المالية الأسبق بالسماح ببيع أراضى القوات المسلحة وصمم المشير على الرفض، مما دفع الرئيس السابق إلى القول فى حضور سليمان بأن المشير يتصرف وكأنه يحكم مصر، غير أن رفض المشير وتصميمه على عدم بيع الأراضى أرغم مبارك على التراجع عن موافقته بتسليم هذه الأراضى إلى وزارة الإسكان للتصرف فيها.

كانت مواقف المشير لا تلقى استحسانًا من سوزان أو جمال، وكانت عصابة القصر الجمهورى، تنتظر اللحظة المناسبة للإطاحة به، وإبعاده عن موقعه، لكن مبارك حتى هذا الوقت كان يعتبر المشير هو الخيار المناسب، وان إبعاده عن القوات المسلحة قد يكون صعبًا.

لم يكن مبارك يظن للحظة أن وزير دفاعه يمكن أن يعجل بنهايته فى الحكم، لكنه كان على ثقة أنه لن يفعل شيئًا على غير إرادته، ولذلك بعد أن اتخذ المشير قرارًا بعدم اطلاق الرصاص على المتظاهرين منذ الساعات الأولى لنزول الجيش، لم يستطع مبارك أن يصدر قراراً بغير ذلك، لأنه كان يعرف أن مثل هذا القرار لن ينفذ وسيزيد من حدة الأزمة بين الجيش والرئاسة.

كانت المرة الوحيدة التى أراد مبارك أن يبعث فيها برسالة واضحة إلى المشير، عندما التقاه فى الاجتماع الذى ترأسه وحضره النائب عمر سليمان ورئيس الوزراء أحمد شفيق والمشير ورئيس الأركان سامى عنان وقائد الحرس الجمهورى نجيب محمد عبدالسلام عندما قال له مبارك «أنتم أعلنتم عن موقفكم .. لكن لا تنسوا أنكم المسئولين عن حماية الشرعية»!!

لم تكن كلمات مبارك إعلانًا صريحًا باستخدام الرصاص، لأنه يعرف ان قراره لن ينفذ، لكنها كانت مطلبًا ضمنيًا يعنى تحميل المسئولية للمشير وللجيش، ومطالبته بحماية الشرعية!!

كان المشير يدرك ان الشرعية لم تعد فى يد حسنى مبارك بل هى فى يد الشعب، أصل الشرعية ومنبعها، ولذلك عندما انحاز المجلس الأعلى إلى خيار الشعب فقد كان يسعى إلى الحفاظ على الشرعية والدفاع عنها.

لم يكن المشير يكذب حينما نفى أمام محكمة جنايات القاهرة التى تحاكم الرئيس السابق فى ٢٤ سبتمبر الماضى، بأن يكون مبارك قد أمر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، لقد قال ذلك منذ وقت سبق المحاكمة بكثير.

فى ١٦ مايو من عام ٢٠١١، حضر المشير طنطاوى حفل تخريج دفعة استثنائية من ضباط كلية الشرطة، حيث التقى بالدفعة والقيادات الشرطية والعسكرية داخل أكاديمية الشرطة، وتحدث إلى المشاركين فى الحفل.

فى نهاية الخطاب طلب الفريق سامى عنان رئيس الأركان واللواء إسماعيل عتمان مدير الشئون المعنوية من المشير السماح بإذاعة حديثه فى التليفزيون المصرى، إلا أن المشير اعترض فى بداية الأمر، وبعد جدل طويل وافق، بشرط أن تحذف عبارة تقول: «أن أحداً لم يطلب منه أو من أعضاء المجلس الأعلى اطلاق الرصاص على المتظاهرين.

وبعد الموافقة على إجراء مونتاج، تم بمقتضاه حذف هذه العبارة، ثم إذاعة الحديث فى التليفزيون المصرى، وأحدث ردود أفعال إيجابية كبيرة فى الشارع المصرى، الذى راح يستمع للمرة الأولى لرئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة وهو يتحدث عن الأحداث الجارية فى البلاد بعد سقوط نظام الرئيس السابق حسنى مبارك.

مضت الأيام، وعندما حصلت على الجزء المحذوف من هذا الخطاب وقمت بإذاعته على قناة «الحياة ٢» فى يوم الخميس ٢٨ سبتمبر ٢٠١١ حدثت ضجة هائلة فى مختلف الأوساط، وبعدها بأيام قليلة كرر المشير ذات الموقف خلال افتتاحه لمصنع للبتروكيماويات تم إنشاؤه فى محافظة الفيوم يوم الأحد ٢ أكتوبر، حيث صرح بأن أحداً لم يصدر تعليمات إليه أو إلى القوات المسلحة باطلاق الرصاص على المتظاهرين.

كان يوم الخميس العاشر من فبراير، يومًا تاريخيًا فى حياة هذا الوطن، لقد

احتشد فى الشارع ملايين المواطنين فى شتى انحاء البلاد، كان مطلبهم الأساسى اسقاط نظام الحكم واجبار الرئيس على التنحى.

كانت الأصوات تبدو هادرة، الآن انتظم كافة أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير حسين طنطاوى وإلى جواره جلس رئيس الأركان الفريق سامى عنان.

كان هناك حماس واصرار شديد لوضع حد لاستهانة الرئيس بإرادة الشعب ومطالب الجيش، وحتى هذا الوقت كان الجيش يريد نقل السلطات كاملة إلى نائب الرئيس، كخطوة أولى نحو إبعاد مبارك عن الحكم نهائيًا، كانت روح من التفاؤل قد سادت يوم الأربعاء، عندما وعد الرئيس بتفويض نائبه بكافة سلطات رئيس الجمهورية، إلا أنه تراجع عن ذلك، مما وضع الجيش أمام موقف صعب، وخيار وحيد!!

افتتح المشير هذا الاجتماع التاريخى بالقول «إن اجتماعكم اليوم جاء بهدف وضع حد للأزمة التى تشهدها البلاد، فنحن جزء من هذا الشعب، وقررنا الانحياز إلى مطالب الثورة منذ اليوم الأول، وهذا دورنا كقوات مسلحة»، وقال «أبدًا لن نوجه الرصاص ولن نستخدم العنف ضد أى من أبناء الشعب، فنحن جزء من هذا الشعب، ومهمتنا حمايته والدفاع عنه».

وقال المشير «لقد اتفقنا أنا والفريق سامى عنان منذ اليوم الأول على إدارة الأزمة بما يحفظ لهذا الشعب حقه وحريته، وأظنكم جميعًا تعرفون اننى كنت رافضًا للكثير من مواقف هذا النظام، وحاولنا النصح كثيرًا، وحذرنا الرئيس كثيرًا، ولكن يبدو أن هناك من أراد تدمير كل شىء على أرض هذا البلد، وهو ما دفع الشعب والشباب إلى الثورة».

وأضاف «لقد دعوتكم اليوم إلى الاجتماع بعد أن تخلى الرئيس عن وعده لى وللنائب عمر سليمان بنقل الاختصاصات الرئاسية كاملة إلى نائب رئيس الجمهورية، نحن لن نقف صامتين ومكتوفى الأيدى، ونحن نرى ونشاهد مصيرالبلد يتعرض للعبث والاستهانة والمخاطر».

وأكمل المشير كلامه بالقول: «إذا انتظرنا ليوم الجمعة غدًا، فلا نعرف إلى أين يمكن أن تمضى الأمور، هناك ملايين سوف يزحفون لحصار القصر الجمهورى، وقد تحدث احتكاكات، قد تؤدى بنا إلى مشاكل كبرى، نحن من جانبنا كما تعاهدنا لن نطلق

رصاصة واحدة، ولن نقف أمام زحف المتظاهرين للقصر الجمهورى، وأنا طلبت من الفريق سامى حماية المتظاهرين والحرص على سلامتهم».

وقال «اننى اعتبر هذا الاجتماع هو إنذار.أخير للرئيس بأن يستجيب لمطالب الشعب، وأنا طلبت من اللواء إسماعيل عتمان أن يتم إذاعة هذا اللقاء والبيان الذى سيصدر عنه على التليفزيون حتى يعرف الرئيس أننا لا نقول كلامًا لمجرد الاستهلاك، ولكن مواقفنا جادة، ولن نلتزم الصمت أمام ما نشهده الآن من مراوغات، يلعب فيها آخرون الدور الرئيسى ويثنون الرئيس عن اتخاذ القرار الذى يحمى البلد ومصالح الشعب وينهى الأزمة المتصاعدة».

وتحدث الفريق سامى عنان رئيس الأركان وقال: «لقد اقسمنا يوم ١ فبراير على المصحف الشريف عندما اجتمعنا مع القائد العام وأصدرنا البيان التاريخى الذى كان بمثابة رسالة موجهة للرئيس باننا لن نستخدم العنف ضد المتظاهرين واننا معهم فى كل مطالبهم، واليوم هو يوم تاريخى لاننا نقدم على خطوة كبيرة فيها إنذار وتأكيد على أن القوات المسلحة لها كلمتها وموقفها إلى جانب الشعب، ولذلك نحن يجب أن نؤكد فى بياننا على أن المجلس سيظل فى حالة انعقاد مستمر لحين تراجع الرئيس والاقرار بمطالب الشعب ومن بينها تفويض نائب الرئيس بكافة السلطات، ولو أن لدى قناعة بأن المتظاهرين لن يقبلوا بذلك، ولهذا يجب أن نضغط من أجل أن يتنحى الرئيس عن السلطة انقاذًا للبلاد.

وقد تحدث فى اللقاء عدد من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذين أكدوا على عدد من الأمور المهمة أبرزها:

- أن القوات المسلحة ستبقى وفية لرسالتها ودورها فى الحفاظ على أمن البلاد واحترام إرادة الشعب.

- أن الجيش يجب أن يحرص على منع أية مناوشات بين المتظاهرين ورجال الحرس الجمهورى وأن تعليمات واضحة يجب أن تصدر إلى قائد الحرس الجمهورى بضبط النفس.

- أن الرئيس مبارك يجب أن يعلن اليوم عن قرارات تهدىء المتظاهرين ومن بينها قرار بالتفويض ثم التنحى عن الحكم.

- أن الرئيس يجب أن يغادر إلى شرم الشيخ بعد إعلانه قرار التفويض إلى نائبه

وان وجوده فى القصر الجمهورى يمثل خطرًا واستفزازًا للمتظاهرين.

- أن البيان الصادر عن المجلس الأعلى يجب أن يكون رسالة واضحة للشعب تؤكد وقوفنا معه وللرئيس ولتؤكد له أن المجلس سيبقى فى حالة انعقاد دائم ومستمر لحين اتخاذ القرارات اللازمة.

لقد استمر الاجتماع لعدة ساعات جرى خلالها النقاش حول أبعاد الأزمة وصيغة البيان الذى جرى تعديله أكثر من مرة حتى استقر على الصورة النهائية والتأكيد على ضرورة إذاعته عبر المتحدث الرسمى باسم المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

بعد أن انتهى الاجتماع كانت التعليمات قد صدرت بتكثيف تواجد القوات المسلحة حول المنشآت والمواقع الحيوية ومن بينها القصور الرئاسية، مع متابعة تحركات كافة المسئولين فى النظام السابق.

كانت المخاوف تشير إلى احتمال وجود تحرك مضاد يكون هدفه إحباط أى تحركات للمجلس العسكرى، فالرئيس يخوض معركته الأخيرة، ولا أحد يعلم شيئا عن دسائس عصابة القصر، خاصة بعد محاولة اغتيال اللواء عمر سليمان على يد عناصر نافذة داخل مؤسسة الرئاسة.

كان الفريق سامى عنان قد أعد خطة لمواجهة أى تحركات معادية، لقد طلب من المشير فى هذا الوقت ألا يذهب إلى مقر رئاسة الجمهورية أيا كانت الأسباب، كان الخوف هو أن يتم اعتقال المشير، أو تدبير أى مؤامرة تستهدفه، بقصد اجهاض خطط القوات المسلحة لحماية المتظاهرين والاستجابة لمطالبهم المشروعة، فى أعقاب هذا الاجتماع المهم والخطير.

■■■

كانت المظاهرات قد تواصلت فى شتى أنحاء البلاد، ملايين البشر يتدفقون إلى الشوارع، لقد قرروا محاصرة الرئيس داخل قصره وإسقاط نظامه فى جمعة «الحسم والتحدى».

وفى ميدان التحرير امتدت الحشود من الميدان إلى شوارع قصر العينى وقصر النيل وطلعت حرب وكوبرى قصر النيل وميدان عبدالمنعم رياض وشارع كورنيش النيل باتجاه مبنى الإذاعة والتليفزيون، وشارع محمد محمود والشوارع المؤدية إلى باب اللوق.

عشرات الألوف من المحامين انطلقوا فى مسيرة هادرة من أمام مبنى النقابة العامة للمحامين وإلى جوارهم حشود من الصحفيين اتجهوا إلى ميدان التحرير وبعضهم اتجه إلى قصر عابدين يطلقون الهتافات الهادرة ويتوعدون بالزحف إلى القصر الجمهورى فى مصر الجديدة لإجبار الرئيس على التنحى.

لقد زحف عشرات الألوف من البحيرة وكفر الشيخ لينضموا إلى المظاهرت الحاشدة التى تواعدت بالانطلاق من ميدان محطة الرمل لحصار قصرى الرئاسة فى المنتزه ورأس التين.

فى هذا الوقت كان أنس الفقى وزير الإعلام مقيمًا بالقصر الرئاسى، جنبًا إلى جنب مع جمال مبارك، وكان الهدف هو ممارسة الضغوط على الرئيس حتى لا يقبل بالنصائح التى توجه إليه بنقل اختصاصاته أو التنحى عن الحكم.

قام اللواء إسماعيل عتمان بتسجيل البيان بصوته وصورته داخل مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، صعد إلى مبنى التليفزيون، التقى عبداللطيف المناوى رئيس قطاع الأخبار، همس فى اذنه بكلمات محددة، هذا بيان مهم وخطير صادر عن القوات المسلحة، ولابد من اذاعته، دون أن يعلم وزير الإعلام أو أىٌّ من كان عنه شيئًا.

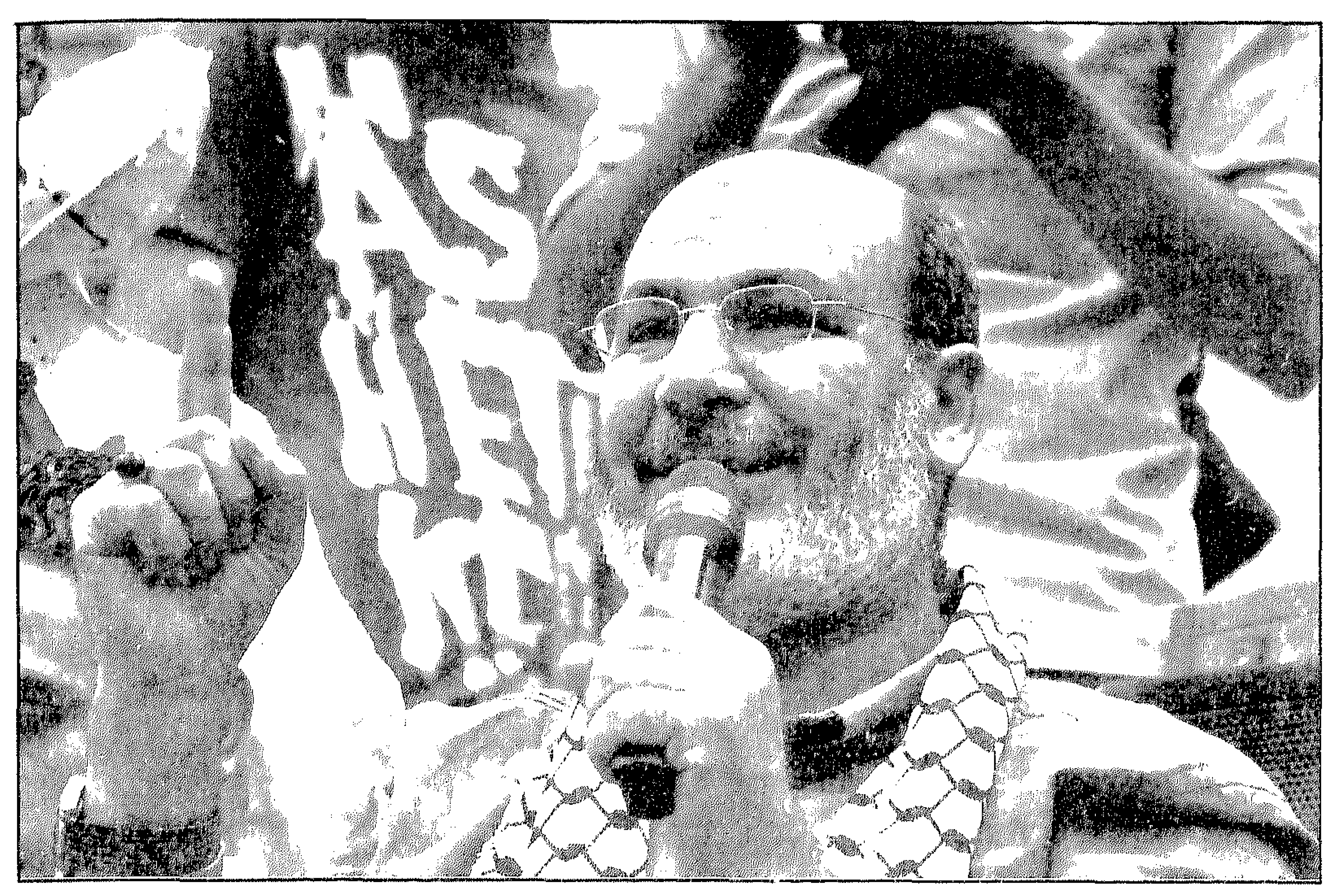
أدرك عبداللطيف المناوى أن الأمر قد حسم، وأن الجيش قرر إجبار الرئيس على التنحى، لقد قرر أن يغامر للمرة الثانية، فى الخامسة وخمس وعشرين دقيقة، قطع التليفزيون المصرى ارساله العادى، لإذاعة بيان هام للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، حبس المصريون أنفاسهم، ظهرت صورة أعضاء المجلس العسكرى برئاسة المشير للمرة الأولى منذ الأحداث، توقف الناس أمام غياب مبارك عن رئاسة الاجتماع، قالوا: إن الجيش قد حسم أمره وأمسك بالسلطة فى البلاد!!

بدا وجه اللواء إسماعيل عتمان هادئًا، من خلفه ظهر شعار وزارة الدفاع وأسفله عبارة تشير إلى «مركز العمليات الدائم (٦٦)»، كان صوته قويًا وواثقًا «بيان رقم (١) للمجلس الأعلى للقوات المسلحة انطلاقًا من مسئولية القوات المسلحة، والتزامًا بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه، وحرصًا على سلامة الوطن والمواطنين، ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته، وتأكيداً لمطالب الشعب المشروعة .. انعقد اليوم الخميس، الموافق العاشر من فبراير ٢٠١١ المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه .. وقرر المجلس الاستمرار فى الانعقاد المتواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من

إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموح شعب مصر العظيم».

سادت الفرحة العاملين داخل الاستوديو، وهم يستمعون إلى البيان، علت الهتافات فى ميدان التحرير وكافة الميادين «الجيش والشعب إيد واحدة»، سالت دموع أمهات الشهداء فى انتظار لحظة الثأر والانتقام، صرخ وزير الإعلام «خيانة» حفرمك ياعبداللطيف» بدا الذهول على وجه الرئيس ونجله جمال، انهار زكريا عزمى، وأدرك صفوت الشريف أن الأمر قد حسم.

فى هذه اللحظة تحديداً، أدرك الخارج والداخل أن نظام مبارك قد سقط، وأن الجيش أمسك بالسلطة، وأصبح الكل فى انتظار الحلقة التالية من سيناريو الانهيار الكبير!!



د.صفوت حجازى فى الميدان



المستشار محمود الخضيرى مشاركاً فى التظاهرات بشارع شريف يوم ١١ فبراير



الفنانة تيسير فهمى فى الميدان ١٢ فبراير



الفنان خالد يوسف فى الميدان



إزالة الأنقاض فى ١٢ فبراير



الشباب يبدأون حملة نظافة فى ميدان التحرير ١٢ فبراير

الفصل الخامس عشر:

بين التفويض والتنحى

- المشير يجبر الرئيس علي التراجع ويقرر تفويض عمر سليمان
- الخطاب المنتظر يصيب الجماهير بالاحباط والمتظاهرون يتوعدون بحصار القصر واجبار مبارك علي التنحي
- القائد العام يطلب من قائد الحرس الجمهوري نزع الذخيرة الحية من الضباط والجنود

أحدث البيان الصادر عن المجلس الأعلي للقوات المسلحة حالة من الذعر داخل القصر الجمهوري، تواردت أنباء البيان إلي الرئيس، لم يصدق في بداية الأمر، إلا أنه أدرك في هذه اللحظة، أن الجيش أمسك عملياً بالسلطة، وأنه اعطي اشارة البدء للمتظاهرين، للزحف إلي مقر الرئاسة، لإنهاء حكمه.

كان أمام مبارك خيار واحد ووحيد، هو الخروج الآمن، إنه يعرف أن أحداً لن يستمع إلي تعليماته أو أوامره، إنه يثق أن الجيش انحاز إلي الثورة منذ الساعات الأولي لنزوله إلي الشارع، لن يكابر ولن يستمع مجدداً إلي نصائح نجله ومن حوله، لقد انتهي كل شيء.

الآن أصبح مبارك أمام خيار من اثنين، لا ثالث لهما.

- نقل سلطاته كاملة إلي نائب الرئيس.
- أو التنحي عن الحكم نهائيا.

في هذه اللحظة تحديداً، قرر جمال أن يقفز مجدداً علي مسرح الأحداث، إنه لا يكل، ولا يمل، لقد وصل به الغرور حداً أعماه عن الرؤية الصحيحة، انه لا يريد أن يصدق أن حلمه وكل شيء من حوله ينهار، كانت سوزان تدفع به إلي الصدام مع والده، إنها هي أيضًا لا تريد أن تصدق.

كان الرئيس قد قرر في هذا اليوم الخميس ١٠ فبراير البقاء في مقر اقامته حتي وقت متأخر من ذلك الصباح، علي غير عادته، كان يفكر بعمق فيما هو آت، علت الأصوات داخل منزل الأسرة مرة أخري بين جمال وعلاء، كانت سوزان حائرة بين طموحها، وأمن أسرتها، لكن قرارها كان هو استمرار المواجهة حتي اللحظة الأخيرة.

قرر مبارك استدعاء نائبه عمر سليمان إلي لقاء عاجل داخل القصر الجمهوري، ومن بعده عقد لقاء مع رئيس الوزراء أحمد شفيق، لقد ابلغ مبارك نائبه ورئيس وزرائه كلا علي حدة، بقراره الذي يقضي بنقل اختصاصاته كاملة إلي نائبه عمر سليمان علي النحو الذي يحدده الدستور.

لقد تم الاتفاق بين مبارك وعمر سليمان علي أن يتقدم الرئيس استنادًا إلي المادة (١٨٩) من الدستور بطلب تعديل ست مواد دستورية، هي : ٧٦، ٧٧، ٨٨، ٩٣، ١٨٩، فضلاً عن إلغاء المادة ١٧٩ من الدستور وذلك بهدف تسهيل شروط الترشح لرئاسة الجمهورية واعتماد فترة محددة لمدة الرئاسة وتعزيز ضوابط الاشراف القضائي علي الانتخابات واختصاص القضاء وحده بالفصل في صحة عضوية أعضاء البرلمان، وتحقيق التوازن المطلوب بين حماية الوطن من مخاطر الإرهاب وضمان احترام الحقوق والحريات بما يفتح الطريق أمام إلغاءحالة الطوارئ.

لقد اتفق مبارك مع نائبه علي الاستعداد لتسلم مهام السلطة عمليًا مساء اليوم لتبدأ الإجراءات العملية لتنفيذ القرارات التي سيعلن عنها في الخطاب الذي سيذاع في وقت متأخر من مساء ذات اليوم.

كلف مبارك السفير «سليمان عواد» المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية

بإعداد مسودة الخطاب الذي سيلقيه مساء اليوم، حدد معه الخطوط العريضة، وطلب منه إنجازه في أقرب وقت ممكن لمناقشته مع كبار مساعديه.

في هذا الوقت كان حسام بدراوي الأمين العام للحزب الوطني الحاكم علي موعد مع عدد من الصحف ووسائل الإعلام المختلفة في مكتبه، لقد عرف من خلال اتصالاته بالقصر، ان الرئيس سوف يلقي خطابًا هامًا مساء ذات اليوم، كانت المعلومات تشير إلي أن الرئيس ربما يعلن التنحي في هذه الليلة وأن قراره في هذا الشأن قد حسم.

لقد قرر حسام بدراوي أن يلقي بالمفاجأة علي الجمهور قبل أن يخرج الرئيس ليلقي خطابه بعدة ساعات، لقد قال بدراوي بلغة حاسمة في لقاء مع قناة «بي.بي.سي» إن الرئيس سيخرج اليوم ويتنحي عن السلطة، وكرر نفس الكلمات خلال لقاء له مع برنامج الحياة اليوم، إلا أن أنس الفقي وزير الإعلام خرج لينفي وجود نية لتنحي الرئيس.

أما أحمد شفيق رئيس الوزراء فقد قال في تصريح صحفي: «إن الرئيس قد يتنحي» ولم يدل بمزيد من التفصيلات.

وفي مساء ذات اليوم كان اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية ، عضو المجلس الأعلي يقف علي المنصة الرئيسية وسط مئات الآلاف من المحتشدين بميدان التحرير ليعلن أن هناك أخبارًا سارة سوف يتم إعلانها مساء اليوم.

كانت كل المؤشرات تؤكد أن الرئيس مبارك سوف يتنحي عن الحكم، أدرك الناس في الشارع أن القوات المسلحة سيطرت علي الأوضاع في البلاد، وأن بيان الرئيس سوف يأتي تحصيل حاصل.

كان القصر الجمهوري يموج بصراعات حادة بين الرئيس ونجله ومعه عصابة القصر، استدعي جمال مبارك صديقه المقرب أنس الفقي وزير الإعلام، جلس الثلاثة جمال وأنس وزكريا عزمي لدراسة الموقف في ضوء الخطاب الذي سيلقيه الرئيس، والذي أعده السفير سليمان عواد.

قرأ أنس الفقي مضمون الخطاب، وقرر ادخال تعديلات عديدة عليه، لقد أراد أن يستدر عطف المصريين، بالضبط كما فعل في خطابه فى الأول من فبراير، غير أن هذا الكلام لم يعد ينطلي علي أحد.

كان الرئيس متعبًا ومنهكًا، لقد جيء بطاقم فني من التليفزيون المصري في وقت

مبكر من هذا المساء، لتسجيل الخطاب داخل مبني رئاسة الجمهورية، لقد طلب جمال منهم التكتم علي الأمر وحذر من تسريب أي معلومات عن مضمون وفحوي الخطاب.

كان النائب عمر سليمان مستاء من تدخل جمال وأنس الفقي في صياغة الخطاب، إلا أنه كان يريد أن تمضي الأمور قبل أن تتمكن عصابة القصر من إثناء الرئيس عن قراره الذي اتخذه بتفويض اختصاصاته لنائبه.

لقد قام الرئيس بتسجيل الخطاب أكثر من مرة، حيث أصيب بحالة من الاغماء والإرهاق الشديد، إلا أنه كان يعاود الكرة مرة أخري، لقد حاول جمال مبارك تأجيل هذا الخطاب حتي الصباح الباكر، ظنًا منه أن الأوضاع يمكن أن تهدأ، إلا أنه فشل في ذلك أمام اصرار الجيش الذي هدد باتخاذ إجراءات قوية، إذا لم يتخذ الرئيس القرار المناسب في هذا الوقت تحديدًا.

لقد ظن الكثيرون أن «المونتاج» الذي جري علي الحديث، وبدا واضحًا أثناء إذاعة الخطاب يؤكد أن الرئيس كان قد أعلن التنحي، ثم تراجع بعد ذلك وقرر نقل اختصاصاته إلي النائب عمر سليمان.

لقد استند هؤلاء في طرحهم إلي التصريحات التي أدلي بها أحمد شفيق رئيس الوزراء ود.حسام بدراوي أمين عام الحزب الحاكم واللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية، والتي أكدوا فيها جميعًا أن الرئيس قد يتنحي!

ظل الناس يتدفقون علي ميدان التحرير، لقد باتوا الآن علي قناعة بأن الرئيس سيعلن قراره ويرحل عن الحكم نهائيًا، ظل الوقت يمضي ببطء، وفي تمام العاشرة من مساء الخميس ١٠ فبراير، قطع التليفزيون المصري ارساله وراح يعلن عن خطاب هام للرئيس بعد قليل.

استعدت كافة الفضائيات لنقل الخطاب بمجرد إذاعته علي شاشة التليفزيون المصري، ساد الصمت ميدان التحرير، كانت هناك شاشات كبري تنقل ما يذاع مباشرة.

أطل الرئيس من شاشة التلفاز في العاشرة مساء، بدا أنيقًا للغاية، بدأ خطابه محاولاً استدرار عطف المشاهدين، أكد أن دماء الشهداء والجرحي لن تضيع هدرًا، وتعهد بأنه لن يتهاون في معاقبة المتسببين، وقال بلغة تخاطب القلوب:

«أقول لعائلات هؤلاء الضحايا الأبرياء، انني تألمت كل الألم من أجلهم مثلما تألمتم، وأوجع قلبي ما حدث لهم كما أوجع قلوبكم».

تذكر مبارك أخيراً مطالب المتظاهرين، وراح يقسم بأنه سيلتزم بتنفيذها، فالرئيس الذي قال في خطاب ٢٨ يناير الماضي انه يتابع محاولات البعض لاعتلاء المظاهرات والمتاجرة بشعاراتها والذي تحدث عن مخططات لزعزعة الاستقرار والانقضاض علي الشرعية هو نفسه الذي راح يؤكد في خطابه الجديد «ان التزامه بتنفيذ هذه التعهدات ينطلق من اقتناع أكيد بصدق ونقاء نوايا المتظاهرين وتحركاتهم وبأن مطالبهم هي مطالب عادلة، ومشروعة.

لقد تضمن هذا الخطاب للمرة الأولي اعترافًا واضحًا وصريحًا من الرئيس بوجود أخطاء في نظامه السياسي وهو الذي كان يحمل الشعب والمعارضة دائمًا المسئولية عن الأخطاء، عندما قال «إن الأخطاء واردة في أي نظام سياسي وفي أي دولة، لكن المهم هو الاعتراف بها وتصحيحها في أسرع وقت ومحاسبة مرتكبيها.

وفي الوقت الذي ظل الناس يكتمون فيه أنفاسهم انتظاراً لسماع الخبر المتوقع راح الخطاب يصيب المتابعين بالملل والاحباط من جراء اسداء النصائح والحديث عن الوعود وعن تاريخه منذ كان شاباً ثم دوره في تحقيق نصر أكتوبر، وعطائه في تقديم كل حياته من أجل مصر.

قبيل أن يختتم الرئيس خطابه ألقي بقنبلته علي الجميع، عندما قال: «إنني إذ أعي تمامًا خطورة المفترق الصعب الحالي.. واقتناعًا من جانبي بأن مصر تجتاز لحظة فارقة في تاريخها .. تفرض علينا جميعًا تغليب المصلحة العليا للوطن .. وان نضع مصر أولاً .. فوق أي اعتبار وكل اعتبار آخر .. فقد رأيت تفويض نائب رئيس الجمهورية .. في اختصاصات رئيس الجمهورية علي النحو الذي يحدده الدستور».

عند هذا الحد، انصرف الناس عن بقية الخطاب، علت الهتافات بميدان التحرير، ترفض وتندد، ادرك الشباب أن مبارك لم يتعلم الدرس، ولايزال يكابر، ويرفض التجاوب مع مطالب الشعب، يبدو أنه كان يصدق فعليًا ما ترده عصابة القصر من أن هذه المظاهرات ما هي إلا «غضبة شعبية» سرعان ما ستنتهي.

تعاهد الشباب علي رفض مبدأ التنازلات بالقطعة، لقد كانوا علي يقين أن نظام مبارك لا عهد له، وانه ربما يتخلي في أقرب وقت ممكن عن كل تعهداته، ولذلك صمموا علي قرار الرحيل دون سواه!!

كان الشارع علي قناعة أن الجيش أمسك بالسلطة، وأن صدور «البيان رقم ١»

الذي اعقب اجتماع المجلس الأعلي للقوات المسلحة صباح اليوم ذاته، يعني اننا أمام مرحلة جديدة، وأن الرئيس لم يعد حاضرًا في المشهد، وان قرار تنحيته سيعلن بواسطته أو بواسطة الجيش.

انتظر الناس البيان الثاني علي أحر من الجمر ليعلن هذه الخطوة، إلا أن ذلك لم يحدث

فانتظروا خروج الرئيس، الذي صدمهم جميعًا بإصراره علي الاستمرار في السلطة تحت أي صورة من الصور.

لقد ظل الناس ينتظرون أربع ساعات كاملة هي الفترة ما بين الإعلان عن الخطاب المتوقع للرئيس وظهوره علي الشاشة، فإذا بالآمال تتبدد، وتتراجع، ويدرك الجميع أنه ليس أمامهم من خيار سوي الزحف إلي القصر الجمهوري لإجبار مبارك علي الرحيل.

لقد تساءل الناس في هذا اليوم عن أسباب تأخر البيان الثاني للمجلس الأعلي للقوات المسلحة، وعن معني التصريحات التي جاءت علي ألسنة العديدين من رجالات النظام حول تنحي الرئيس، وراح الكثيرون يفسرون الأمر بما يشير إلي أن هناك صراعًا علي السلطة، وحسم الأمر لمصلحة خيار التفويض.

في هذا المساء استمر التليفزيون المصري الحكومي في ممارسة لعبته في التضليل، فراح يبث لقاءات تم تسجيلها ظهر اليوم بين الرئيس ونائبه عمر سليمان، وبينه وبين رئيس وزرائه أحمد شفيق وراح يبثها علي أنها جرت منذ قليل، في محاولة لاقناع المصريين بأن الرئيس يمارس اختصاصاته، وأن بيان المجلس الأعلي للقوات المسلحة لا يمثل متغيرًا علي الساحة السياسية.

كانت الحشود في ميدان التحرير قد زادت علي المليونين، لقد امتلأت الشوارع والميادين المجاورة عن آخرها، كان الناس ينتظرون اللحظة، لكن مبارك صمم علي البقاء جاثمًا علي الصدور .. انهمرت الدموع، وأصيب البعض بحالات اغماء، هتف الناس بكل قوة «هو يمشي .. مش هنمشي»!!

قرر نحو ثلاثة آلاف من المتظاهرين الزحف من ميدان التحرير نحو القصر الجمهوري في هذا الوقت المتأخر من المساء، وانضم إلي هؤلاء حشود أخري، زحفت من مناطق مصر الجديدة ومدينة نصر وحدائق القبة وعين شمس.

كانت التعليمات الصادرة من المشير طنطاوي، افتحوا الطرق أمامهم، لا تعترضوهم، يجب أن يسمع الرئيس أصواتهم الهادرة، لقد أصدر المشير تعليماته لقائد الحرس الجمهوري اللواء نجيب محمد عبدالسلام بأن يسحب الذخيرة الحية من كافة جنود وضباط الحرس الجمهوري، وان يتسلموا بدلاً منها ذخيرة صوتية خوفًا من إقدام البعض منهم علي اطلاق الرصاص ضد المتظاهرين.

لقد رفض المشير طلبًا من الرئيس في هذا الوقت بمنع المتظاهرين من الزحف إلي القصر الجمهوري، عن طريق وضع موانع من الاسلاك الشائكة والمعوقات التي تحول دون اقترابهم من القصر، إلا أن المشير أصدر تعليماته لرئيس الأركان الفريق سامي عنان بعدم اعتراض المتظاهرين والسماح لهم بالزحف إلي القصر الجمهوري.

بعد انتهاء مبارك من خطابه الذي اثار احباط المصريين ألقي نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان بيانًا قصيرًا أكد فيه التزامه بالعمل علي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بانتقال السلطة سلميًا وفقًا للدستور وأكد سليمان في هذا الخطاب أن «حركة شباب ٢٥ يناير» نجحت في إحداث تغيير هائل في مسار العملية الديمقراطية بالبلاد، وطالب الشباب المعتصمين بالعودة إلي ديارهم.

لقد اثار بيان عمر سليمان ردود أفعال رافضة من كافة المتظاهرين الذين طالبوا برحيله أيضًا جنبًا إلي جنب مع الرئيس وهتفوا «ارحل .. ارحل .. انت كمان .. موش عاوزينك يا سليمان».

لقد أصدر شباب الثورة بيانًا باسم المتظاهرين في هذا الوقت للرد علي خطاب الرئيس وخطاب نائبه أكد فيه عددًا من القرارات أهمها:

١ - عزل رئيس الجمهورية ونائبه.

٢ - سقوط الدستور القائم في البلاد.

٣ - حل مجلسي الشعب والشوري.

٤ - أن تتولي المؤسسة العسكرية مهام تأمين الجبهتين الداخلية والخارجية.

٥ - تشكيل حكومة مؤقتة من المستقلين «التكنوقراط» لتسيير الأعمال.

٦ - تشكيل لجنة تأسيسية لإعداد دستور جديد للبلاد، يصدر بعد موافقة الشعب عليه وإعداد القوانين المكملة له واللازمة لانتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلسي

الشعب والشوري وممارسة الحقوق السياسية.

٧ - تشكيل لجنة تقصي حقائق عن الجرائم التي ارتكبت في حق الشعب المصري.

في هذا الوقت أعلن الرئيس الأمريكي أوباما أن بلاده تتابع تطور الأوضاع في مصر عن كثب وأعرب عن تأييده للتحول الديمقراطي، ووعد باستعداد بلاده لبذل قصاري جهدها لدعم انتقال منظم وحقيقي للديمقراطية في مصر، في حين أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن ما قدمته الحكومة المصرية حتي الآن لا يلبي الحد الأدني لمطالب المصريين.

وكان موقف الحكومة الإسرائيلية علي النقيض من الموقف الأمريكي، فقد أعلنت أن الأوضاع في مصر ستعود إلي طبيعتها في القريب العاجل وأن أية حكومة قادمة ستحافظ بالقطع علي تعهداتها مع إسرائيل.

وفي الوقت الذي أعلن فيه هاشمي رافسنجاني أن مصر تحتاج إلي إمام خوميني» لانجاح ثورتها، اعلن عن تنسيق خليجي «سعودي - كويتي - إماراتي» لتقديم مساعدات اقتصادية عاجلة إلي مصر لمساعدتها في الخروج من كبوتها وفي مواجهة التهديدات الأمريكية بعزم واشنطن قطع المساعدات الاقتصادية المقدمة إلي مصر في حال استمرار نظام مبارك، أجري العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز اتصالاً هاتفيًا بالرئيس الأمريكي باراك أوباما، طلب فيه التوقف عن التدخل في الشئون المصرية، وترك الشعب المصري يقرر مصيره وحده ووعد بدعم مصر اقتصاديًا إذا ما قررت الولايات المتحدة قطع مساعداتها الاقتصادية عنها.

أما دول الاتحاد الأوربي فقد خطت هي الأخري خطوة متقدمة ضد النظام، عندما أكدت أنها لا تستطيع الانتظار حتي سبتمبر المقبل لنقل السلطة في مصر، وأعلنت أنها سوف ترسل بالمسئولة السياسية في الاتحاد إلي مصر لبحث تطورات الوضع الراهن هناك، ولإبلاغ رسالة واضحة إلي المسئولين المصريين.

لم تعرف القاهرة النوم طيلة هذه الليلة تزايدت حدة الاصرار والعناد لاسقاط النظام، ظلت الحشود تتدفق حتي الصباح، كان الجميع علي موعد مع جمعة «التحدي والحسم» لقد قرروا إغلاق صفحة النظام واسقاطه يوم الجمعة مهما كلفهم ذلك من تضحيات.

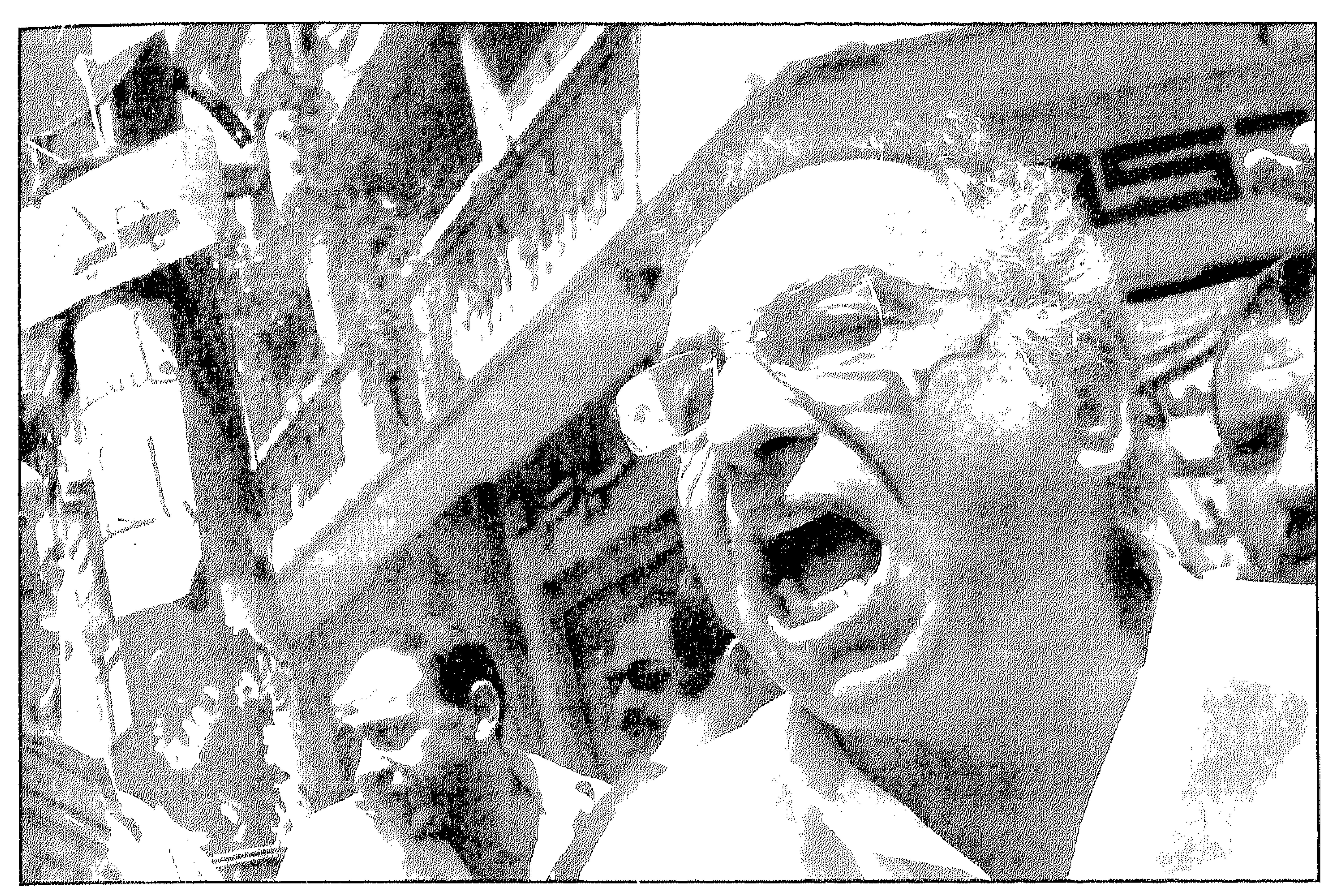
امتد زحف الجماهير إلي مبني التليفزيون، منع شباب الثورة الدخول أو الخروج من المبني، لقد احبطت قوات الحرس الجمهوري في هذا اليوم اقتحام استوديو قناة النيل الاخبارية من قبل أحد العناصر الذي كان يخطط لالقاء بيان علي الهواء يعلن فيه سقوط النظام وتنحية الرئيس.

كانت الهتافات .. تنذر بتطورات خطيرة، اطلق المحتشدون هتافًا عم كافة المناطق «يوم الجمعة العصر .. كلنا هنروح القصر» نشرت قوات الحرس الجمهوري الأسلاك الشائكة حول مبني «ماسبيرو» لحمايته من أي محاولة للاقتحام، أضحت مؤسسات الدولة الرئيسية جميعها تحت السيطرة ، ماسبيرو، مجلس الوزراء، مجلسا الشعب والشوري، ووزارة الداخلية ولم يتبق سوي القصر الجمهوري. الذي بدأ الزحف نحوه منذ قليل.

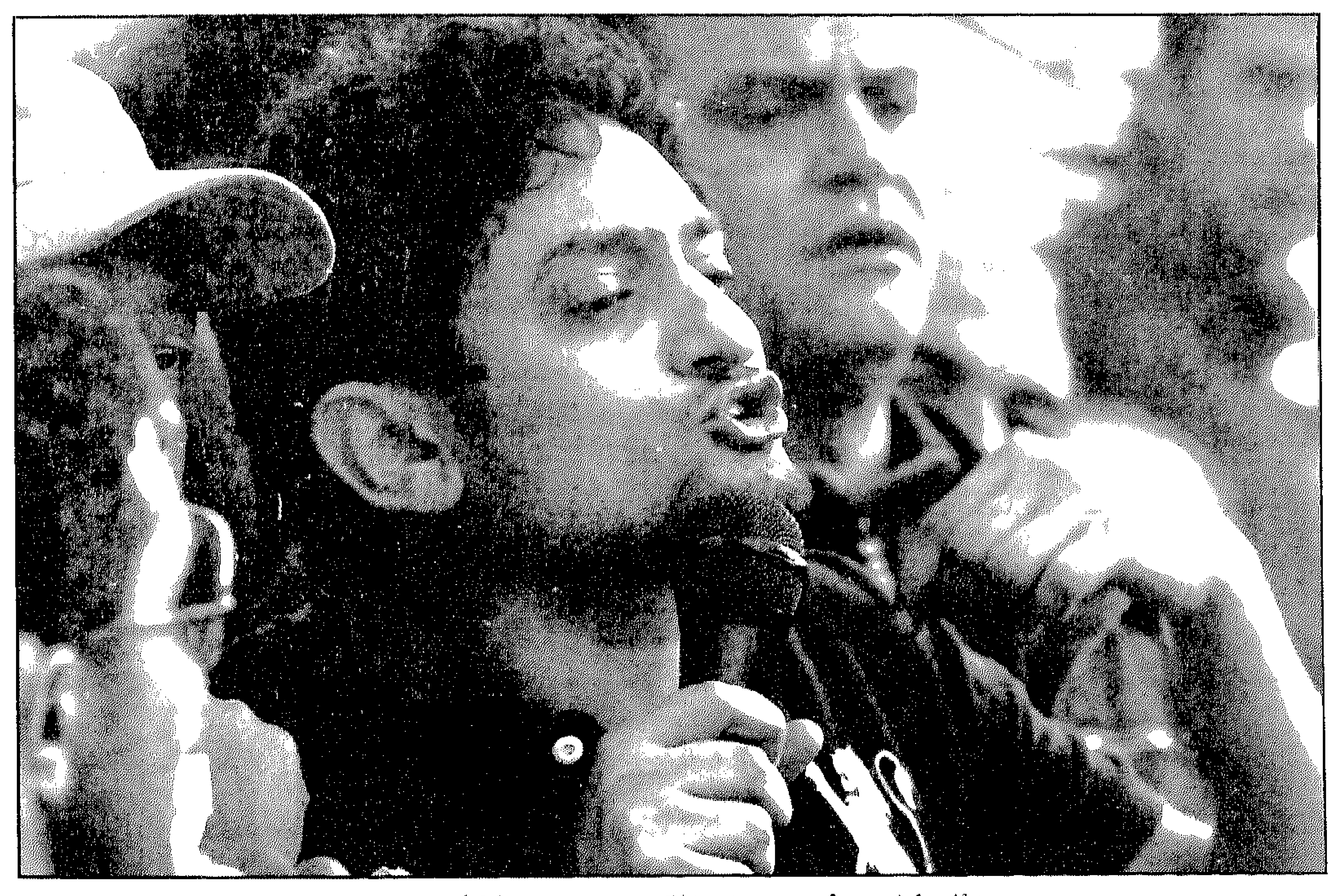
كان اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية موجودًا بشكل مستمر في ميدان التحرير، كان يرفع التقارير إلي مركز العمليات الرئيسي أولاً بأول، لقد حذر من خطورة الأوضاع المتفاقمة في ميدان التحرير وامتداداته، وتوقع زحفًا مليونيًا إلي القصر الرئاسي، وطلب الاستعداد ليوم عصيب في تاريخ الوطن.

قرأ المشير طنطاوي كافة التقارير التي أكدت رفض الشارع المصري لقرار نقل اختصاصات الرئيس إلي نائبه عمر سليمان، وبدأت الجماهير بالزحف إلي قصر الرئاسة لاجبار الرئيس علي التنحي عن السلطة.

في هذا الوقت المتأخر من المساء، دعا المشير طنطاوي إلي اجتماع عاجل للمجلس الأعلي للقوات المسلحة بمقر وزارة الدفاع، حيث استمر الاجتماع من الثانية عشرة والنصف بعد منتصف ليل الخميس ١٠ فبراير إلي الثالثة والنصف فجر الجمعة ١١ فبراير، كان اجتماعًا هامًا وتاريخيًا، جري خلاله بحث الموقف من كافة أبعاده، وتم الاتفاق علي البدائل المطروحة للفترة القادمة.



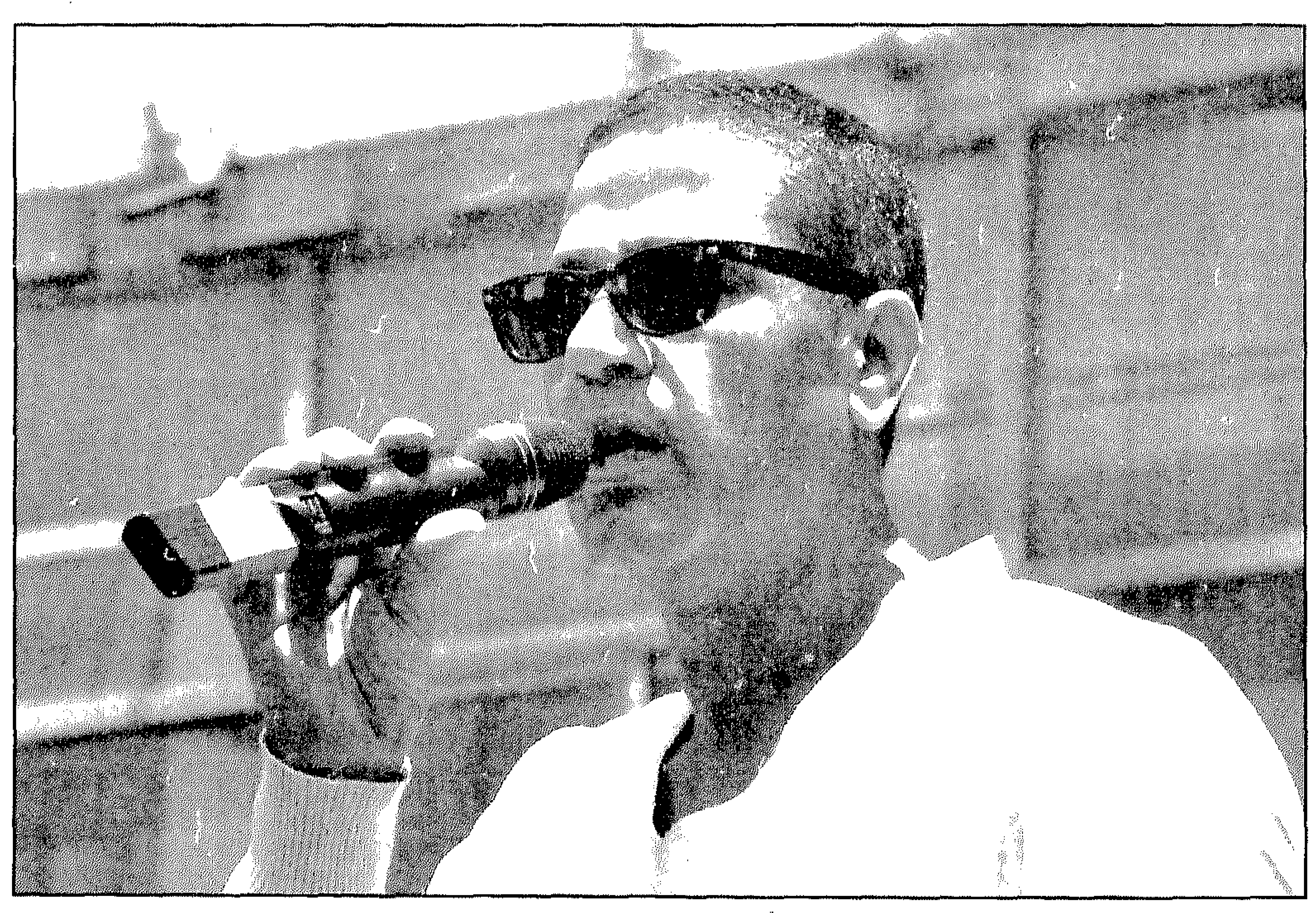
د.ممدوح حمزة فى الميدان



وائل غنيم فى ميدان التحرير بعد الإفراج عنه



الشيخ مظهر شاهين خطيب مسجد عمر مكرم .. ألهب مشاعر المتظاهرين



المستشار محمد .. أحد شباب الثورة يتحدث فى الميدان

الفصل السادس عشر:

الكرة فى ملعب المشير

- لقاء ما بعد منتصف الليل بالمجلس الأعلى يناقش جميع الخيارات بعد قرار التفويض
- الجماهير ترفض قرار التفويض.. ونصف مليون يزحفون إلى القصر الجمهورى
- مبارك غادر إلى شرم الشيخ بناء على اتفاق بين المشير ونائب الرئيس
- سوزان وجمال يرفضان المغادرة.. واجتماع رباعى بمقر وزارة الدفاع لتنحية الرئيس

لقد بدأ المشير حديثه بافتتاح الجلسة، طالبا الاستماع إلى وجهات نظر أعضاء المجلس فيما هو مطروح، والسبل الكفيلة بوضع حد لتدهور الأوضاع فى البلاد، خاصة ما يتعلق منها بالتطورات المتوقعة فى جمعة «الحسم والتحدى».

لقد دارت مناقشات مطولة بين الحاضرين من رئيس الأركان الفريق سامى عنان إلى أعضاء المجلس الأعلى الذين أدلوا بآرائهم وتحليلاتهم للوضع حيث أكدت المناقشات الآتى:

❖ أولاً - إن هناك مخاوف حقيقية من تدهور الأوضاع يوم الجمعة ١١ فبراير فى ضوء إصرار المتظاهرين على تنحية الرئيس مبارك ورفضهم قرار تفويض عمر سليمان نائب الرئيس باختصاصات الرئيس، وإصرارهم على التنحى، مما يستدعى من القوات المسلحة وضع حد لتدهور الأوضاع بالبلاد وإجبار الرئيس على اتخاذ القرار المناسب.

- ثانيًا - إنه فى ضوء الوضع الراهن وقرار الرئيس بتفويض نائبه فى كامل سلطاته، يتوجب سفر الرئيس إلى شرم الشيخ، حتى لا يضطر إلى استقبال أى من المسئولين من الداخل أو الخارج، الأمر الذى سيمثل مؤشرًا على أن الرئيس لايزال يمارس سلطاته، وأن كل ما جرى لم يكن سوى تمثيلية الهدف منها إنهاء التظاهرات وبقاء الأوضاع على ما هى عليه.

- ثالثًا ان المجلس الأعلى للقوات المسلحة لابد أن يصدر بياناً يعلن فيه ضمان تنفيذ الإجراءات والمطالب الشعبية الخاصة بالحريات وإلغاء حالة الطوارئ وضمان عدم ملاحقة المتظاهرين أمنيًا، خاصة أن القوات المسلحة تتمتع بثقة كبيرة لدى الشارع المصرى، ومن شأنه إصدار بيان محدد فى هذا الإطار يعطى الثقة للجماهير بتنفيذ كافة المطالب المطروحة.

- رابعًا - التأكيد مجددًا على حماية المتظاهرين غدًا، ورفض جميع المطالب التى تستهدف التصدى لهذه التظاهرة التى ستتوجه إلى القصر الجمهورى، مع ضمان حماية جميع المنشآت الحيوية والأساسية ومن بينها مؤسسة الرئاسة.

تلك كانت النقاط الأساسية التى جرى حولها نقاش مطول، تم فيه استعراض الموقف الأمنى والداخلى فى البلاد، كما تم إطلاع أعضاء المجلس الأعلى على حقائق الموقف الدولى من التطورات الراهنة فى مصر.

كان الاعتقاد السائد فى هذا الوقت لدى أعضاء المجلس الأعلى، أن المشير لم يقل كلمته الأخيرة بعد، وانه لن يسمح بتدهور الأوضاع الأمنية، بل لا بد أن يضع حدًا لأسباب ما تشهده الساحة من تصعيد جماهيرى خطير.

كان خيار المشير منذ البداية هو تنحى الرئيس عن الحكم، وتسليم الحكم وفقًا للقواعد الدستورية المحددة لذلك، لكنه كان ينتظر اللحظة المناسبة، إنه على قناعة تامة بأن الشارع الذى رفع شعار «ارحل» منذ بدايات الثورة، لن يقبل الآن سوى برحيل الرئيس مبارك وابتعاده نهائيًا عن السلطة.

لقد تم فى هذا الاجتماع المهم مناقشة البدائل المتاحة لإنهاء الأزمة، وقد تشكك الكثير من الأعضاء فى اقتناع المتظاهرين ببديل نقل الاختصاصات إلى نائب الرئيس وذلك بسبب تحميل المتظاهرين عمر سليمان المسئولية ذاتها عن تردى الأحداث جنبًا إلى جنب مع الرئيس، ومن ثم المطالبة برحيله عن السلطة.

كان البديل الآخر هو إصدار قرار بإعفاء الرئيس عن الحكم، إلا أنه ارتأى أن ذلك يمكن أن يمثل «انقلابًا» على الحكم، ولذلك كان البديل هو الطلب من الرئيس التنحى عن منصب رئيس الجمهورية فى حال تدهور الأوضاع السياسية والأمنية يوم غد الجمعة.

وكان من رأى المجلس أنه لا بد من حضور نائب الرئيس عمر سليمان ورئيس الوزراء أحمد شفيق غداً الجمعة إلى مقر وزارة الدفاع وذلك للتشاور سويًا فى القرار المناسب الذى من شأنه إنهاء الأزمة المتصاعدة فى البلاد.

لقد جرى الاتفاق على إصدار بيان فى أعقاب اجتماع خاص يعقد فى العاشرة من صباح الجمعة تعلن فيه القوات المسلحة ضماناتها للالتزام بتنفيذ جميع التعهدات التى قطعها نائب رئيس الجمهورية على نفسه فى خطابه الذى أعقب خطاب الرئيس مساء أمس الخميس.

وبالفعل فى العاشرة من صباح الجمعة، كان المجلس الأعلى يعقد اللقاء الثالث فى غضون أربع وعشرين ساعة وفى هذا اللقاء أبلغ المشير أعضاء المجلس بأن رئيس الجمهورية سوف يغادر بعد ظهر اليوم إلى مدينة شرم الشيخ بناء على نصيحة منه ومن النائب عمر سليمان، وأن الرئيس وافق على الفور.

لقد تم الاتفاق خلال هذا الاجتماع على إصدار البيان الثانى للمجلس الأعلى للقوات المسلحة والذى أكد ضمان تنفيذ الإجراءات التالية فى ضوء ما تقرر من تفويض رئيس الجمهورية باختصاصاته لنائب الرئيس:

- إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية.
- إجراء التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها.
- الفصل فى الطعون الانتخابية وما يلزم بشأنها من إجراءات.
- إجراء التعديلات التشريعية اللازمة.
- إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة فى ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية.

- تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة والسعى لتحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الإجراءات فى التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم حتى تمام الانتقال السلمى للسلطة وصولاً للمجتمع الديمقراطى الحر الذى يتطلع إليه أبناء الشعب.

- تؤكد القوات المسلحة عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين، كما تؤكد ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة وعودة الحياة الطبيعية حفاظًا على مصالح وممتلكات شعبنا العظيم.

لقد تم إعلان هذا البيان على لسان المتحدث الرسمى للقوات المسلحة اللواء إسماعيل عتمان، فى الساعة الحادية عشرة وخمسين دقيقة، فأدرك المواطنون ساعتها أن القوات المسلحة لم تقم بانقلاب ضد الرئيس، ولكنها أجبرته على تفويض نائبه بالقيام بجميع اختصاصاته، إلا أن الجماهير لم تفقد الثقة فى صدور بيان آخر عن الجيش ينهى وإلى غير رجعة حكم الرئيس حسنى مبارك ونظامه.

■■■

كان مبارك قد بدأ الاستعداد لمغادرة مقر إقامته بالقاهرة إلى مدينة شرم الشيخ، فى هذا اليوم التقى الأسرة كاملة وبحضور مجدى راسخ والد زوجة نجله علاء.

كان مبارك قريباً من مجدى راسخ، ولذلك كان يطلعه دومًا على ما يجيش فى نفسه، لقد تحدث مبارك مع الأسرة عن تصوراته للمرحلة المقبلة، وطلب منهم جميعًا ضرورة مرافقته فى السفر إلى شرم الشيخ.

لقد أبلغه نجله علاء بأنه سوف يسافر بعد مغادرته بقليل، وحتى ينتهى من إعداد حقائبه، بعد الثانية عشرة من ظهر الجمعة بقليل، انطلقت طائرة هليكوبتر من مقر اقامة الرئيس، توجهت إلى مقر مطار ألماظة، حيث سافر الرئيس وبرفقته مجدى راسخ على متن الطائرة.

لقد اصطحب الرئيس على الطائرة الرئاسية عدداً من أفراد السكرتارية الخاصة كان من أبرزهم اللواء مصطفى شاهين والعميد حسين محمد وأيضًا اللواء شاهين شاهين، وبعض ضباط الحراسة.

انطلقت الطائرة الرئاسية من المطار العسكرى بألماظة فى الثانية عشرة والنصف، تنفس أعضاء القيادة العامة للقوات المشتركة الصعداء، بدأ عمر سليمان فى ممارسة مهامه وسلطاته من القصر الجمهورى إلا أن الساعات التالية كانت تحمل العديد من المفاجآت.

منذ صباح الجمعة كانت الجماهير تزحف إلى ميدان التحرير وبقية الميادين فى مصر بأسرها، لقد غاص ميدان التحرير بالبشر، رجالاً وسيدات، شيوخاً وشباباً، أطفالاً وفتيات، كان هناك أكثر من ثلاثة ملايين مواطن اكتظ بهم الميدان حتى ضاق بهم جميعًا.

كان هناك عشرات الألوف الذين حاصروا مبنى الإذاعة والتليفزيون ينددون بالسياسة الإعلامية ويطالبون بإقالة وزير الإعلام، لقد منعوا دخول أى من العاملين به صباح ذلك اليوم، بينما كان حصار مجلس الوزراء ومجلسى الشعب والشورى قد بلغ حد الحصار الكامل، وراح المتظاهرون يرفعون لافتات على المجالس الثلاثة تقول: «مغلق حتى إسقاط النظام».

لم يكن هناك أحد من المشرفين على المنصة قد بلغه مضمون البيان الثانى للقوات المسلحة الذى صدر قبل صلاة الجمعة بقليل، كان شقيقى محمود بكرى قد انضم للمتظاهرين منذ اليوم الأول للثورة، لقد حمل البيان الصادر عن الجيش وكتب مضمونه وراح يشق الصفوف متجهًا إلى المنصة تحدث مع الشباب ومع الشيخ حازم صلاح أبوإسماعيل والدكتور جمال عبدالهادى، وكان الرد الحاسم: «إن إى بيان لا يتضمن تنحى الرئيس لن يلقى منا احترامًا» .. كان الشاب الوطنى أحمد محيى واحدًا من هؤلاء الثوريين الذين حملوا على عاتقهم مهمة تنظيم التظاهرات والاعتصامات منذ اليوم الأول، كان أحمد محيى متواجداً بشكل مستمر على المنصة ويتولى الإشراف على الإجراءات الأمنية، لقد هتف أحمد محيى بكل قوة فى هذه اللحظة: «موش حنمشى .. هو يمشى» وردد الملايين الهتاف من ورائه بعد أن علم بمضمون البيان الثانى للقوات المسلحة.

كان الدكتور صفوت حجازى ومحمد السعيد وتامر القاضى وأحمد عبدالرحمن وعمرو عبدالحميد وعمرو عز، وأحمد المصرى والمستشار محمد فؤاد وغيرهم كثيرون يدفعون باتجاه الزحف إلى القصر الجمهورى، كانت الهتافات تدوى، وكان الشارع المصرى يكتظ بالملايين التى احتشدت من أسوان إلى الإسكندرية.

فى هذا اليوم كان الفريق سعد الشاذلى يوارى الثرى لقد رحل هذا المقاتل الجسور الذى سجنه حسنى مبارك بمقتضى حكم عسكرى جائر ورفض العفو عنه، متجاهلاً دوره التاريخى فى انتصار أكتوبر ١٩٧٣.

لقد انطلقت جنازة عسكرية مهيبة من مسجد آل رشدان يتقدمها قادة القوات المسلحة لتوارى هذا البطل النبيل الثرى بعد حياة عسكرية حافلة بالكفاح والجهاد والنضال.

فى ميدان التحرير كانت هناك صلاتان للجمعة، الأولى أم المصلين فيها الشيخ محمد جبريل الذى ظل يدعو لمدة نصف ساعة على المستبدين والظالمين والجبارين والفاسدين، وترحم فيها على شهداء الثورة.

أما الصلاة الثانية فقد أم المصلين فيها الشيخ رجب زكى الذى سقط مغشيًا عليه من شدة الغضب والتأثر، فراح الشيخ مظهر شاهين إمام مسجد عمر مكرم يكمل الخطبة ويؤم المصلين.

كان الشيخ رجب زكى قويًا فى الحق، شجاعًا فى الدفاع عن معتقداته وآرائه، لقد وجه حديثه إلى الرئيس السابق فى هذا الوقت قائلاً: «اخرج إنى لك من الناصحين، فأنت فزت بالمرتبة الأولى من بين فراعين مصر بالكراهية الشديدة من الشعب».

كانت الإسكندرية تموج غضبًا، وتحولت مساجدها إلى منابر تدعو للثورة وإسقاط حكم الفساد والاستبداد، كان صوت الشيخ أحمد المحلاوى يهز الضمائر ويزلزل النفوس، وتابع المصريون الشيخ يوسف القرضاوى الذى بثت قناة «الجزيرة» خطبته فى هذا اليوم التاريخى من مسجد عمر بن الخطاب بالعاصمة القطرية الدوحة حيث شن هجومًا عنيفًا على نظام الرئيس مبارك متهمًا نظامه بالعمى وعدم القدرة على الإبصار.

أما الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر فقد أفتى فى هذا اليوم بحرمانية الاستمرار فى الثورة وقال فى حديث تليفزيونى: «إن الأزهر مع شباب الثورة الذى حقق مكاسب كبيرة ولكنى أحذر من إضاعة هذه المكاسب بالاستمرار فى المظاهرات لأنها ستؤدى إلى انتشار الفوضى».

كان السفير محمد رفاعة الطهطاوى مستشار شيخ الأزهر قد قدم استقالته وانضم للثوار فى ميدان التحرير، لقد رفض أن يبقى بعيداً عنهم، كان يقدر شيخ الأزهر، وكان يعرف أن هناك ضغوطًا شديدة مورست ضده، إلا أنه قرر الاستقالة حتى لا يحرج شيخ الأزهر بمواقفه التى كانت محل انتقاد من بعض رموز النظام.

وفى مسجد النور بالعباسية حدثت مناوشات بين بعض المصلين فى أعقاب

الصلاة بسبب خطبة إمام المسجد الذى راح يتخبط ناصحًا الشباب بالتوقف عن التخريب، إلا أن حشوداً ضخمة تحركت من أمام المسجد باتجاه القصر الجمهورى لتنضم إلى الحشود التى بدأت تزحف إلى القصر.

أما فى السويس فقد خرج عشرات الآلاف من المواطنين عقب صلاة الجمعة حيث رددوا الهتافات التى تطالب بإسقاط الرئيس وحاصروا مبنى المحافظة ومديرية الأمن وأحياء: الأربعين وعتاقة وفيصل، مما دفع المحافظ ومدير الأمن وغيرهم إلى الهروب فى سيارات الإسعاف، بينما قام شباب السويس بقطع الطريق الرئيس الذى يربط بين العين السخنة والبحر الأحمر.

وشهدت محافظة قنا عدة مظاهرات عارمة فى أعقاب صلاة الجمعة فى مدينة قنا ونجع حمادى وقوص انطلقت من مسجد التحرير وميدان المحطة، شاركت فيها قبائل الأشراف والعرب والهوارة وجمهور غفير من المواطنين والشباب.

لقد شملت المظاهرات غالبية المحافظات بلا استثناء فى الصعيد والوجه البحرى، ففى كفر الشيخ هتفت عشرات الألوف: «لا مبارك ولا سليمان»، وردد الشعار ذاته أبناء سوهاج فى جنوب الصعيد، وبدا وكأن الجماهير تريد التخلص من الرئيس وكل عناصر النظام بلا استثناء.

فى هذا الوقت كانت واشنطن قد حسمت موقفها النهائى، ورغم كل الجهود التى بذلها إيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلى الذى التقى صباح الخميس ١٠ فبراير الرئيس الأمريكى باراك أوباما لإقناعه بالتوقف عن ممارسة الضغوط على الرئيس مبارك، فإن الإدارة الأمريكية كانت لديها رؤية أخرى للأحداث، فقد سقطت ورقة مبارك نهائيًا من الأجندة الأمريكية.

مضت الحشود من مناطق مختلفة، تفاعل سكان العمارات المجاورة للشوارع الرئيسة، هتفوا مع المتظاهرين الذين نادوهم: «انزلوا من بيوتكم .. جايين نجيب حقوقكم».

لقد بلغ عدد من حاصروا القصر فى هذا الوقت ما يزيد على نصف مليون مواطن، كانوا قد تعهدوا بعدم استخدام العنف، لكنهم حذروا من استفزازهم من قبل رجال الحرس الجمهورى.

أغلق رجال الحرس الأبواب المؤدية إلى القصر بالأسلاك الشائكة، كانت التعليمات التى أصدرها المشير: لا تشتبكوا مع المتظاهرين ولا تعاملوهم بعنف.

كان علاء مبارك قد اصطحب زوجته هايدى مجدى راسخ ونجله عمر وزوجة شقيقه جمال خديجة الجمال وكريمتها فريدة إلى شرم الشيخ فى طائرته الخاصة بعد سفر الرئيس مبارك بحوالى ١٥ دقيقة، لقد رأى التظاهرات تحاصر القصر، حاول أن يصطحب والدته وشقيقه جمال ليغادروا القصر سويًا إلا أن سوزان رفضت بشدة وقرر جمال أن يبقى معها.

كان جمال يدرك أن حلمه قد تحطم، أصيب بحالة انهيار شديد، أما سوزان مبارك فظلت تهذى بكلمات وشتائم ضد الجميع، وبدا وكأنها صاحبة الحق الأساسى فى إرث هذا النظام.

فى هذا الوقت تحديداً كرر المشير تعليماته إلى قائد الحرس الجمهورى مجدداً بالحرص على حسن التعامل مع المتظاهرين وعدم الاستجابة لأى استفزازات، مع تشديد الحراسة على مقر إقامة أسرة الرئيس، والتأكد من نزع الذخيرة الحية من جميع الضباط والجنود.

جرت اتصالات فى هذا الوقت بين المشير وكل من نائب الرئيس عمر سليمان ورئيس الوزراء أحمد شفيق، لقد استطاعا أن يصلا إلى مقر وزارة الدفاع بصعوبة بالغة وسط تدفق الجماهير التى احتشدت فى الشوارع متجهة إلى القصر الجمهورى.

لقد وصلا إلى مقر الوزارة بعد أداء صلاة الجمعة بقليل .. عقد الأربعة الكبار نائب الرئيس عمر سليمان ورئيس الوزراء أحمد شفيق والقائد العام وزير الدفاع المشير طنطاوى ورئيس الأركان الفريق سامى عنان اجتماعًا بغرفة الصالون الجانبية الملحقة بمكتب المشير.

فى هذا اللقاء ناقش المجتمعون الموقف بعد نقل الرئيس اختصاصاته إلى نائبه عمر سليمان، ورفض المتظاهرين هذا القرار، وإصرارهم على تنحى الرئيس عن الحكم، وما يمكن أن تسفر عنه التطورات الراهنة، حيث يزحف مئات الآلاف إلى القصر الجمهورى.

لقد كان من رأى المشير ورئيس الأركان أنه لا بد من تنحى الرئيس فورًا عن الحكم، ولابد من إبلاغه بهذا الطلب بمجرد وصوله إلى شرم الشيخ فورًا ودون تردد.

كان السؤال المطروح على الحاضرين: من سيقوم بالإبلاغ ؟ ومن سيتسلم السلطة فى البلاد؟، وكيف يجرى التصرف فى الموقف إذا رفض الرئيس؟!



المجلس الأعلى للقوات المسلحة



الجيش يحمى المنشآت الحيوية



الأطفال و فرحة الانتصار بعد التنحى



١٩ ـ ارفع رأسك فوق أنت مصرى ١١ فبراير بعد التنحى



الفريق سامى عنان .. رجل المهام الصعبة



الفريق سامى عنان فى ميدان التحرير بعد التنحى

الفصل السابع عشر:

أخطر عشر دقائق في تاريخ الثورة

- عمر سليمان يطلب من الرئيس التنحى عن الحكم إنقاذاً لمستقبل مصر من الضياع
- مبارك أبدى دهشته.. ثم سرعان ما أعلن موافقته ورفض أى ضمانات!!
- الرئيس رفض مغادرة مصر وقال: «أنا لم أفعل شيئاً حتى أهرب من الميدان»!!
- لماذا قرر مبارك تسليم السلطة إلى الجيش ولم يسلمها إلى رئيس مجلس الشعب؟

بعد مغادرة الرئيس مبارك إلى شرم الشيخ فى الثانية عشرة والنصف ظهر يوم الجمعة ١١ فبراير، أصبح السؤال المطروح: وماذا بعد؟!

كانت المشكلة تتفاقم ساعة بعد ساعة: الجماهير تواصل زحفها إلى القصر الجمهورى بمصر الجديدة، ترفض قبول أى حلول لا تتضمن تنحى الرئيس.

كان الأربعة الكبار: نائب الرئيس عمر سليمان، ورئيس الوزراء أحمد شفيق، والقائد العام المشير طنطاوى، ورئيس الأركان سامى عنان، قد بدءوا منذ قليل فى دراسة الموقف من جميع أبعاده، لقد اقترح المشير وأيده فى ذلك النائب عمر سليمان وجميع الحاضرين ضرورة تنحى الرئيس، إنقاذاً للبلاد واحتراماً لإرادة الشعب.

كان السؤال المطروح: ومن يبلّغه بذلك؟ وكانت الإجابة حاضرة على لسان نائب الرئيس، فهو الذى سيطرح عليه هذا القرار، تجنبا لإراقة الدماء، وتجنبا كذلك لانقلاب عسكرى يضع حداً لإصرار الرئيس على التمسك بالسلطة!!

كانت الجماهير تواصل زحفها إلى القصر الجمهورى، وكانت الحشود تنطلق من الميدان تباعا، ومن الأماكن الأخرى القريبة من منطقة مصر الجديدة، لقد انضمت قبل هذا الوقت جموع حاشدة من السلفيين، كان د. محمد عبد المقصود وهو واحد من رموز الحركة السلفية فى مصر وغيره كثيرون فى مقدمة من زحفوا إلى ميدان التحرير، كما أن ياسرالقاضى وهو عضو بارز فى شباب الحركة السلفية يرابض منذ الساعات الأولى لانطلاق الثورة فى الميدان حتى اليوم الأخير.

كانت عمليات التصعيد تجرى على قدم وساق، إذ بدأ شباب الثورة يبحثون عن كل السبل التى من شأنها أن تساعد فى ممارسة الضغط على النظام بهدف إسقاطه، لقد ذكر لى أحد الثوار الذين رابضوا فى ميدان التحرير منذ اليوم الأول أن خطة كان قد جرى إعدادها للتنفيذ يوم الأحد ١٣ فبراير٢٠١١ حيث تقضى بتعطيل مرور السفن فى مياه قناة السويس لإجبار العالم على التحرك وممارسة الضغط على الرئيس مبارك لإجباره على التنحى عن السلطة.

وأكد لى المصدر أنه تم الحصول على نحو أربعة آلاف «لايف جاكت» قدمتها بعض شركات الطيران العربية حيث جرى تخزينها فى فيلا تقع بمنطقة سرابيوم على شط قناة السويس بالإسماعيلية، حيث تم الاتفاق مع حارس الفيلا التى يملكها رجل أعمال كبير لتخزين المعدات، فى الوقت الذى كان سيتم فيه حشد أربعة آلاف شاب لارتداء «اللايف جاكت» والنزول إلى مياه القناة لتعطيل مرور السفن، إلا أن تنحى الرئيس مساء يوم الجمعة ١١ فبراير عطّل تنفيذ هذه الخطة.

ومع استمرار التصعيد فى أنحاء البلاد سرت شائعة فى هذا الوقت بأن الرئيس قد غادر إلى موسكو، ثم تردد بعد ذلك أنه سافر إلى منطقة تبوك السعودية للعلاج، إلا أن الوقائع أثبتت عدم صحة هذه الشائعات التى ترددت.

كان كل شىء يمضى سريعًا، الآن اكتمل المشهد تمامًا: الجماهير تحاصر القصر من جميع الاتجاهات، دبابات الحرس الجمهورى ومدرعاته ترابض على بعد أمتار قليلة من الأسوار، تحيط بها الأسلاك الشائكة، خوفًا من هجوم المتظاهرين على مبنى القصر.

كانت غرفة مركز عمليات القوات المسلحة الرئيسى رقم «٦٦»، تقدّم المعلومات أولاً بأول إلى المشير ورئيس الأركان، لقد أكدت التقارير أن الوضع يزداد خطورة ساعة بعد ساعة، وأنه لا بد من حسم الأمر وتهدئة مشاعر المتظاهرين.

كان المشير يضع كل الخيارات أمامه، وكان من بين هذه الخيارات، خيار تحرك القوات المسلحة لانقاذ البلاد، مهما كان الأمر، فى حال عدم قبول الرئيس التنحى عن الحكم.

كانت الساعة قد بلغت الثانية والنصف من بعد ظهر الجمعة ١١ فبراير، الآن حانت لحظة الحقيقة والمواجهة، اقترب النائب عمر سليمان من الهاتف الأرضى بالصالون الملحق بمكتب المشير، جلس الثلاثة الكبار يتابعون إلى جواره وقائع أخطر عشر دقائق فى تاريخ الثورة المصرية.

كان الرئيس يجلس فى هذا الوقت داخل صالونه بفيلا شرم الشيخ، عندما قام اللواء حسين محمد بإبلاغه أن النائب عمر سليمان على الهاتف ويطلب محادثته على الفور.

■ بدأ النائب عمر سليمان حديثه مع الرئيس: حمداً لله على سلامتك ياريس.

■■ الرئيس: أهلا ياعمر.. إيه الأخبار.. خير إن شاء الله؟!

■ عمر سليمان: الأوضاع بتزداد تدهور ياريس.. لازم نشوف حل!!

■■ الرئيس: فى إيه تانى؟!

■ عمر سليمان: لأ الوضع صعب جداً.

■■ الرئيس: أنا قدمت كل ما عندى وفوضتك فى كل المسئوليات اتصرف إنت.. البركة فيك.

■ عمر سليمان: الناس رافضه التفويض ياريس.

■■ الرئيس: ليه؟ عاوزين إيه؟ أنا تركت كل حاجة، وجيت على شرم الشيخ، إيه المطلوب منى أكتر من كده؟!

■ عمر سليمان: الناس موش مقتنعة، وبتقول ان دى تمثيلية!!

■■ الرئيس: تمثيلية إزاى ياعمر، بالذمة ده كلام، أنا موش عاوز حاجة، أنا خلاص حرتاح من المسئولية والحكم ومشاكله.. اتصرف إنت!!

■ عمر سليمان: أتصرف إزاى ياريس، المتظاهرين بيرفضوا أى قرار، وغير مقتنعين بأى كلام.

■■ الرئيس: إطلع قول لهم بيان تانى، هو الجيش موش أعلن إنه بيتعهد بتنفيذ كل المطالب، إيه المطلوب؟!

■ عمر سليمان: ياريس، الدنيا كلها قايمة، الناس كلها ضدى وضدك، إفتح التليفزيون وتقدر تشوف!!

■■ الرئيس: فى إيه التليفزيون؟!

■ عمر سليمان: ناس كتيره، مئات الآلاف وصلت لقصر الاتحادية، الوضع صعب للغاية، ولا بد من حل عاجل وسريع يهدئ الناس وينقذ البلد!!

■■ الرئيس: طيب الحرس الجمهورى يمنعهم، همه عاوزين إيه أكتر من كده؟!

■ عمر سليمان: أنا بنقل لك رغبتى ورغبة المشير فى ضرورة أن تأخذ قرارًا تاريخيًا لإنقاذ مصر!!

■■ الرئيس: إيه المطلوب منى؟!

■ عمر سليمان:تتنحى ياريس!!

■■ الرئيس: إيه اتنحى؟! هى دى أخرتها ياعمر، أمشى بالطريقة دى!!

■ عمر سليمان: من أجل مصر من أجل شعب مصر، لازم تتنحى ياريس!!

■■ الرئيس: أيوه بس إزاى؟ أنا عملت كل اللى علىّ، عينت نائب للرئيس، وشلت الحكومة وقلت: لا أنا ولا جمال حنترشح، أقلت كل قيادات الحزب، عملت التعديلات الدستورية طب إيه المطلوب منى أكتر من كده؟!

■ عمر سليمان: أرجوك ياريس افتح التليفزيون، وأنت بنفسك حتقدّر الموقف، وأنا واثق إنك حتاخد القرار الصحيح!!

■■ الرئيس: يا عمر، أنت عارف أنا ولا تفرق معايا، أنا خايف بس على البلد من الفوضى، صدقنى أنا موش عاوز حاجة، كفاية علىّ ستين سنة وأنا بخدم مصر، أنا بس خايف على البلد!!

■ عمر سليمان: الوضع فى البلد يستوجب تنحيك عن الحكم، علشان الناس تهدأ ياريس!!

■■ الرئيس: يعنى هو ده الحل الوحيد اللى عندكم ياعمر!!

■ عمر سليمان: هذا الحل من أجل مصر ياريس.

■■ الرئيس: طب والباقيين رأيهم إيه؟!

■ عمر سليمان: هذا ليس رأيى وحدى، هذا قرار جماعى أنا موجود وإلى جوارى الفريق أحمد شفيق والمشير طنطاوى ورئيس الأركان سامى عنان، كلنا متفقين على هذا القرار.

■■ الرئيس: طيب، إذا كان مفيش غير كده، إبعت لىّ التليفزيون واكتب الصيغة علشان أقولها فى خطاب قصير للناس.

■ عمر سليمان: مفيش وقت ياريس، إزاى أبعت تليفزيون لشرم الشيخ وانتظر، الأوضاع بتتفاقم، وأنا خايف أحسن البلد تدخل فى بحور من الدم، أرجوك ياريس عاوزين نخلص!!

■■ الرئيس: طيب إنت وضعك الدستورى إيه، بعد التنحى؟!

■ عمر سليمان: أنا ميهمنيش حيكون وضعى إيه، المهم ننقذ البلد وبأقصى سرعة.

■■ الرئيس: طيب شوف انتوا عاوزين صيغة التنحى إزاى وقوللى، وخلّى بالك لازم تدرسوها كويس من الناحية الدستورية، حتى لا تقعوا فى حيص بيص!!

■ عمر سليمان: إحنا بندرس الموقف، من الناحية الدستورية وحنكلمك!!

■■ الرئيس: وأنا فى الانتظار.

أطلع عمر سليمان الحاضرين على تفاصيل المكالمة الهاتفية التى كانوا يتابعونها بالقرب منه، لقد استمعوا إليه، لكنهم كانوا فى حاجة إلى معرفة رد فعل الرئيس كاملاً!!

كان السؤال المطروح: من يتسلم السلطة، كيف؟ وما الطريقة التى تجنّب وقوع البلاد فى مأزق دستورى قد يقود إلى مزيد من المشكلات والأزمات؟!

قال عمر سليمان: أمامنا خياران لا ثالث لهما:

– الأول: هو أن يقوم رئيس الجمهورية بتكليف د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب الحالى، أو حتى رئيس المحكمة الدستورية العليا بتولى منصب رئيس الجمهورية

لفترة مؤقتة، ولمدة ستين يومًا كما يحدد الدستور، بعدها تجرى انتخابات رئاسة الجمهورية دون تأخير، وفى هذه الحالة سوف تجرى الانتخابات وفقًا للدستور القديم، لأنه لن يكون هناك وقت لإجراء تعديلات دستورية، خاصة على المواد ٧٦، ٧٧، ٨٨ مما يعنى أن انتخابات الرئاسة المقبلة سوف تجرى بالمواد الدستورية القديمة ذاتها التى تحول دون ترشح المستقلين وتجرى فى ظل غياب الإشراف القضائى دون تحديد مدة رئيس الجمهورية!!

- أما الخيار الثانى: فهو تكليف القوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، وهذا أمر غير دستورى، ما لم يوافق الرئيس على منحها الشرعية الثورية.

كان المشير غير راغب فى تسلم مهام السلطة، لقد سبق له أن رفض طلبا للرئيس يوم ٢٨ يناير الماضى بتولى منصب نائب رئيس الجمهورية، إنه يريد أن يمضى بعيداً عن السلطة والحكم بعد كل هذه الفترة التاريخية الكبيرة التى تولى فيها منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة.

«ليس أمامنا من خيار»، قالها عمر سليمان موجهًا حديثه إلى المشير واستكمل: إذا أردنا انقاذ البلاد من مخاطر الفوضى السياسية والدستورية والأمنية، فالقوات المسلحة وحدها هى القادرة على إنقاذ الأوضاع فى هذه الفترة التاريخية المهمة!!

طلب المشير سؤال بعض الشخصيات الدستورية والقانونية حول الصيغة المثلى لنقل السلطة فى البلاد؟ فقال عمر سليمان : «المسألة ليست فى حاجة إلى دستوريين أو غيرهم؟ الخيار الدستورى الصحيح يقضى بنقل السلطة من الرئيس إلى القوات المسلحة استناداً إلى الشرعية الثورية.. فى ضوء ذلك تم إعداد الصيغة المطلوبة وقام النائب عمر سليمان بالاتصال مجدداً بالرئيس لإبلاغه بها.

كانت الصيغة تقول: «أيها المواطنون، فى هذه الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد، قرر الرئيس محمد حسنى مبارك تخلّيه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلّف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، والله الموفق والمستعان»!!

لقد جرى تعديل هذه الصيغة أكثر من مرة، حتى تم التوصل إلى الصيغة الأخيرة التى قرأها النائب عمر سليمان للرئيس مبارك عبر الهاتف.

وافق مبارك على الصيغة، وقال لعمر سليمان: ماشى على بركة الله.. بس أنا لى شرط واحد لا تعلن هذا القرار إلا بعد رحيل الهانم وابنى جمال إلى شرم الشيخ،

معلشى أنا عاوز أضمن إنه مفيش حد حيئذيهم.

■ عمر سليمان: ماشى ياريس.. بس أرجوك خليهم يستعجلوا علشان الوضع صعب جدا حول القصر الجمهورى، وأنا كمان خايف عليهم!!

■■ الرئيس: أن حبلّغهم دلوقتى، وأنت والمشير إعملوا كل الإجراءات!!

■ عمر سليمان: هل لك طلبات أخرى ياريس؟!

■■ الرئيس: لا أنا موش عاوز حاجة.

■ عمر سليمان: موش عاوز أى ضمانات، أى حاجة؟!

■■ الرئيس: ضمانات إيه ياعمر، وعلى إيه؟!

■ عمر سليمان: ضمانات بعدم الملاحقة القضائية مثلاً؟!

■■ الرئيس: ليه يا عمر وهو أنا عملت حاجة علشان حد يلاحقنى قضائياً؟!

■ عمر سليمان: ماحدش ضامن الظروف ياريس!!

■■ الرئيس: ياراجل قول كلام غير كده، أنا ماعملتش حاجة علشان تقوللى الكلام ده، وبعدين حيلاحقونى قضائيا على إيه؟ ده أنا لو وافقت على الكلام ده، يبقى أنا عملت حاجة غلط، إنت عارف ياعمر، أنا طول عمرى بخدم البلد دى، قدمت لها حياتى كلها، ولم أؤذ أحداً أو أنهب حاجة، زى ما انت عارفنى، كل حاجة واضحة عندى.

■ عمر سليمان: لكن ياريس أنا من رأيى الاحتياط!!

■■ الرئيس: لأ أنا موش عاوز أى ضمانات أنا موش حسيب مصر، ولو كنت عملت حاجة غلط فأنا مستعد للمحاكمة، لكن موش عاوز أى ضمانات من أى نوع، لأن ده موضوع موش كويس، وصورتى قدام الناس حتبقى زى اللى عامل عمله وخايف!!

أغلق عمر سليمان سماعة الهاتف، وأبلغ الحاضرين بمضمون المكالمة التى جرت مع الرئيس، طلب المشير على الفور من اللواء إسماعيل عتمان مدير الشئون المعنوية تجهيز الكاميرات الخاصة باستوديو وزارة الدفاع فى سرية تامة.

تم الاتفاق على أن يقوم النائب عمر سليمان بقراءة بيان التنحى بنفسه، باعتباره نائب رئيس الجمهورية، وحتى لا يشكك أحد فى موقف القوات المسلحة ويزعم أنها قامت بانقلاب ضد الرئيس واستولت على السلطة فى البلاد.

وبالفعل على الفور تم تجهيز كل شىء، وقام النائب عمر سليمان بتسجيل البيان على شريط فيديو خاص ولم يحضر التسجيل سوى اللواء حسين كمال مدير مكتبه الذى وقف خلفه، وكان مثاراً لجدل كبير حيث أنشئت له صفحات على الفيس بوك بعد ذلك تتحدث عن «هوية الرجل الذى يقف وراء عمر سليمان» دون أن يعرف هؤلاء إلا متأخراً أنه مدير مكتبه وكاتم أسراره!!

وإضافة إلى اللواء حسين كمال حضر التسجيل أيضًا اللواء إسماعيل عتمان وثلاثة من الفنيين الذين قاموا بإجراءات التصوير، وتم التنبيه عليهم بعدم البوح بأى أسرار لكائن من كان، حتى لا يتسرب الخبر قبل إذاعته!!

كان هذا هو أول قرار عملى بالتنحى، لقد ثبت عدم صحة جميع الأخبار والمعلومات التى ترددت قبل ذلك، والتى أشارت إلى أن الرئيس قد تنحى عن الحكم، ثم تراجع عن التنحى يوم الخميس ١٠ فبراير.

وثبت أيضاً عدم صحة صدور قرار من الرئيس وإبلاغه للتليفزيون بعزل المشير ورئيس الأركان كما أشيع.. لقد كانت هناك محاولات ولكن الرئيس ظل متردداً حتى اللحظة الأخيرة واستجاب لنصيحة نائبه عمر سليمان الذى حذره من الاستجابة لمطلب نجله جمال بتعيين وزير دفاع ورئيس أركان جديد للقوات المسلحة!!

xxx

كان الناس ينتظرون حول القصر وفى الشوارع والميادين.. لقد قرروا ألا يبرحوا أماكنهم إلا بعد تنحى الرئيس وإسقاط رموز النظام بأكمله، وبدء صفحة جديدة فى تاريخ هذا الوطن.

فى الرابعة والنصف عصراً عاود عمر سليمان الاتصال مرة أخرى بالرئيس السابق، لقد قدّم إليه عرضاً بالسفر إلى الخارج هو وأسرته، إلا أن مبارك رفض هذا الاقتراح بشدة.

■ قال عمر سليمان: يا سيادة الرئيس.. أتمنى عليك أن توافق على السفر إلى خارج البلاد حوفًا من أى مشاكل!!

■■ قال مبارك: أنا لن أسافر، لماذا أسافر؟! أنا لست خائفا من شىء حتى أهرب، أنت تعرف أنا جندى مقاتل ولا أهرب من الميدان!!

■ عمر سليمان: هذا ليس هروبًا ياسيادة الرئيس، أرجوك المجلس العسكرى عمليا سوف يتسلم السلطة رسميًا بعد قليل، فلا داعى لإحراجهم!!

■■ قال مبارك: ولماذا أحرجهم، أنا تركت الحكم والسياسة وكل شىء، وكل ما أريده هو أن أعيش ما تبقى لى من عمر هنا على أرض مصر وأدفن فى ترابها!!

■ عمر سليمان: إذن طالما أنت مصمم على ذلك، أرجو منك أن تسمح بسفر أسرتك إلى خارج البلاد، لقد عرضت عليك هذا الأمر قبل ذلك ورفضت، أظن أن الوقت بات مناسبًا الآن!!

■■ مبارك: نحن أسرة متماسكة والأسرة كما سبق أن قلت لك: سوف ترفض السفر، وسيبقون إلى جوارى ولن يتركونى وحدى، لقد رفض كبار رجال النظام السفر وصمموا على البقاء إلى جوارى، فهل تظن أن أسرتى سوف تسمح لنفسها بالسفر إلى خارج البلاد وتركى وحدى؟! لقد تعاهدنا على البقاء على أرض مصر.

■ عمر سليمان: ولكن ما زلت أتخوف من ردود الأفعال؟

■■ مبارك: لا، لن يحدث شىء، هذا شعبى وأنا أعرفه، نحن لن نهرب، قد نسافر فى يوم ما لكننا سنعود مرة أخرى، ولن نهرب ونترك البلاد تحت أى ذريعة!!

■ عمر سليمان: لقد طلب منى المجلس العسكرى إبلاغك بأن أمامك فرصة لمدة أسبوع، إذا أردت خلالها السفر إلى خارج البلاد أنت وأسرتك، فهم جاهزون لذلك كما أنه ليس هناك ما يعوق سفرك فى أى وقت تريد!!

■■ مبارك: أرجو أن تشكر لى المجلس العسكرى، وأبلغهم أننى سأبقى هنا على أرض مصر، وسأقيم بشرم الشيخ إقامة دائمة.

■■■

عندما أبلغ عمر سليمان المشير طنطاوى بمضمون المحادثة الهاتفية الأخيرة بينه وبين الرئيس السابق، طلب المشير من عمر سليمان إبلاغ قرينة الرئيس سوزان مبارك ونجله جمال بضرورة المغادرة فوراً واللحاق بالرئيس فى شرم الشيخ، حتى يتم التمكن من إذاعة بيان التنحى على الفور وفاء للوعد الذى تم إبلاغه للرئيس.

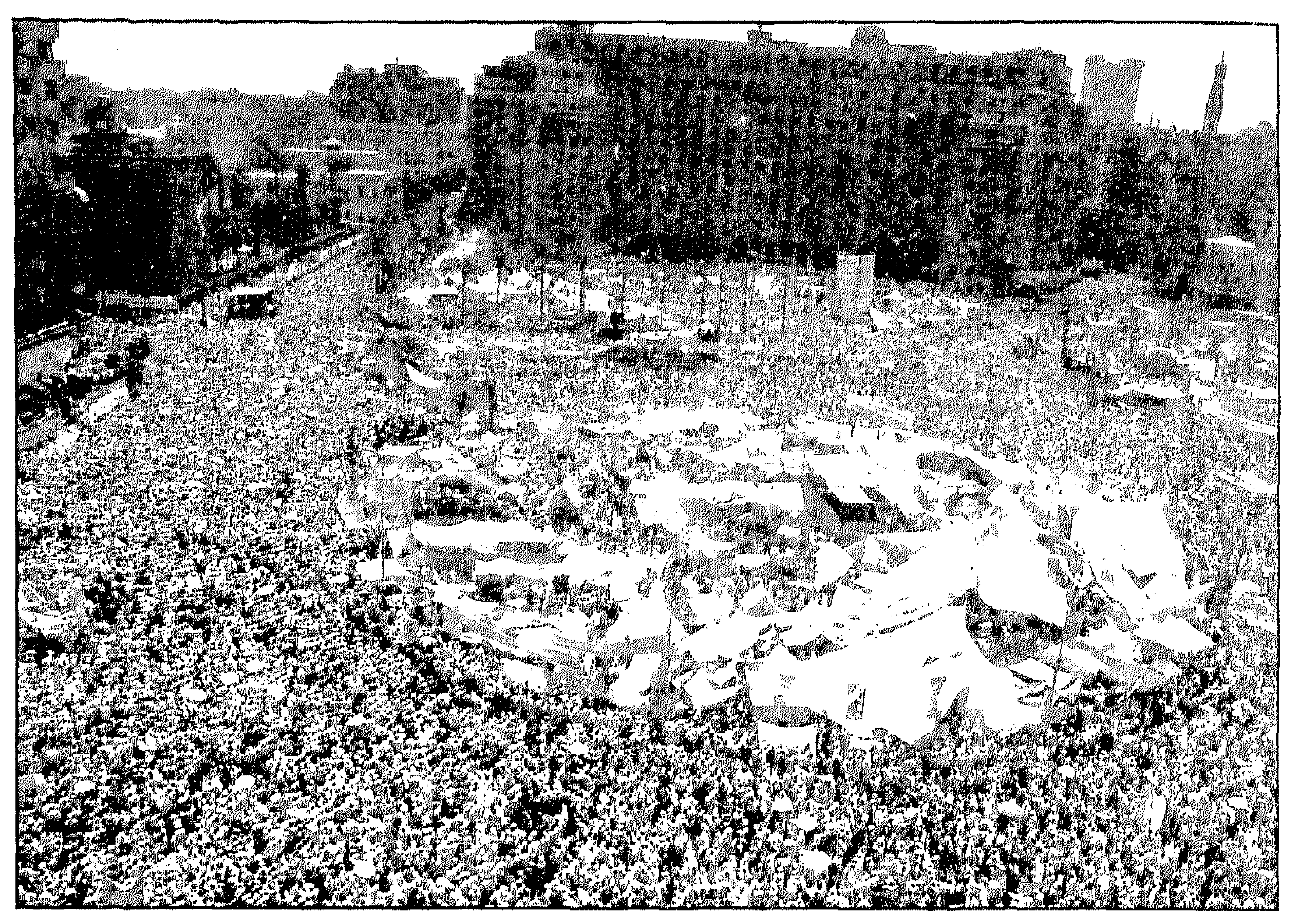
أجرى عمر سليمان اتصالا هاتفيا بالسيدة سوزان مبارك، أبلغها فيه بقرار المشير، غير أنه فوجئ بما لم يكن فى الحسبان!!



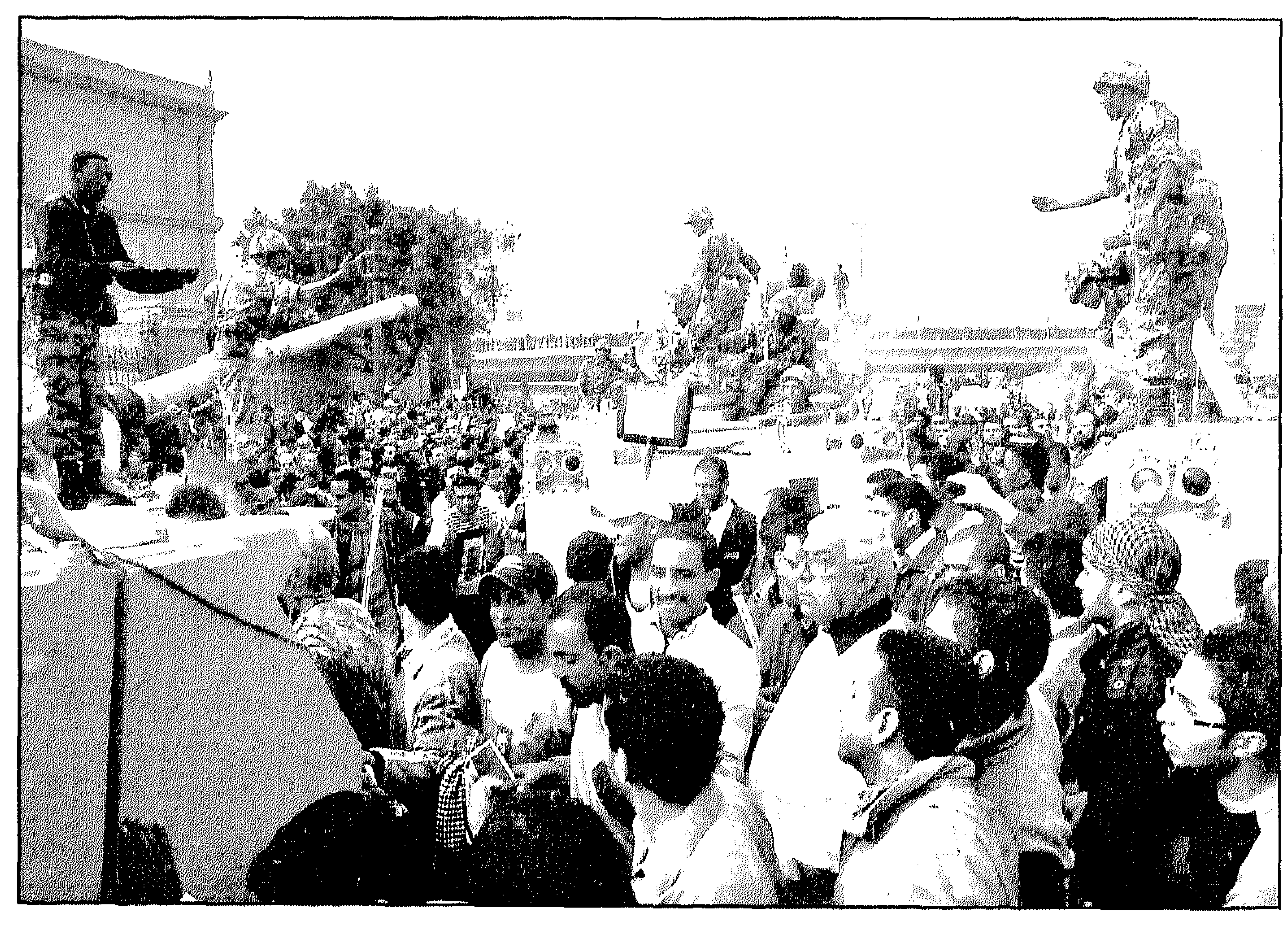
جمال عبد الناصر وشعارات .. الاتحاد قوة والنظام تحضر والعمل تقدم



مصطفى بكرى يتوسط العديد من رموز الشعب المصرى



حشود المتظاهرين فى ميدان التحرير يصرون على انجاح الثورة



الجيش ومواصلة حماية الثوار

الفصل الثامن عشر:

سوزان ترفض المغادرة

يرصد الكاتب في هذه الحلقة اللحظات الصعبة التي عاشها اللواء إسماعيل عتمان عضو المجلس الأعلي للقوات المسلحة، الذي كلف بتوصيل شريط الفيديو الذي يحمل بيان النائب عمر سليمان بتنحي الرئيس إلي التليفزيون والمخاطر التي واجهها في هذا الوقت.

وتتناول الحلقة المشهد المصري بكل فئاته ساعة إعلان قرار التنحي وحالة الانهيار والذهول التي عاشتها سوزان وجمال بعد علمهما في شرم الشيخ بقرار تنحي الرئيس عن الحكم في البلاد.

- الهانم تتحدي الجيش .. وعمر سليمان يهدد بكافة الإجراءات إذا لم تغادر الي شرم الشيخ
- جمال «يجر» والدته علي الأرض ليدفع بها الي سلم الطائرة
- اسماعيل عتمان ينجح في الدخول الي «ماسبيرو» واذاعة بيان التنحي دون علم وزير الاعلام!!
- سوزان تنهار وتبكي .. وجمال في حالة ذهول بعد أن أبلغهما السائق بقرار التنحي في شرم الشيخ!!

منذ حوالي الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة ١١ فبراير، كان عمر سليمان نائب الرئيس يبذل كل جهوده من أجل إقناع سوزان مبارك بالرحيل عن المقر الرئاسي الذي تواجدت به هي ونجلها جمال في هذا الوقت.

لقد سافر الرئيس، ثم سافر علاء وغالبية أفراد الأسرة، إلا أن سوزان صممت علي البقاء، وبقي معها جمال، ظنًا منهما أن الأمور سرعان ما ستعود إلي وضعها الطبيعي.

كان الاتفاق بين عمر سليمان والمشير، يقضي بضرورة إقناع سوزان ونجلها بالمغادرة سريعًا، فالأوضاع تتصاعد حول القصر الجمهوري، والجماهير تزحف باتجاه المناطق المحيطة بالقصر، حتي تكدست الشوارع الجانبية عن آخرها.

لم يكن يستطع عمر سليمان مغادرة مبني وزارة الدفاع للذهاب إلي القصر في محاولة أخيرة لإقناع سوزان ونجلها بالمغادرة، فالجماهير كانت تسد الطريق إلي هناك، كما أنه لم يكن مسموحاً بدخول أو خروج أية سيارة إلي داخل القصر أو إلي خارجه.

لقد طلب عمر سليمان في أول اتصال هاتفي بينه وبين سوزان، ضرورة الاستعداد لمغادرة القصر، خلال نصف ساعة علي الأكثر.

هنا ثارت سوزان مبارك، وراحت تبدي دهشتها واستغرابها من هذا القرار الذي أبلغت به كأمر عسكري.

- قالت سوزان: أنا مستغربة أنتم عاوزين مننا إيه؟!

- عمر سليمان: الأوضاع حول القصر صعبة، وأنا والمشير خايفين علي أمنك الشخصي أنت وجمال.

- سوزان: كل المشاكل اللي حصلت دي بسبب موقف المشير وتخليه عن الرئيس!!

- عمر سليمان: مفيش وقت .. أرجوك، الطيارة حتبقي جاهزة خلال نص ساعة، وده وقت كافى علشان تجهزوا.

- سوزان: لأ أنا موش حسيب بيتي وأمشي .. ده بيتي وملهوش علاقة بالقصر ولا بالدولة.

- عمر سليمان: الناس حول البيت من كل اتجاه.

- سوزان: قل للمشير مسئوليته أنه يحمي أسرة الرئيس.

ـ عمر سليمان: القوات المسلحة لن تسمح بالمساس بكم، لكن أرجوك ساعدينا.

– سوزان: أرجوكم أنتم .. كفاية بقه، أنا موش حسيب بيتي.

ـ عمر سليمان: تقدري ترجعي له مرة ثانية، لكن دلوقتي لازم تغادري فوراً.

– سوزان: أنا لن أترك بيتي، وموش رايحة شرم الشيخ، وحسني مبارك لايزال رئيس الجمهورية، والحرس الجمهوري لازم يحمينا.

ـ عمر سليمان: خلي بالك، هناك مئات الآلاف من المتظاهرين حول القصر ومقر الاقامة، كل دول لن يذهبوا لبيوتهم إلا بعد أن يتأكدوا أنه لا يوجد أحد في القصر أو المقر.

– سوزان: دي موش مشكلتي .. ده بيتي أنا، والرياسة لا علاقة لها به من قريب أو بعيد، بلاش كوني قرينة الرئيس، أنا مواطنة مصرية، وهذا حقي.

ـ عمر سليمان: عندك حق، لكن الأوضاع صعبة، والرئيس غادر، أنت كمان لازم تغادري أنت وجمال فوراً.

– سوزان: لأ أنا موش حمشي!!

■■■

أغلق عمر سليمان الهاتف، بدا غاضباً، سأله المشير وهيّ ليه رافضة تمشي؟!

ـ عمر سليمان: بتقول موش حسيب بيتي.

المشير: ست دماغها ناشفة، بلغها ان الجيش لن يترك الأمور تتدهور، ولازم تمشي وتنفذ الأمر فوراً، وبلغ جمال انه ياخدها ويسافروا فوراً وإلا حيطلعوا بالعافية، البيان لازم يتذاع فوراً علشان الأمور تهدأ في البلد.

أمسك عمر سليمان بالهاتف مجدداً، فشل في إقناعها للمرة الثانية، تحدث مع جمال مبارك وطالبه بإقناع والدته بالمغادرة فوراً، وأبلغه قرار المشير.

كان الخوف قد بدأ يتسرب إلي قلب جمال مبارك، لقد أدرك أن القوات المسلحة لن تظل صامتة، وان لديها إصراراً قوياً علي مغادرته هو ووالدته علي الفور.

كانت الهتافات التي تنطلق من حناجر المتظاهرين الذين أحاطوا بالقصر ومقر الاقامة من كافة الاتجاهات تثير قلق جمال ومخاوفه من انفلات الأوضاع واقتحام المتظاهرين لمقر الاقامة وقتله هو ووالدته، وراح يمارس الضغوط عليها لإقناعها

بالمغادرة، إلا أن سوزان راحت توجه إليه السباب وتتهمه بالضعف، كما راحت تطلق صرخاتها في مواجهة الجميع، خاصة بعد أن وجه إليها قائد الحرس الجمهوري اللواء نجيب محمد عبدالسلام انذارًا بضرورة المغادرة فورًا.

أعاد عمر سليمان الاتصال مرة أخري بجمال مبارك وقال له: القوات المسلحة لن تسمح ببقاء أحد داخل مقر الاقامة عند الخامسة مساء وأنا بحملك شخصيًا تبعات موقف الهانم .. لا تحرجونا أكثر من كده!!

كان جمال قد أكمل تجهيز حقائبه، كما طلب من الخدم نقل حقائب والدته، والحاجيات الأساسية والنفيسة التي كان قد سبق إعدادها إلي الطائرة الهليكوبتر التي كانت ترابض في القصر لحمل الحاجيات وإلي جوارها طائرة أخري لحمل سوزان وجمال والخدم وطاقم الحراسة.

كان جمال مبارك قد ضاق ذرعًا بإصرار والدته وعنادها، لقد علا صوته وهو يلح عليها بالمغادرة، إلا أنها كانت ترفض ذلك بكل شدة وإصرار.

فجأة تقدم جمال نحوها وأمسك بذراعها بعنف لدفعها إلي خارج المنزل، إلا أنها راحت تضربه علي وجهه، وتقول له: أنا موش حمشي، أنت خايف زي أبوك، لو سبنا منزلنا موش حنرجع تاني.

في هذه اللحظة حاول رجال الحرس داخل القصر تهدئة المشاعر بين جمال ووالدته، إلا أن جمال طلب منهم حمل الحقائب إلي الطائرة، وراح يمسك بذراع والدته.

كانت سوزان متشبثة بموقفها، غير أن جمال راح يجرها حتي مقربة من الباب الرئيسي، وساعتها لم يكن أمامها من خيار سوي أن تمضي إلي الطائرة وهي تصب لعناتها علي الجميع وتهدد الكافة بأنها ستعود مرة أخري وسوف تصفي حساباتها مع كل من تجاوز في حقها وحق زوجها.

■■■

لم تكن سوزان مبارك تصدق أن ساعة النهاية قد اقتربت، وان أحلامها قد تبددت، انها لاتزال السيدة الأولي ولن يستطيع كائن من كان أن ينال منها، هكذا كانت تعتقد، وهكذا كانت تهذي بالكلمات!!

كان الغرور يملأ الهانم، حتي طغي علي كل شيء، فأضحت أسيرة له، لا تريد أن

تصدق أن نظام الحكم الذي استمر لثلاثين عامًا، يمكن أن يسقط بكل هذه السهولة والبساطة!!

كانت سوزان تعتقد أنها نموذج من النساء لن يتكرر، وانها قادرة علي فعل أي شيء واخضاع الجميع لما تريد، هكذا أدمنت الطغيان ولم يتطرق إلي ذهنها أنها يمكن ان تهزم في يوم ما.

لقد كانت عقدة سوزان الوحيدة بين نساء الحكام في العالم العربي هي الشيخة «موزة» قرينة حاكم قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، كانت كل منهما تسعي إلي قهر الأخري، حتي انعكس هذا الصراع النسائي علي العلاقة بين الرئيس والأمير، بل علي العلاقة بين مصر وقطر.

كانت سوزان قلقة من صعود نجم الشيخة «موزة» في سماء العالم العربي، لما تمتلكه من ثقافة وعلاقات وامكانيات، وكانت الشيخ «موزة» تريد اسقاط النظرية التي تقول ان قرينة رئيس مصر هي السيدة الأولي في العالم العربي.

في يوم ما قررت الشيخة «موزة» تقديم تبرع بقيمة ١٠ ملايين دولار إلي مستشفي القلب الذي بدأ د.مجدي يعقوب في إنشائه بأسوان، وعندما علمت سوزان مبارك بذلك، اتصلت بالدكتور مجدي يعقوب وقالت له: سيبك لا تأخذ تبرعات من «موزة» ولا من «تفاحة» الفلوس اللي أنت عاوزها أنا حجيبها لك، ومفيش داعي تاخد مليم واحد منها .. دي عاوزة تتقنعر علي حسابي!!

يومها أبدي مجدي يعقوب دهشته من هذه اللغة الحادة التي تحدثت بها سوزان مبارك، فاتصل بالشيخة موزة يعتذر إليها بلطف عن قبول هذا التبرع.

في هذه اللحظة ادركت الشيخة «موزة» ان عداء «سوزان» لها قد بلغ حدًا كبيرًا، تماسكت وهدأت من مشاعرها الغاضبة، وقالت للدكتور مجدي يعقوب: معلش ولا تزعل .. قريبًا جدًا سأحضر إليك في أسوان وبدلاً من العشرة مليون دولار حتبرع بخمسين مليون دولار!!

هكذا كانت سوزان تدير خلافها مع الآخرين، كانت تدرك انها الامبراطورة، وانها صاحبة الحل والعقد، وانها «فلتة» لم يجود الزمان بمثلها، انها الثقافة الانجيلزية التي ربتها عليها والدتها، وكانت صاحبة التأثير الأساسي في حياتها.

في الخامسة وعشر دقائق نقل التليفزيون المصري وشاشات الفضائيات علي الهواء مباشرة مشهد طائراتين تغادران مقر اقامة أسرة الرئيس في مصر الجديدة، هتف الناس في كل مكان مهللين، لقد ظنوا أن الرئيس هو الذي غادر مع أسرته، فلم يكن لدي أحد منهم حتي هذا الوقت دليل يقني بأن مبارك قد سافر وترك القاهرة .. تنفس الأربعة الكبار المجتمعون بمبني وزارة الدفاع الصعداء، فقد ازالوا عبئًا ثقيلاً من علي صدورهم، وأصبحوا الآن أمام قاب قوسين أو أدني من انهاء أزمة الثمانية عشر يومًا، وذلك بالإعلان عن تنحي الرئيس!!

■■■

بعد أن قام النائب عمر سليمان بتسجيل البيان الموجز والذي يبلغ فيه الشعب المصري بقرار الرئيس مبارك بتخليه عن منصب رئيس الجمهورية وتفويض المجلس الأعلي للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، عصر يوم الجمعة، كانت المشكلة الأساسية كيف يمكن توصيل شريط الفيديو وإذاعته من علي شاشة التليفزيون المصري بمجرد مغادرة سوزان ونجلها جمال من مقر الاقامة مباشرة.

لقد استدعي المشير طنطاوي اللواء إسماعيل عتمان عضو المجلس الأعلي ومدير الشئون المعنوية، طلب منه مغادرة مبني وزارة الدفاع علي الفور للوصول إلي مبني التليفزيون في ماسبيرو، علي أن ينتظر الاشارة من الفريق سامي عنان لإذاعة بيان التنحي علي لسان النائب عمر سليمان في تمام السادسة مساء بالضبط.

كانت المهمة صعبة، فالحشود تزحف من كل مكان .. والشوارع مكتظة بمئات الألوف من البشر، والحشود تحيط بمبني الإذاعة والتليفزيون من كل اتجاه، وفي مثل هذه الظروف لا شيء مضمونً.

كانت المخاوف تساور اللواء اسماعيل عتمان، لقد ادرك انه أمام مسئولية صعبة، وان مصير الوطن بيديه، وانه لابد أن يصل في الموعد المحدد وان يتمكن من إذاعة شريط الفيديو دون علم وزير الإعلام أنس الفقي.

لقد غادرت سوزان ونجلها جمال إلي شرم الشيخ دون أن يعلما بقرار الرئيس بالتنحي عن الحكم، لأن الرئيس لم يبلغهما، كما أن أحداً آخر لم يكن يعرف أن الرئيس قد تنحي عن الحكم في هذا الوقت.

مضي اللواء إسماعيل عتمان بسيارته يصارع الحشود، ويختصر الطرق، عبر

الشوارع الجانبية، وبعد نحو أكثر من ساعة ونصف الساعة، كان عثمان قد وصل بالقرب من فندق هيلتون رمسيس القريب من مبني ماسبيرو.

كان الجو شتويًا في هذا اليوم، لقد وضع إسماعيل عثمان شريط الفيديو داخل ملابسه، وارتدي «زنطًا» واحكم غلقه جيدًا خوفًا علي الشريط واحتمال خطفه أو سقوطه في زمرة الزحام.

مضي إسماعيل عثمان وسط بحر متلاطم من الأمواج البشرية التي راحت تتدفق من حوله، ترك سيارته من ناحية ميدان عبدالمنعم رياض، ومضي مترجلاً علي قدميه وسط المظاهرات الحاشدة.

لمحه الكثيرون وتعرفوا عليه، راحوا يقبلونه بالأحضان، ويدفعون به فوق اكتافهم، فقد تعرفوا علي صورته بعد أن أدلي بأكثر من بيان إعلامي علي شاشة التليفزيون باسم القوات المسلحة.

بالكاد استطاع اللواء إسماعيل عثمان أن يصل إلي مبني التليفزيون بقليل، افسح له رجال الحرس الجمهوري الطريق إلي داخل المبني من وسط الاسلاك الشائكة التي كانت تحيط بالمبني خوفًا من اقتحامه.

كان إسماعيل عثمان يتخوف من ان يقوم بعض رجال الحرس الجمهوري بمنعه من الدخول أو تفتيشه ومصادرة الشريط الذي كان بحوزته، إلا أنه تنفس الصعداء بعد أن وجد نفسه وجهًا لوجه أمام عبداللطيف المناوي رئيس قطاع الأخبار في مكتبه بالدور الخامس من المبني.

انتحي إسماعيل عثمان بعبد اللطيف المناوي .. ابلغه بمضمون ما يحمله شريط الفيديو .. قال المناوي: وأنا مستعد، ما هو المطلوب.

- إسماعيل عثمان: هل وزير الإعلام موجود بالمبني؟!

ـ عبداللطيف المناوي: لأ .. لقد ذهب إلي الرياسة منذ الصباح ولا اعرف عنه شيئًا.

- إسماعيل عثمان: وأسامة الشيخ؟!

ـ عبداللطيف المناوي: لقد غادر المبني .. تحت أمرك!!

- إسماعيل عثمان: هذا الشريط سينقذ البلاد من الفوضي، بعد إذاعته مباشرة، انه يتضمن قرار تنحي الرئيس عن الحكم.

ـ عبداللطيف المناوي:«احتضن اللواء عتمان وبدت السعادة الغامرة علي وجهه» الحمد الله .. أخيراً .. قولي مطلوب إذاعته الساعة كام.

– إسماعيل عتمان: أنا منتظر الاشارة من الفريق سامي عنان ولكن اغلب الظن في السادسة مساء بالضبط!!

مضي عبداللطيف المناوي إلي استوديو قطاع الأخبار المجاور لغرفته مصطحباً معه اللواء إسماعيل عتمان، كانت الساعة نحو السادسة إلا عشر دقائق، جري التأكد من سلامة الشريط وتجربته.

كان هناك بالاستوديو نحو ثلاثين شخصاً من العاملين والفنيين، كانوا جميعهم في انتظار بيان ما سوف يصدر بين اللحظة والأخري، لقد كان الكافة علي ثقة بأن تطوراً هاماً سوف يحدث، وان قراراً تاريخياً سوف يتخذ، فالوطن تحول إلي قنبلة موقوتة يمكن ان تنفجر في مواجهة الجميع.

■■■

كانت سوزان مبارك تبكي بحرقة وهي علي متن الطائرة المتجهة إلي شرم الشيخ، انها لا تصدق ما يحدث لها ولأسرتها، لقد حمّلت المشير المسئولية عن كل ما جري، لانه حسم الأمر ،منذ البداية وأعلن انحياز الجيش للمتظاهرين.

كانت سوزان تري ان تردد الرئيس وعدم قدرته علي الحسم كانت وراء تدهور الأحوال إلي هذه الدرجة التي بدا فيها الأمر، وكأن كل شيء قد انتهي.

انها لا تريد أن تصدق ذلك، لانها تعرف أن الطريق الآخر سوف يمضي بها وبالأسرة إلي مرحلة الانهيار الكامل لكل الأحلام والطموحات.

لم تكن سوزان حتي هذا الوقت مستعدة للسفر خارج البلاد، انها لا تريد أن تلقي مصير «الشهبانو»، لقد كانت تظن أن مصيرها سوف يكون كمصير جيهان السادات، تستطيع البقاء وتستطيع السفر.

كانت حتماً ستمضي إلي خارج البلاد، ولكن ليس الآن، ان عليها أن تنتظر لفترة من الوقت إلي جانب زوجها الذي لا يريد أن يكون لاجئاً خارج مصر، بل صمم علي البقاء، دون أن يرد في ذاكرته انه سيكون حبيس الأسوار في وقت أقرب مما يظن الكثيرون.

لقد عاد عمر سليمان منذ قليل ليبلغ الرئيس مبارك بمغادرة الهانم ونجله جمال من القاهرة متجهين إلي شرم الشيخ، كان عمر سليمان يدرك ان هذه هي لحظة الوداع الأخيرة بينه وبين الرئيس، لقد طويت الصفحة وانتهي كل شيء.

كان المشير حسين طنطاوي يشعرب أنه يحمل عبئًا كبيرًا علي صدره، وكان يدرك أن الفترة القادمة التي سيتولي فيها مسئولية إدارة البلاد لن تكون سهلة بأي حال من الأحوال.

لقد دعا المشير إلي اجتماع جديد للمجلس الأعلي للقوات المسلحة لتدارس الأمر في اعقاب إعلان قرار التنحي مما سيعقبه من ردود أفعال ووضع تصورات للمرحلة الانتقالية القادمة!!

■■■

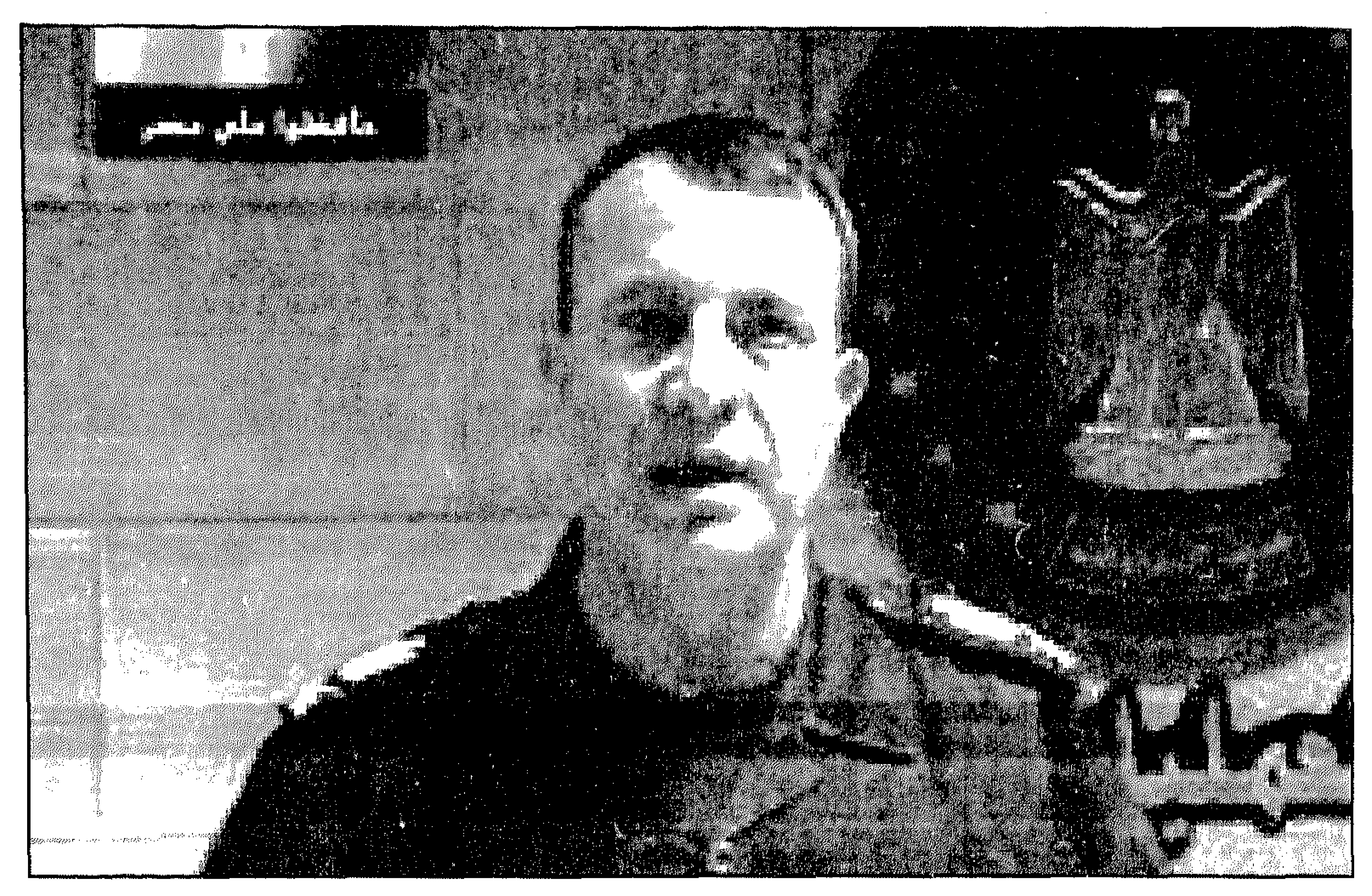
كانت الدقائق تمر ببطء، كان التوتر ظاهرًا علي وجه اللواء إسماعيل عتمان، الآن أعد كل شيء، كان يمضي في الاستوديو ذهابًا وإيابًا، انه ينتظر القرار الأخير الذي سيبلغه إليه الفريق عنان، لإعلان القرار الذي تنتظره الجماهير.

وقبيل الساعة السادسة بخمس دقائق، كان الاتصال الأخير من الفريق سامي عنان إلي اللواء إسماعيل عتمان، حيث أبلغه بأمر المشير حسين طنطاوي بإذاعة بيان التنحي في تمام السادسة مساء.

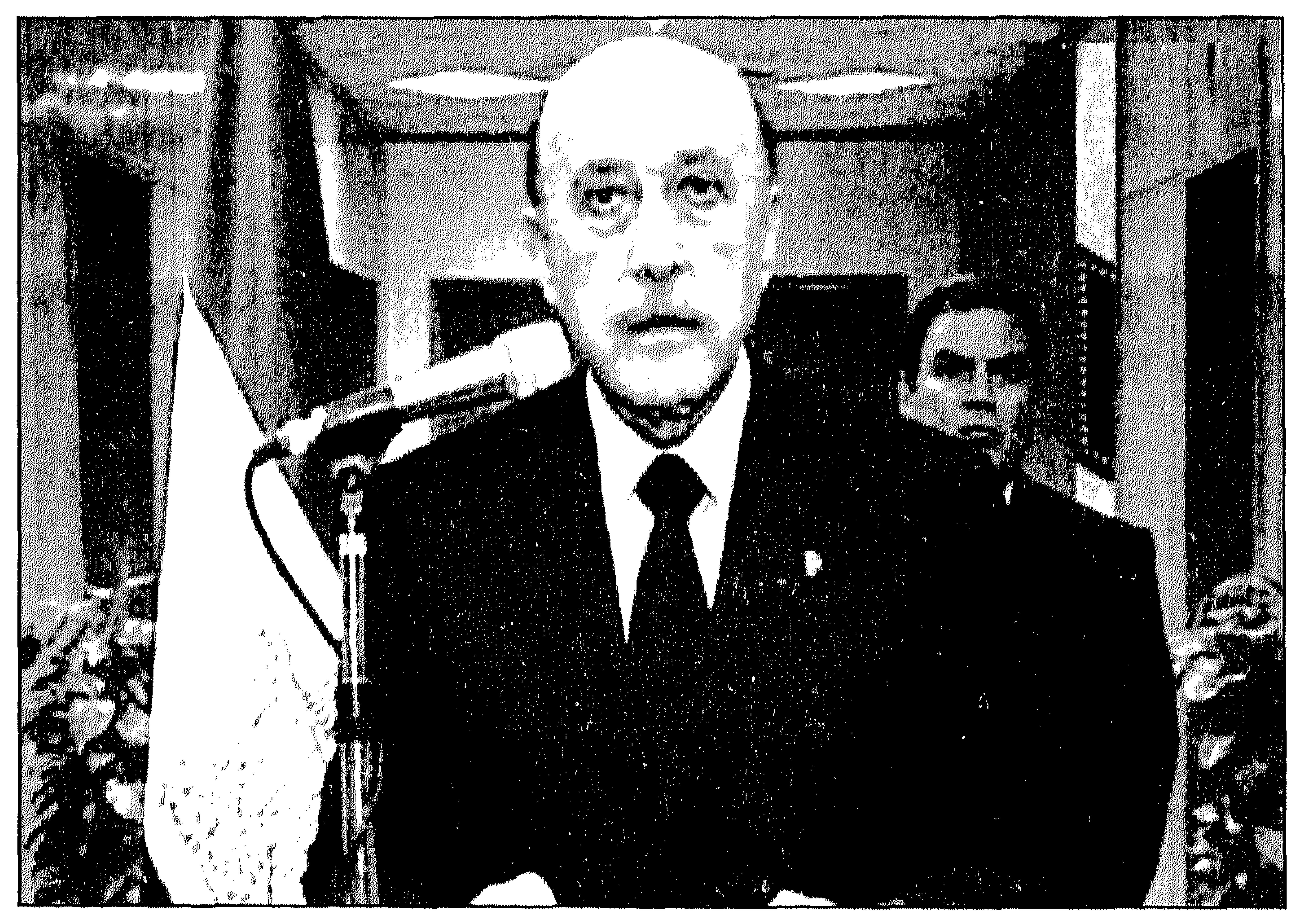
ظل إسماعيل عتمان في حالة من التوتر الشديد، انه يتخوف من عطل مفاجيء، أو شيء «ما» يعوق إذاعة البيان، ظلت روحه معلقة في الهواء، قلبه يدق بسرعة، عقارب الساعة تقترب نحو السادسة، العاملون بالاستوديو ينتظرون اللحظة التي طال انتظارها.

ثوانٍ معدودة، وجه عمر سليمان يطل، يعلن للمصريين قرار التنحي، يهتف الحشد الذي اكتظ داخل الاستوديو «الله أكبر»، تنهمر الدموع من عيني إسماعيل عتمان، يعانق المناوي، الذي لم يتماسك هو الآخر .. الاصوات تدوي من كل اتجاه، فرحة عارمة بطول البلاد وعرضها، الناس تهتف في كل مكان «الجيش والشعب إيد واحدة» .. «عاشت مصر حرة»، علم الوطن يرتفع إلي عنان السماء، مياه النيل تبدو كلوحة فنية بارعة، مصر كلها تزحف إلي ميدان التحرير، سيدة فقدت ابنها في الثامن والعشرين، احتضنت ملابسه وقبلت أرض الميدان، صواريخ البهجة تنطلق في سماء السويس، مئات

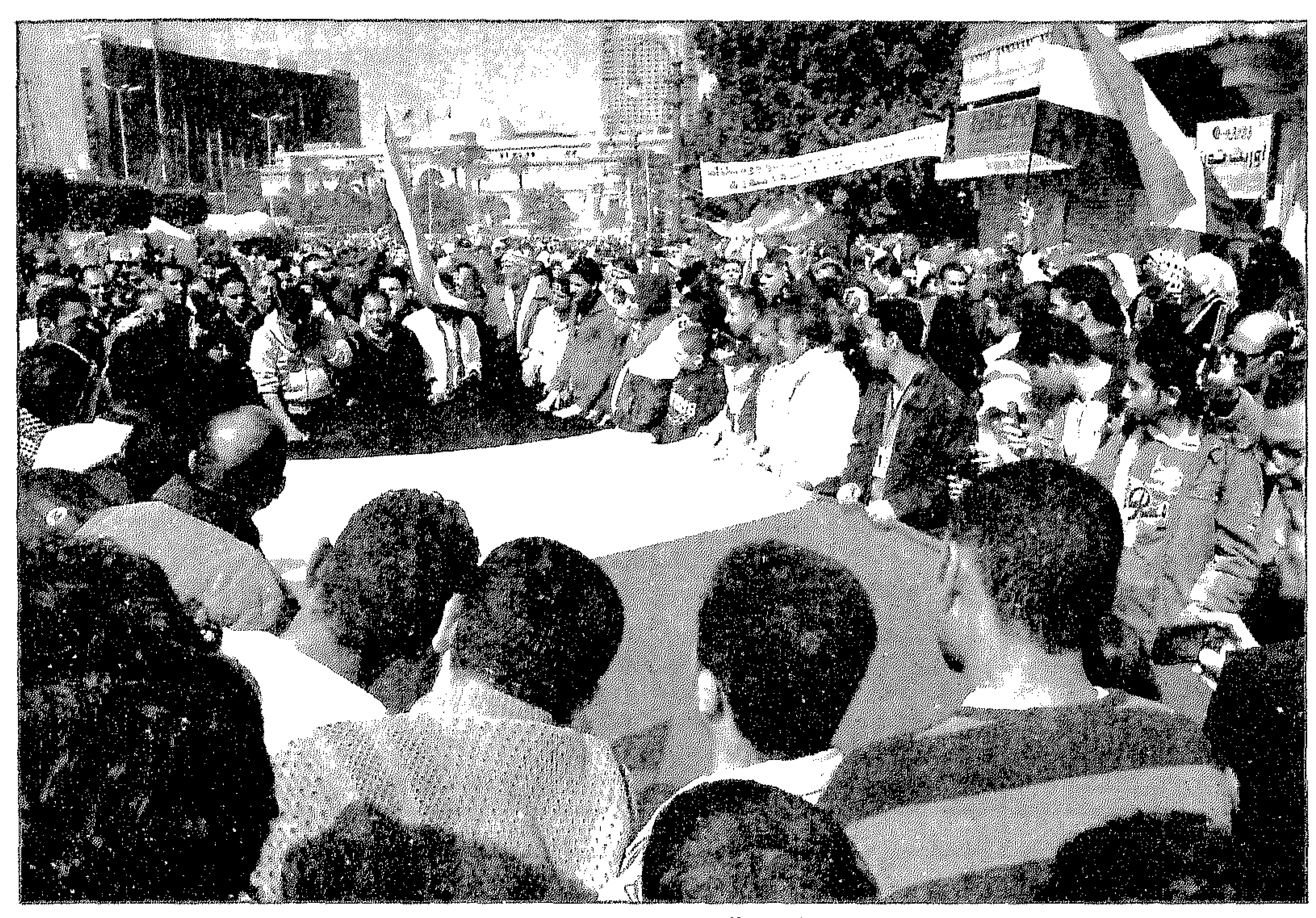
الآلاف يزحفون إلي ميدان الرمل بالإسكندرية، ينطلق الرصاص الآلي في انحاء بحري والصعيد معلنًا ولادة فجر جديد، تتعانق أجساد المتظاهرين مع العسكر في الميادين، حالة من الفزع والوجوم تسيطر علي رموز النظام، دموع تنهمر وزغاريد تنطلق من حواري إمبابة وبولاق والسيدة، وحلوان .. وطن يولد من جديد، وشعب يعود إلي الحياة، الآن عادت الروح، وارتفعت الرؤوس إلي عنان السماء.



اللواء اسماعيل عتمان المتحدث مدير الشئون المعنوية للقوات المسلحة .. رجل المهمة الصعبة



عمر سليمان يعلن قرار تنحى الرئيس عن الحكم



فرحة النصر والتنحى



النصر لمصر

الفصل التاسع عشر:

ليلة بكى فيها القمر!!

- كيف فوجئت سوزان مبارك بقرار التنحى؟!
- سؤال يتردد فى كل مكان: أين ذهبت المجوهرات والأموال؟!
- ملايين المصريين يحتفلون بالنصر.. ووالدة أول شهيد للثورة تذرف الدموع فرحاً
- النائب العام قرر منع مبارك من السفر قبل الهروب بلحظات!!

هبطت الطائرة التى كانت تقل سوزان مبارك ونجلها جمال فى شرم الشيخ بعد الإعلان عن قرار التنحى بقليل، لم تكن سوزان ولا نجلها يعلمان بهذا القرار، لقد تعمد النائب عمر سليمان التكتم على الأمر، لحين إذاعته، حرصاً على عدم تسرب الخبر.

لقد كان عمر سليمان يعلم جيداً مدى تأثير سوزان مبارك ونجلها على الرئيس، وكان أكثر ما يخيفه ويخيف المشير فى هذا الوقت هو أن تعلم سوزان بالخبر فتبدأ هى ونجلها فى ممارسة الضغوط على الرئيس مبارك لإجباره على التراجع.

عندما علمت سوزان مبارك بقرار تنحى الرئيس عن الحكم اشتاطت غيظًا، وأطلقت الشتائم فى مواجهة الجميع، ثم راحت تبكى بعد أن أصيبت بحالة انهيار شديد.. لقد أدركت سوزان فى هذه اللحظة تحديداً، أن الأحلام كلها قد انهارت، بل شعرت للمرة الأولى بالخوف من المجهول، حاولت إقناع مبارك بالسفر إلى الخارج، إلا أن مبارك قال إنه لن يترك شرم الشيخ، لأنه لا يريد أن يلقى مصير شاه إيران بعيداً عن البلاد.

كان مبارك على ثقة كاملة أن أحداً لن يقترب منه، ولن يجرؤ على حسابه، ولن يستطيع أن يسائله، كان يظن فى هذه اللحظة أن العسكريين الذين تولوا السلطة لن يفتحوا ملفاته وملفات أسرته، بل سيحاولون التستر عليه وطى صفحته.. كانت سوزان وحدها تدرك أن الأمور حتما سوف تمضى إلى طريق آخر، لقد كانت تعرف أن قرار التنحى هو البداية ولن يكون النهاية، لذلك ألحت على مبارك بضرورة المغادرة سريعًا من أرض مصر إلى أى بلد آخر.

كانت سوزان تتناول المهدئات منذ انتصار الثورة التونسية وكان أفراد الأسرة جميعًا يلجئون إلى الحبوب المهدئة، لكنه أبداً لم يخطر على بالهم أن الأمور سوف تمضى بهم إلى طريق مسدود ينهى حقبة من الحكم اقتربت من الثلاثين عامًا.

لقد أدركت سوزان الآن آن جميع طموحاتها قد تحطمت، وأن الله أراد لها أن تعيش بقية عمرها فى حالة من القلق والخوف، لا تدرى نهايتها، أو إلى أين تمضى بها.

كانت سوزان قد جمعت كميات هائلة من المجوهرات والأحجار الكريمة، ووضعتها فى عدد من الحقائب التى اصطحبتها معها إلى شرم الشيخ، كانت تلك فى معظمها عبارة عن هدايا من شخصيات خليجية وجهات ومؤسسات حكومية وصحفية وإعلامية.

وكان جمال مبارك هو الآخر قد اتخذ جميع الاحتياطات هو وشقيقه علاء فى تهريب الأموال إلى الخارج من خلال شركات «الأوفشور» فى قبرص على وجه التحديد.. كانت الأموال بالمليارات وقد تدفقت إلى الخارج عن طريق شبكة عنكبوتية ظلت مخبأة تحت ساتر عدد من الشركات، بعضها فى قبرص، كما جرى نقل الأموال عن طريق عدد من البنوك المتخصصة فى غسيل الأموال أو إلى تلك الجزر التى لا تخضع للقوانين أو قواعد البنوك.

لقد ارتبطت الأسرة أيضًا بعدد من أمراء الخليج وبعض الشخصيات النافذة التى

كانت شريكًا مع بعض أفراد الأسرة فى العديد من الشركات والممتلكات خارج البلاد، لقد قام مسئول خليجى رفيع بزيارة إلى القاهرة قبيل سقوط مبارك بقليل، وهذا المسئول كان على علاقة بجمال مبارك خلال فترة إقامته بلندن، وقد أهداه قصرا بقيمة ١٦ مليون جنيه إسترلينى فى عام ١٩٩٦، ومنذ هذا الوقت ترددت معلومات تشير إلى وجود شراكة تجارية بين هذا المسئول الذى يدير شركات عدد من الأمراء وبين أفراد من أسرة الرئيس السابق.

لم يستطع أحد فى هذا الوقت أن يتوصل إلى تفاصيل الشبكة العنكبوتية التى كانت وراء تهريب الأموال وإخفاء المبالغ المالية الضخمة التى كانت بحوزة الأسرة قبيل سقوط النظام، لقد تم نقل كميات هائلة من الصناديق المغلقة من داخل مقر إقامة أسرة الرئيس والمقرات الأخرى التى يمتلكها نجلاه إلى عدد من الشخصيات المقربة إليهم، وكانت هذه الصناديق تحوى كميات هائلة من الأموال والمجوهرات، ناهيك عن الكميات التى اصطحبوها معهم إلى شرم الشيخ والتى قيل إنها اختفت فجأة دون معرفة أين ذهبت، ومن وراء اختفائها.

كانت العلاقة بين مبارك وعدد من المؤسسات الإسرائيلية، هى علاقة من نوع خاص، كان الإسرائيليون لديهم ثقة كبيرة فى الرئيس السابق، وكان حسين سالم هو همزة الوصل فى هذه العلاقة، وقد ترددت معلومات لا تزال قيد التحقيق لدى مكتب النائب العام المصرى بأن مبارك وأسرته هرَّبوا أموالاً ضخمة إلى إسرائيل، كما أن تحقيقات إسرائيلية تجرى حول ذلك الأمر أيضًا.

كان الرئيس السابق يهرع دائما إلى شرم الشيخ على أنها لم تكن فقط مجرد منتجع يقضى فيه أوقاته بعيدًا عن القاهرة وضجيجها، بل كانت مركزًا للانطلاق من هناك نحو شبكة تهريب الأموال إلى إسرائيل وغيرها، هكذا تتوارد المعلومات التى حتما سوف تحدث ضجيجًا كبيرًا إن قدر لها أن تنكشف.. كان مبارك يظن فى هذا الوقت أن شرم الشيخ ستبقى مدينة على هدوئها، غير أنه لم يدرك أن وجوده فيها سيتحول إلى كابوس فى وقت أقرب مما يظن بكثير.

فى السابع والعشرين من فبراير، أى بعد تنحى الرئيس بستة عشر يومًا، توصلت إلى معلومات تكشف الحسابات السرية لمبارك ولأسرته بالبنك الأهلى فرع مصر الجديدة، كانت لدىّ الوثائق والمستندات التى تؤكد ذلك.. أعددت بلاغا على الفور،

وذهبت لمقابلة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، لم يكن موجودًا فى مكتبه فى هذا اليوم، فتوجهت على الفور إلى مكتب النائب العام المساعد المستشار عادل السعيد، قدمت إليه البلاغ الذى وعد بعرضه على النائب العام للتصرف بناء عليه فورًا.

فى مساء اليوم ذاته نشر العديد من مواقع «الانترنت» مضمون البلاغ الذى أحدث ضجة حيث راحت الفضائيات تبث الخبر وتجرى التحليلات، بينما نشرت الصحف المصرية الخبر بوصفه مانشيتاً رئيساً بالتفاصيل التى تضمنتها الوثائق والمستندات المقدمة منى فى البلاغ.

فى صباح اليوم التالى ٢٨ فبراير، فوجئت باتصال هاتفى فى التاسعة صباحًا، كان المتحدث على الجانب الآخر المستشار عبد المجيد محمود النائب العام:

■ سألنى: أين أنت الآن؟

■■ قلت: أنا فى منزلى.

■ قال: أحضر فورًا إلى مكتبى.. لا تتأخر.

وعندما أبلغت النائب العام بأننى لن أصل إلى مكتبه فى أقل من الساعة قال لى: بل سريعًا كلما استطعت.. فى الطريق إلى مكتب النائب العام رحت أسأل نفسى: ما الحكاية بالضبط؟! ظللت أضرب أخماسًا فى أسداس، ولم أتيقن من الأمر إلا بعد أن وصلت فى نحو العاشرة والربع صباحًا.. كان النائب العام يجلس فى مكتبه وأمامه يجلس النائب العام المساعد المستشار عادل السعيد والمحامى العام المستشار عاشور فرج، وعلى الفور طلب النائب العام من المستشار عاشور فرج التحقيق معى فى البلاغ الذى تقدمت به ضد الرئيس السابق وأسرته سريعًا.

دقائق معدودة وانتهى التحقيق، ودقائق معدودة وصدر قرار منع الرئيس وأسرته من السفر، لقد أصابنى الأمر بالدهشة، وعندما بدأت أتحرى عن تفاصيل ما جرى، عرفت أن مبارك كان قد قرر السفر مع أسرته إلى تبوك، وكانت الطائرة على وشك الإقلاع، ولم يكن هناك مبرر لمنعه من السفر، إلا بعد التحقيق فى البلاغ الذى تقدمت به .

كان المستشار عبد المجيد محمود حريصًا على أن تأخذ العدالة مجراها، ولذلك راح يسابق الزمن، ويصدر قرار المنع من السفر بعد اطلاعه على ما تضمنه التحقيق الذى أجراه المستشار عاشور فرج معى مباشرة.. لم يصدق مبارك أن قرارًا قد صدر

بمنعه وأسرته من السفر، كان يظن أن الأمر مجرد خطأ سرعان ما سيجرى تصحيحه، إلا أن قرار النائب العام أصبح نافذاً على الفور، وقامت وحدة من الشرطة العسكرية بتنفيذه ومنع الرئيس السابق وأسرته من مغادرة البلاد ..!!

كانت مصر لا تزال تموج بالتظاهرات والأفراح، بعد الإعلان عن قرار تنحى الرئيس، لقد راح المتظاهرون يعانقون رجال الجيش، الذين كانوا لا يقلون سعادة عن المواطنين فى الشارع، كان المتظاهرون يوجهون الشكر إلى الجنود والضباط، كان المشهد مؤثراً للغاية، دموع اختلطت، وابتسامات ارتسمت على الوجوه وسعادة عمت المكان ،إغماءات لمواطنين وجدوا فرصتهم التى انتظروها لسنوات طوال، تحول ميدان التحرير إلى ساحة للبكاء، وأذرف الملايين دموع الفرح فى كل مكان على أرض الوطن..

فى السويس كانت فرحة عارمة، إنها شرارة الثورة الأولى، كانت والدة مصطفى رجب التى تسكن فى قرية «عامر» على بعد كيلومترات معدودة من السويس قد غرقت فى الدموع، إن ابنها الذى لم يبلغ الواحد والعشرين عامًا، كان هو الشهيد الأول الذى سقط فى ثورة الخامس والعشرين من يناير.. كانت الأم قد تذكرت وقائع ما جرى، كان مصطفى يقول لها قبل الثورة بأيام: «إننى أشعر أننى سأقتل وأموت»، كانت الدهشة ترتسم على وجه الأم، لكنها لم تكن تصدق..

فى الخامس والعشرين من يناير، تحركت عواطف الأم، منعت نجلها من الخروج إلى الشارع، خوفًا من أن يصيبه مكروه فى المظاهرات التى اندلعت منذ الصباح فى المدينة.. رفض مصطفى، صمم على الخروج مهما كان الثمن، غاص فى وسط الحشود التى اكتظت بها ميادين السويس، قلب الأم مخطوف، فجأة جاءها الخبر، التف حولها الجيران، ضابط شرطة قال لها إنه توفى من الاختناق، مضت سريعًا إلى المستشفى، وهناك فوجئت بأن الرصاص قد اخترق صدره، كانت صرخات تدوى إلى عنان السماء، كان الكل يبكى، لكن الابتسامة كانت قد ارتسمت على وجه أول شهيد من شهداء ثورة ٢٥ يناير.. كانت دماء مصطفى رجب دافعًا للثوار فى كل مكان، لقد انتفضت السويس عن آخرها، تعانقت الأيادى فى كل الميدان، سال الدم فى الشوارع، لم يصبح مصطفى وحيداً، كان هناك العشرات، بل المئات من الشهداء.. قد سقطوا.. فى يوم التنحى رفعت أم مصطفى يدها إلى السماء، كانت دموعها تعانق القمر، وعندما التقيتها فى منزلها بعد أشهر من رحيل نجلها الوحيد الذى كان يرعاها، بعد رحيل والده الذى جاء من

سوهاج وعاش فى السويس منذ سنوات طوال، كانت دموع الأم لم تجف بعد، لكن فرحة الانتصار كانت قد غطت على كل الأحزان..

كان لمصطفى أربع شقيقات، كان يهمس دائما إليهن بأن عمره قصير، لكنه لم يكن يعتقد أن عمره سيطول ليخلد فى صفحات التاريخ كأول شهيد فجّر بدمائه ينبوع الثورة الذى أسقط النظام وفتح الطريق إلى الحرية.. فى الإسكندرية تجمع أكثر من مائتى ألف مواطن فى الأنفوشى وحول قصر رأس التين، أطلقوا الألعاب النارية، عبروا عن فرحتهم، حمل الشباب أمام مكتبة الإسكندرية علم مصر بطول مائة متر، طافوا شارع الكورنيش والشوارع الجانبية، هتفت الجماهير لشباب الثورة، كانوا كالقديسيين فى نظر الجماهير، ولم لا؟! فقد صنعوا الثورة، وحققوا المعجزة والانتصار.

فى هذا الوقت عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعًا برئاسة المشير، كان العنوان الرئيس: وماذا بعد؟! كانت الفرحة عارمة، هنأ المشير أعضاء المجلس الواحد تلو الأخر.. كانت كلماته فى هذا الاجتماع تبدو أقرب إلى رجل تحرر من كابوس ظل جاثماً على صدره.. لم يكن المشير يعرف الطريق إلى النوم، لكنه الآن وفى هذه اللحظة أدرك أن المرحلة المقبلة ربما لن تقل صعوبة، لقد ألقوا إليه «بكرة اللهب» التى تحتاج إلى ترويض، وذكاء فى المواجهة.

فى هذا اللقاء تحدث الفريق سامى عنان عن القيادة الحكيمة- كان يقصد المشير- التى أدارت الأزمة بشكل هادئ ورزين، حتى تحقق الهدف الذى تعاهد عليه الجميع منذ اللحظات الأولى لانطلاق الثورة وتجسد ذلك فى أسمى معانيه، لحظة أن أقسم الجميع على المصحف الشريف فى القاعة الملحقة بالدور الأول بمبنى وزارة الدفاع بأن لا ينصاعوا إلا إلى إرادة الشعب، وأن يبقوا أوفياء للثورة حتى يكتب لها الانتصار.

فى هذا الاجتماع اتفق أعضاء المجلس على صيغة البيان الثالث الذى أعلن فى نحو الثامنة والنصف من مساء اليوم ذاته والذى تضمن:

١- أن المجلس الأعلى يدرك أهمية وخطورة المرحلة الراهنة التى تبوأ فيها مسئولية إدارة البلاد وتحقيق مطالب الجماهير.

٢- أن المجلس الأعلى يؤكد أنه لن يكون بديلاً عن الشرعية التى يرتضيها الشعب المصرى.

٣- أن المجلس الأعلى يتقدم بكل التحية والتقدير للرئيس محمد حسنى مبارك

على ما قدمه فى مسيرة العمل الوطنى حربًا وسلمًا وعلى موقفه الوطنى فى تفضيل المصلحة العليا للوطن- كما قال-!!

وعندما تطرق اللواء محسن الفنجرى عضو المجلس الأعلى والذى عهد إليه بإعلان البيان على شاشة التليفزيون إلى الشهداء وقال: «إن المجلس الأعلى يتوجه بكل التحية والإعزاز لأرواح الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداء لحرية وأمن بلدهم» ساعتها خفقت قلوب الملايين وهى ترى اللواء فنجرى يقدم التحية العسكرية إلى أرواح الشهداء، حتى بدت الدموع تكاد تنهمر من عينيه.

لم يتوقف الناس كثيراً أمام التحية التى وجهها أعضاء المجلس الأعلى للرئيس السابق حسنى مبارك، لكنهم توقفوا أمام التحية التى وجهها إلى الشهداء، كانت المشاعر جياشة، وكان الموقف رائعًا، هتف الناس مجدداً: «الجيش والشعب إيد واحدة»

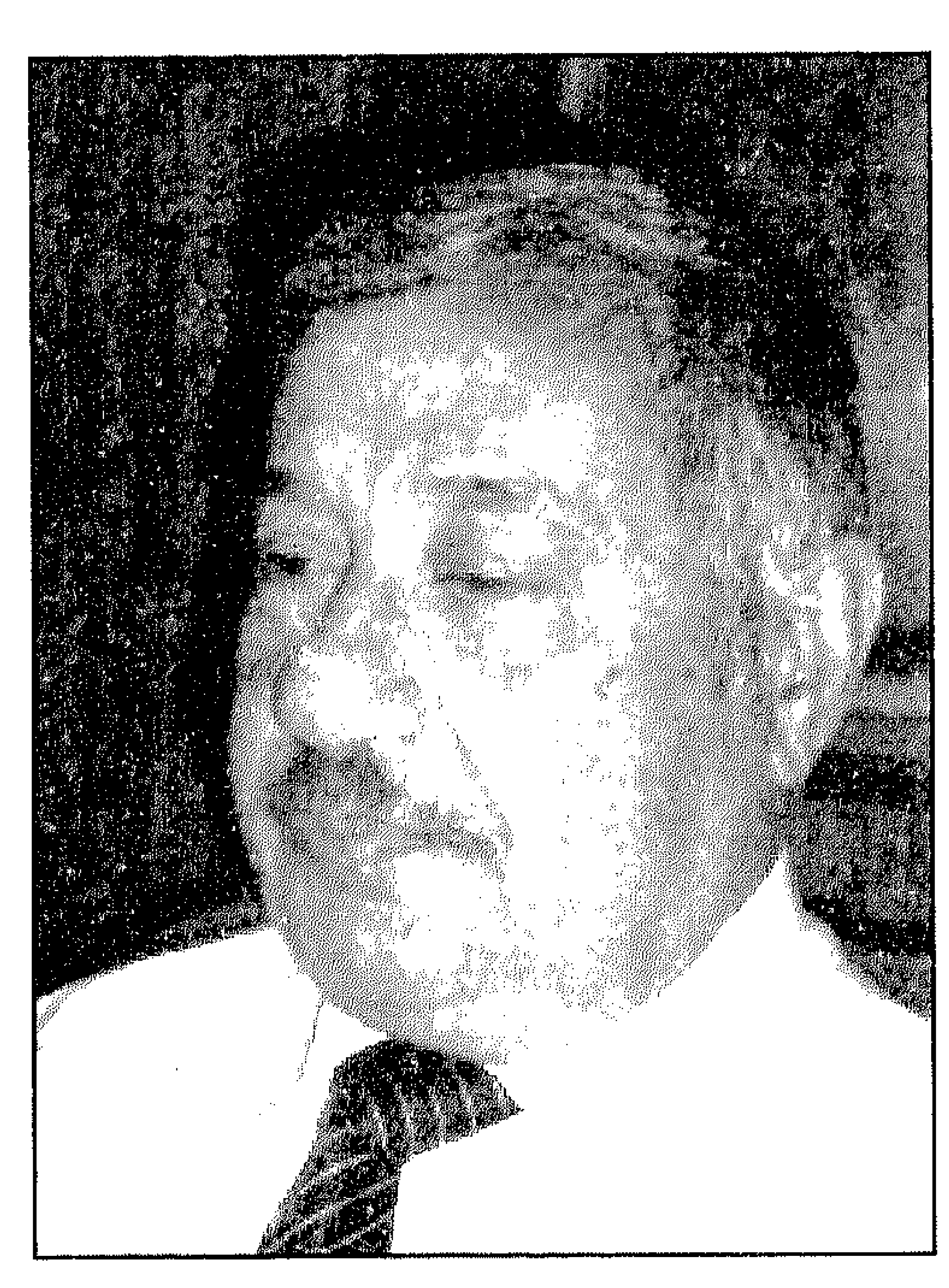
حتى هذا الوقت لم تكن الملفات قد فتحت بعد، كان الناس يتنفسون الفساد، لكن التفاصيل كانت غائبة عنهم، المعلومات تتدفق من كل اتجاه، سويسرا وعلى لسان المتحدث باسم الخارجية السويسرية أعلنت فى اليوم ذاته أنها جمدت أصولاً من المحتمل أنها مملوكة للرئيس السابق حسنى مبارك!!

لم تذكر الخارجية السويسرية فى هذا الوقت قيمة الأصول والمبالغ المجمدة، إلا أن المعلومات التى ترددت فى هذا الوقت على لسان خبراء سويسريين أشارت إلى وجود حوالى ٣,٦ مليار فرنك سويسرى بأسماء مصرية فى بنوك سويسرية تشملها التحقيقات للتأكد من شرعيتها.

كانت التطورات سريعة، والناس تبدو فى حالة من عدم التصديق لوقائع ما جرى، وكانت المخاوف أيضًا فى المقابل عظيمة، لكن روح التفاؤل كانت أكبر من كل شىء.. أصبح ميدان التحرير نموذجًا يحتذى، بدأ الناس يحجون إليه من كل اتجاه، أصبحت الثورة المصرية حديث العالم، قال بيرلسكونى رئيس الوزراء الإيطالى معلقًا: «لا جديد فى مصر، فقد صنع المصريون التاريخ كالعادة»، وقال رئيس الوزراء البريطانى «ديفيد كاميرون»: «يجب أن ندرس الثورة المصرية فى المدارس» ،وقال الرئيس النمساوى «هاينز فيشر»، «شعب مصر أعظم الشعوب ويستحق جائزة نوبل للسلام» ،أما الرئيس الأمريكى باراك أوباما» فقد قال: «لقد تأثر الأمريكيون بثورة الشباب فى ميدان التحرير وغيرها من محافظات مصر، ونحن نريد أن نربى أبناءنا ليصبحوا كشباب مصر».

كان صوت الثورة مدويًا مشرقًا، نبيلاً، رائعًا، عظيمًا، وكانت أخلاق ميدان التحرير نموذجًا يقتدى، وصورة تعكس أصالة وحضارة المصريين وعزمهم وإصرارهم على تحقيق الحلم مهما كان مستحيلاً.

فى هذا الوقت، وبينما راح المصريون يرسمون الخطى، حول آفاق ما هو مقبل، كان هناك من يتحرك من خلف ستار، أموال تتدفق، ومؤامرات تحاك، سعى خبيث لإسقاط الدولة، وسيادة الفوضى، لقد سعوا إلى احتواء الثورة وفشلوا، والآن جاء دور القفز عليها ودفعها بعيدا عن المسار.



اللواء حمدى وهيبة رئيس الهيئة العربية للتصنيع



اللواء نجيب محمد عبد السلام قائد الحرس الجمهورى



اللواء محسن الفنجرى وتحية للشهداء

الفصل الأخير:

رقصة الموت الأخيرة!!

في الحلقة الأخيرة من كتاب «الجيش والثورة .. من الميدان إلى الانتصار» يرصد مؤلفه الكاتب الصحفي مصطفى بكرى بعضا من الأسباب التى أدت إلى اندلاع الثورة وانهيار النظام، والتى كان من أبرزها الانتخابات البرلمانية الأخيرة التى مثلت تجاوزا صارخا وتزويرا مفضوحا وإهانة لكل المصريين.

وترصد الحلقة الصراعات الخفية بين كبار صناع القرار، والحروب الصغيرة والمؤامرات التى كانت تحاك ضد البعض وتسخر لها الدولة كافة الإمكانات. وهى الحروب التى عجلت بانهيار النظام.

حقائق الدور الخفى الذى لعبته «عصابة» القصر فى إسقاط النظام!!

مبارك وافق على رأى جمال بإسقاط «المعارضين» وتزوير الانتخابات

سامى عنان زار الميدان بعد «التنحى» ليؤكد مشاركة الجيش لفرحة الشعب بالانتصار

ويكشف الكاتب فى هذه الحلقة عن بعض خفايا الدور الذى كان يلعبه زكريا عزمى فى بلاط القصر واستغلاله لنفوذه فى تصفية الحسابات، وهو الدور الذى جعل منه قوة لا يستطيع رئيس الدولة مواجهتها أو إبعادها.

ويختتم الكاتب حلقات الكتاب بالتأكيد على دور الجيش فى الانحياز للثورة رغم كافة المخاطر التى كانت تهدد قادته، طارحًا فى ختام الحلقة الأخيرة سؤالاً هامًا: «هل نجحت الثورة حقًا فى إسقاط النظام»؟!!

كانت لحظة الانتصار هى الأعظم فى تاريخ الثورة المصرية، لقد كانت بداية لمرحلة جديدة فى تاريخ هذا الوطن، لم يكن الجيش طامعًا فى السلطة، لم يسع إليها، بل لم يكن هناك من خيار سوى أن يقبل بإدارة البلاد بعد قرار التنحى!

كان المشير يعرف منذ البداية أن المهمة صعبة، لقد أخذ على نفسه عهدًا بألا يترك نفسه عرضة للاستفزاز، كان مصرًا على أن تمضى الأمور إلى نهايتها بعيدًا عن العنف والمواجهة.

كانت التحديات كبيرة، تحديات الخارج وتحديات الداخل، لقد أكد منذ البداية على التزام مصر بالاتفاقيات والمعاهدات الاقليمية والدولية، وكان يقصد بذلك معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية على وجه التحديد!!

كانت تلك إشارة مهمة، لطمأنة من يتربصون بالوطن وأمنه فى هذا الوقت تحديداً، وكان هناك تأكيد على أن القوات المسلحة سوف تلتزم بتسليم السلطة إلى قيادة منتخبة بعد إنجاز مهام المرحلة الانتقالية التى لن تزيد على ستة أشهر!!

كانت المهمة ثقيلة، وكان إرث ثلاثين عامًا، يبدو حاضرًا فى المشهد، كان الموقف فى البداية يقضى بطى صفحة الماضى بحلوه ومره، غير أن الأحداث التى تلت الثورة أجبرت الجميع على فتح الملفات ومراجعة المواقف والإجراءات.

لم يكن متصوراً حتى هذا الوقت أن الرئيس السابق سيخضع للتحقيق، ثم يدخل إلى قفص الاتهام هو ونجلاه جمال وعلاء ليحاكموا بتهم عديدة ومتعددة.

كان المشهد «خياليًا»، وكان الكثيرون غير مصدقين، إلا أن تداعى الأحداث، كان وراء العديد من القرارات التى بدت حتى وقت قريب من المستحيلات.

كان الرأى العام لديه آمال وطموحات عديدة، لقد ظن البعض أن الثورة قادرة

على تحقيق كل شىء بين يوم وليلة انطلقت المظاهرات الفئوية، شهدت البلاد انفلاتًا أخلاقيًا وأمنيًا ربما لم تشهده منذ سنوات طوال، غير أن الكثيرين اعتبروا أن ذلك حالة مؤقتة سرعان ما تنتهى وتعود الأوضاع إلى مساراتها الطبيعية!!

■■■

لم يكن مبارك يظن أن الأوضاع سوف تدفع به إلى قفص الاتهام، كانت لديه قناعة غريبة بأنه لم يرتكب أية أخطاء فى حق هذا الوطن،، وأن أحدًا لن يجرؤ أو يستطيع التحقيق معه أو إخضاعه للحبس.

لقد نجحت عصابة «التوريث» فى عزله تمامًا عن مجرى الأحداث فى البلاد، لقد كان يظن خاصة فى السنوات العشر الأخيرة من حكمه أن الوطن أصبح فى قبضته، وأن أحدًا لن يستطيع أن ينقلب عليه أو يبعده عن موقعه.

كان على يقين بأن الاحتجاجات والمظاهرات لن تخرج عن كونها حركات رافضة محدودة الأثر والتأثير، كان يقول دائمًا ماذا يفعل ألف أو حتى عشرة آلاف وسط ٨٥ مليون مصرى؟

إنها ذات الطريقة التى تعامل بها مع البرلمان الشعبى الذى تم إنشاؤه فى أعقاب تزوير الانتخابات، لقد قال بلغة تحمل كثيرًا من الاستهانة «خلوهم يتسلوا».

لم يكن الرئيس مدركًا لخطورة ما يجرى، لقد وصل به الغرور فى هذه الفترة، إلى الدرجة التى جعلته يظن أن هذا الشعب لم يعد قادرًا على أن يثور ضد حاكمه، كان مبارك يبدو مقتنعًا بالنظرية التى كان يروجها المقربون إليه والتى كانت تقول «لقد حكمنا البلاد طيلة ثلاثين عامًا بنفس النظام، حققنا فيها الاستقرار والأمان، فلماذا التغيير، ولماذا نفتح الطريق أمام المعارضة، ولم نجد منها سوى نكران «الجميل»؟!

كانت مصر كلها تموج بالغضب بعد إجراء انتخابات مجلس الشعب الأخيرة فى نهاية عام ٢٠١٠، لقد انتظر الناس من الرئيس أن يدين هذا السلوك الذى أفضى إلى التزوير وإسقاط جميع المعارضين، إلا أنه فاجأ الجميع عندما ألقى خطابًا أمام المؤتمر السنوى السابع للحزب الوطنى فى ٢٠١٠/١٢/٢٥ قال فيه «نلتقى اليوم بعد انتخابات حاسمة لمجلس الشعب، استعد لها الحزب منذ عام ٢٠٠٥ بتطوير متواصل على المستوى التنظيمى، وجهود جادة لتنفيذ برنامجه خلال السنوات الخمس الماضية، وبرنامج طموح للسنوات الخمس المقبلة.

وبلغة تؤكد قناعته بما أسفرت عنه الانتخابات ورفضه الاعتراف بالتزوير قال الرئيس «لقد جاءت نتائج الانتخابات لتثبت من جديد أن العمل الحزبى يظل رهنًا بالتواصل مع الشارع المصرى، واننا نعلم أن ما حققه الحزب من أغلبية كبيرة تقابله مسئولية كبرى داخل البرلمان وخارجه خلال المرحلة المقبلة»!!

وفى إشارة تعكس مدى الاستهانة بالشعب قال مبارك: «أقول مخلصًا إننا فى الحزب الوطنى، ننأى بأنفسنا عن احتكار العمل الوطنى والحزبى ونتطلع لتعزيز التعددية والمنافسة الشريفة ونشجع على ذلك ونسعى إليه».

كانت كلمات مبارك صادمة للجميع، إنها تأكيد على أنه كان ضالعًا فى المخطط وقابلاً به، وهو ما يؤكد انحيازه النهائى لمخطط «التوريث» واقتناع كوادر النظام الأساسيين به، إنه هو ذاته الذى قال فى خطاب له أمام الهيئة العليا للحزب الوطنى فى ٢٠١٠/١١/١٠ «إن الانتخابات القادمة ستحدد مسار العمل الوطنى خلال السنوات الخمس القادمة»، ويبدو أنه كان يعنى هذه الكلمات وما تهدف إليه تمامًا!!

لم يكن الرئيس يعطى بالاً للمعارضين ومواقفهم، لقد مرت انتخابات الشورى كما أريد لها، وتم اختيار عدد من المنتمين لبعض الأحزاب الهامشية وإنجاحهم على حساب مرشحين للحزب الحاكم، ليكونوا معارضة شكلية داخل المجلس، وعندما لم تحدث أية ردود أفعال أكثر مما هو متوقع بدا الرئيس أكثر اقتناعًا بتكرار سيناريو الشورى فى انتخابات مجلس الشعب!!

كانت الخطة فى هذا الوقت تقضى بممارسة أكبر عملية خداع سياسى واستراتيجى للشعب وللمعارضة على السواء، لقد ترأس مبارك قبيل إجراء الانتخابات اجتماعًا لمجلس الوزراء أعلن فيه أن نزاهة الانتخابات هى مسئوليته الشخصية، وانه لن يسكت على أية تجاوزات قد تحدث وانه يطلب من كافة أجهزة الإدارة التزام الحياد الكامل فى هذه الانتخابات.

لقد تولد لدى الكثيرين فى هذا الوقت شعور يقينى بأن الرئيس قرر النزول إلى الميدان بنفسه، وأنه يعيش نوبة صحيان، وأن الأمر ربما يكون قد حسم لصالح ترشحه مرة أخرى لحكم البلاد فى انتخابات الرئاسة المقرر إجراؤها فى نهاية عام ٢٠١١، وان مخطط التوريث قد جرى تأجيله بسبب الرفض الشعبى ومقاومة المؤسسة العسكرية!!

لقد انطلقت التحليلات السياسية فى هذا الوقت لتقول إن الرئيس قد استوعب

الدرس، وأدرك أن أية تجاوزات ستجرى فى الانتخابات البرلمانية من شأنها أن تنعكس بالسلب على الانتخابات الرئاسية، وأن نزاهة انتخابات مجلس الشعب من شأنها أن تسد الطريق أمام التدخل الخارجى فى الانتخابات الرئاسية وفرض مراقبين دوليين عليها.

كان الناس يميلون إلى الاقتناع بأن ما يهم النظام هو الحصول فقط على نسبة الثلثين من مقاعد البرلمان وانه لا يمكن أن يقبل بإسقاط كافة المعارضين بالتزوير دفعة واحدة.

قبيل بدء الانتخابات البرلمانية بعدة أشهر كانت صحيفة «الدستور» قد نشرت قائمة تضم أسماء سبعة نواب تم الاتفاق على إسقاطهم من بينهم علاء عبدالمنعم وجمال زهران وحمدين صباحى ومصطفى بكرى ومحمد عبدالعليم داود وسعد عبود وطلعت السادات، لكن الأمر تعدى ذلك إلى اسقاط كافة المعارضين وفى المقدمة منهم مرشحو جماعة الإخوان المسلمين الذين كان لهم أداؤهم المتميز تحت قبة البرلمان خلال الفصل التشريعى الأخير.

لقد فوض جمال مبارك أمين التنظيم أحمد عز، وكلف وزير الداخلية ورئيس جهاز مباحث أمن الدولة بتنفيذ الخطة المتفق عليها دون العودة لأحد سواه، وقد جرى الاتفاق بين الثلاثة منذ البداية على الاسماء التى سيجرى إسقاطها فى الانتخابات وفق تكتيك جديد يقضى بتفتيت الأصوات ثم الاجهاز على البعض من الجولة الأولى والاجهاز على البعض الآخر فى الجولة الثانية.

لقد علم اللواء عمر سليمان مدير المخابرات العامة فى هذا الوقت بتفاصيل المخطط، فاستدعى أحمد عز فى محاولة لإثنائه وتحذيره من خطورة تنفيذ هذا السيناريو، وفى لقاء جرى بينهما بمبنى المخابرات العامة فى شهر أغسطس ٢٠١٠ عرض عمر سليمان السماح لنجاح من ١٢٠ ـ ١٥٠ نائبًا من المعارضين، بما فيهم جماعة الإخوان المسلمين، إلا أن أحمد عز رفض الاقتراح بلغة حوت كثيرًا من التحدى والغرور وقال: «إن الحزب ماض فى طريقه لاسترداد المقاعد التى سلبت منه فى انتخابات ٢٠٠٥».

لم يستطع عمر سليمان أن يغير من الواقع شيئًا، بل حتى عندما تحدث مع

الرئيس فى هذا الأمر، فإنه لم يجد إجابة شافية، بل أحاله للحديث مع جمال وأحمد عز باعتبارهما المسئولين عن ملف الانتخابات.

كانت المؤسسة العسكرية ترى أن استقرار الأوضاع فى البلاد، يجب أن تكون له الأولوية على أية أهداف أخرى متعلقة بـ«التوريث» أو فرض الهيمنة والسيطرة الكاملة على البرلمان، إلا أن رأيها ذهب سدى، فالرئيس كان قد حسم أمره، وأغلق الملف بلا رجعة.

■■■

الآن أدرك مبارك أنه يدفع ثمن هذه السياسات التى أراد من ورائها تعميم «الاحتكار» فى كل مناحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد، وتجاهل عن عمد أن هناك شعبًا لن يقبل بأن يعيش مقهورًا وذليلاً أبد الدهر!!

كان الوطن يدار بمنطق «العزبة» التى لا صاحب لها، تكالب عليها الجميع، بدا الأمر وكأن هناك محاولة متعمدة للخراب والتخريب، طال الليل، وازدادت قبضة الأمن، حتى اختنق الجميع، تحولت مصر إلى دولة بوليسية تدار لمصلحة عدد محدود من الأفراد، الذين احتكروا الثروة واحتكروا السلطة على السواء.

أصبح جمال مبارك هو الحاكم الحقيقى للبلاد، يحكم ويتحكم، لقد لعب عاطف عبيد منذ أن كان أستاذاً بالجامعة الأمريكية مهمة اقناع سوزان مبارك بتهيئة المسرح للطفل «المعجزة» الذى يجب أن يتولى حكم مصر، وبدأت الخطة منذ بداية التسعينيات.

كان الحلم قديمًا، لقى هوى فى نفس سوزان، فسعت إلى إعداد المسرح جيداً، وراح الكثيرون من رجالات النظام يسعون لإزالة كل العواقب التى كانت تعترض تحقيق الحلم الذى بدا أنه غير مستحيل التحقيق!!

لقد نجح جمال وشلته فى اختطاف الدولة وعزل الرئيس، الذى بدا فى نهايات حكمه، عاجزاً عن اتخاذ القرارات، فاستسلم لكل رغبات نجله الذى أصبح الرجل القوى داخل القصر، وانحصرت مهمة الرئيس فى تبرير الجرائم السياسية والاقتصادية التى كانت ترتكبها العصابة ظنًا منه أن ذلك هو المهد الطبيعى للتوريث.

لقد تحول القصر الجمهورى خلال السنوات الأخيرة إلى ساحة لإدارة المؤامرات والصراعات والثأر من كل من يجرؤ أن يقول «لا» للشلة التى كانت تحكم باسم الرئيس.

كان الشارع يضج بالحكايات الغريبة والمثيرة غير أن أجهزةالأمن كانت تتنصت على الناس فى بيوتهم ومكاتبهم وحتى فى غرف نومهم فتحول الوطن إلى سجن كبير، حتى تردد أن لكل مصرى «ملفًا» جاهزًا، يمكن إخراجه ومحاسبة صاحبه إذا ما تجاوز الخطوط الحمراء!!

كان الرئيس غائبًا أو مغيبًا عن الوعى، لقد بدا فى نهاية حكمه وكأنه «يمقت» الشعب ويكرهه!!

عندما وقعت أحداث العبارة السلام ٩٨ عام ٢٠٠٦، وغرقت فى البحر، وراح ضحيتها أكثر من ألف مصرى، رفض الرئيس إعلان الحداد، بل ذهب فى اليوم التالى لغرق السفينة للمشاركة فى المباراة النهائية لكأس الأمم الافريقية بالاستاد الرياضى، سعيدًا وفرحًا، بينما كان الشعب يعيش لحظات الحزن الجماعى، وكانت الأسر المكلومة تستصرخ الجميع لانقاذ أبنائها الذين ظلوا يصارعون الموت والأمواج لعدة أيام.

كانت العبارة «السلام ٩٨» هى خير مثال على زواج المال بالسلطة، كانت شراكة بين مجموعة من أركان النظام، لم يكن ممدوح إسماعيل وحده، بل كان معه وحوله عدد من «الكبار» الذين حكموا وتحكموا فى مصير الوطن.

لقد كشفت وثائق ويكليكس المنشورة فى ٣٠ أغسطس ٢٠١١ عن وثيقة هامة حررها السفير الأمريكى الأسبق فى القاهرة «ريتشارد دونى» أشار فيها إلى وجود علاقة شراكة بين مالك العبارة السلام ١٩٩٨ وآخرين فى مقدمتهم زكريا عزمى.

لقد دللت الوثيقة على ذلك بعدم قدرة وزير النقل الأسبق محمد منصور على التصرف ومواجهة القصور وعيوب السلامة التى كانت تعانيها العبارة التى راح ضحيتها الكثيرون.

وذكرت الوثيقة «إن هذا الموقف امتد أيضًا إلى شركة «ريتا» الإيطالية التى تغاضت عن العيوب الفنية للسفينة.

وأشارت الوثيقة إلى وجود علاقة ثلاثية بين كل من ممدوح إسماعيل وزكريا عزمى وصفوت الشريف حيث أكدت وجود دور للشريف وعزمى فى هروب ممدوح إسماعيل إلى خارج البلاد.

لقد استطاعت عصابة القصر فى هذا الوقت أن تطوى صفحة «السفينة» سريعًا،

وأن تدفع بممدوح إسماعيل خارج البلاد وأن يعجز الجميع بفضل مساعدتهم فى إعادته إلى مصر ومحاكمته ومعرفة كافة الحقائق عن الشركاء.

لقد اختفى العشرات من الناجين الذين بثت صورهم وهم أحياء على السفينة البنغالية، كما أن الوقائع اثبتت أن قبطان السفينة لم يظهر له أثر، ويبدو أن كل ذلك جرى التكتم عليه، ولا أحد يعرف أين مضت الأمور بهؤلاء حتى الآن!!

لقد كان زكريا عزمى أخطر رجال القصر، وأذكى الجميع بلا استثناء، لقد ظل رئيسًا لديوان رئيس الجمهورية لأكثر من عشرين عامًا، استطاع خلالها أن يسيطر ويهيمن، كان الأقرب إلى الرئيس، والراعى الرسمى للمصالح الخاصة والأموال فى الداخل والخارج.

لم يكن مبارك يحبه كثيراً، لكنه لم يكن يستطيع الاستغناء عنه، لكثرة ما يعرفه من أسرار، ولأنه أصبح صاحب اليد الطولى له فى كل شىء، لكنه كان حريصًا فى كل تحركاته، حتى بدا للعامة وكأنه يقف على يسار النظام.

لقد أصبح زكريا عزمى قريبًا من الرئيس منذ البداية، بعد أن أدار له بنجاح ملف المؤامرة على المشير أبو غزالة القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع حتى نهاية الثمانينيات.

كانت الوشاية التى نقلها زكريا عزمى إلى الرئيس تقول بأن «أبو غزالة يردد فى مجالسه الخاصة بأنه سيصبح قريبًا نائبًا للرئيس، وبأنه الأحق بهذا المنصب، وانه الأكثر ثقافة وقدرة على مخاطبة الجماهير».

كان أبو غزالة عقلية عسكرية استراتيجية فذة، وكان يتمتع بشعبية جارفة داخل القوات المسلحة وحضور فكرى وثقافى وعسكرى كبير، وكان متحدثًا لبقًا يبهر من يستمع إليه.

وفى حفل تخريج دفعة جديدة من طلبة الكلية الحربية، القى المشير أبو غزالة كلمة من على المنصة فى حضور الرئيس، وكانت كلمته ارتجالية، لكنها كانت كلمة تعكس ثقافة رفيعة، وقدرة على الامساك بناصية الكلم، فأبهرت الجميع، ونالت تصفيقًا حادًا بين جمهور الحاضرين.

لقد نجح زكريا عزمى فى أن يوقد نارًا داخل صدر الرئيس ضد أبو غزالة،

وعندما تقدم المشير بمشروع لتعديل بعض مواد قانون الاحكام العسكرية لعرضه على مجلس الشعب، صور الأمر للرئيس وكأن المشير يتحرك من خلف ظهره لحسابه، ولذلك رفض الرئيس هذا المشروع، مما دفع بالمشير أبو غزالة إلى تقديم استقالة مسببة من منصبه كنائب لرئيس الوزراء ووزير الدفاع.

طلب الرئيس مبارك التكتم على أمر الاستقالة، وبعد يومين كان اللواء جمال عبدالعزيز مدير مكتب الرئيس يستدعى المشير أبو غزالة، حيث قال له إن الرئيس سوف يسافر إلى الأردن ويود اصطحابك معه لمناقشتك فى موضوع الاستقالة ويطلب منك الحضور فى التاسعة صباحًا بالملابس المدنية.

عندما وصل أبو غزالة إلى الرئاسة، تم إدخاله فى غرفة داخل القصر جرى إغلاقها، وبعد وصوله بقليل كان الفريق يوسف صبرى أبو طالب قد وصل بالملابس العسكرية ليؤدى القسم كوزير للدفاع، بينما فوجىء المشير أبو غزالة بعد قليل بأنه مطلوب منه أن يؤدى القسم كمساعد لرئيس الجمهورية.

أدرك أبو غزالة الخدعة، ولكن لم يكن أمامه من خيار سوى الاستجابة، ولكنه اضطر إلى الاستقالة فى هدوء بعد ذلك، بعد أن تعمدوا تشويه سمعته فى قضية «لوسى آرتين».

كان كل مصرى معرضًا للمؤامرة على يد هؤلاد الذين سخروا أجهزة الأمن وزبانية النظام فى إدارة الحروب القذرة ضدالجميع، وكانت قضية حسام أبو الفتوح وأيضًا قضية رجل الأعمال «مجدى يعقوب» مثالاً صارخًا على توظيف الدولة لحساب معارك النزوات والفضائح التى أصبحت واحدة من سمات هذا العصر، كان الخيار إما القبول والتسليم وإما الفضائح والتجريس.

تحولت مؤسسات الدولة إلى أدوات للتشريع والتقنين لمطامع ورغبات الكبار، تلاشت سلطة الدولة وأصبحت الأمور تدار بيد عصابة«المافيا» الجديدة التى راحت تتغلغل وتسيطر وتهيمن على كل شئون البلاد،.

لم يكن هناك من خيار سوى «الثورة»، انطلقت الشرارة، التف حولها الشعب، ووجدها الجيش فرصة للتخلص من النظام الذى أفسد كل شىء فى البلاد، لقد قرر الجيش إعادة الشرعية إلى الشعب منبعها الحقيقى وأصلها الطبيعى.

كانت سعادة رجال الجيش بسقوط النظام لا تقل عن فرحة أبناء الشعب الذين

عاد الأمل إلى نفوسهم بعد فترة طويلة من اليأس والإحباط.

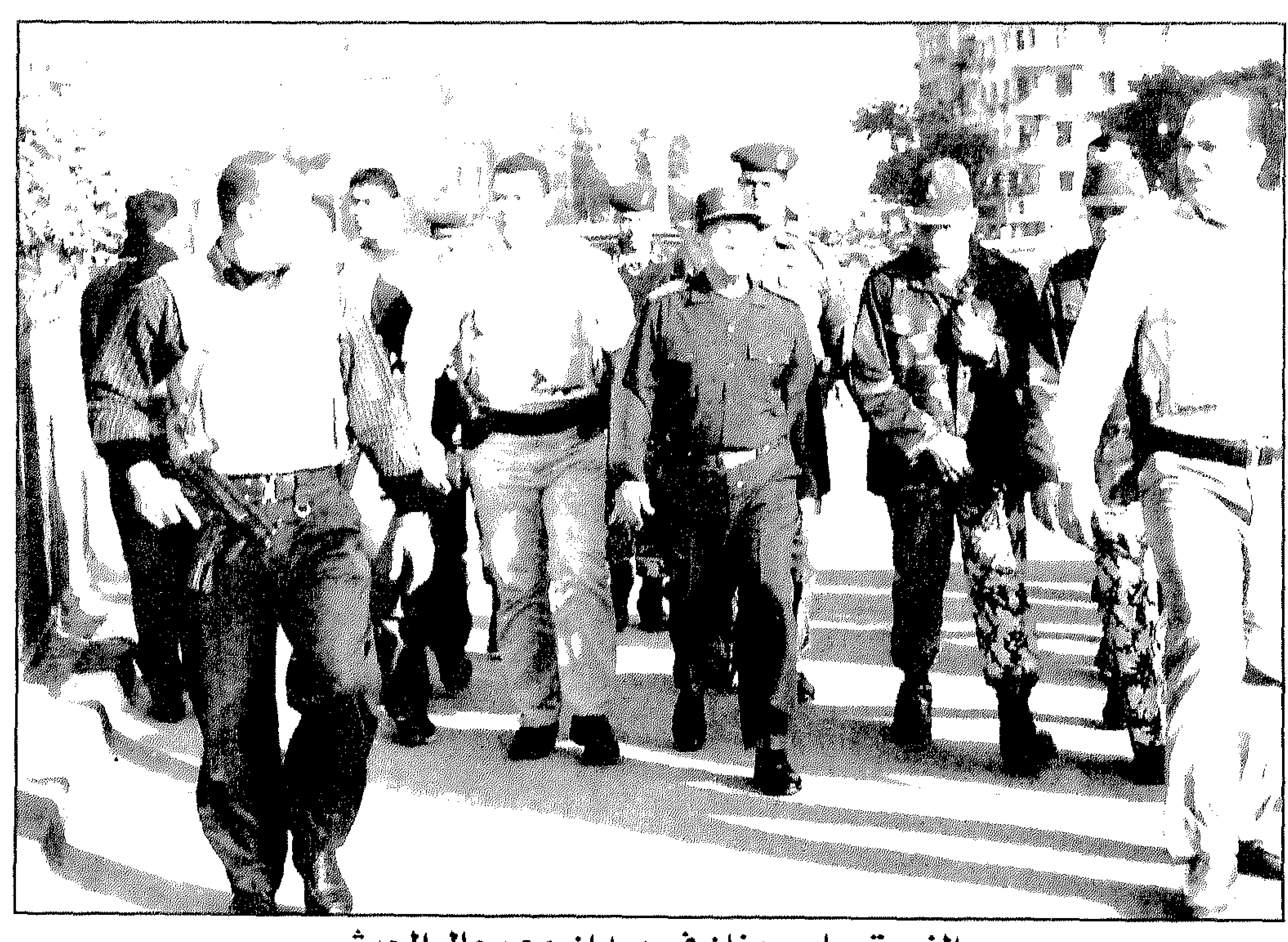
فى الرابع عشر والخامس عشر من فبراير قام الفريق سامى عنان بزيارة إلى ميدان التحرير أبلغ المحتشدين فى الميدان تهنئة المشير وكل رجال القوات المسلحة بهذا الانتصار.

كان الجيش وفياً لشعبه ولعقيدته الوطنية، لم يتردد فى الانحياز منذ اليوم الأول للمتظاهرين، كان القادة مستعدين لدفع الثمن فى حال إجهاض الثورة، حتى ولو كان الثمن هو الإعدام بالرصاص.

(انتهى)



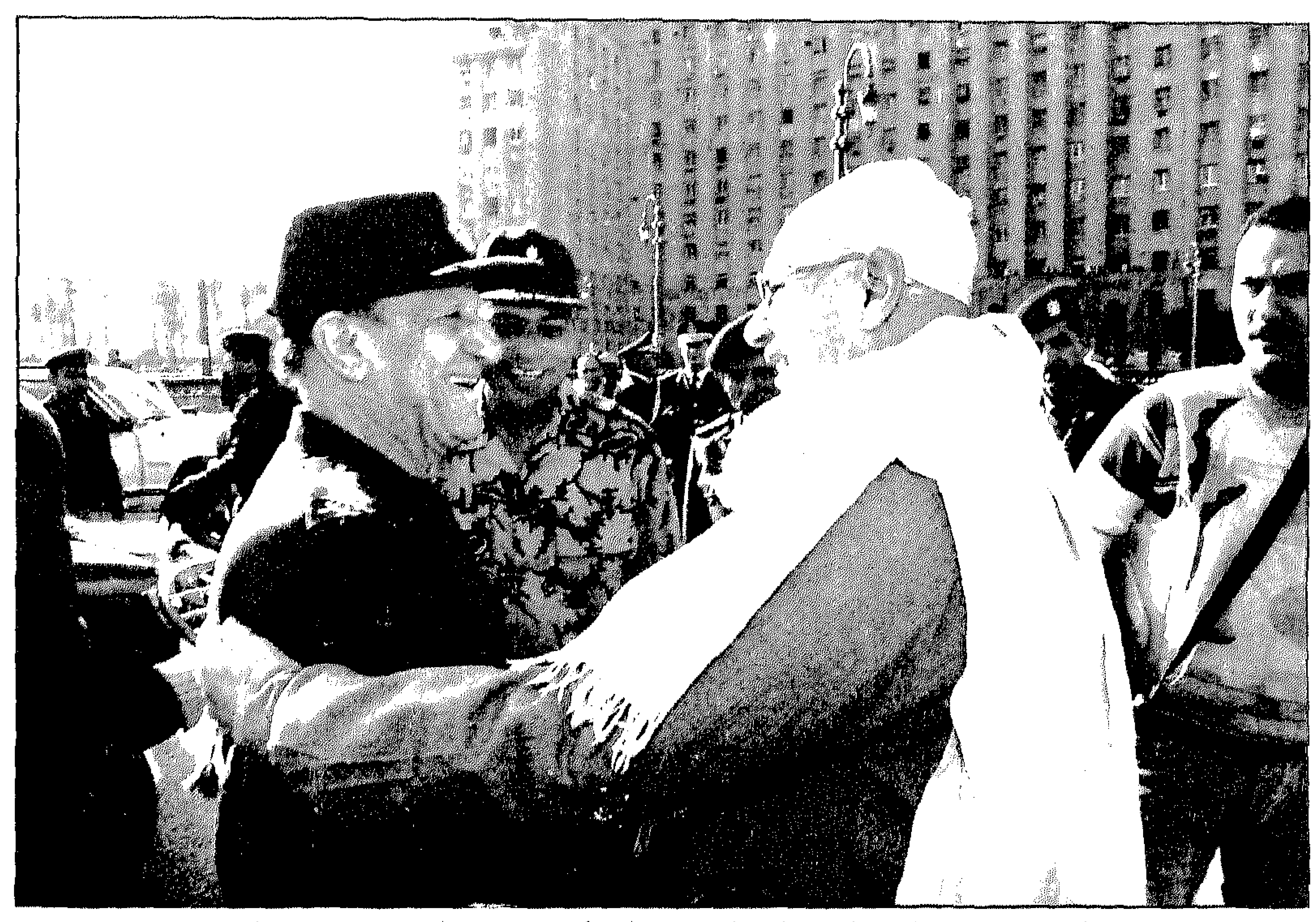
الفريق سامى عنان فى ميدان التحرير بعد التنحى



الفريق سامى عنان فى ميدان مع رجال الجيش



المشير حسين طنطاوى والفريق سامى عنان وانحياز للثورة من اللحظات الأولى



مواطن مصرى يعانق الفريق سامى عنان فى ميدان التحرير بعد التنحى

يوميات الجيش والثورة

من ٢٨ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١١

يوم ٢٠١١/١/٢٨

– الساعة ٤،٣٠ ظهراً: صدرت الأوامر بتدخل القوات المسلحة، وكانت التعليمات تقضى بالتعامل الحسن مع المتظاهرين بالقبول والكلمات الحسنة ومراعاة الروح المعنوية وعدم استخدام العنف مع المتظاهرين ومنع استخدام النيران فى جميع الأحوال.

القاهرة ٢٠١١/١/٢٨

– الساعة ٥،٣٠ عصراً: صدر توجيه بعدم استخدام أى من أنواع الأسلحة ضد المتظاهرين والاكتفاء بالنداءات والمياه لتفريق المتظاهرين فى حال حدوث أى اعتداءات.

– الساعة ٦،٣٠: تم وصول قوات مدرعة لتأمين مطار القاهرة.

– الساعة ٧،٣٠: وصول القوات الخاصة لتأمين جميع السفارات داخل محافظتى القاهرة والجيزة.

– الساعة ٧،٣٠ مساء: وصول المدرعات للميادين الرئيسية للتصدى لأعمال الشغب والبلطجية «المطرية ـ عين شمس ـ مدينة نصر ـ مدينة السلام ـ التجمع الأول ـ التجمع الخامس ـ النهضة ـ العبور ـ ميدان الجيزة ـ ميدان الرماية ـ حلوان ـ المعادى ـ التحرير ـ رمسيس».

– الساعة ٨ مساء: نجحت القوات الخاصة ـ من الصاعقة والمظلات ـ فى تأمين المتحف المصرى ومحاولة السيطرة على أعمال النهب والسرقة وشاركتهم فى المهمة عناصر الإطفاء،

– الساعة ٨،٣٠ مساء: أمنت قوات مدرعة مقار مجلسى الشعب والشورى والإذاعة والتليفزيون والمتحف المصرى.

– الساعة ٩ مساء: وصول قوات مدرعة لتأمين المطبعة الخاصة بالنقود بالهرم.

– الساعة ٩ مساء: نجحت قوات مدرعة فى السيطرة على الأوضاع لميدان الجيزة ومواجهة أعمال البلطجة.

– الساعة ٩،٣٠ مساء: وصول قوة تأمين لمنطقة بولاق الدكرور للسيطرة على الأوضاع الملتهبة بالمنطقة والحد من حالات السرقة بالإكراه للمحلات.

– الساعة ٩،٣٠ مساء: بدء وصول قوات مدرعة لتأمين سجن طرة.

- الساعة ١٠ مساء: وصول قوات مدرعة لتأمين قلعة صلاح الدين الأيوبى والمناطق الأثرية المحيطة.

- الساعة ١٠ مساء: وصول قوات مدرعة لمنطقة حلوان والسيطرة على أعمال النهب والسرقة التى انتشرت فى الأحياء على أيدى بعض البلطجية.

- الساعة ١١ مساء: أمنت مدرعة مبنى محافظة الجيزة بعد أن هاجمه المتظاهرون وحاولوا اقتحامه وإشعال النيران به.

- الساعة ١٢ مساء: نشوب حريق بإحدى العربات المدرعة بميدان التحرير ولم يُفهم سبب اندلاعه.

- الساعة ١٢ مساء: بناء على استغاثة وصول قوة مدرعة لمحافظة حلوان بالمعادى لتأمين خروج المحافظ قدرى أبو حسين بعد إشعال الحريق فى المبنى.

يوم ٢٠١١/١/٢٩

الساعة ١ صباحًا: أعمال شغب ومهاجمة قسم حدائق القبة والأميرية ومحاولة إشعال حرائق وتدخل بوصول مدرعات لحماية الأقسام ومكافحة الشغب.

- الساعة ١ صباحًا: انطلاق شائعة بميدان التحرير عن صدور قرار لرئيس الجمهورية بحل الحكومة وتشكيل حكومة جديدة اعتبارًا من صباح الغد بهدف تهدئة الرأى العام والمواطنين.

- الساعة ١,٣٠ صباحًا وصول العناصر المدرعة وتأمين جميع الأهداف المهمة داخل جميع محطات الكهرباء ـ المحولات ـ محطات الأقمار الصناعية بالجمهورية.

- الساعة ٢ صباحًا: قيام مشاغبين وبلطجية بمهاجمة مديرية أمن الجيزة وقيام عناصر بمدرعة للتدخل لحماية المديرية.

- الساعة ٢ صباحًا: قوة مدرعة نجحت فى حماية مبنى الإذاعة والتليفزيون والقبض على عدد من المشاغبين الذين حاولوا اقتحام المبنى.

- الساعة ٢,١٥ صباحًا: تدخل عناصر مدرعة لتأمين مبنى مؤسسة الأهرام فى مواجهة المتظاهرين.

- الساعة ٢,٣٠ صباحًا: محاولة سرقة بنك بجوار حديقة كايرولاند بمنطقة الفسطاط ووصول قوة مدرعة.

- الساعة ٣ صباحًا: دفع القوات المسلحة بقوات مدرعة لتأمين جميع المحافظات.

- الساعة ٢,٣٠ فجراً: تدخل ضد بلطجية لحماية قسم النهضة بمدينة السلام والقبض على عناصر والتحفظ على أسلحة كانت بحوزتهم.

- الساعة ٩ صباحًا: وصول قوة مدرعة لتأمين فندق السلام إثر محاولة لاقتحام الفندق بواسطة عناصر من البلطجية المسلحين.

-الساعة ١٠ صباحًا: بلاغ بقيام مجموعة من البلطجية بمهاجمة كارفور المعادى وأعمال سلب ونهب وحرائق.

- الساعة ١١ صباحًا: تدخل قوات مدرعة بمدينة ٦ أكتوبر لمواجهة أعمال السلب والنهب التى انتشرت فى المدينة.

- الساعة ١١ صباحًا: وصول قوة مدرعة لتأمين مصلحة سك العملة بالدراسة.

- الساعة ١١,٣٠ صباحًا: اشتعال نيران بمنطقة تخزين السيارات التابعة لوزارة الداخلية بالهرم.

- الساعة ١٢ صباحًا: وصول قوة مدرعة لتأمين سجن القطة.

- الساعة ١,٣٠ ظهراً: تظاهر ٣٠٠ فرد أمام منزل السفير الإسرائيلى بالمعادى.

- الساعة ٣ عصراً: قيام المتظاهرين بإحراق قسم البدرشين بالجيزة.

- الساعة ٣,١٥ عصراً الإعلان عن بدء حظر التجوال من الساعة ٤ عصراً حتى الساعة ٨ صباحًا.

- الساعة ٤ عصراً: العناصر المدرعة تؤمن مبانى مباحث أمن الدولة، وقصور الرئاسة.

- الساعة ٨ مساء: اشتعال حريق مستشفى الأمراض النفسية بالعباسية وتدخل عناصر الإطفاء ونجاحها فى إيقاف الحريق.

- الساعة ٨,٣٠ مساء: قيام القوات المسلحة بحماية معسكرات الأمن المركزى والحفاظ على الأسلحة والذخائر على مستوى الجمهورية.

- الساعة ٩ مساء: حريق بمصلحة الضرائب فى لاظوغلى ووصول عربات الإطفاء والسيطرة على الحريق.

- الساعة ١١ مساء: وقوع حالات سلب ونهب بمنطقة القلعة وجامع السلطان حسن وتدخل القوات المسلحة والسيطرة على الموقف.

- الساعة ١٢ مساء: وقوع أعمال سلب ونهب فى منطقة ميت رهينة وتدخل القوات المسلحة والسيطرة على الموقف.

يوم ٢٠١١/١/٣٠

- الساعة ١ صباحًا: حرق قسم شرطة شبرا ثان والسنترال ومجمع المدارس.

- الساعة ١،٣٠ صباحًا: إطلاق نار قرب السفارة الإسرائيلية بالجيزة.

- الساعة ٢ صباحًا: محاولة هروب مساجين من سجن طرة ونجاح القوة الموجودة فى السيطرة على الموقف.

- الساعة ٨ صباحًا: وصول تهديد لشركات سوميد للبترول بـ٦ أكتوبر بإشعال النيران بها وتدخل عناصر من القوات المسلحة للتأمين.

- الساعة ٩ صباحًا: فشل محاولة هروب مساجين من سجن القطة.

- الساعة ٩،٣٠ صباحًا: إحداث شغب بمعسكر الأمن المركزى بالقلج وتمت السيطرة عليه.

- الساعة ٩،٣٠ صباحًا: قيام القوات المسلحة بتأمين مخازن الأحراز الخاصة بوزارة الداخلية بمشرحة زينهم.

- الساعة ١٢ ظهراً: نجاح القوات المسلحة فى تأمين مخازن السلاح بجميع معسكرات الأمن المركزى.

- الساعة ١ ظهراً: طلب المسئول عن إدارة القمر الصناعى نايل سات تأمين محطة القمر الصناعى بجانب مدينة الإنتاج الإعلامى بواسطة القوات المسلحة بعد انسحاب عناصر الداخلية .. وبالفعل تم التأمين.

يوم ٢٠١١/١/٣١

- الساعة ١٠ صباحًا: قيام القوات المسلحة بتأمين جميع المنافذ المؤدية إلى القاهرة الكبرى (طريق الصعيد - الإسماعيلية - السويس - العين السخنة).

- الساعة ١٠ صباحًا: مهاجمة بعض البلطجية مجلس الدولة.

- الساعة ١٠،٣٠ صباحًا: نجاح مديرية أمن المنوفية فى القبض على ٢٠٠ سجين هارب من سجن وادى النطرون والتحفظ عليهم فى قسم مركز منوف.

- الساعة ١٢ ظهراً: حريق بمجمع المحاكم بشارع الجلاء بالقاهرة.

- الساعة ١٢،٣٠ ظهراً حريق بقسم الدرب الأحمر بالقاهرة.

- الساعة ١٢،٣٠ ظهراً حريق بمول أركاديا بالقاهرة.

-الساعة ٧ مساء: نجاح القوات المسلحة فى مطاردة والقبض على عدد كبير من الهاربين من سجن وادى النطرون.

يوم ٢٠١١/٢/١

الساعة ١،٣٠ ظهراً: نجحت القوات المسلحة فى تجميع الأسلحة والذخائر الخاصة بسجن أبو زعبل، بعد أن تركتها عناصر الشرطة.

يوم ٢٠١١/٢/٢

- الساعة ٧،٣٠ صباحًا: محاولة اقتحام وزارة المالية، بواسطة مجموعات من البلطجية وتصدى عدد من رجال القوات المسلحة لهم وتفريقهم.

- الساعة ١،٣٠ ظهراً: تحرك أعداد كبيرة من الاتوبيسات محملة بعناصر من الإخوان المسلمين من جميع المحافظات فى اتجاه ميدان التحرير.

- الساعة ٢ ظهراً: خروج مظاهرات مؤيدة لمبارك من الجامع الأزهر متجهة للتحرير.

- الساعة ٣ ظهراً: هجوم بلطجية ومتظاهرين مؤيدين للرئيس على ميدان التحرير.

- الساعة ٤ ظهراً: القبض على أجانب فى منطقة المتحف «فرنسيين».

- الساعة ٨ مساء: مخربون يشعلون النار فى مناطق فندقية بـ٦ أكتوبر.

- الساعة ٨،٣٠ مساء: مهاجمة المنطقة السكنية بأبو زعبل بواسطة المساجين الهاربين.

يوم ٢٠١١/٢/٣

- الساعة ٩ صباحًا: تعرض شركة ناشيونال قرية طنان محافظة القليوبية لهجوم من بلطجية مسلحين وسرقة أجهزة كهربائية .. وصول عربات محملة بالإخوان المسلمين من جميع المحافظات بمنطقة التحرير والمناطق المحيطة بها.

- الساعة ١٢ ظهراً: إصابة ٣ أجانب بميدان التحرير بإصابات حرجة وتم نقلهم إلى مستشفى قصر العينى.

- الساعة ١ ظهراً: محاولة من البلطجية لمهاجمة محطات الكهرباء بالشرقية ـ منيا القمح ـ فاقوس.

يوم ٢٠١١/٢/٤

- الساعة ٣ صباحًا: القبض على ٦ فلسطينيين بحوزتهم كارنيهات مخابرات فلسطينية.

- الساعة ٧ صباحًا: اكتشاف كميات كبيرة من الزجاج المولوتوف فى أحد مداخل العمارات بميدان التحرير معبأة داخل كراتين.

- الساعة ٤،٣٠ فجراً: القبض على أربعة أمريكيين داخل ميدان التحرير. .. حريق داخل مبنى بشارع شامبليون أثناء محاولة مخربين تجهيز قنابل مولوتوف.

- الساعة ٩ صباحًا: القبض على ثلاثة أجانب كانوا يقومون بتصوير منشآت عسكرية.

- الساعة ٩،٣٠ صباحًا: وجود بلطجية داخل محطة مترو الأنفاق «محمد نجيب» بالتحرير.

- الساعة ١٠،٣٠ صباحًا: القبض على تسعة أجانب استراليين وبحوزتهم أجهزة اتصالات.

- الساعة ١،١٥ ظهراً: القبض على سيارة بها عناصر فلسطينية وأسلحة خلف دار القضاء العالى.

- الساعة ٢ ظهراً: القبض على أفراد فى شارع شهاب بحوزتهم جراكن بنزين وزجاجات مولوتوف ويستقلون ٢ تاكسى متوجهين للتحرير.

- الساعة ١٠،٣٠ مساء: تعرض مصنع ماردينى للمفروشات طريق مصر/الإسكندرية الزراعى لمحاولة اقتحام من البلطجية وبحوزتهم أسلحة نارية للاستيلاء عليه وسرقته.

يوم ٢٠١١/٢/٤

- الساعة ٣،٣٠ فجراً: أشيع وجود قنابل داخل مسجد عمر مكرم مما أدى إلى حالة من الهرج والمرج بالميدان.

. مشاجرة بين مؤيدين للرئيس السابق ومعارضين له، بتقاطع شارع سليمان مع شارع عبدالخالق ثروت وتدخل عناصر للقوات المسلحة لفض المشاجرة، ومنع سرقة بعض المحلات بمنطقة عبدالخالق ثروت، وتصدى عناصر القوات المسلحة لهم.

. قامت جماعة الإخوان المسلمين بعمل متاريس فى الطرق المؤدية لميدان التحرير - الشيخ ريحان - باب اللوق - شارع البستان - قصر النيل - عبدالمنعم رياض.

. توافد أعداد كبيرة للإخوان المسلمين علي ميدان التحرير عن طريق مترو الأنفاق.

يوم ٢٠١١/٢/٥

- صباحاً: تدخل القوات المسلحة لتأمين سجن شبين الكوم بعد فشل الداخلية.

يوم ٢٠١١/١/٦

. قيام زاهى حواس يرافقه فريق من الأثريين بزيارة المتحف وبصحبته عدد من الصحفيين الأجانب.

- الساعة ١ ظهراً: هجوم بالمولوتوف والسنج على نقطة كارتة المحاجر بقرية الشرفا والمينا بحلوان وتدخل القوات المسلحة والقبض على ٤ أفراد.

- الساعة ٦ مساء: قطع الأهالى بمدينة النهضة الطريق مطالبين المحافظ بتسليمهم شققاً سكنية ووصل عددهم حوالى ٢٠٠٠ متظاهر.

- الساعة ٨ مساء: قيام القيادات الإخوانية بسمنود المحلة الكبرى بتجهيز أعداد كبيرة للسفر للقاهرة صباح يوم الاثنين والاشتراك بمظاهرات ميدان التحرير.

- الساعة ٨،٣٠ مساء: هجوم بلطجية على حى السفارات وإطلاق نيران وقتل صاحب صيدلية.

يوم ٢٠١١/٢/٧

تجمع الإخوان بمحافظة الشرقية ومنيا القمح للتوجه لمناطق الحشد للمظاهرات بالقاهرة.

يوم ٢٠١١/٢/٨

مظاهرات لحوالى ألف من عمال شركة إنبى للبترول بمدينة نصر والمطالبة بالتثبيت.

. اضطرابات بشركة حلوان للغزل والنسيج والمطالبة بتعديل لائحة المرتبات ونسب الأرباح لحوالى ٤٠٠٠ عامل.

يوم ٢٠١١/٢/٩

- الساعة ٧،٣٠ صباحًا: قيام ٦٠٠ شخص مظاهرة أمام وزارة الصحة وقفل المدخل ومنع الموظفين من الدخول «مطالب فئوية».

- الساعة ٢ ظهراً: تجمهر ٢٠٠٠ متظاهر أمام محافظة الجيزة وغلق المجمع ومنع الدخول والخروج للحصول على وحدات سكنية.

الساعة ٣ عصراً: تجمهر ١٥٠٠ متظاهر أمام محافظة القاهرة للحصول على وحدات سكنية.

- الساعة ٣،٣٠ عصراً: تجمهر ٢٠٠٠ شخص أمام مبنى محافظة ٦ أكتوبر للحصول على وحدات سكنية.

- الساعة ٤ عصراً: تجمهر ٢٠٠٠ متظاهر أمام محافظة الفيوم للمطالبة بإسقاط المحافظ.

- الساعة ٥ عصراً: احتجاجات بمصنع أسمنت حلوان والمدرعات تتدخل لفض التجمهر.

. تجمع ٣٠٠٠ متظاهر أمام مجلس الشعب من شركة حلوان للغزل والنسيج

وشركة الكوك وشركة عجيبة للبترول وشركة مطاحن مدينة السلام للمطالبة بحقوقهم الفئوية.

- الساعة ٨ مساء: قيام ٢٠٠ فرد يعملون فى محطة مترو الأنفاق «مبارك» بعمل مظاهرة داخل المحطة مطالبين بالتثبيت والتهديد بالاعتصام.

- الساعة ١٢ مساء: مجموعة من البلطجية يحاولون الاعتداء على مصنع أسمنت طرة.

يوم ٢٠١١/٢/١٠

- أفادت قناة الجزيرة الإخبارية بانضمام ضابط للقوات المسلحة برتبة رائد للمتظاهرين بميدان التحرير.

يوم ٢٠١١/٢/١١

- الساعة ١٠ صباحًا: تجمعات وتظاهرات أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون.

- الساعة ١٢ ظهراً: مسيرة من شارع رمسيس لقصر العروبة.

الساعة ١٢ ظهراً: حالات نهب وسرقة بمنطقة مساكن الزلزال وتدخل عناصر من القوات المسلحة والقبض على بعض البلطجية وإحالتهم لجهات التحقيق.

- الساعة ٥ عصراً: خروج مساجين من سجن المرج بعد تحطيم نوافذ السجن.


- الساعة ٦ مساء: مظاهرة جماهيرية أمام قصر عابدين للمطالبة بتنحى الرئيس.

-الساعة ٦،٣٠ مساء: فرحة غامرة بميدان التحرير بعد الإعلان عن قرار التنحى.

كلمة الرئيس السابق

حسنى مبارك

الجمعة ٢٠١١/١/٢٨



تحدث الرئيس محمد حسنى مبارك عبر التليفزيون للمصريين فجر السبت ٢٠١١/١/٢٩، بعد أربعة أيام من الاحتجاجات العنيفة المطالبة بإنهاء حكمه، وقال مبارك فى كلمته إنه طلب من الحكومة التقدم باستقالتها، وفيما يلى نص كلمة مبارك:

«الإخوة المواطنون، أتحدث إليكم فى ظرف دقيق يفرض علينا جميعا وقفة جادة وصادقة مع النفس، تتوخى سلامة القصد وصالح الوطن».

لقد تابعت أولاً بأول التظاهرات وما نادت به ودعت إليه، كانت تعليماتى للحكومة تشدد على إتاحة الفرصة أمامها للتعبير عن آراء المواطنين ومطالبهم.

ثم تابعت محاولات البعض لاعتلاء موجة هذه التظاهرات والمتاجرة بشعاراتها وأسفت كل الأسف لما أسفرت عنه من ضحايا أبرياء من المتظاهرين وقوات الشرطة.

لقد التزمت الحكومة بهذه التعليمات، وكان ذلك واضحا فى تعامل قوات الشرطة مع شبابنا، وقد بادرت إلى حمايتهم فى بدايتها احتراما لحقهم فى التظاهر السلمى طالما تم فى إطار القانون، وقبل أن تتحول هذه التظاهرات لأعمال شغب تهدد النظام العام وتعيق الحياة اليومية للمواطنين.

إن خطياً رفيعاً يفصل بين الحرية والفوضى، وإننى إذ أنحاز كل الانحياز لحرية المواطنين فى إبداء آرائهم أتمسك بذات القدر بالحفاظ على أمن مصر واستقرارها وعدم الانجراف بها وبشعبها لمنزلقات خطيرة تهدد النظام العام والسلام الاجتماعى ولا يعلم أحد مداها وتداعياتها على حاضر الوطن ومستقبله إن مصر هى أكبر دولة فى منطقتها سكانا ودورا وثقلا وتأثيرا وهى دولة مؤسسات يحكمها الدستور والقانون وعلينا أن نحاذر مما يحيط بنا من أمثلة عديدة انزلقت بالشعوب إلى الفوضى والانتكاس فلا ديمقراطية حققت ولا استقرارا حفظت.

أيها الإخوة المواطنون لقد جاءت هذه التظاهرات لتعبر عن تطلعات مشروعة لمزيد من الإسراع لمحاصرة البطالة وتحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفقر والتصدى بكل حسم للفساد إننى أعى هذه التطلعات المشروعة للشعب وأعلم جيدا قدر همومه ومعاناته لم انفصل عنها يوما وأعمل من أجلها كل يوم لكن ما نواجهه من مشكلات وما نسعى إليه من أهداف لن يحققه اللجوء إلى العنف ولن تصنعه الفوضى وإنما يحققه ويصنعه الحوار الوطنى والعمل المخلص والجاد.

إن شباب مصر هو أغلى ما لديها وهى تتطلع إليهم كى يصنعوا مستقبلها

وترياً بهم أن يندس بينهم من يسعى إلى نشر الفوضى ونهب الممتلكات العامة والخاصة وإشعال الحرائق وهدم ما بنيناه إن اقتناعى ثابت لا يتزعزع بمواصلة الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى من أجل مجتمع مصرى حر ديمقراطى يحتضن قيم العصر وينفتح على العالم.

لقد انحزت وسوف أظل للفقراء من أبناء الشعب على الدوام مقتنعا بأن الاقتصاد أكبر وأخطر من أن يترك للاقتصاديين وحدهم وحرصت على ضبط سياسات الحكومة للإصلاح الاقتصادى كى لا تمضى بأسرع مما يحتمله عناء الشعب أو ما يزيد من معاناتهم.

إن برنامجنا لمحاصرة البطالة وإتاحة المزيد من خدمات التعليم والصحة والإسكان وغيرها للشباب والمواطنين تظل رهنا بالحفاظ على مصر مستقرة وآمنة وطنا لشعب متحضر وعريق لا يضع مكتسباته وآماله للمستقبل فى مهب الريح.

إن ما حدث خلال هذه التظاهرات يتجاوز ما حدث من نهب وفوضى وحرائق لمخطط أبعد من ذلك لزعزعة الاستقرار والانقضاض على الشرعية.

إننى أهيب بشبابنا وبكل مصرى ومصرية مراعاة صالح الوطن وأن يتصدوا لحماية وطنهم ومكتسباتهم فليس بإشعال الحرائق والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة تتحقق تطلعات مصر وأبنائها وإنما تتحقق هذه التطلعات للمستقبل الأفضل بالوعى والحوار والاجتهاد من أجل الوطن والمزيد من الحرية للمواطنين وبخطوات جديدة لمحاصرة البطالة ورفع مستوى المعيشة وتطوير الخدمات وخطوات جديدة للوقوف إلى جانب الفقراء ومحدودى الدخل.

إن خياراتنا وأهدافنا هى التى ستحدد مصائرنا ومستقبلنا وليس أمامنا من سبيل لتحقيقها سوى بالوعى والعمل والكفاح لنحافظ على ما حققناه ونبنى عليه ونرعى فى عقولنا وضمائرنا مستقبل الوطن إن أحداث اليوم والأيام القليلة الماضية ألقت فى قلوب الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب الخوف على مصر ومستقبلها والتحسب من الانجراف إلى مزيد من العنف والفوضى والتدمير والتخريب وإننى متحملا مسئوليتى الأولى فى الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين لن أسمح بذلك أبدا لن أسمح لهذا الخوف بأن يستحوذ على مواطنينا ولهذا التحسب بأن يلقى بظلاله على مصيرنا ومستقبلنا.

لقد طلبت من الحكومة التقدم باستقالتها اليوم وسوف أكلف الحكومة الجديدة اعتبارا من الغد بتكليفات واضحة ومحدودة للتعامل الحاسم مع أولويات المرحلة الراهنة.

وأقول من جديد إننى لن أتهاون فى اتخاذ أية قرارات تحفظ لكل مصرى ومصرية أمنهم وأمانهم وسوف أدافع عن أمن مصر واستقرارها وأمانى شعبها فتلك هى المسئولية والأمانة التى أقسمت يمينا أمام الله والوطن بالمحافظة عليها.. حفظ الله مصر وشعبها وسدد على الطريق خطانا..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

م	اسم الوزير	الحقيبة الوزارية	ملاحظات
١	الفريق أحمد شفيق	رئيساً للوزراء	جديد
٢	المشير محمد حسين طنطاوى	وزيراً للدفاع	باقى
٣	الدكتور مفيد شهاب	وزير دولة للشئون	باقى
٤	الدكتور سيد مشعل	القانونية	باقى
٥	المهندس سامح فهمى	وزير دولة للإنتاج الحربى	باقى
٦	المهندس حسن يونس	وزيراً للبترول	باقى
٧	السفيرة فايزة أبوالنجا	وزيراً للكهرباء	باقى
٨	السيد أحمد أبوالغيط	وزيرة للتعاون الدولى	باقى
٩	لواء ماجد جورج	وزيراً للخارجية	باقى
١٠	السيد أنس الفقى	وزيراً للبيئة	باقى
١١	المهندس طارق كامل	وزيراً للإعلام	باقى
١٢	الدكتور على مصيلحى	وزيراً للاتصالات	باقى
١٣	الدكتور هانى هلال	وزيراً للتعليم العالى	باقى
١٤	السيدة عائشة عبدالهادى	وزيرة للقوى العاملة	باقى
١٥	المستشار ممدوح مرعى	وزيراً للعدل	باقى
١٦	السفيرة مشيرة خطاب	وزيرة للأسرة والسكان	باقى
١٧	السيد يحيى عبدالمجيد	وزير دولة لشئون مجلس الشورى	باقى
١٨	لواء محسن النعمانى	وزيراً للتنمية المحلية	وزارة جديدة
١٩	الدكتور زاهى حواس	وزير دولة لشئون الآثار	جديد
٢٠	المهندس محمد البرادعى	وزيراً للإسكان	وزارة جديدة
٢١	لواء محمود وجدى محمد محمود	وزيراً للداخلية	جديد
٢٢	الدكتور سمير محمد رضوان	وزيراً للمالية	جديد
٢٣	المهندس عاطف عبدالحميد	وزيراً للنقل	جديد
٢٤	الدكتور أحمد سامح حسنى	وزيراً للصحة	جديد
٢٥	الدكتور أيمن فريد أبوحديد	وزيراً للزراعة	جديد
٢٦	الدكتورة سميحة فوزى	وزيرة للتجارة والصناعة	جديد
٢٧	المهندس إبراهيم أحمد مناع	وزيراً للطيران المدنى	جديد
٢٨	الدكتور جابر عصفور	وزيراً للثقافة	جديد
٢٩	المهندس حسين إحسان العاطفى	وزيراً للموارد المائية والرى	جديد
٣٠	الدكتورة سميحة السيد فوزى	وزيراً للتجارة والصناعة	جديد

كلمة الرئيس السابق
حسنى مبارك
الجمعة ٢٠١١/٢/١

فيما يلى نص خطاب الرئيس حسنى مبارك يوم ١ فبراير فى خطابه إنه سيعمل كل ما فى وسعه خلال الأشهر المتبقية من ولايته لتأمين آليات آمنة لانتقال السلطة مؤكداً أن «مصر ستخرج من الظروف الراهنة أقوى مما كانت عليه وأكثر ثقة وتماسكا ووعياً بالمستقبل».

قال حسنى مبارك: «أتحدث إليكن فى أوقات صعبة تمتحن مصر وشعبها وتكاد أن تنجرف بها وبهم إلى المجهول يتعرض الوطن للأحداث العصيبة واختبارات قاسية بدأت بشباب ومواطنين شرفاء مارسوا حقهم فى التظاهر السلمى تعبيرا عن همومهم وتطلعاتهم سرعان ما استغلهم من سارع لإشاعة الفوضى واللجوء إلى العنف والمواجهة وللقفز عن الشرعية الدستورية والانقضاض عليها.

تحولت تلك التظاهرات من مظهر راق ومتحضر لممارسة حرية الرأى والتعبير إلى مواجهات مؤسفة تحركها المتهمين عليها قوى سياسية ساعت إلى التصعيد وصب الزيت على النار واستهدفت أمن الوطن واستقرار بأعمال الإثارة وتحريض وسلب ونهب وإشعال للحرائق وقطع لطرقات واعتداء على مرافق الدولة والممتلكات العامة و الخاصة واقتحام لبعض البعثات الدبلوماسية على أرض مصر.

نعيش معاً أياماً مؤلمة وأكثر ما يوجع قلوبنا هو الخوف الذى انتاب الأغلبية الكاسحة للمصريين وما ثاورهم من إنزعاج وقلق وهواجس حول ما سيأتى به الغدو لهم ولذيهم وعائلاتهم ومستقبل ومصير بلدهم.

إن أحداث الأيام القليلة الماضية تفرض علينا جميعا شعبا وقيادة الاختيار ما بين الفوضى والاستقرار وتطرح أمامنا ظروفا جديدة وواقعا مصريا مغايرا يتعين أن يتعامل معه شعبنا وقواتنا المسلحة بأقصى قدر من الحكمة والحرص على مصالح مصر وأبنائها.

لقد بادرت بتشكيل حكومة جديدة بأولويات وتكليفات جديدة تتجاوب مع مطالب شبابنا ورسالتهم وكلفت نائب رئيس الجمهورية بالحوار مع جميع القوى السياسية حول جميع القضايا المثارة للإصلاح السياسى.

والديمقراطية وما يتطلبه من تعديلات دستورية وتشريعية من أجل تحقيق هذه المطالب المشروعة واستعادة الهدوء والأمن والاستقرار لكن هناك من قوى سياسية من رفض هذه الدعوة إلى الحوار تمسكا أجنداتهم الخاصة ودون صراعات للظرف الدقيق

الراهن لمصر وشعبها وبالنظر لهذا الرفض لدعوتى للحوار وهى دعوة لا تزال قائمة فإننى متوجه بالحديث اليوم مباشرة لأبناء الشعب بفلاحيه وعماله، مسلميه وأقباطه، شيوخه وشبابه، ولكل مصرى ومصرية فى ريف الوطن ومدنه على اتساع أرضه ومحافظاته.

إننى لم أكن يوما طالب سلطة أو جاه ويعلم الشعب الظروف العصيبة التى تحملت فيها المسئولية وما قدمته لوطنى حربا وسلاما كما أننى رجل من أبناء قواتنا المسلحة وليس من طبعى خيانة الأمانة أو التخلى عن الواجب والمسئولية إن مسئوليتى الأولى الآن هى استعادة الأمن واستقرار الوطن لتحقيق الانتقال السلمى للسلطة فى أجواء تحمى مصر والمصريين وتتيح تسلم المسئولية لمن يختاره الشعب فى الانتخابات الرئاسية المقبلة وأقول بكل الصدق وبصرف النظر عن الظرف الراهن أنى لم أكن أنوى الترشح لفترة رئاسية جديدة وقد قضيت ما يكفى من العمر فى خدمة مصر وشعبها لكننى الآن حريص ل الحرص على أن اختتم عملى من أجل الوطن بما يضمن تسليم أمانته ورايته ومصر عزيز وآمنة ومستقرة وبما يحفظ الشرعية ويحترم الدستور.

أقول بعبارات واضحة أننى سأعمل خلال الأشهرة المتبقية من ولايتى الحالية كى يتم اتخاذ التدابير والإجراءات المحققة للانتقال السلمى للسلطة لموجب ما يحوله لى الدستور من صلاحيات إننى أدعو البرلمان بمجلسيه إلى مناقشة تعديل المادة ٧٦ و٧٧ من الدستور بما يعدل شروط الترشح لرئاسة الجمهورية ويعتمد فترات محددة للرئاسة ولكى يتمكن البرلمان الحالى بمجلسيه من مناقشة هذه التعديلات الدستورية وما يرتبط بها من تعديلات تشريعية للقوانين المكملة للدستور وضمانا لمشاركة جميع القوى السياسية فى هذه المناقشات فإننى أطلب البرلمان بالالزام بكلمة القضاء وأحكامه فى الطعون على انتخابات تشريعية أخيرة دون إبطاء سوف أوانى متابعة تنفيذ الحكومة الجديدة لتكليفاتها على نحو يحقق المطالب المشروعة للشعب وأن يأتى أداؤها معبرا عن الشعب وتطلعه للإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى ولإتاحة فرص العمل ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وفى ذات السياق إننى أكلف جهاز الشرطة بالإطلاع بدوره فى خدمة الشعب وحماية المواطنين بنزاهة وشرف وأمانة وبالاحترام الكامل لحقوقهم وحرياتهم وكرامتهم كما أننى أطالب السلطات الرقابية والقضائية بأن تتخذ على الفور ما يلزم من إجراءات لمواصلة مكافحة الفاسدين والتحقيق مع المتسببين

فيما شهدته مصر من الانفلات الأمنى ومن قاموا بأعمال السلب والنهب وإشعال النيران وترويع الآمنين ذلك هو عهدى للشعب خلال الأشهر المتبقية من ولايتى الحالية أدعو الله أن يوافقنى فى الوفاء به كى اختتم عطائى لمصر وشعبها بما يرضى الله والوطن وأبنائه.

ستخرج مصر من الظروف الراهنة أقوى مما كانت عليه من قبل أكثر ثقة وتماسكاً واستقراراً سيخرج منها شعبنا وهو أكثر وعياً بما يحقق مصالحه وأكثر حرصاً على عدن التفويت فى مصيره ومستقبله.

إن حسنى مبارك الذى يتحدث إليكم اليوم يعتز بما قضاه من سنين طويلة فى خدمة مصر وشعبها إن هذا الوطن العزيز هو وطنى مثلما هو وطن لكل مصرى ومصرية فيه عشت وحاربت من أجله ودافعت عن أرضه وسيادته ومصالحه وعلى أرضه أموت وسيحكم التاريخ على وعلى غيرى بما لنا أو علينا.

إن الوطن باقى والأشخاص زائلون ومصر العريقة هى الحالية أبداً تنتقل رايتها وأمانتها بين صوائب أبنائها وعلينا أن نضمن تحقيق ذلك بعزة ورفعة وكرامة جيلا بعد جيل حفظ الله هذا الوطن وشعبه

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نص بيان لجنة الحكماء الخاص بإنهاء الأزمة السياسية فى مصر

١- أن يكلف السيد رئيس الجمهورية نائبه بتولى مهام إدارة المرحلة الانتقالية التى بدأت بالأمس وتنتهى بانتهاء الفترة الرئاسية الحالية.

٢- أن يتعهد السيد نائب رئيس الجمهورية بحل مجلسى الشعب والشورى وتشكيل لجنة قانونية من عدد من الخبراء الدستوريين ورجال القضاء المستقلين تتولى الإعداد للتعديلات الدستورية المطلوبة.

٣- تشكيل حكومة مكونة من خبراء تنفيذيين وشخصيات مستقلة ومقبولة شعبياً لإدارة مهام العمل التنفيذى خلال المرحلة الانتقالية.

٤- إنهاء العمل بحالة الطوارئ وإيجاد آليات محددة لمحاسبة جميع المسئولين عما تعرضت له جماهير الشعب من اعتداءات على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة وترويع المواطنين على نحو غير مسبوق ومحاسبة المسئولين فى مؤسسات الدولة المختلفة ممن ساهموا فى تعريض الوطن والمواطنين لآثار هذا الانفلات الأمنى.

٥ - تأمين جموع الشباب المجتمع فى ميدان التحرير وسائر أماكن التجمع فى القاهرة والمدن الأخرى خلال المرحلة الانتقالية من أخطار الملاحقة والاضطهاد وانتهاك الحقوق والحريات أو مصادرة الحق فى التعبير والتظاهر السلمى وإغلاق منافذهما الشرعية كما نسجل تضامننا الكامل مع جموع الشباب ونطالب جميع الموقعين على هذا البيان بحماية أمنهم وسلامتهم الشخصية.

٦- نسجل إشادتنا وتقديرنا للدور الوطنى المسئول لمؤسسة مصر العسكرية.

٧ - كما أصدر الموقعون أيضا بياناً ثانياً جاء فيه:

أ - إن المجموعة التى توجهت برسالة إلى السيد رئيس الجمهورية ونائبه والمؤسسة العسكرية تقترح فيها مخرجاً من الأزمة التى تعصف بالوطن والمواطنين تعود فتناشد المؤسسة العسكرية بضمان أمن وسلامة شباب مصر المجتمع للتظاهر السلمى فى ميدان التحرير وغيره من شوارع وميادين المدن المصرية وبحمايتهم من أخطار

الملاحقة والاضطهاد وانتهاك الحقوق.

ب - لن يؤدى العنف الذى تشهده بعض شوارع مصر الآن إلا لمزيد من الاحتقان السياسى وانسداد أى أفق لانفراج الأزمة الراهنة.

مجدداً نعقد الأمل على مؤسسة مصر العسكرية بالخروج بالوطن والمواطنين من هذه الأزمة وإنقاذ أرواح شباب مصر.

نص بيان الإخوان المسلمين الخاص بموقفها من التطورات السياسية الراهنة

إن الإخوان المسلمين إنطلاقاً من حرصهم على المصالح العليا للوطن ولتحقيق آمال المصريين جميعاً فى مستقبل أكثر إشراقاً يؤكدون أنهم ليس لهم أية أجندات خاصة بهم وأن غايتهم هى خدمة هذا الشعب وأنهم يمارسون هذا منذ أكثر من ٨٠ عاماً ويضحون من أجل استقراره ومن أجل حصول أبنائه على حقوقهم بكل طوائفهم كواجب شرعى دينى والتزامٍ وطنى وأنهم ليس لهم تطلع إلى رئاسة ولا مطمع فى حكم ولا منصب وأنهم يعتمدون منهج الإصلاح السلمى الشعبى المتدرج وأنهم لا يقبلون أن يصم المسئولون آذانهم عن هدير صوت الشعب الذى ظهر من الملايين التى خرجت يوم الثلاثاء «الأول من فبراير الجارى».

وأعلنت عن موقفها الصريح فى أن شرعية النظام تآكلت إلى درجة السقوط التام بسبب الظلم الاجتماعى الذى يرزح تحته جموع الشعب والفساد الذى طال كل مؤسسات الدولة وتزوير الانتخابات المستقر منذ عقود عديدة كسياسة ثابتة.

إن الإخوان المسلمين يرفضون لغة التهديد والوعيد والتخوين التى دأب النظام على استخدامها ويؤكدون ضرورة تمتع الشعب دوماً بحقه الدستورى والشرعى فى التعبير عن آرائه شبابا وفتيات وشيوخا رجالاً ونساءاً دون أى منع بأى طريقة كانت دون ترويع أو تهديد.

وقد أعلنت الملايين عن رغبتها العارمة فى أن يصدر الرئيس قراراً بحل البرلمان ويترك موقع الرئاسة وفورا دون أية ضغوط خارجية وأوضح الشبيان أن الإخوان يؤكدون اتفاقهم التام مع الرغبة الشعبية الواضحة فى أن تكون مصر دولة مدنية

ديمقراطية ذات مرجعية إسلامية.. الأمة فيها هى مصدر السلطات يتحقق فيها لكل المواطنين الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وتعتمد النظام البرلمانى نظاما للحكم وتكفل حرية تكوين الأحزاب والجمعيات مع تأكيد الاستقلال التام للقضاء وأن تتم محاكمة المدنيين أمام القضاء الطبيعى على أن تبقى فيها المؤسسة العسكرية حامية للوطن بعيدة عن السياسة حارسة للإرادة الشعبية السلمية ويتمتع فيها الإعلام بالاستقلال والحرية.

إننا لا يمكن أن نرفض حواراً جاداً منتجاً مخلصاً يبتغى المصلحة العليا للوطن شريطة أن يتم فى مناخ طبيعى ولا يحمل لغة التهديد والوعيد بغية التوافق حول طريقة الخروج من الأزمة العنيفة التى أوصلتنا إليها سياسات استمرت عقوداً من الزمان ويبحث جميع الاجتهادات المطروحة للخروج من المأزق.

وللأسف الشديد فقد بدأت مظاهر جديدة تدل على عدم جدية الرغبة فى الحوار وتتمثل فى اعتقال بعض الناشطين من الشباب إضافة إلى أعداد كبيرة من أفراد الإخوان المسلمين إننا سوف نرى النوايا الحقيقية غداً وما يليه من أيام وإن غداً لناظره قريب.

بيان حركة شباب الخامس والعشرين من يناير

١- دعونا إلى مسيرات سلمية لها مطالب محددة تدعو للتغيير لا للإطاحة بالنظام بل لإصلاحه وتطهيره من عناصره الفاسدة التى شوهت صورة قائد عظيم كالرئيس حسنى مبارك.

٢ - عناصر مندسة قامت باستفزاز قوات الأمن وقامت عيون وعملاء لجهات أجنبية لها أيادى بالداخل بالتدمير والنهب والحرق سعياً وراء مكاسب ومصالح شخصية.

٣ - جميع عناصرنا وكوادرنا انسحبت من ميدان التحرير بعد دعوتنا لآخرين.

٤ - اسعدتنا التغييرات التى حدثت فى الحكومة وشعرنا بالثقة والاطمئنان

لوجود قيادة كالسيد عمر سليمان ولم نكن نرغب أو نطلب بأكثر مما حدث من تغييرات.

٥ - سعينا منذ تفجر الأزمة على سحب جميع عناصرنا من ميدان التحرير ومنع قيام أى مسيرات أخرى حفاظاً واستقراراً للأمن واحتراماً لقواتنا المسلحة إلا أن هناك أشخاص قاموا بتضليل معظم العناصر الشبابية التى لا تنضم لأى جهة سياسية للبقاء من أجل مصالح شخصية لهم ومن أجل تنفيذ توجيهات أجنبية إلا أننا حاولنا ومازلنا دعوة من تبقى إلى العودة وإخلاء الميدان وسقط منا فى سبيل ذلك الجرحى وربما القتلى أيضا.

٦ - قامت بعض الفضائيات بتضخيم الأمور وإثارة الرأى العام مما كان له دافع كبير فى إحداث أمور الشغب والانفلات الأمنى الذى حدث ونشك بتورط بعضها مع أجهزة أمنية أجنبية وعملاء بالداخل فى إحداث فتنة لم ولن نسعى لها يوماً.

٧ - طالب بمحاكمة المسئولين عن الانفلات الأمنى وعلى رأسهم وزير الداخلية الأسبق كما نطالب بمحاكمة جميع من تورط فى عدم الاستجابة للقوات المسلمحة وقام بتضليل آلاف من الشباب للبقاء فى ميدان التحرير مما يشكل تهديداً على الأمن القومى وعلى استقرار البلاد طمعاً منه فى تنفيذ أوامر جاء بها من الخارج أو تنفيذاً لمصالح خاصة داخلياً.

٨ - لا نعترف أبدًا بوجود قيادة للشعب قضت حياتها بعيدًا عن أرض الوطن ولم تعانى يومًا أو تشعر بمال يشعر به المواطن ولا نرضى بما قامت به بعد الجهات المعروفة معن إنساب ما حدث فى البداية من مسيرات لمية ومطالب عادلة إلى نفسها أجبرنا حبم الوطن العودة بعد الانفلات الأمنى مما دسه الخونة والعملاء تاركين الساحة لأناس لا يفكرون ولم يفكروا أبداً إلا فى مصالحهم الشخصية وفى تصفية حسابات قديمة مع النظام الحاكم.

٩ - نؤيد التشكيل الحكومى الجديد ولدينا ثقفة كاملة فى كل ما هو عسكرى متخرج من المؤسسة العسكرية ونرغب فى استمرار الحكومة الجديدة حتى تنهى برنامجها الحكومى التى قامت لأجله.

١٠ - نثق فى عدم قدرتنا كشباب متحمس للتغيير إلى توليتنا أى عمل رسمى تتغلب العاطفة على العقل ولم نبنى فكرنا ونظريتنا السياسية العامة بشكل جيدًا، وإن

كنا لا نرغب فى إبقاء الأمور فى مصر رهينة لنضج الوعى السياسى لدى طبقتنا فقد دعونا وتناقشنا عن ضرورة إنشاء حزب لا يقتصر علينا فقط.


١١- نشجب وندين أى نوع من أنواع الافتراءات المزرية التى تعرض لها المساسم بشخص رمز الدولة ونعتبرها مساسًا وإساءة لكل مصرى ومصرية حرة ونطالب برد اعتبار فورى لشخص الرئيس وندعوه للاستمرار فى ولايته الحالية لتمسكه بالشرعية الدستورية متأكدين من وطنيته وتضحيته للوطن.

١٢- تأثرنا كثيراً كما تأثر الشعب بطوائفه بكلمة السيد الرئيس أخطأنا فى دراسة شخصية الرجل جيدا بما كوناه من آراء لا ينبع أكثرها منا وإن كنا قد شعرنا بالفخر لصلابته وتمسكه بالبقاء على أرض الوطن والموت على ترابه.

١٣ - ندعو الله أن يوفق الأمة فى اختيار الشخص الأمثل والمناسب الذى يتولى أمانة الحكم بالانتخابات الرئاسية المقبلة.

نتمنى أن يتم إذاعة بياننا هذا على القوات الرسمية للدولة لتهدئة الشارع مع العلم بأننا لم نعد نثق فى أى من قوى المعارضة الموجودة وصرنا نخشى على مستقبل ومصير البلاد.

كلمة الرئيس السابق
حسنى مبارك
الجمعة ١٠/٢/٢٠١١



أعلن الرئيس حسنى مبارك فى كلمته التى وجهها إلى الأمة مساء اليوم عن تفويض سلطاته إلى نائبه عمر سليمان ووجه الرئيس حسنى مبارك الخميس كلمة إلى الأمة أكد فيها أن دماء الشهداء والجرحى لن تضيع هدراً. وفيما يلى نص كلمة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك إلى شعب مصر:

الإخوة المواطنون

الأبناء شباب مصر وشاباتها..

أتوجه بحديثى اليوم لشباب مصر بميدان التحرير وعلى إتساع أرضها، أتوجه إليكم جميعًال بحديث من القلب، حديث الأب لأبنائه وبناته.. أقول لكم اننى أعتز بكم رمزاً لجيل مصرى جديد يدعو إلى التغيير إلى الأفضل ويتمسك به ويحلم بالمستقبل ويصنعه.

أقول لكم قبل كل شىء إن دماء شهدائكم وجرحاكم لن تضيع هدراً وأؤكد أننى لن أتهاون فى معاقبة المتسببين عنها بكل الشدة والحسم وسأحاسب الذين أجرموا فى حق شبابنا بأقصى ما تقرره أحكام القانون من عقوبات رادعة.. وزقول لعائلات هؤلاء الضحايا الأبرياء أننى تألمت كل الألم من أجلهم مثما تألمتهم.. وأوجع قلبى ما حدث لهم كما أوجع قلوبكم.

أقول لكم إن إستجابتى لصوتكم ورسالتكم ومطالبكم هو إلتزام لا رجعة فيه وأننى عازم كل العزم على الوفاء بما تعهدت به بكل الجدية والصدق وحريص كل الحرص على تنفيذه دون إرتداد أو عودة إلى الوراء.

إن هذا الإلتزام ينطلق من إقتناع إكيد بصدق ونقاء نواياكم وتحرككم وبأن مطالبكم هى مطالب عادلة ومشروعة.. فالأخطاء واردة فى أى نظام سياسى وفى أى دولة لكن المهم هو الاعتراف بها وتصحيحها فى أسرع وقت ومحاسبة مرتكبيها.. وزقول لكم إننى كرئيس للجمهورية لا أجد حرجًا أو غضاضة أبدًا فى الإستماع لشباب بلادى والتجاوب معه لكن الحرج كل الحرج والعيب كل العيب وما لم - ولن - أقبله أبدًا أن أستمع لإملاءات أجنبية تأتى من الخارج أيا كان مصدرها وأيا كانت ذارئعها أو مبرراتها.

لقد أعلنت بعبارات لا تحتمل الجدل أو التأويل.. عدم ترشحى للانتخابات الرئاسية المقبلة.. مكتفيًا بما قدمته من عطاء للوطن.. لأكثر من ستين عامًا.. فى سنوات الحرب والسلام.

أعلنت تمسكى بذلك.. وأعلنت تمسكًا مماثلاً وبذات القدر.. بالمضى فى النهوض بمسئوليتى.. فى حماية الدستور ومصالح الشعب.. حتى يتم تسليم السلطة والمسئولية.. لمن يختاره الناخبون شهر سبتمبر المقبل.. فى انتخابات حرة ونزيهة.. نوفر لها ضمانات الحرية والنزاهة.. فذلك هو القسم الذى أقسمته أمام الله والوطن.. وسوف أحافظ عليه.. حتى نبلغ بمصر وشعبها بر الأمان.

لقد طرحت رؤية محددة للخروج من الأزمة الراهنة.. ولتحقيق ما دعا إليه الشباب والمواطنون.. بما يحترم الشرعية الدستورية ولا يقوضها، وعلى نحو يحقق استقرار مجتمعنا ومطالب أبنائه.. ويطرح فى ذات الوقت إطارًا متفقًا عليه للانتقال السلمى للسلطة.. من خلال حوار مسئول بين كافة قوى المجتمع.. وبأقصى قدر من الصدق والشفافية.

طرحت هذه الرؤية.. ملتزمًا بمسئوليتى فى الخروج بالوطن من هذه الأوقات العصيبة.. وأتابع المضى فى تحقيقها أولاً بأول.. بل ساعة بساعة.. متطلعا لدعم ومساندة كل حريص على مصر وشعبها.. كى ننجح فى تحويلها لواقع ملموس.. وفق توافق وطنى عريض ومتسع القاعدة.. تسهر على ضمان تنفيذه قواتنا المسلحة الباسلة.

لقد بدأنا بالفعل حوارًا وطنيًا بناء.. يضم شباب مصر الذين قادوا الدعوة إلى التغيير.. وكافة القوى السياسية.. ولقد أسفر هذا الحوار عن توافق مبدئى فى الآراء.. يضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح للخروج من الأزمة.. ويتعين مواصلته للانتقال به من الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه.. إلى خريطة طريق واضحة وبجدول زمنى محدد.. تمضى يومًا بعد يوم على طريقف الانتقال السلمى للسلطة.. من الآن وحتى سبتمبر المقبل.

إن هذا الحوار الوطنى قد تلاقى حول تشكيل (لجنة دستورية) تتولى دراسة التعديلات المطلوبة فى الدستور ومت تقتضيه من تعديلات تشريعية، كما تلاقى حول تشكيل (لجنة للمتابعة تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تعهدت به أمام الشعب، ولقد حرصت على أن يأتى تشكيل كلتا اللجنتين من الشخصيات المصرية المشهود لها

بالاستقلال والجرد ومن فقهاء القانون الدستورى ورجال القضاء.

وفضلا عن ذلك فإننى إزاء ما فقدناه من شهداء من أبناء مصر فى أحداث مأساوية حزينة أوجعت قلوبنا وهزت ضمير الوطن أصدرت تعليماتى بسرعة الانتهاد من التحقيقات حول أحداث الأسبوع الماضى وإحالة نتائجها على الفور إلى النائب العام ليتخذ بشأنها ما يلزم من إجراءات قانونية رادعة. ولقد تلقيت بالأمس التقرير الأول بالتعديلات اللدستورية ذات الأولوية المقترحة من اللجنة التى شكلتها من رجال القضاء وفقهاء القانون لدراسة التعديلات الدستورية والتشريعية المطلوبة وإننى تجاوبا مع ما تضمنه تقرير اللجنة من مقترحات وبمقتضى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية وفق المادة (١٨٩) من الدستور فقد تقدمت اليوم بطلب تعديل ست مواد دستورية هى المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ و٩٣ و١٨٩ فضلا عن إلغاء المادة ١٧٩ من الدستور مع تأكيد الاستعداد للتقدم فى وقت لاحق بطلب تعديل المواد التى تنتهى إلهيا هذه اللجنة الدستورية وفق ما تراه من الدواعى والمبررات.

تستهدف هذه التعديلات ذات الأولوية تيسير شروط الترشح لرئاسة الجمهورية واعتماد عدد محدد لمدة الرئاسة تحقيقًا لتداول السلطة وتعزيز ضوابط الإشراف على الانتخابات ضمانًا لحريتها ونزاهتها.. كما تؤكد اختصاص القضاء وحده بالفصل فى صحة عضوية أعضاء البرلمان وتعديل شروط وإجراءات طلب تعديل الدستور.

أما الاقتراح بإلغاء المادة ١٧٩ من الدستور فإنه يستهدف تحقيق التوازن المطلوب.. بين حماية الوطن من مخاطر الإرهاب وضمان احترام الحقوق والحريات المدنية للمواطنين.. بمايفتح الباب أمام إيقاف العمل بقانون الطوارئ فور استعادة الهدوء والاستقرار .. وتوافر الظروف المواتية لرفع حالة الطوارئ.

الاخوة المواطنون..

إن الأولوية الآن هى استعادة الثقة بين المصريين بعضهم البعض.. والثقة فى اقتصادنا وسمعتنا الدولية.. والثقة فى أن التغيير والتحمل الذى بدأناه.. لا ارتداد عنه أو رجعة فيه.

إن مصر تجتاز أوقاتًا صعبة.. لا يصح أن نسمح باستمرارها فيزداد ما ألحقته بنا وباقتصادنا من إضرار وخسائر.. يومًا بعد يوم.. وينتهى بمصر الأمر لأوضاع..

يصبح معها الشباب الذين دعوا إلى التغيير والإصلاح أول المتضررين منها.

إن اللحظة الراهنة ليست متعلقة بشخصى.. ليست متعلقة بحسنى مبارك.. وإنما بات الأمر متعلقًا بمصر.. فى حاضرها ومستقبل أبنائها إن المصريين جميعًا فى خندق واحد الآن.. وعلينا أن نواصل الحوار الوطنى الذى بدأناه.. بروح الفريق وليس الفرقاء.. وبعيداً عن الخلاف والتناحر.. كى نتجاوز بمصر أزمتها الراهنة.. ولنعيد لاقتصادنا الثقة فيه.. ولمواطنينا الاطمئنان والأمان وللشارع المصرى حياته اليومية الطبيعية.

لقد كنت شابًا مثل شباب مصر الآن.. عندما تعلمت شرف العسكرية المصرية.. والولاء للوطن والتضحية من أجله.. أفنيت عمرًا دفاعًا عن أرضه وسيادته.. شهدت حروبه بهزائمها وانتصاراتها.. عشت أيام الانكسار والاحتلال وأيام العبور والنصر والتحرير.. اسعد أيام حياتى يوم رفعت علم مصر فوق سيناء.. واجهت الموت مرات عديدة.. طياراً.. وفى (أديس أبابا) وغير ذلك كثير.. لم أخضع يومًا لضغوط أجنبية أو إملاءات.. حافظت على السلام.. عملت من أجل أمن مصر وإستقرارها.. إجتهدت من أجل نهضتها ومن أجل أبنائها.. لم أسع يومًا لسلطة أو شعبية زائفة.. أثق أن الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب يعرفون من هو حسنى مبارك.. ويحز فى نفسى ما ألاقيه اليوم من بعض بنى وطنى. وعلى أية حال.. فإننى إذ أعى تمامًا خطورة المفترق الصعب الحالى.. واقتناعًا من جانبى بأن مصر تجتاز لحظة فارقة فى تاريخها.. تفرض علينا جميعًا تغليب المصلحة العليا للوطن.. وأن نضع مصر أولاً.. فوق أى اعتبار وكل اعتبار آخر.. فقد رأيت توفيض نائب رئيس الجمهورية.. فى اختصاصات رئيس الجمهورية.. على النحو الذى يحدده الدستور.

إننى أعلم علم اليقين أن مصر سوف تتجاوز أزمتها.. لن تنكسر إرادة شعبها.. ستقف على أقدامها من جديد.. بصدق وإخلاص أبنائها.. كل أبنائها.. وسترد كيد الكائدين وشماتة الشامتين.

سنثبت نحن المصريين.. قدرتنا على تحقيق مطالب الشعب.. بالحوار المتحضر والواعى.. سنثبت أننا لسنا أتباعًا لأحد.. ولا نأخذ تعليمات من أحد.. وأن أحدًا لا يصنع لنا قراراتنا.. سوى نبض الشارع ومطالب أبناء الوطن سنثبت ذلك بروح وعزم المصريين.. وبوحدة وتماسك هذا الشعب.. وبتمسكنا بعزة مصر وكرامتها وهويتها

الفريدة والخالدة.. فهى أساس وجودنا وجوهره.. لأكثر من سبعة آلاف عام.. ستعيش هذه الروح فينا مادامت مصر ودام شعبها.. ستعيش فى كل واحد من فلاحينا وعمالنا ومثقفينا.. ستبقى فى قلوب شيوخنا وشبابنا وأطفالنا.. مسلمين وأقباطهم.. وفى عقول وضمائر من لم يولد بعد من أبنائنا.

أقول من جديد.. اننى عشت من أجل هذا الوطن.. حافظًا لمسئوليته وأمانته.. وستظل مصر هى الباقية فوق الأشخاص وفوق الجميع.. ستبقى حتى أسلم أمانتها ورايتها.. هى الهدف والغاية.. والمسئولية والواجب.. بداية العمر ومشواره ومنتهاه.. وأرض المحيا والممات وستظل بلدًا عزيزًا.. لا يفارقنى أو أفارقه.. حتى يوارينى ترابه وثراه، وستظل شعبًا كريمًا.. يبقى أبد الدهر مرفوف الرأس والراية.. موفور العزة والكرامة.

حفظ الله مصر بدًا آمنًا.. وعى شعبه وسدد على الطريق خطاه.

بيانات المتحدث الرسمى
باسم القوات المسلحة



اللواء أ.ح/ إسماعيل عتمان
مدير إدارة الشئون المعنوية

بيان رقم ١ بتريخ ٢٩ يناير ٢٠١١

أيها الأخوة المواطنون يا شباب مصر الواعى يا رجال مصر الأوفياد يا أبناد مصر الشرفاء إن القوات المسلحة تناديكم وتقول هناك فئة من الأفراد تقوم بزعمال التخريب والسرقة والنهب وتهديد الأسر والعائلات فى الشوارع وفى بعض المنازل وترهيبهم وتخويف أبنائكم لذلك نناظدكم الالتزام بتعليمات حظر التجول وصوفيتم التعامل بكل قسوة وشدة والقبض على الأفراد الخارجين عن القانون وعلى الجميع تنفيذ كل التعليمات بكل دقة من أجل مصرنا الحبيبة، كما نناشد الشباب والأهالى أن يتصدوا لهؤلاء الأفراد لحماية ممتلكاتهم وشرفهم والقوات المسلحة المصرية ملتزمة دائماً بحماية أمن مصر وسلامة أبنائها.

بيان رقم ٢ بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١١

فى إطار البلاغاتن المقدمة من المواطنين توجهت دوريات خاصة من القوات المسلحة إلى العديد من المناطق والأحياء والجهات المتواجد بها أعمال شغب وبلطجة وقد تم القبض على العديد من هؤلاء الأفراد المخربين والخارجين على القانون بالتعاون مع شباب ورجال شعب مصر الأمين ويهيب السيد المشير / حسين طنطاوى القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربى بشباب مصر وأبنائها الأوفياء تسليم هؤلاء الأفراد الخارجين عن القانون لأقرب عنصر للقوات المسلحة المنتشرة فى مناطق وأحياء مصر.

بيان رقم ٣ بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١١

استمراراً لحفظ النظام فى الشارع المصرى والحفاظ على الأرواح وتأمين الممتلكات العامة والخاصة، ندعو جموع شباب مصر ورجالها الأمناء بالإلتزام بتطبيق قرار حظر التجول لإمكانية ضبط العناصر الخارجة عن القانون.. القبض على العناصر المخربة والسجناء الهاربين وتسليمهم لأقرب دورية أو وحدة عسكرية.. سرعة الإبلاغ عن أماكن تجمع المخربين والقائمين بأعمال البلطجة وترويع المواطنين.. التحقق من صحة وحقيقة سيارات الإسعاف والشرطة المدنية المشكوك فيها والإبلاغ عنها، وتوخى الحذر عند التعامل معها، كما نحذر العناصر الخارجة عن القانون من أى محاولة

للتعرض للممتلكات العامة والخاصة أو إشاعة الفوضى وترويع المواطنين.. على الأفراد الهاربين من السجون المدنية سرعة تسليم أنفسهم لأقرب نقطة شرطة عسكرية أو دورية للقوات المسلحة، كما ندعو المواطنين بالتواصل مع القوات المسلحة على أرقام تليفونات ١٩٤٨٨ أو ١٩١٩٧، ويا شباب ورجال مصر الأوفياء.

بيان رقم ٤ بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١١

إلى شعب مصر العظيم.. إن قواتكم المسلحة إدراكًا منها لمشروعية مطالب الشعب وحرصاً منها على القيام بمسئوليتها فى حماية الوطن والمواطنين كما عهدتموها دائمًا.. فإننا نؤكد على الآتى:

أولاً : إن حرية التعبير بالطرق السلمية مكفولة للجميع.

ثانيًا: عدم الإقدام على أى عمل من شأنه الإخلال بأمن وسلامة الوطن أو تخريب المصالح العامة والخاصة.

ثالثًا: إن إقدام فئة من الخارجية عن القانون لترهيب وترويع المواطنين الآمنيين أمر غير مقبول ولن تسمح القوات المسلحة به أو بالإخلال بأمن وسلامة الوطن.

رابعًا: حافظوا على مقدرات وممتلكات شعبكم العظيم وقاموا أعمال تخريببها سواء كانت عامة أو خاصة.

خامساً: إن القوات المسلحة على وعى ودراية بمطالب الشعب والمواطنين الشرفاء.

سادسًا: إن تواجد القوات المسلحة فى الشارع المصرى من أجلكم وحرصًا على أمنكم وسلامتكم وإن قواتكم المسلحة لم ولن تلجأ لإستخدام القوة ضد هذا الشعب العظيم الذى لم يبخل على دعمها فى جميع مراحل تاريخها المجيد ونؤكد على أن قواتكم المسلحة هى الدرع الواقى والحصن الأمين لهذا الشعب العظيم، وحمايته من الأخطار المحيطة به، وأن تراب هذا البلد ممزوج بدماء المصريين على مر التاريخ فحافظوا عليه.

«حفظ الله مصر وشعبها من كل مكروه وسوء»

بيان رقم ٥ بتاريخ ١ فبراير ٢٠١١

فى إطار تنفيذ القوات المسلحة لمهامها فى الحفاظ على أمن وسلامة الوطن والمواطنين وتأمين الشرعية تتقدم القوات المسلحة لجميع المواطنين الشرفاء وشباب مصر الواعى بالشكر والتقدير على تعاونهم مع قواتهم المسلحة لتأمين الممتلكات العامة والخاصة ونؤكد على أهمية التزام المواطنين بالتعبير عن آرائهم بالطرق السلمية وعدم الانصياع للشائعات المغرضة أو الأفكار الهدامة ونحذر الأفراد الخارجين عن القانون من الإضرار بمصالح الوطن والمواطنين ويمنع منعاً باتاً إرتداء الزى العسكرى لغير العسكريين تحت أى مسمى وسيتم القبض الفورى على المخالفين وتطبيق قانون الأحكام العسكرية عليهم.

«والله ولى التوفيق»

بيان رقم ٦ بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١١

يا شباب مصر الواعى يا رجال مصر الأوفياء.. يجب أن نتطلع إلى المستقبل.. يجب أن نفكر فى بلدنا مصر، الجيش والشعب عبر الهزيمة فى أكتوبر ٧٣، الجيش والشعب قادران أن يغيرا الموقف الحالى بالعزايمة والرجولة والشهامة، رسالتكم وصلت ومطالبكم عرفت ونحن ساهرون على تأمين الوطن من أجلكم أنتم شعب مصر الكريم يجب أن نلبى نداء الوطن بالعمل الجاد المثمر ونرى الحاقدين قدرتنا فى وسط الأزمات هل يمكننا أن نسير فى الشارع بأمان.. هل يمكننا أن نبدأ أعمالنا بانتظام.. هل يمكننا الخروج مع أبنائنا للمدارس والجامعات.. هل يمكننا أن نفتح متاجرنا ومصانعنا ونوادينا.. هل يمكننا أن نعيش حياة طبيعية رغم حقد الحاقدين.. هل يمكننا أحفاد الفراعنة وبناة الأهرام أن نعبر الصعاب ونصل معاً إلى بر الأمان.

«القوات المسلحة تناديكم ليست بسلطان القوة ولكن برغبة فى حب مصر أنتم بدأتم الخروج للتعبير عن مطالبكم وأنتم قادرون على إعادة الحياة الطبيعية لمصر نحن بكم ومعكم من أجل الوطن والمواطنين والأمن والأمان لمصرنا المحروسة وسنستمر فى تأمين وطننا العظيم مهما كانت التحديات».

«عاشت مصر حرة قوية مطمئنة»

«والله ولى التوفيق»

بيان رقم «١» من المجلس الأعلى للقوات المسلحة

الخميس ٢٠١١/٢/١٠ الساعة ٥,٢٥ مساء

إنطلاقاً من مسئولية القوات المسلحة والتزاما بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه وحرصاً على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وتأكيداً وتأييداً لمطالب الشعب المشروعة انعقد اليوم الخميس الموافق العاشر من فبراير لعام ٢٠١١ المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه وقرر الاستمرار فى الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

بيان رقم «٢» من المجلس الأعلى للقوات المسلحة

الجمعة ٢٠١١/٢/١١ الساعة ١١,٥٠

نظراً للتطورات المتلاحقة للأحداث الجارية والتى يتحدد فيها مصير البلاد وفى إطار المتابعة المستمرة للأحداث الداخلية والخارجية وما تقرر من تفويض للسيد نائب رئيس الجمهورية من اختصاصات وإيمانا من مسئولياتنا الوطنية لحفظ استقرار الوطن وسلامته قرر المجلس ضمان تنفيذ الإجراءات الآتية:

- إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية.
- إجراء التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها.
- الفصل فى الطعون الانتخابية وما يلزم بشأنها من إجراءات.
- إجراء التعديلات التشريعية اللازمة.
- إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة فى ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية.
- تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة والسعى لتحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الإجراءات فى التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم حتى تمام الانتقال السلمى للسلطة وصولاً للمجتمع الديمقراطى الحر الذى يتطلع إليه أبناء الشعب.
- تؤكد القوات المسلحة على عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد


وطالبوا بالإصلاح وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين كما تؤكد على ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة وعودة الحياة الطبيعية حفاظاً على مصالح وممتلكات شعبنا العظيم.

«والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

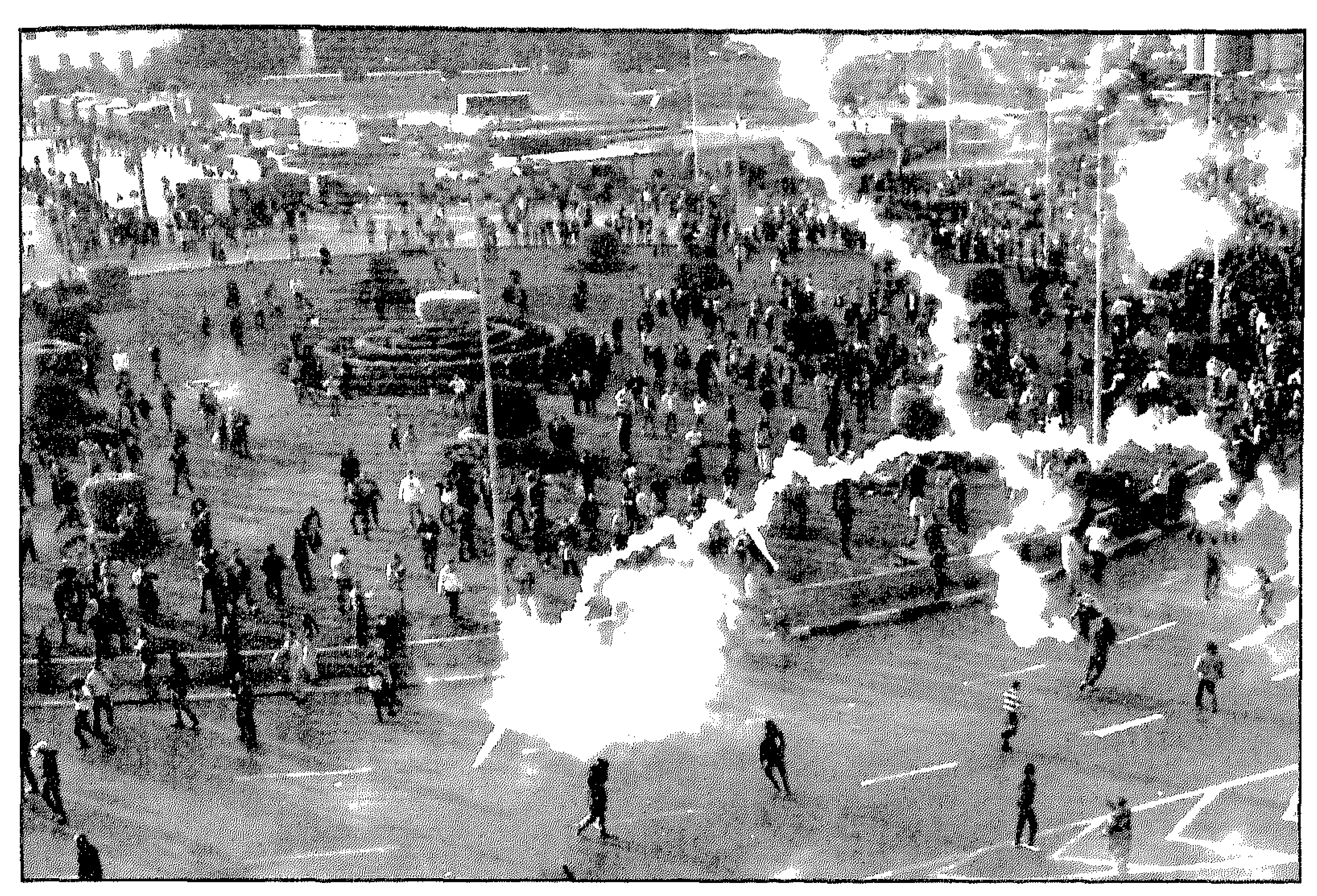
بيان رقم «٣» من المجلس الأعلى للقوات المسلحة
الجمعة ٢٠١١/٢/١١ الساعة ٨,٢٦

أيها المواطنون فى هذه اللحظة التاريخية الفارقة من تاريخ مصر وبصدور قرار السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بالتخلى عن منصب رئيس الجمهورية وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد ونحن نعلم جميعاً مدى جثامة هذا الأمر وخطورته أمام مطالب شعبنا العظيم فى كل مكان لإحداث تغييرات جزرية فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتدارس هذا الأمر مستعيناً بالله سبحانه وتعالى للوصول إلى تحقيق آمال شعبنا العظيم وسيصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاحقاً بيانات تحدد الخطوات والإجراءات والتدابير التى ستتبع مؤكداً فى نفس الوقت إنه ليس بديلاً عن الشرعية التى يقتضيها الشعب ويتقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل التحية والتقدير للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك علي ما قدمه فى مسيرة العمل الوطنى حرباً وسلماً وعلى موقفه الوطنى فى تفضيل المسلحة العليا للوطن وفى هذا الصدد فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتوجه بكل التحية والإعزاز لأرواح الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداءً لحرية وأمن بلدهم ولكل أفراد شعبنا العظيم والله الموفق المستعان.

«والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»



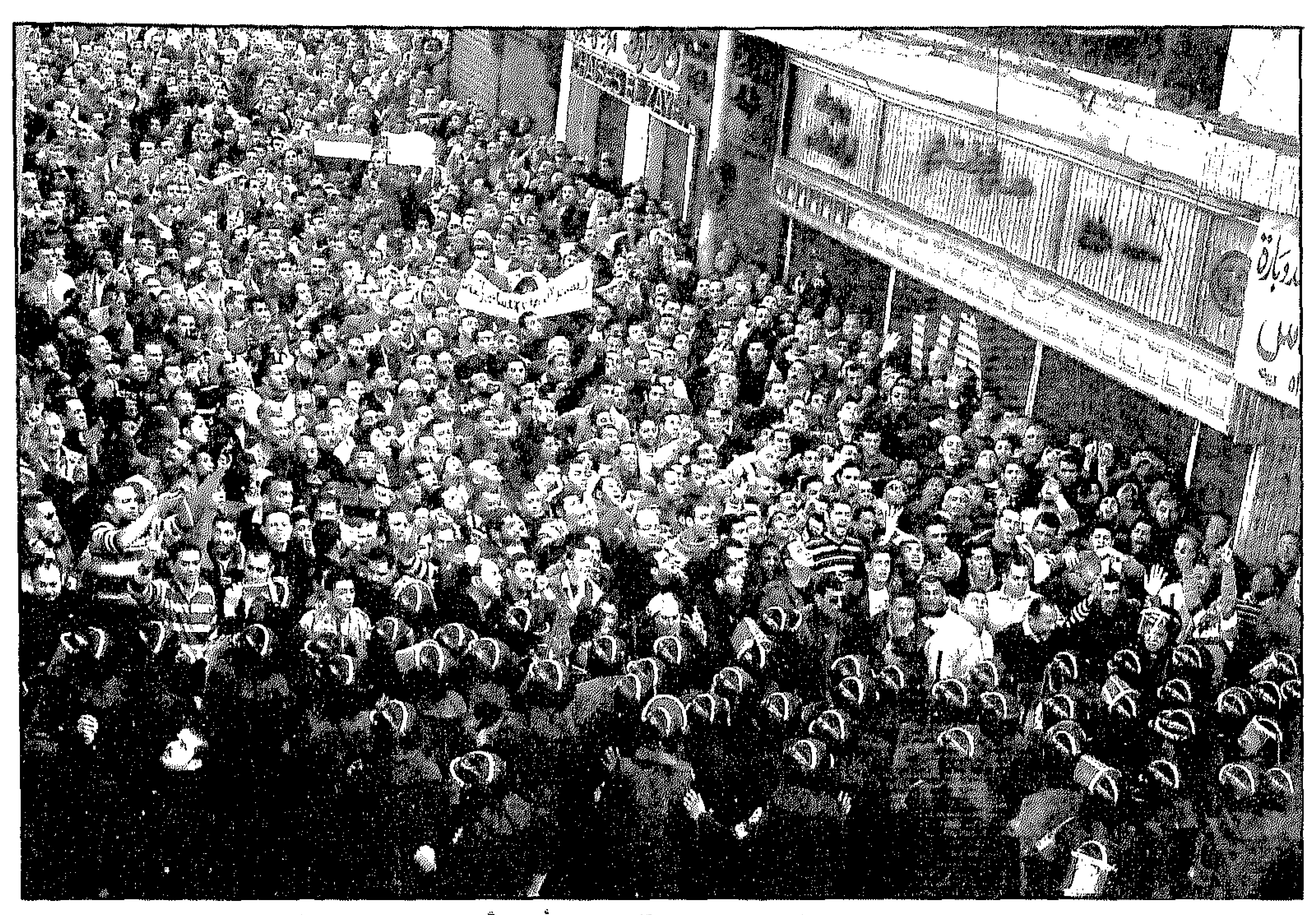
الثورة فى صور



لم تفلح محاولات قوات الامن فى تفريق المتظاهرين



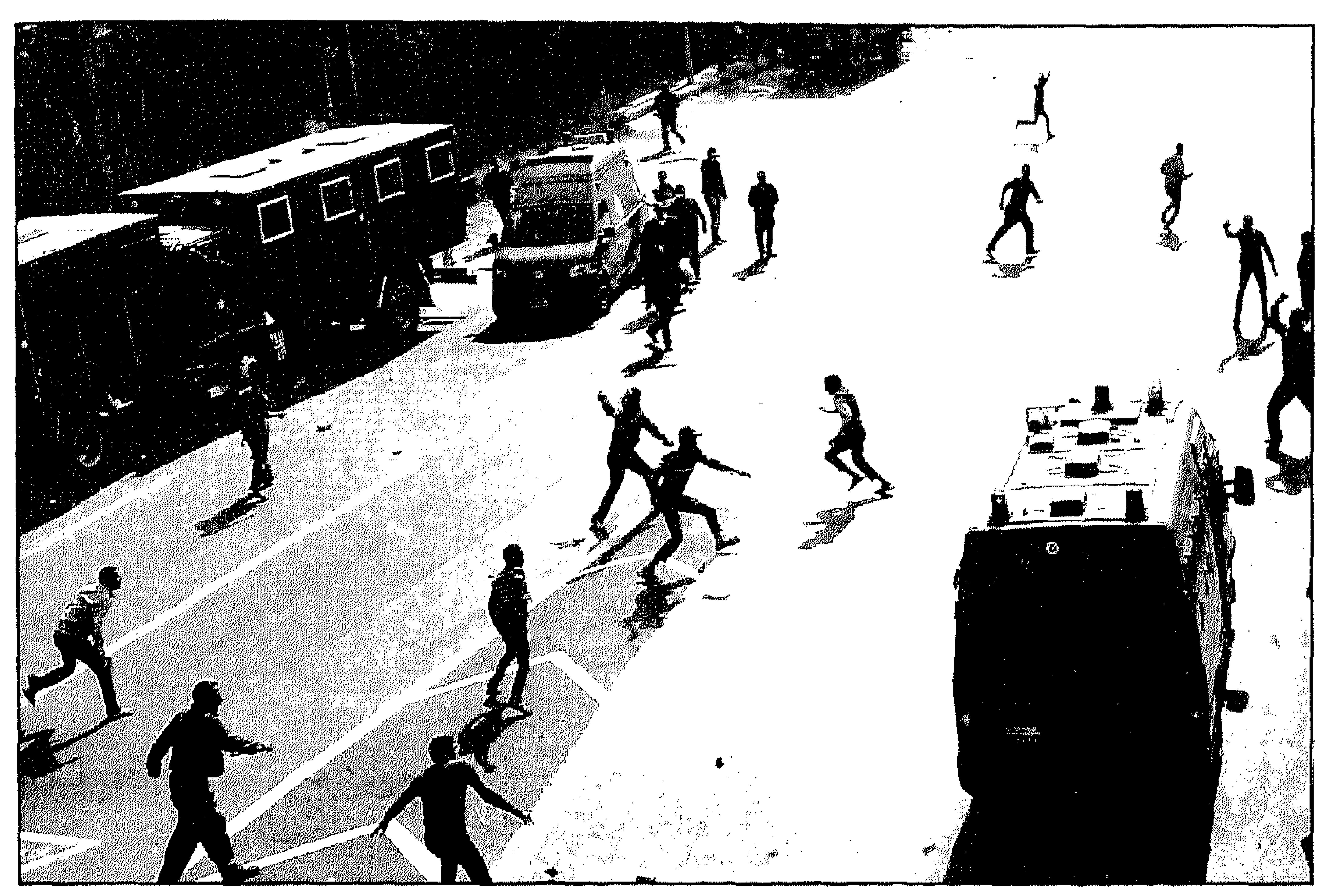
ثلاثون عاما من القهر والقمع وضعت المواطنين فى مواجهة الشرطة



٢٨ يناير.. تزايد الحشود وعجز قوات الأمن أمام الغضب الشعبى



التحدى على وجوه المصريين


الاشتباكات لم تتوقف بين المتظاهرين وقوات الشرطة


بداية انسحاب قوات الامن .. أول موشرات نجاح الثورة



فرحة المتظاهرين بنزول قوات الجيش



الجيش والشعب ايد واحدة هكذا هتف الجميع



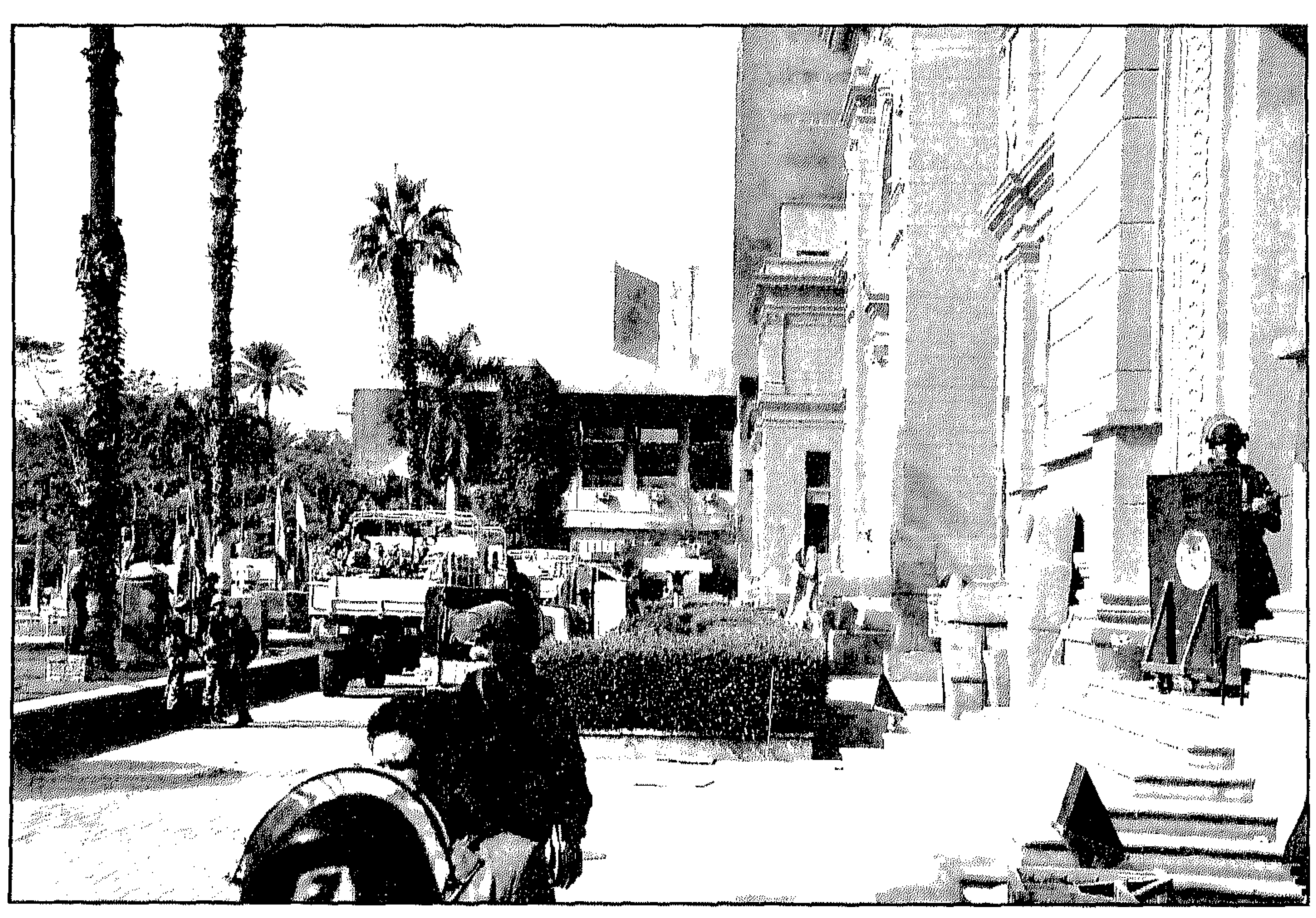
مصطفي بكري فى ميدان التحرير محمولا على الأعناق



.. يهتف الشعب يريد اسقاط النظام



مقر الحزب الوطنى بميدان التحرير يحترق



قوات الجيش تحاصر مبنى المتحف بعد محاولات لاقتحامه



«دولة ميدان التحرير» تعلن عن نفسها ٣١ يناير



توافد الالاف على ميدان التحرير قبيل موقعة الجمل

فهرست

المقدمة : ٥

الفصل الأول: **الفرصة الأخيرة** ٧

- لماذا رفض المشير عرض مبارك برئاسة الحكومة أو تولى منصب نائب الرئيس؟
- تقرير للسفارة الأمريكية : المشير عقبة أمام التوريث وإقالته كانت ستتم عام ٢٠٠٧
- ثلاثة أسئلة واجهت الفريق عنان أثناء عودته من الولايات المتحدة
- العادلى طلب من المشير نزول الجيش للشارع .. ومبارك لم يصدق أن الأوضاع خارج السيطرة
- سر الأزمة بين المشير وجمال مبارك داخل القصر الجمهورى

الفصل الثانى: **بداية المواجهة بين الرئيس والمشير!!** ١٩

- قصة البيان الأول الذى آثار غضبة مبارك على المشير ورئيس الأركان!!
- عبداللطيف المناوى: أذاع البيان من خلف ظهر وزير الاعلام فاكتسب ثقة المؤسسة العسكرية
- أحمد عز: كان وراء حملة تسويق جمال مبارك ومحاولة الوقيعة بين الرئيس وعمر سليمان!!

الفصل الثالث: لقاء **المواجهة فى القصر الجمهورى** ٣٥

- مبارك للمشير بيانكم الأخير يعنى التخلى عن حماية الشرعية
- المشير ورئيس الأركان يؤكدان:لن نتخلى عن الشعب أبدا والجيش لن يُستخدم ضد المتظاهرين
- لماذا طلب مبارك من المشير عدم أظهار صورة نجله جمال خلال زيارته لمركز العمليات؟
- جمال نصح والده بإقالة المشير ورئيس الأركان ومبارك كان ينتظر اللحظة المناسبة

الفصل الرابع: **وانقلب السحر على الساحر!!** ٥٣

- بعد الخطاب العاطفى لمبارك.. موقعة «الجمل» تفتح الطريق لسقوط النظام!!
- الرئيس يلقى بالمسئولية على جمال وصفوت الشريف، ونجله يتهمه بالتردد وعدم الحسم!!
- لماذا طلب عمر سليمان قطع الكهرباء عن المتظاهرين فى ميدان التحرير؟!

الفصل الخامس: **سوزان والجيش معركة من خلف ستار!!** ٦٧

- «لوبى الهانم» استهدف تهيئة المسرح لتحقيق حلم التوريث فدخل معركة مفتوحة مع المشير!!
- مبارك استسلم لطموح «سوزان» وتركها تعين الوزراء والمحافظين وتصدر القوانين!!
- لمشير يعطى درساً لجمال وسوزان فى أصول التعامل مع مؤسسة الجيش
- وزير الإعلام يرفع الراية ويقول «البلد ضاعت.. اتركونى أواجه مصيرى وحدى»!!

الفصل السادس: **إنهيار أحمد عز وشائعة هروب جمال!!** ٨١

- الجيش أحبط محاولة هروب أحمد عز وتحفظ عليه فى شقته بالفورسيزون
- وزير الخارجية البريطانى يرد على شائعة وصول جمال إلى لندن لتهدئة الرأى العام
- ويكليكس تكشف عن لقاء قطرى ـ إسرائيلى لإثارة الفتنة فى مصر عبر قناة «الجزيرة»
- عمر سليمان يفشل فى إقناع أحمد عز بالسماح لـ ١٢٠ نائبًا بدخول البرلمان

الفصل السابع: **هيكل والجيش وعمر سليمان!** ٩٧

- فى ٣ فبراير «هيكل» يتحدث عن سقوط الشرعية عن النظام ويؤكد انحياز الجيش إلى شرعية الوطن والجماهير
- فى سبتمبر ٢٠٠٩ قال المشير لهيكل أمام ضريح عبدالناصر: «ربنا يخلص البلد على خير»!
- ثلاث معضلات أساسية تواجه عمر سليمان بعد تعيينه نائباً للرئيس!!
- كلمة «السر» فى اقتحام سجن وادى النطرون والإفراج عن كوادر حماس وحزب الله!!

الفصل الثامن : **كيف جرت محاولة اغتيال عمر سليمان؟!** ١١٣

- استبدل السيارة (X 5) بالسيارة المدرعة فنجا من الموت بأعجوبة
- ثلاثة مجهولين انتظروه بالقرب من كوبرى القبة وأطلقوا عليه الرصاص
- مبارك كلف قائد الحرس بالتحقيق فى الحادث ثم لاذ بالصمت!!
- المشير تخوف من أن يكون الحادث هو بداية الصراع الدموى على السلطة فى مصر

الفصل التاسع: **جمعة الرحيل وصحوة الضمير** ١٢٩

- المشير فى ميدان التحرير.. وعمرو موسى يذهب باتفاق مع شفيق!
- رشيد يسافر إلى خارج البلاد .. وجمال كان يعتزم تعيينه رئيساً للوزراء!
- واشنطن طالبت بسرعة تنحى مبارك بعد خطاب مرشد الثورة الإيرانية حول «أسلمة الثورة فى مصر»

الفصل العاشر: **انهيار الحزب والبحث عن «محلل»!!** ١٤٣

- تفاصيل اللقاء الحاسم الذى ترأسه مبارك وضم صفوت الشريف وجمال وزكريا عزمى
- لماذا جرى اختيار حسام بدراوى.. وماذا قال للرئيس؟!
- المشير يطلب من عمر سليمان إقناع الرئيس بإنقاذ البلاد من الانهيار

الفصل الحادى عشر: **حوار الطرشان وتصاعد الثورة فى الميدان** ١٥٧

- جدل حول الرحيل.. وتصعيد فى التحرير
- الرئيس السابق رفض اقتراحًا بمغادرة أسرته للخارج فى ٥ فبراير
- واشنطن توبّخ مندوبها إلى مبارك.. وديفيد هيرست يتهمه بالبيزنس
- جمال مبارك عرقل قرارًا اتخذه والده بنقل السلطة لـ «عمر سليمان» بعد تعيينه بقليل!!

الفصل الثانى عشر: **جمال مبارك يهدد بالانتحار** ١٧٣

- تفاصيل ما جرى فى الاجتماع الخطير لمجلس الأمن القومى، والخناقة بين جمال وعلاء
- مبارك يفكر فى اختيار حمدى وهيبة وزيرا للدفاع.. وعمر سليمان يحذر!!
- ويكليكس تصف طنطاوى بـ«المشير الصامت».. وتقول إنه رفض إعادة هيكلة الجيش!!
- «٣» سيناريوهات إسرائيلية تحدد مستقبل الحكم فى مصر

الفصل الثالث عشر: **مبارك يؤجل خطابه بنقل الاختصاصات لنائبه والمشير يدعو لاجتماع عاجل** ١٨٩

- جمال وزكريا يعاتبان حسام بدراوى على لهجته مع الرئيس
- فتحى سرور يصاب بالتوتر ويقول: «أنا فى حالة صعبة ومش مصدق»
- جمال مبارك يحبط محاولة لعقد لقاء بين الرئيس وشباب الثورة!

الفصل الرابع عشر: **المشير يتحدى ويدعو المجلس العسكرى للاجتماع دون حضور القائد الأعلى!!** ٢٠٣

- بيان الجيش «انقلاب صامت» وانحياز واضح «للثورة» ضد الرئيس
- مبارك فى حالة ذهول.. وعصابة القصر فى حالة انهيار!!
- الرئيس لعمر سليمان: هو المشير فاكر نفسه بيحكم مصر؟!

الفصل الخامس عشر: **بين التفويض والتنحى** ٢١٥

- المشير يجبر الرئيس علي التراجع ويقرر تفويض عمر سليمان
- الخطاب المنتظر يصيب الجماهير بالإحباط والمتظاهرون يتوعدون بحصار القصر وإجبار مبارك علي التنحى
- القائد العام يطلب من قائد الحرس الجمهوري نزع الذخيرة الحية من الضباط والجنود

الفصل السادس عشر: **الكرة فى ملعب المشير** ٢٢٧
- لقاء ما بعد منتصف الليل بالمجلس الأعلى يناقش جميع الخيارات بعد قرار التفويض
- الجماهير ترفض قرار التفويض.. ونصف مليون يزحفون إلى القصر الجمهورى
- مبارك غادر إلى شرم الشيخ بناء على اتفاق بين المشير ونائب الرئيس
- سوزان وجمال يرفضان المغادرة.. واجتماع رباعى بمقر وزارة الدفاع لتنحية الرئيس

الفصل السابع عشر: **أخطر عشر دقائق فى تاريخ الثورة** ٢٣٩
- عمر سليمان يطلب من الرئيس التنحى عن الحكم إنقاذًا لمستقبل مصر من الضياع
- مبارك أبدى دهشته.. ثم سرعان ما أعلن موافقته ورفض أى ضمانات!!
- الرئيس رفض مغادرة مصر وقال: «أنا لم أفعل شيئًا حتى أهرب من الميدان» !!
- لماذا قرر مبارك تسليم السلطة إلى الجيش ولم يسلمها إلى رئيس مجلس الشعب؟

الفصل الثامن عشر: **سوزان تتحدى الجميع** ٢٥١
- الهانم تتحدي الجيش .. وعمر سليمان يهدد بكافة الإجراءات إذا لم تغادر إلي شرم الشيخ
- جمال «يجر» والدته علي الأرض ليدفع بها إلي سلم الطائرة
- إسماعيل عتمان ينجح في الدخول إلي «ماسبيرو» وإذاعة بيان التنحي دون علم وزير الإعلام!!
- سوزان تنهار وتبكي .. وجمال في حالة ذهول بعد أن أبلغهما السائق بقرار التنحي في شرم الشيخ!!

الفصل التاسع عشر: **ليلة بكى فيها القمر!!** ٢٦٣
- كيف فوجئت سوزان مبارك بقرار التنحى؟!
- سؤال يتردد فى كل مكان: أين ذهبت المجوهرات والأموال؟!
- ملايين المصريين يحتفلون بالنصر.. ووالدة أول شهيد للثورة تذرف الدموع فرحًا
- النائب العام قرر منع مبارك من السفر قبل الهروب بلحظات!!

الفصل الأخير: **رقصة الموت الأخيرة!!** ٢٧٣
- حقائق الدور الخفى الذى لعبته «عصابة» القصر فى إسقاط النظام!!
- مبارك وافق على رأى جمال باسقاط «المعارضين» وتزوير الانتخابات
- سامى عنان زار الميدان بعد «التنحى» ليؤكد مشاركة الجيش لفرحة الشعب بالانتصار

يوميات الجيش والثورة : **من ٢٨ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١١** ٢٨٥
كلمة الرئيس السابق: ٢٩٥
بيانات المتحدث الرسمى باسم القوات المسلحة:
اللواء أ.ح/ إسماعيل عتمان مدير إدارة الشئون المعنوية ٣١٥
الثورة فى صور: ٣٢١

بطاقة الفهرسة

بكرى . مصطفى .

الجيش والثورة : قصة الأيام الأخيرة / مصطفى بكرى . - القاهرة :

دار أخبار اليوم . قطاع الثقافة /٢٠١١

٣٣٦ ص ؛ ٢٤ سم .

تدمك ٠٩٧٧٠٨١٥٣٥٧

١ - مصر - تاريخ - الثورات .

٢ - مصر - تاريخ - العصر الحديث (١٨٠٥م - ٢٠٠٠

٩٦٢,٠٨

رقم الإيداع

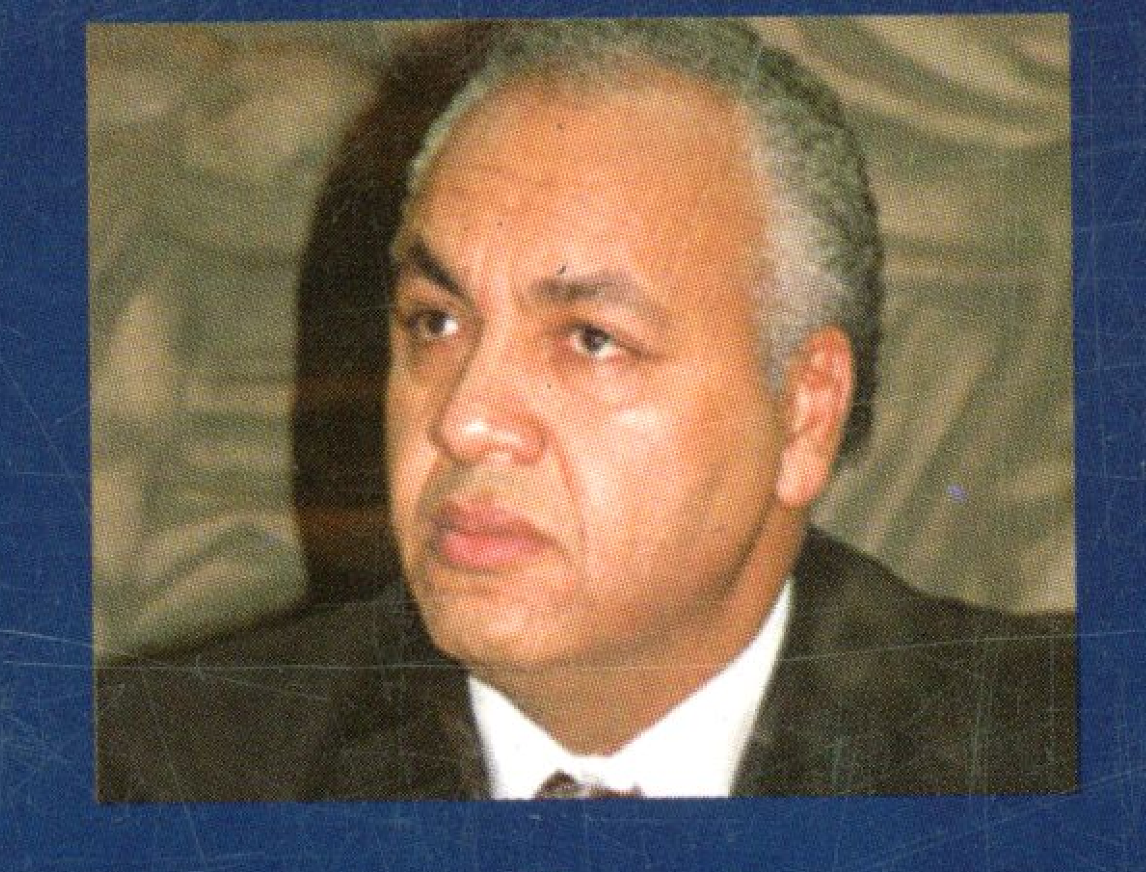
٢٠١١ / ١٩١٧٨

الترقيم الدولى

977-08-1535-7


مطابع أخبار اليوم ٦ أكتوبر
AKHBAR EL YOM





هذا الكتاب

يكشف كتاب «الجيش والثورة» أسرارًا خطيرة تنشر للمرة الأولي، ويرصد التطورات والصراعات التي عاشتها مصر في الفترة من ٢٨ يناير - تاريخ نزول الجيش للشارع - وحتي الإعلان عن قرار «تنحّي» رئيس الجمهورية عن الحكم في ١١ فبراير ٢٠١١.

ويتناول الكتاب وقائع الاجتماعات وأسرار البيانات التي أصدرتها المؤسسة العسكرية التي أعلنت انحيازها للثورة وتفهمها لمطالبها المشروعة حتي اليوم الأخير من عمر النظام.

ويرصد الكتاب تطورات الحركة الجماهيرية الثورية، ومواقف القوي السياسية في الداخل، والمواقف الاقليمية والدولية في الخارج وتأثيراتها علي مسار الأحداث في هذه الفترة .. يتناول الكتاب العوامل التي أدت إلي نجاح الثورة ودحر المؤامرات التي كانت تحاك ضدها.

ويكشف الكتاب وقائع المواجهة التي جرت بين الرئيس والمشير مساء